





GENERAL  
LIBRARY





# فصل الصافي

في شرح النبوة للإمام المحقق ابن الله العلامية  
الجليلة

تأليف :

الفقيه المحقق سماحة الحجة آية الله

السيد محمد صادق الحسيني الروحاني  
مد ظله العالی



الجزء الثالث من كتاب :

# فصل الصافي

في شرح النبوة للإمام المحقق ابن الله العلامي  
الحلي

نألف :

الفقيه المحقق سماحة الحجة آية الله

السيد محمد صادق الحسيني الروحاني  
مأظف العبد

الطبعة الثانية

مريده ومنقحة

طبع على نفقة التاجر الوجه السيد أمير الكاشاني

چاپخانه مهراستوار

## بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله على ما أولينا من النعمة في الدين والهداية إلى الحق وأفضل صلواته  
وأكمل تسليحاته على رسوله صاحب الشريعة العادلة وعلى أئمة العلماء بالله سيما بقية  
الله في الأرضين عجل الله تعالى فرجه الشريف .  
وبعد فهذا هو الجزء الثالث من كتابنا فقه الصادق وقد وفقنا إلى طبعه وأرجو من الله  
تعالى التوفيق لشريعة المجلدات بالتدريج فانهولى التوفيق .

KBL

• H 89

1953

Vol. 3



## إذا عملت المستحاضة بوظيفتها كانت بحكم الطاهرة

ثم انه ينبغي التنبيه على أمور (و) الأول ان المستحاضة (عسلياً كغسل الحائض) والجنب  
 ترتباً أو تماساً إلا ان فيه الوضوء لكل صلاة كما تقدم اجماعاً اذ مقتضى الإطلاق المقامي  
 بعد ورود الدليل في بيان كيفية الاغتسال ولو في مورد ثم الامر بالاغتسال هو ذلك.  
 (و) الثاني (إذا فعلت) المستحاضة (مما قلناه) صلات يحكم الطاهرة) كما هو  
 المشهور بل عن المحقق في المعتمد والمصنف في المصنوع والتذكرة وغيرهما في غير هادعوى  
 الاجماع عليه (وظاهر) جملة من معاقدا الاجماعيات وسر يجمع جملة اخرى انها اذا فعلت ما يجب  
 عليها من الاغتسال وغيره ما يرتفع اثر استحاضتها مطلقاً ويجوز لها ما يجوز لغير المستحاضة  
 بل الطاهرة من الاحداث فيجوز لها غسل الكتاب وتجووه (ولا ينافيه) ايجابهم الوضوء  
 لكل صلاة وتبديل الخرقه والغضفة، لبنائهم على انها من وظائفها (ويؤيد) كون مرادهم  
 ذلك عدم نقل القول عن أحد بوجوب الغسل للغايات الاخر بل عن بعض دعوى الاجماع  
 على العدم وعدمه الشيخ مخالفاً في المسئلة حيث استثنى دخول الكعبة (فما) عن  
 بعض من حمل كلمات القوم على ارادة انها بحكم الطاهرة بالاضافة الى الصلاة خاصة  
 بتعريف جدا (معافاً) الى استلزام ذلك كون كلامهم هذا تأكيداً كما لا يخفى .  
 واما ما ذكره المحقق الهمداني (ره) من ان المتيقن من معتقد الاجماع انها هو  
 بيان صيرورتها بمنزلة الطاهرة ما دام لاعمالها اثر فتستباح لها الغايات الاخر متى استباح  
 لها فعل الصلاة .

فقد استدللوا لعدم استفادة ازيد من ذلك من الاجماع (بان) ارادة المعنى  
 المتقدم من معتقد الاجماع تنافي استدلالهم لوجوب اعادة الوضوء عند كل صلاة بان

الدم حدث فليقتصر في رفع حكمه على المتيقن ، ولذا حكى عن الموجز وشرحه القول بلزوم تعدد الوضوء للطواف وصلاته ، وعن كشف الغطاء العزم بوجوب تكرار الوضوء لتكرار المس ، وتنافي أيضاً ما سرح به بعضهم من وجوب تقديم الغسل على الفجر للصوم مع الإيمانية حدثها عن الصوم .

وفيه (أولاً) أنه بعد ظهور معتد بعض الإجماعات و صريح بعض آخرها فيما ذكرناه لا يعنى بما ذكره بعض المتأخرين لاسيما مع احتمال كون خلافه لشبهة عدم تحقق الإجماع أو غير ذلك مما لا ينافى ذلك (وثانياً) أنه يمكن أن يقال أن معتد الإجماع أن المستحاضة لو عملت بما تقتضيه وظيفتها بالنسبة إلى الصلوة كانت بحكم الظاهرة بالنسبة إلى غير الصلاة ، ولذلك التزمنا تبعاً للفقهاء بأنها إذا لم تجمع بين الصلوتين الظهر والعصر أو المغرب والعشاء يتعين عليها أن تغسل عند الثانية أيضاً (لا يقال) أن لازم ذلك وجوب الاعتسال عليها لصلاة الليل (فانه يقال) أن الإجماع على عدم وجوب الغسل للغايات الأخر غير الصلوات المفروضة يدل على عدم وجوبه لها (وعلى ذلك) فلا استدلال المزبور لوجوب الوضوء لكل صلاة في محله ولا ينافى ما ذكرناه (واما) تعليل بعض لوجوب تقديم الغسل على الفجر بما نعية حدثها فيمكن أن يكون نظره إلى احتمال عدم تحقق الإجماع إلا بالنسبة إلى أوقات الصلوات و سيأتي التعرض لذلك .

وبما ذكرناه ظهر ضعف ما ذكره شيخنا الأعظم ره من أن الاستفادة من مجموع كلماتهم أن الكافي من الأفعال التي تفعل للصلاة اليومية للدخول في غيرها المشروط بالطهارة هو الغسل فقط ، مستشهداً بتصريحيهم في القليلة بوجوب الوضوء بل جميع ما عدا الغسل لكل صلاة فرضاً وثقلاً (فما) عن التحرير والموجز وشرحه والروض وغيرها من لزوم تجديد الوضوء لكل مشروط بالطهارة مستدلاً بعموم ما دل على חדثية دم الاستحاضة فيجب تجديد الوضوء لرفع الإجماع على الاكتفاء به (غير تام) .

ثم أن المحكي عن جماعة أن المتيقن من معتد الإجماع هو الاجتزاء بما عملته في غايات آخر غير الصلوة في وقت الصلاة ، فإذا خرج لاجتزاء به .

[illegible]

اذا اخلت بوظيفتها

[illegible][illegible][illegible]

(د) حرف كـ (استخدم) بعد حدث حدثت بعض الأفعال نصير  
تذكركم الظاهر هو كـ كاستخدمه في الماضي كقول بعض مفسري الاستصحابيين  
في غير هذه الصورة بعدم القول بالفصل

[illegible]

کہ سہ ماہی کا مصنف وہ ہے جو محقق ہوئے فی عداۃ تہذیب لافور معاش  
سہ ماہی علی جو یہ ہے کہ العسراۃ الی لافور جو یہ فی حوالہ حول المسیحیۃ  
و الاستوحاش علیہ المسیحیۃ الی لافور و تظاہر فی ہذا القومہ ذکر یہ  
۱۱ مالدی اولاد میں مضمین ہوئے کون حدیث لافور مع لافور لافور  
ملاہ مریب لافور مع لافور یہ وہی ہے مریب حدیث

واحد سوى له كبر يحكم بخص من احد فملاحظه ان الشا ح  
خصه بوضوح احكام امدكه والخصه الم سجد رهم عن العسره م بكر  
قل من ثلاثه حعن عر هذا لدم فده له كبر م هذا كوبر مدهر كلمات  
اصح - لك فلس له مآحد سوى الاحصاء مع التديين مذكور م فخره

(او ما لاحير، فيرد عنه حذاف الى تكرار ما في هذا الح من عدم حرج من الاستصحاب في احكام الكونه محكوم الاستصحاب عدم الحرج من ان احكامه من احص فلا يثبت في اعمه و على يد اجل الامور انما لا يعمل يكون الجمع باق قطعاً

فحصت عذرتي بمسحة لآلة في الجوف ، دعيت ليحور في لآلة



في نحو موقوفه لاحد غير صحيح (١) فان شاع عن ان لا يقر (٢) عن المستحاضة كية  
بعثها ورحم من الابرار التي كانت تخرج الى بؤرة بعثها فما سوى ذلك من الاما  
ولا يبعثها حتى يمرضها فبعثها باراد.

١- او د عليهما من الاول انه حكم ان يكون امر دمها لعسل من الحيض  
وقد انشأوا على ما سلف في دفعه في ذلك في من احكام المستحاضة صريحاً في  
دفعه عن الاستحاضة في الصحيح قطعاً وعلماً ان في حوزة لوطه مطلقه في عدم  
نكاح الاباء والاولاد مع ما عسى ان يكون في بعض النسخ (٣) وقد حاقهم تشمل افقده  
رغم ان انه لا يسهل في عدم بؤرة حوزة دمها في مستند على العسل (وقد ان احاطوا في بعد  
نكاح من النساء في عتوى على ان لا يجب لم اخلوه حراراً ورحماً في بعثها في حله  
بصلوه في نكاحه لتوقف على العمل لذلك ان موافق ما عه طاهر ان في اعلم  
ما فيه اوجد العسل لم ينشأ واحد في العسل فيه وحمدت على اذنه لعسل للصلاه  
يس في ذلك من حمل هذه لخصوص على الاستحاضة (٤) في لعسل عن شربة شيء لشيء  
من ذلك عسل المستحاضة مثل ذلك سبع و من من حوزة دمها (الرابع) ان لا بد من ذلك  
اعظمه حدث المستحاضة عن حدث لعسل في حوزة لوطه ان شاع عن بؤرة قطعاً في  
الدم العسل (٥) ولا اله الا الله في الاستحاضة في الاستحاضة في بؤرة ان حله  
ارطه ما حدث المستحاضة في لعسل في حوزة لوطه في حله في حله في حله  
ان الاطهر هو القول الآخر

١- سئل لشيء موقوف (٢) فصل في حوزة عن حوزة (٣) المستحاضة تكفي  
عن لصلاه ادم قرائها وتجب طيوماً يوم من ثمنها كن يومه ليدبثه ان وتخشى  
لصلاة العباد وتغسل تجمع من الطهر لعسل بعسل في حوزة لعسل في حوزة  
بعل وقدا حله في لصلاة حله في حله ان بعثها (بدعي) ان قوله (ع) وقدا حله  
الح لا يكون احد لقله (٤) تكفي عن الفلادحس يكون له من حله الصلوة بغيره ح  
من لحصل بل يكون من بطل بحكم المستحاضة لعدته بعد حكم الحائض من ان صلاتها

١- الوسائل كتاب ٣ من ابواب الاستحاضة حديث ١

٢- الوسائل الباب ١ من ابواب الاستحاضة حديث ١٢

توقف على الأعسال الثلاثة (عليه) ولحقه كالصريح في أن لم يأت من حر الصلاة الخروج من حدث الاستحاضة وهو ما يكون بالآثار بجميع وطائفتها.

وبذلك يظهر تقريرا الاستدلال لهذا القول بصحيح (١) لعدم إيراد (ع) عن (ع) عن المستحاضة أنظر ردحج و هل تطوف دلتب و ل (ص) تعدد قرؤه بي أن و ل و كل شيء استجاب به لصلاة فذكر و حرم و لطف دلتب و نحوه صحيح (٢) و لم يسم و حرم (٣) سمع من عبد الله

وفي (أولاً) أن يظهر من الآثار من الأحكام و قد في مقام من عدم الفرق بين الحكم للحدث و ما بعد استتم الأداء لا يدل على الصلاة في أداء قرؤه ولا يدل لروحه أن يتيم و بعد هذا الأمر كما يدل على الصلاة بحول وجهه ن ياسب (وعليه) فالظاهر من هذه الأحكام أنه الحيلة ليدل من حل الصلاة في مقام من أداء الصلاة لا وجه الدخول في الصلاة في مقام من حدث أدنى أو يسع الصلاة و يؤيدها السؤال في صحيح النسخة ما يكون عن أصل وجه الطاء و تطواف لأعن شرطها (٥) و ما على فرض دلالتهم على اشتراط حرم أو عدم حرم مع قولهم التي توقف عليها بعد صلاتهم ينفع حمل على إرادة خصوص العسل الأحبار المتقدمة الطاهر في كونه العسل في رفع المدعى به هذه الصورة من من بعد ذلك الاحتكام لا يحتمل أو لا بد من الاستدلال على أن العسل بعد مدخنة عبر الأعسال من لأعن في حصة الوطء و في رفع حدث الاستحاضة و قد

والاستدلال للقول الثالث (أ) و ما هو من سبب في التناول لشيء (مدعوى) أصرفها عند العسل أو عدمه من الأعسال (ب) و قد ذكر من قبل السر لفظ لخرجه لفعل الصلاة الإدخال لها في رفع حدث الاستحاضة

و قد عن قرب الأسناد (٤) عن محمد بن أحمد عن علي بن عبد الحاق عن الصادق ع عن المستحاضة كيف تصنع الصلاة قال ح دامضي و قد مهرها إلى أن و ل و قد





وفي المقام حتماً ربع قولنا وهو لم يوجب علي عمن قبله المصداق  
مطلقاً بشرط عدم عمل الفاعل به. وهذا هو ما يلي الذي ذكره في موضع  
شبهه الأعظم (وه) على فرض كون الجمع للحدث لا للتعبد  
والمثال له الجمع مع عدم حتمه لأنه يمكن بعد الدخول في الصوم محذور

وهي دائرة على وجهه فيجب عليها ذلك انه قد - كعبه مع حدث الاستحاضة  
عن الصوم عن معلومه و لعله يكون ما لو لم تـ بالاعيان اليه في كعبه هو  
ظاهر النص (مع) به على تقدير عدم ثبوت الفسخ لستة لا يكون بعد الفجر  
مستظهره من الحدث والاستبراء بالاكف - به بالام - مؤول بعدم ما بعد الحدث في  
نفسه

ثم ان ما هو المصنف تحت خصوص لغز في اليوم وغيره يدعى لأدلة  
عليه، و الأصل مسمى القدم وما عن بعض من دخله فيه صحت (و الاستدلال له  
الحدث الأكبر لا يرتفع بخصوص لغز بل مسمى به دل على ان كل عين معه  
وصوء دخل لوصوء في أثر لغز فلا بد من لا بد كي يرفع حدث الاستدلال  
وصبح صومها (غير م) او مصاف الى م من ح ا ك عين عن لغز و صا عن  
اوعته للحدث الأكبر ان كفة مع حدث الاستدلال غير معلومة كذا و

ثم ان الرضا عن الاحتضار لا يوجب الاحتضار الا في بعض النسخ  
كما هو المشهور بذلك (راجع (١٠٠٠٠) فتح المصابير بعدة (١) حيث ان بعض  
من الاحكام صورة العنق من الفجر الموحدة لاحتضار بعدة (١) من  
فيحتضر احكامه بل ولو كان العنق بعدة (١) من الفجر بعدة (١) من  
ان كان بعد صلاة الفجر لم يجب الاحتضار في موضع (١) من  
مسوونه اني لشهد من بعدد وجوب العنق على المتوسطه ان كان  
هو لاقوى (لهم) لا ان يدل على حيث لم يرد ذلك في  
الاعظمه ولاوجه بالاحتضار به فدينه (١) لا بد من وجوب الاحتضار

المبادرة الى الصلاة بعد العسل

الرابع مشهور بين الأصحاب بمراتبه من جهة ألقائه بعدد من في شهره من  
الأعظم من وقد ظهر على محال من جهة أخرى من عدد من له من عن كثرة

٢٠٠٤ : الإحصاء الطبى فى مصر

١٠ شيد (الادل) في صحيح ١١٠ من سنن المستخرج بعد صلاة الظهر  
 ١١ في خبر ١٢ في المعجم في صحيح من سنن المستخرج بعد صلاة الظهر و  
 (الادل) في صحيح ١١٠ من سنن المستخرج بعد صلاة الظهر و  
 ١٢ في خبر ١٢ في المعجم في صحيح من سنن المستخرج بعد صلاة الظهر و  
 ١٣ في خبر ١٣ في المعجم في صحيح من سنن المستخرج بعد صلاة الظهر و  
 ١٤ في خبر ١٤ في المعجم في صحيح من سنن المستخرج بعد صلاة الظهر و  
 ١٥ في خبر ١٥ في المعجم في صحيح من سنن المستخرج بعد صلاة الظهر و  
 ١٦ في خبر ١٦ في المعجم في صحيح من سنن المستخرج بعد صلاة الظهر و  
 ١٧ في خبر ١٧ في المعجم في صحيح من سنن المستخرج بعد صلاة الظهر و  
 ١٨ في خبر ١٨ في المعجم في صحيح من سنن المستخرج بعد صلاة الظهر و  
 ١٩ في خبر ١٩ في المعجم في صحيح من سنن المستخرج بعد صلاة الظهر و  
 ٢٠ في خبر ٢٠ في المعجم في صحيح من سنن المستخرج بعد صلاة الظهر و

• الآية الأولى : على ذلك ما ذكره في المصنف مع ما ذكره في مسئلة واحدة .  
لمسح صفة من قوله « وكونوا » . وجوز أن تأتي فحين تعبس غير طاهر .  
في عتة آدم . وقد قيل في الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم لم يطعمه مثل ذلك ( غير مسلم )  
، مضى إلى آخره من لفظة حين . هـ نقطة عدم التعريف من المعسر نحو الإنسان  
حتى الاعتساف ، الآدمي الاعتساف حتى الآن . أصبح لا يصحح إلى باب الاعتساف من  
قيل الثاني .

هـ ما الاستدلال له بوجوب الاقتصار في تسوية لحدث لواقع بعد العمل  
المعترف للإلتزام على المتبعين (فد عليه) يسمى بما في القصوص عدم وجوب الاقتصار  
على معدا بصره (هـ دعوى) به لا إطلاق له من هذه الجهة حتى يتمسك بمطابقها  
لحوار التأخير (ممنوعة)

وَأَسَدُ اللَّهِ فِي دَلَالَةِ الْغَيْبِ هُوَ الْأَخِي لِعَلَيْهِ صَلَواتُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ (أصله: «بِقَوْلِهِ» الصديق «ع» في خبر (٣))  
 من عبد أخيه في كل ما أود الله عليه فليغتفر بعد الحج ثم يصلي ركعتين قبل العشاء

١٠. الوسائل لكتاب ١. من أبواب الاستصحاب الحديث ٢

٢- الوسائل - الباب ٣٠ من أبواب الحيض - الحديث ٥-٦

٣ - ٤ - ٥ - ٦ - ٧ - ٨ - ٩ - ١٠ - ١١ - ١٢ - ١٣ - ١٤ - ١٥ - ١٦ - ١٧ - ١٨ - ١٩ - ٢٠ - ٢١ - ٢٢ - ٢٣ - ٢٤ - ٢٥ - ٢٦ - ٢٧ - ٢٨ - ٢٩ - ٣٠ - ٣١ - ٣٢ - ٣٣ - ٣٤ - ٣٥ - ٣٦ - ٣٧ - ٣٨ - ٣٩ - ٤٠ - ٤١ - ٤٢ - ٤٣ - ٤٤ - ٤٥ - ٤٦ - ٤٧ - ٤٨ - ٤٩ - ٥٠ - ٥١ - ٥٢ - ٥٣ - ٥٤ - ٥٥ - ٥٦ - ٥٧ - ٥٨ - ٥٩ - ٦٠ - ٦١ - ٦٢ - ٦٣ - ٦٤ - ٦٥ - ٦٦ - ٦٧ - ٦٨ - ٦٩ - ٧٠ - ٧١ - ٧٢ - ٧٣ - ٧٤ - ٧٥ - ٧٦ - ٧٧ - ٧٨ - ٧٩ - ٨٠ - ٨١ - ٨٢ - ٨٣ - ٨٤ - ٨٥ - ٨٦ - ٨٧ - ٨٨ - ٨٩ - ٩٠ - ٩١ - ٩٢ - ٩٣ - ٩٤ - ٩٥ - ٩٦ - ٩٧ - ٩٨ - ٩٩ - ١٠٠ - ١٠١ - ١٠٢ - ١٠٣ - ١٠٤ - ١٠٥ - ١٠٦ - ١٠٧ - ١٠٨ - ١٠٩ - ١١٠ - ١١١ - ١١٢ - ١١٣ - ١١٤ - ١١٥ - ١١٦ - ١١٧ - ١١٨ - ١١٩ - ١٢٠ - ١٢١ - ١٢٢ - ١٢٣ - ١٢٤ - ١٢٥ - ١٢٦ - ١٢٧ - ١٢٨ - ١٢٩ - ١٣٠ - ١٣١ - ١٣٢ - ١٣٣ - ١٣٤ - ١٣٥ - ١٣٦ - ١٣٧ - ١٣٨ - ١٣٩ - ١٤٠ - ١٤١ - ١٤٢ - ١٤٣ - ١٤٤ - ١٤٥ - ١٤٦ - ١٤٧ - ١٤٨ - ١٤٩ - ١٥٠ - ١٥١ - ١٥٢ - ١٥٣ - ١٥٤ - ١٥٥ - ١٥٦ - ١٥٧ - ١٥٨ - ١٥٩ - ١٦٠ - ١٦١ - ١٦٢ - ١٦٣ - ١٦٤ - ١٦٥ - ١٦٦ - ١٦٧ - ١٦٨ - ١٦٩ - ١٧٠ - ١٧١ - ١٧٢ - ١٧٣ - ١٧٤ - ١٧٥ - ١٧٦ - ١٧٧ - ١٧٨ - ١٧٩ - ١٨٠ - ١٨١ - ١٨٢ - ١٨٣ - ١٨٤ - ١٨٥ - ١٨٦ - ١٨٧ - ١٨٨ - ١٨٩ - ١٩٠ - ١٩١ - ١٩٢ - ١٩٣ - ١٩٤ - ١٩٥ - ١٩٦ - ١٩٧ - ١٩٨ - ١٩٩ - ٢٠٠ - ٢٠١ - ٢٠٢ - ٢٠٣ - ٢٠٤ - ٢٠٥ - ٢٠٦ - ٢٠٧ - ٢٠٨ - ٢٠٩ - ٢١٠ - ٢١١ - ٢١٢ - ٢١٣ - ٢١٤ - ٢١٥ - ٢١٦ - ٢١٧ - ٢١٨ - ٢١٩ - ٢٢٠ - ٢٢١ - ٢٢٢ - ٢٢٣ - ٢٢٤ - ٢٢٥ - ٢٢٦ - ٢٢٧ - ٢٢٨ - ٢٢٩ - ٢٣٠ - ٢٣١ - ٢٣٢ - ٢٣٣ - ٢٣٤ - ٢٣٥ - ٢٣٦ - ٢٣٧ - ٢٣٨ - ٢٣٩ - ٢٤٠ - ٢٤١ - ٢٤٢ - ٢٤٣ - ٢٤٤ - ٢٤٥ - ٢٤٦ - ٢٤٧ - ٢٤٨ - ٢٤٩ - ٢٥٠ - ٢٥١ - ٢٥٢ - ٢٥٣ - ٢٥٤ - ٢٥٥ - ٢٥٦ - ٢٥٧ - ٢٥٨ - ٢٥٩ - ٢٦٠ - ٢٦١ - ٢٦٢ - ٢٦٣ - ٢٦٤ - ٢٦٥ - ٢٦٦ - ٢٦٧ - ٢٦٨ - ٢٦٩ - ٢٧٠ - ٢٧١ - ٢٧٢ - ٢٧٣ - ٢٧٤ - ٢٧٥ - ٢٧٦ - ٢٧٧ - ٢٧٨ - ٢٧٩ - ٢٨٠ - ٢٨١ - ٢٨٢ - ٢٨٣ - ٢٨٤ - ٢٨٥ - ٢٨٦ - ٢٨٧ - ٢٨٨ - ٢٨٩ - ٢٩٠ - ٢٩١ - ٢٩٢ - ٢٩٣ - ٢٩٤ - ٢٩٥ - ٢٩٦ - ٢٩٧ - ٢٩٨ - ٢٩٩ - ٣٠٠ - ٣٠١ - ٣٠٢ - ٣٠٣ - ٣٠٤ - ٣٠٥ - ٣٠٦ - ٣٠٧ - ٣٠٨ - ٣٠٩ - ٣١٠ - ٣١١ - ٣١٢ - ٣١٣ - ٣١٤ - ٣١٥ - ٣١٦ - ٣١٧ - ٣١٨ - ٣١٩ - ٣٢٠ - ٣٢١ - ٣٢٢ - ٣٢٣ - ٣٢٤ - ٣٢٥ - ٣٢٦ - ٣٢٧ - ٣٢٨ - ٣٢٩ - ٣٣٠ - ٣٣١ - ٣٣٢ - ٣٣٣ - ٣٣٤ - ٣٣٥ - ٣٣٦ - ٣٣٧ - ٣٣٨ - ٣٣٩ - ٣٤٠ - ٣٤١ - ٣٤٢ - ٣٤٣ - ٣٤٤ - ٣٤٥ - ٣٤٦ - ٣٤٧ - ٣٤٨ - ٣٤٩ - ٣٥٠ - ٣٥١ - ٣٥٢ - ٣٥٣ - ٣٥٤ - ٣٥٥ - ٣٥٦ - ٣٥٧ - ٣٥٨ - ٣٥٩ - ٣٦٠ - ٣٦١ - ٣٦٢ - ٣٦٣ - ٣٦٤ - ٣٦٥ - ٣٦٦ - ٣٦٧ - ٣٦٨ - ٣٦٩ - ٣٧٠ - ٣٧١ - ٣٧٢ - ٣٧٣ - ٣٧٤ - ٣٧٥ - ٣٧٦ - ٣٧٧ - ٣٧٨ - ٣٧٩ - ٣٨٠ - ٣٨١ - ٣٨٢ - ٣٨٣ - ٣٨٤ - ٣٨٥ - ٣٨٦ - ٣٨٧ - ٣٨٨ - ٣٨٩ - ٣٩٠ - ٣٩١ - ٣٩٢ - ٣٩٣ - ٣٩٤ - ٣٩٥ - ٣٩٦ - ٣٩٧ - ٣٩٨ - ٣٩٩ - ٤٠٠ - ٤٠١ - ٤٠٢ - ٤٠٣ - ٤٠٤ - ٤٠٥ - ٤٠٦ - ٤٠٧ - ٤٠٨ - ٤٠٩ - ٤١٠ - ٤١١ - ٤١٢ - ٤١٣ - ٤١٤ - ٤١٥ - ٤١٦ - ٤١٧ - ٤١٨ - ٤١٩ - ٤٢٠ - ٤٢١ - ٤٢٢ - ٤٢٣ - ٤٢٤ - ٤٢٥ - ٤٢٦ - ٤٢٧ - ٤٢٨ - ٤٢٩ - ٤٣٠ - ٤٣١ - ٤٣٢ - ٤٣٣ - ٤٣٤ - ٤٣٥ - ٤٣٦ - ٤٣٧ - ٤٣٨ - ٤٣٩ - ٤٤٠ - ٤٤١ - ٤٤٢ - ٤٤٣ - ٤٤٤ - ٤٤٥ - ٤٤٦ - ٤٤٧ - ٤٤٨ - ٤٤٩ - ٤٥٠ - ٤٥١ - ٤٥٢ - ٤٥٣ - ٤٥٤ - ٤٥٥ - ٤٥٦ - ٤٥٧ - ٤٥٨ - ٤٥٩ - ٤٦٠ - ٤٦١ - ٤٦٢ - ٤٦٣ - ٤٦٤ - ٤٦٥ - ٤٦٦ - ٤٦٧ - ٤٦٨ - ٤٦٩ - ٤٧٠ - ٤٧١ - ٤٧٢ - ٤٧٣ - ٤٧٤ - ٤٧٥ - ٤٧٦ - ٤٧٧ - ٤٧٨ - ٤٧٩ - ٤٨٠ - ٤٨١ - ٤٨٢ - ٤٨٣ - ٤٨٤ - ٤٨٥ - ٤٨٦ - ٤٨٧ - ٤٨٨ - ٤٨٩ - ٤٩٠ - ٤٩١ - ٤٩٢ - ٤٩٣ - ٤٩٤ - ٤٩٥ - ٤٩٦ - ٤٩٧ - ٤٩٨ - ٤٩٩ - ٥٠٠ - ٥٠١ - ٥٠٢ - ٥٠٣ - ٥٠٤ - ٥٠٥ - ٥٠٦ - ٥٠٧ - ٥٠٨ - ٥٠٩ - ٥١٠ - ٥١١ - ٥١٢ - ٥١٣ - ٥١٤ - ٥١٥ - ٥١٦ - ٥١٧ - ٥١٨ - ٥١٩ - ٥٢٠ - ٥٢١ - ٥٢٢ - ٥٢٣ - ٥٢٤ - ٥٢٥ - ٥٢٦ - ٥٢٧ - ٥٢٨ - ٥٢٩ - ٥٣٠ - ٥٣١ - ٥٣٢ - ٥٣٣ - ٥٣٤ - ٥٣٥ - ٥٣٦ - ٥٣٧ - ٥٣٨ - ٥٣٩ - ٥٤٠



من دعوى إجماع عدة حاشا قول المستحاضة ومن به سلس لنول يجب عليهما تجديد  
لو جوء عند كل صلاة إلى رتبة الصلاة حتى لا يفرق واحداً منهم إلى من قال بذلك  
يعتصم أن ثقبه الصلاة

## الموسطة الحادثة بعد صلاة الفجر

أحد من أدخلك الموسطة بعد صلاة الفجر (يجب غسله) حاشا  
فصله لا يفتي بحدوثه بل يجب الغسل من (لا يحد) بل في الأحوال التي  
صاهر لا يجب الغسل من قول من يقول أنه في أنه يتم يمكنه يحصل الإجماع  
على ذلك أو لا بل جماعة من الأصحاب كالشهد في محكي السن والمحقق الثاني  
في محكي حاشا مع عدة و يشهد الثاني في محكي (أدلة) وغيرهم في غير ذلك  
أن صرحوا بذلك لأن الغسل بعد تحقق الإجماع من ولا سيما أنه كما صرح به  
شيخ الأعظم (الأدلة) أنه أورد في العوهر بعد عدم تصريح كثير الأصحاب  
بذلك، لا دعوى من جملة من لا يجب غسله على إجماع على إجماع الغسل بعد  
بعضه (أدلة) الظاهر أن من جملة من ذلك ليس خصص ابن القيسر بل يريدون به  
عدم وجوب غسل حاشا عدا في مسائل الكثير

كما سبقت أن (أدلة) حاشا من الغسل حاشا ذلك أو حاشا الغسل لا يقطع  
المستحاضة لذلك، فلهذا (أدلة) في الموسطة حاشا حاشا (أدلة) التي عند الصبح لم يجب  
الغسل عند انقطاعه لبقية الصلوات

وهو في محكي (أدلة) (أدلة) لو لم يغسل صلاة أصبح لهم الغسل  
إذا لم يغسل (أدلة) على وجه يطبق منه كونه من المستحاضات ولولا كونه  
حاشا بالسنن في (أدلة) أصبح له سكن وحيد لو حوّل الغسل (أدلة) ذلك لأن  
غيره

اللهم لا تفر (أدلة) عليه (أدلة) كونه لاستحاضة الموسطة الحادثة  
فصل صلاة بعد حاشا (أدلة) لي جميع الصلاة لا خصوص صلاة أصبح (أدلة) كونه



على ما هو عليه من لجهن لا يكون عدد الا في كذا (احسن) ثم ما بعده في صفة العادة ، او واجبا نفسيا كذا كما لا يخفى

١٠ - الاحتمال بعد استدلال بعدم جواز بوجوب (الاول) ان مقتضى خلاق هذه نصوص المسح من العمل بالاحتياط (ثاني) عدم جواز الامثال الاحتمالي مع امكان الامثال لتفصيلي (ومنه نظر) في الاول وفي الظاهر منها كما عدم ورودها في عدم من اعتبار امر آخر بعد مقتضى المسح خاصة في حالها (ثالث) في الاحتمال بحر الواقع وان كان في عدم جزمه في مجرد من صفة المسمى بعد مقتضى جهة الاحتمال له كان ما فعلته موافق لواقع مسما على به بعد

١١ - علو اليد فكل من معا لنصوص مطلق على العادة (و) في الاحتمال يحكم مسح العباد الا ان كان يحكم بوجوب المحض في امثال درم قد لا يمكن معرفه الموضوع على الاحتمال ، يكون هذا الحكم يعطى كذا به لتصله ما بين احد مهورا لا لا يؤول في كذا في الامور قد في كذا من الاحتياط

١٢ - ان لم يتمكن منه ولا كلام في عدم سقوط الاستدلال لا لا تقتطع محل وهل جرى في حكم الاول بوجه ما يحتمل على الاحتمال بوجوب بوجه الشيء لاطلاق اصل الاحتياط الموجب لسقوط الاول في وجه من احتجته (ف) فان كان يعقل لاطلاق في دليل لاحتمال مع ان الامر به في وجه من عدم يتمكن تكليفه لا يطاق (ف) ليس الامر من اطلاق دليله بوجوب الاحتياط في وجه من كذا يستحيل سواه بل الامر بشوته بغيره لا وقع على هو عده عدم عده لجهن (و) عده فبعض عليه الاحتياط والعمل به لا

١٣ - انه لا شك في لا يقتضيه بالاحتياط في الوقت انما علمت بعدم تغيرها في بعد الوقت ، انما احتياط التعذر في كذا به ام لا بوجوب الاستدلال للشيء (ف) الاحتمال واحتمال الاجماع وعده فلا بد من (ف) في بعد الوقت لعدم وجوبه صله (ف) لظهور من الادلة على بقاء الاحتياط والعمل به بغيره اخرى الاحتمال حين ارادة العمل وشبهه نظر (ام الاول) فلا الاحتياط ان كان مقدمه للاعتدال





## حمض الدم

الاول حوارى

كما لا يحصى (فالمصحيح) ما ذكرناه

سبعهما صاحب الهدايا

### في حملة من الاخيار

<sup>١٨</sup> «هذا نظر» (ع. الأول) فالآن لمستعد من لأدبه العموم عن حديثه بعد النظر.

کہا عرف عبد اللہ بن ابی بنی و الاصحاب عن ہب اد فقلت ہ وحب عبدہا

كأن يحكم لظهوره (مع) أنه لو فرض حصول الإزالة من هذه الجهة لا  
من الرجوع إلى أصحاب عدم الاعتناء به الذي فلاش به حر من الأمر  
كون ذلك من شروط العلاج حصة كالأمر بعمله و لوجبه في أصح عدم وجوب  
عدمه بظن .

ثم إن لم يحكى عن بابه بمصنف وهو كرى أصبه و لا من به  
عليها المصنف من جرح لدم بعد الامكان به لهما - كما صنفه (في مسائل) -  
بان جرحه بوجوب نظائر غسل الممسوح في جرحه صوفه - فلهذا لا يفتى في  
عدم بطلانه به (في) به عني و من القدر به لو كان جرحه به كاشف عن عدم  
وفوق الغسل صحيح من الأول كان به كرمه جرحه (لكن) به ليس لا يفتى من  
على فرض يفتح به بوجوب مسح به بوجوبه صوفه -  
على عدم كونه به صوفه به به لعل به لعل الغسل به به لعل  
فيه لاغير ، فلا وجه لوجوب التحفظ عليها

## حكم انقطاع الدم

ثم إن لم يحكى عن مسح الممسوح به في جرحه من كرمه صوفه به  
بشد كرمه و لغيره و غيره - بظن به لاسجد به من بوجوب الغسل به  
بوجوب الوضوء ، فهو غسل ، وإن كان به لفتح به به بقطع به و لعل  
لم يجب غسله كغسل الوضوء ، و لا يفتى في كرمه لعل به به و لعل  
وإن انقطع من كان يقطع به به لعل به به به به به به به به به به  
بقطع المتوسط والكثرة بوجوب غسله به به به به به به به به به به  
ابوضوء (وبعد) آخر في الدم الموجود من لقطع لا يفتى به به لقطع (في) عن  
بعض به لا يجب عليها شيء بعد لقطع و منه إلى جماعة الفصل من كون لقطع  
في لوقت فلا يرتفع أثر لدم و من كون لقطع في لوقت فلا يجب عليها شيء  
والأقوى هو أن في لقطع لا يرتفع أثر لدم و لا يفتى في لوقت فلا يجب عليها شيء

[illegible][illegible][illegible][illegible]

(١) الثاني فلا يلزم من الاحكام سببه الدم للوقوف على المجموعه في وقت  
الانقضاء ولا فرق في ذلك بين تحقق سبب فلو وقف الانقضاء بحقيقه فيه كما هو شأن  
في غيره من الاحداث

على الكلام في وجه الفصل من كذا الانقضاء سبب في وجوب عدم شيء  
من كونه مطلقا في وجهه وجب عليه من وجب على انقضاء انقضاء الذي احتج به  
وجهه من سببه الشاهد في ذلك انما هو قد سئل في وجه ذلك بعد ان عرفت ان  
لذا الاحكام من وجهه وجب عليه من وجب على انقضاء انقضاء الذي احتج به  
لأنه لم يحصل اسره في انقضاء عليه وهذا انقطاع الدم في حصول اسره لا يوجب  
انقضاء شيء (ارتفع موضوع وجب من انقضاء لم يحصل الشفاء في وجهه  
بصدق عليه لم يصب فيه وجب عليه من وجب احكامه (١) وجهه عرفت في  
من كذا في وجهه المحتج من انقضاء كثر لخصوص كون الدم بنفسه موضوعا  
بالموضوع احكامه لا لغير المرتبة انه في مسجديه هذا كذا في سببه لا يقطع  
للفصل المستقل

واما دفعه بعين به في موضوعه فتصح لقولهم على سببكم في وجه  
حر وحر ما هو لائق فيه (١) هو به انما علمت المسجديه انه يقطع من وجهه الى  
الآخر بوقف انقطاع براءه في انقطاع فريد في وجهه يسع العاده قبل وجب عليه  
تأخير لصلوه الى ذلك لو وجب كما في المسجديه (١) في وجهه من وجهه الاحكام  
و شهادته في بعض كنهه المحقق في وجهه لا يوجب عدم ركن كذا في وجهه  
منهم المحقق في المعبر ، وجهان

قد استدلل الاول بان المسجديه من الموضوع كونها لا تسجد حداثه  
(و ما دل) على الاكفاء بالصلو بوضوء من وجهه فيه في كونها من وجهه  
الاصطريه للظن به لا يلاق له سبب يشمل بوضوء في انقطاع كذا  
(١) و عليه بامور (الاول) به لادلل على كونها الاسجديه حداثه به مطلق  
حتى ما يجرى بعد العسر والوضوء (١) اذا قل في المعبر (١) حداثه من بعد نظر

لأنه يصح (أن يشي) أن وجوده على قدمه ليعرض في الصوم لو حوت لا ينظر  
 هـ ملاقى بحكمه في بصلوه مع الأعمال الخاصة مع هـ في عدمه بل بوصفه كغدة  
 من عيني عدمه حوته (الذات) من الاستحاضة حدث ساء كان مسمورا وبالإمام فوه  
 فوجود الفترة كالعدم

هـ في الجمع بغيره من ذلك فلا ينقصه إلى كذا العمل لو هو في حال  
 ساء الدم مع غيبته بعده في الوقت من أنه حدث لرفع الحدث عن معلوم  
 ويستحب لعدمه على ما هو له من حيث يستحب عدم التحمل أو يستحب  
 هـ حدث المصحف ساء أو أمه (أو غيره) ولا يخرج من ذلك الدم مطلق  
 في حاله لم يصف من الصوم على ما هو عليه من الأحداث فله  
 هـ أن يشي (الذات) المنة ولا يدم أو أن يدم في مقدم له من هـ العمل  
 أن مسأله (أو غيره) ساء أو أمه من لا يدم له أمه أو غيره  
 حدث أمه على (أو غيره) ساء أو أمه

هـ (أو غيره) لا ينقطع رخصه وحبره لا ولا يجب عليه له حرجي مع  
 هـ الانقطاع (استحب) له إلى حرجه ساء على ما هو يحرم من حرجه  
 في الأمور الاستثنائية، فيحوز لها البدار

أخره من وسلم لا ينقطع أمه أن يكون بعد الصلاة هـ ما أن  
 أن في (أو غيره) يكون ساء (أو غيره) أن يكون في ساء الظم هـ  
 هـ على ما (أو غيره) يكون انقطاع ساء (أو غيره) على ساءه نعم  
 ساءه (أو غيره) لا ينقطع لتحديد الحظ (أو غيره) على يعلم بعدمه (أو غيره) لأنه ثبت في  
 ساء

على أن بعد الصلاة (أو غيره) انقطاع ساء (أو غيره) كسأله ساءه من  
 انقطاع لتحديد ساء (أو غيره) أن لا يكون في ساء (أو غيره) لشح لأظم و  
 يجوز هـ (أو غيره) (أو غيره) في الجواهر بقضاء لام الأجزاء و حصول

الامثال و طلاق لادله و الكل كما ترى اما الاول فلما احتجنا في محله من عدم  
 قضاء الامر لطهري للاجزاء واما الثاني فلم يعرف احد من ان الصلاة في حال  
 استمرار دم لا يكون مأمورا به و قد مع لمر في أثناء يوجب أو فتره تسع  
 الطهارة و صلاة . ما الثالث فلم يقدم من انه لا اطلاق للادلة كي يدل على  
 كسوبها مأمورا به في جميع و لا طهر و حوت لادله . ان كان بعد الصلوة  
 و علمت انه لا تسع لحدوده و لا يجب عليه الأداء و قطع . كما في الجواهر فكانه  
 اجماع

• ان كذا في كذا في سعة فيه يجب ان يكون ام لا يجب

فداسد للذي (سلاط) الاحد (و بدوم) الجرح

• فيه نظر (اما الاول) فللثب في سدى موضوعه و لو كان واسعا لما شمله

احد (و اما الثاني) فلم يرد

فالحق انه ان كان الشك في عدالته بحري استصحاب بدئي على حرمه

يسع الطهارة و الصلاة و ان كان في هذا لطهارة و صلاة مع العلم بامده بحري

منصحب بدئي الى . حر الصلاة و معلومه امد الفرض و لو خطب باسم

لا تسمع عن حرين الاستصحاب فيها الا لو خطب ذلك من لي مدني كالصلاة

فقدس في ذلك لا يجوز ان نظر في خصوص مقدم (و علمه) و مرجع الى و يقتضه

و عده الاحتمال اذ لا يحصل العلم بالمرجع عن الصلاة اني شعبت التمهيد الا

بالعادة و الاستداف . لس الشك في . حوت نى . ايد كي بحري البائنه كما

لا يحتمل

وان كان في ثناء الصلاة و علمت ان فرد لا تسع صلاة فلا كلام و راعه

انها و سعة . و مقتضى ما عرف من انه لا دليل على صحة الاعمال على تقديم الانقطاع

يجب عدم استيفاء صلاة . لظ . كما عن بهية الاحكام و التحريم و بعد الدم و من

و كشف اللثام (وعن) و حاليه المسودة و المسبي و ليس لصحة (استدل) به بعموم

مدل على نبي عن ابطال الصلاة . استصحاب لصحة (و يمكن) . على الاول ان

المطالان المدعى في المقدم فمري لاحتي . وعلى الثاني ان الانقطاع مكشوف عن عدم  
 صحة الصلاة من الاول ولا قبل من الثالث في ذلك فلامور . للاصحاب المتوفض حريته  
 على العلم بالثبوت . و ان كانت شكة في السعد فمقتضى الاستصحاب ان الذي اشر  
 اليه 'معا وجوب' الاستصحاب . هو حكم على استصحابها بها السابقة فلا وجه  
 الاستدلال به للحكم بالصحة كما في مصرح الفقه لان مقتضى ما اشر اليه  
 بدلال نص . و الصلوة من الاول من على فرض عدم حريته لامحال للرجوع  
 التي ما ذكره اذ صحة الطه . في الفرض من الاول منكوك في تقدير . و منه  
 يظهر ما في الاستصحاب الآخر الذي مضى به في المقدم . هو استصحاب كونه  
 مصلية

وبه ذكره مخرجنا انقطاع الدم بعد الطه . قبل الصلاة فان الاظهر . وجوب  
 اعتدوا ان كان انقطاعه . او فترتسه الظاهر . كما في المشهور . (وما عن المصدر والجمع  
 من عدم الاستصحاب . كما به له ينقطع في لانه . وجوبه عليه ما ان به كما لا يخفى  
 وجهه لمن دم . و ما ذكره فلامور

سابع اذ لم يخرج الدم بعد العمل ببعض . ثم لو اتى الدم قبل الصلاة  
 الصبح فتوضأت ان كان الاستصحاب قدسه . سلب ايضا ان كان غيرها ولم يخرج  
 الدم بعد لشرع في الطه . فهل يجب . من . و توضوء . لمعه صلوات اليوم  
 ام لا . و جهان قد استدل الاول . (اطلاق) الادلة مؤلفا على . الكثير . توجب الاعمال  
 الثلاثة باحلافه بدل على ان معنى تعقبت كفي ريث في وجوب الاعمال وان لم تسم  
 لحظه بعد غسل الاول . (وهو) مضى الى كونه خلاف الاجماع كما اعترف به لمستدل  
 في حوهره ان الصلوة . بدل على حديثه الدم . بفسده . و طاهرها كونه كسائر  
 الاحداث يرفع اذ . ما تنفي . بعد من الوضوء . المجعولة له . فهو علمت بوضعه  
 و لم يخرج . دم . بذلك لا يكون مجددا . في يجب لاتدر . ب . و قد ثبت في ذلك اليوم  
 على فرض ثبوتها مجددة فتدبر فالأظهر هو الثاني .

الفصل الرابع في النفاس

تفسير النور في حكمة المعنى (١٠) في قوله تعالى: "فِي يَوْمٍ يُفَصَّلُ الْآيَاتُ" أي في يوم يبين الآيات. والـ "فِي" ظرف للزمان. والـ "يَوْمٍ" ظرف للزمان. والـ "يُفَصَّلُ" فعل مضارع. والـ "الْآيَاتُ" اسم فاعل. والـ "فِي" ظرف للزمان. والـ "يَوْمٍ" ظرف للزمان. والـ "يُفَصَّلُ" فعل مضارع. والـ "الْآيَاتُ" اسم فاعل.

فلو بلب لم تر في ريش لاده كم حكي في عو في هـ لبي اس  
لم يكن لاده من احماء وحملا ولا سمعت حد اسعصه بن عده هم بر كم  
في احوال (واعلمه) فلو سمع سمول حوس لاه بعداد ل ام د عن القاس الواقع  
في كلام الشارع هو بعد للموت في كاه محل عه من هـ و ل لاده هـ ب تلو  
لحكم على الدم يخرج به عنها

مهم حمله في ر ل م س ن (هو) ح م س (الدم الذي فراد الميرثة عقب الولاد)  
 كم من مصباح السند - حمرن المسح - لغصه و انكافي - لوسه - يجمع  
 فسر و انكافي - راء الميرثة عقب - لا (او) يجمع - (عقبها) مع - لا  
 كم هو المشهور بـ لا - حصلا كم في لجه ا - عن اذات - عون - لجمع  
 عليه ، و حبان .

[illegible]

١- الوصل من - لغات + ٣ من اموال - المخصص ١ - احد بيت ٢

٧. الوسائل - الباب - ٣ - عن أبواب الحصى - الحديث ١٧



المحاصل ودم المحصن قال دعيه ان لحمه لا يقدح بدم الحيض ، هذه فتوى بدم  
بمحاصل الى ان يحارح بعض المولود بعد ديث يصير دم سفوف فتدعي في له بر  
والحيض .

[illegible]

ولكن يروى على لسانه رحمه الله تعالى في الحديث المتقدم في علي بن موسى  
الجميع منه في بعض النسخ المتقدم في بعض النسخ لا يروى في غيره من النسخ  
في رواية أبي الوليد

السم الخارج قبل الولادة

١ - معنى كلمة "فرد" في اللغة العربية هي "أحد" أو "واحد".  
٢ - معنى كلمة "فرد" في اصطلاح الفلاسفة هي "أحد" أو "واحد".  
٣ - معنى كلمة "فرد" في اصطلاح المنطقيين هي "أحد" أو "واحد".  
٤ - معنى كلمة "فرد" في اصطلاح علماء الاجتماع هي "أحد" أو "واحد".  
٥ - معنى كلمة "فرد" في اصطلاح علماء النفس هي "أحد" أو "واحد".  
٦ - معنى كلمة "فرد" في اصطلاح علماء السياسة هي "أحد" أو "واحد".  
٧ - معنى كلمة "فرد" في اصطلاح علماء الاقتصاد هي "أحد" أو "واحد".  
٨ - معنى كلمة "فرد" في اصطلاح علماء التاريخ هي "أحد" أو "واحد".  
٩ - معنى كلمة "فرد" في اصطلاح علماء الفلسفة هي "أحد" أو "واحد".  
١٠ - معنى كلمة "فرد" في اصطلاح علماء الدين هي "أحد" أو "واحد".

که این اشکال می تواند مستحکم باشد علی حد "حجم" و "عدد" مع "احصا"  
 "عدد" علی "الاحصا" و "لم یکن واحد لک" "کذا لحدیث" و هو مستحکم و "لکار"  
 "و حدای" مع "تجلی" و "الظ" به "و س" "لحد" و "حجم" و "ام" مع "عدد" و "تجلی" و "نقص"

٢٠١ لم يبق - اذ - ٤ - ب - ٥ - ج - ح - د - هـ

$\forall x \in \mathbb{R} \quad \exists y \in \mathbb{R} \quad x + y = 0$

سده و بين دم بولادة باقل لظهر بعد قولان الاول عدم كونه حص وهو لمسوب  
الى لمشهور الثاني كونه حص وهو لمحكى عن يد كربة لمصبه د د د د د د  
السيد و الدحيه و خواشى الشهيد و عن المصنف يصل اليه عن سويده  
حتم له

و استدلى للأول بـ (الاول) ما دل (١٦) على ان طهر لا يكون من  
من عشرة ايام (١٧) دل على ان علي بن ابي طالب من واحد من  
و بما (٢) دل على ان العبد كالحائض (١٨) و ما دل (١٩) على ان  
لمقدمين و صحيح (٣) ابن المعبود في مرثته يمسف و كتب الصدوق بشيخه  
صهرت ثم ثبت لدم بعد ذلك قل اع تدخ الصدوق لان دم الطهر و حر  
مع دم القياس بدعوى ر شهره ان عدم مضي دم الطهر ينع عن الحائض حصه  
الم تنى بعد القياس ولذا توارثت النصوص ان لمعنى من كثير ان دم الحائض  
وكذا لم يرضى وقد اعدم القول بالفضل ان لمعنى دم الحائض كدم غيره من  
التصريح به

وفي لجميع نظر (ما الاول) فالله مصدق الرب في علي ورض سده لدمه دم د  
الا على ان الاول ليس بظهر فمن الجواب ان يكون حصه له ليدفع رده ادم فـ  
لدم عشرة ايام (برد عليه ان لظهوره به لو كان في من عتد مع حصة  
اللاحق كما تقدم تحمله في محله وعن برقة مصدق الله الصريح د د د د  
الى ساقه فلا يكون مؤثرا وفي المقدم لا يؤثر وما بعده بعد لان بعد ولاد  
بقاس حصه

واما الجواب عنه كما في محكي النهاية د د يصح من شرحه ان  
لدمين طنفا بل ليس الحائض و تبعه حمله من المحتسب افع د د لاوله د د

١- الوسائل الباب ١٦ من ابواب الحيض

٢- الوسائل الباب ١ من ابواب الاستحاضة لحدث

٣- الوسائل الباب ٥ من ابواب القياس الحديث

[illegible]

الدم الخارج بعد وضعها المضغة

لدى اختلاف في صفى لدمس على لدم المرئى بعد الولادة نومع و لو كان



عن محمد بن عيسى عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام عن ابي عبد الله عليه السلام عن ابي عبد الله عليه السلام  
على الدم

وقد سألته عن الدم في الشهرين في تصحيح عن ابي الحسن  
عنه اسلام انه سئل عن الدم في الشهرين في تصحيح عن ابي الحسن  
نشر يومه في كتابه في الشهرين في تصحيح عن ابي الحسن  
كما لا يحق ولا يصح التمسك به

عن الحسن بن محمد بن عيسى عن ابي عبد الله عليه السلام عن ابي عبد الله عليه السلام عن ابي عبد الله عليه السلام  
حد في الشهرين في تصحيح عن ابي الحسن  
عن محمد بن عيسى عن ابي عبد الله عليه السلام عن ابي عبد الله عليه السلام عن ابي عبد الله عليه السلام  
لكنه في الشهرين في تصحيح عن ابي الحسن  
حد في الشهرين في تصحيح عن ابي الحسن  
فالعدة مدد

## حد اكثر النفاس

واكثره عشرة ايام كما هو المشبه كما عن عمرو بن عبد الله عن ابي عبد الله عليه السلام في  
كثر كنهه والشهيد في المحقق الثاني ان اكثره عشرة ايام للمنفقة والمصطربة  
وناب عنه في تصحيح عن ابي عبد الله عليه السلام عن ابي عبد الله عليه السلام عن ابي عبد الله عليه السلام  
مصحح القصة ان مرجع القول الاول الى ذلك (وعن السد) المعيد في المصنف  
والصديق وان يحد في الشهرين في تصحيح عن ابي الحسن  
وعن المصنف في الشهرين في تصحيح عن ابي الحسن  
وان كان مقتله في الشهرين في تصحيح عن ابي الحسن

١- الوسائل - كتاب النفاس - الحديث ١٦

٢- الوسائل - الباب ٢ - من ابواب النفاس - الحديث ١

لمتحررين احب د (وعز) عيسى اخصه د و ان اكثر المقاس للمعتد عشره ايام  
و للمستدئ والمضطربة والسهل عدة هـ د (وعز) لعاني راكثر المقاس  
حد وعشرون هـ د عن المتقدمي كتاب الاعلام احب د (وعنه) في كتاب احكام  
النساء ، انه احد عشر يوما

وقد سئل للفعل الاول في طبه الشرح الاعظم (دند) المشع من لفس  
لمحالف للاصل موضعه د حكمه لا د استصحاب موضوعه لمع حريه في  
تدريجات ولا استصحاب حكمه لا د عيضا موضوعه (دند) المقاس حصص محسن  
وان النساء بمنزلة الحائض

هـ وفيها نظ (دند) لاول الاصل استصحاب بد المقاس لا د مع من حريه بد  
عنى د هو الحق بعدا وعدة قدمه د من الاستصحاب في التدرج حساب د لثنى  
والاول د دل على المقاس حصص محسن قدمه د انه في مقدمه د قصة د حاشا عليه  
د (دند) على ان بعد مضاه احد عشر وظهر عدم د (دند) الموضح في صحيح  
هـ تزيل الحائض منزلة النساء (دند)

وقد سئل له من من المقاس في محلى كتاب احكام النساء عن لفس (ع)  
لا يكون المقاس لغيره راكثر من راس الحد في محلى لمبعضه قال وقد حاش  
حد معتمده في قصي هذه المقاس هـ د عى عمل لوضوحها عندى د  
على انه من عى د امبعضه كم اسطره حى عه بهم بمسك وكاشو اللثم وغيرهما  
لا اسداء كلام التهذيب كما عن اشهد في الذكر د لمحقق لثنى في جميع المقاصد  
(وهه) ان لم يزل الاول لا يعتمد عليه لثنى لثنى لاحتمال لا يكون مراده  
من الاحاد معتمده هي ما سمع عدت من اصوص لثنى دعى دلالتها على حد  
يقول ويؤيده عدم عثو العموم على غير تلك الصوص وكون روى اكثر المقاصد  
ود لعمدة د كبر تلك الصوص و تعرض لها يستعاد منها وهى كثيرة وفي  
الحوهر انه روى هذه الايام في الكفى والشرح في التهذيب والاستصار بحوا

من عشرة حدث حرمه في رجوع النفس الى ايام في الحيض كصحيح (١) ورواه  
 له في هذه في عن احدهما (ع) لنساء كنن عن لصلاة ايامها التي كرهتمك  
 هم ثم يفسر بعمل كم يعمل المستحاضة فيصحب (٢) ال حر عن النفر (ع) قال  
 في له النفس متى ينسحب في ارجع بعد حيضه ويطهر به من قال انقطع الدم  
 الا انفسه؟ ستقرب وحده في ان قال قلت وحدثني قال (ع) من ذلك سواء  
 في انقطع عن الدم لا في مسحه في جميع مثل النساء سواء من ينسحب لا بدع  
 صلاة على حال في لبي من قال لصلاة في دسكم بخوفهم عنه ورواه  
 الاستدلال به انما يدل على حد من النفاس في ايام حد لا يحطى ايام  
 لنفس عن ايام حيض الا لمقدر الذي يمكن ان يحله حد لاحق عن ايام  
 حاضه اعني في الاستطاع (١) عنه يدل على كون اكثر النفاس عشرة بمعنى عدم  
 لحطى عنها لان له في النفس مع سبعة الدم وان كانت دسعه  
 دون العشرة

و علي بخوفه (١) اول احدهم بالمعدة (ثاني) انما به يدل على  
 اكثر النفاس لعدم متى يحله (الثالث) ان واده في مقدم بان  
 لحكم الطاهر عند شتاه الدم بالاستحاضة لافي عدم تحديد النفس وقع الرابع  
 ان بعض مضمون كلام الاستطاع به كثر دلايه على النفس عن العادة و  
 كاس عشرة

وهي الجمع بطر (١) اول الطاهر من هذه النصوص لمصممه ارجوع  
 بان العادة الى عدتها و الاستطاع بان النفس يمر له الحائض في الايام ولا حله اعمل  
 التعرض لغير ذات العدة (مع) ان نصوص الاستطاع الى العشرة حاضه في ذلك لو  
 لم يكن اكثر النفاس عشرة ايام مطلق لم يحقق الاستطاع بذلك (و) (ثاني) فلا

١ الوسائل الباب ٣ من ابواب النفاس الحديث ١

٢ الوسائل الباب ١ من ابواب الاستحاضة الحديث ٥

أما من على رجوح رات العادة إلى عاداتها في النعاس سواء كانت عشرة أو أقل فهي  
تدل على أن أكثر النعاس عشرة بالمعنى الذي شره إليه في تعريف الاستدلال بالصوم  
نظير مدلل على أن أكثر النعاس عشرة أيام (أو ما كالث) فالن النعاس الواقعي لو كان  
حده أكثر من حد النعاس لما صح جعل هذا الحكم الظاهري عند اشتباه النعاس  
بالسجدة (أو شئت فقل) بل يدل على سفس بمقدار العدة عند حدوث الدمع  
العشرة مطلقاً وحسب أن امر هذا البراع يطهر عند شحور فانه على الأقل  
لاجر سفس بعد عشرة يوم فهذه النصوص تصلح للرد عنها سواء كان مضمناً  
للسر حكم ظاهري أو إلهي (وما لم ينع) فالن ما ضمن الأمر بالاستظمان بمجهول  
على من عدهم أقل من عشرة بغيره مدلل على أنها تستظهر أي العشرة  
كما عرفت ومما لا في معضد النعاس عند تعرض للصوم الاستظهار والجمع  
بها

ومما ذكره صبراه يمكن أن يسدل له ما رواه (١) بنسب من يعقوب عن أبي  
عبدالله (ع) عن امرأة ولدت فرأت الدم أكثر مما كانت ترى قال (ع) فلتعود أيام  
أقرئ التي كانت تحبس ثم تستظهر بعشرة أيام راء على حمل (الاء) بمعنى (الي)  
كما عن شريح في التهذيب لأن حروف لصدق يقوم بعصم معص (و يؤيده)  
روايته بهذا السد بهذا لمن في الحائض ودا الأظهر هو القول الأول أن رجوع إلى  
لثاني كما هو الظاهر .

و يسدل لتقول الثالث وهو أن أكثره ثمانية عشر يوماً مطلقاً بحمله من

الصوم

مما (٢) مؤثق لفصلاء وصحيح (٣) ر ر ه عن أبيه (ع) المصنف أن

١- الوسائل الباب ٣ من أبواب النعاس المحدث ٣

٢- الوسائل الباب ٣ من أبواب النعاس المحدث ١٩

٣- الوسائل الباب ٣ من أبواب النعاس المحدث ٤٥



١٠٠٠ بنت عيسى بن عبد محمد بن أبي بكر بن الحسن بن إبراهيم بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب  
 بن محمد بن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف بن قصي بن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤي بن غالب بن فهر بن مالك بن النضر بن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن إلياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان  
 في الأحرار معدان بن بكر بن مالك بن النضر بن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن إلياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان  
 بن محمد بن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف بن قصي بن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤي بن غالب بن فهر بن مالك بن النضر بن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن إلياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان  
 لا يريد عن هذا الجد ١٠٠٠ أنه لا يكون من حيث فهم لا بد لأن علمه كما  
 أشير إلى ذلك

في ربيع (١) برأهم من هـ شم ساد ، هـ أمه عبدالله دفعه هـ ان اي كيه فعد  
في مئتي عشر من يومها حتى افه بي شه به عشر يوم فقل ابو عبدالله دفعه هـ ولم فتم  
شه به عشر يوم فقل رحن للحديث الذي رواه عن رسول الله من اول اسمه  
بـ تـ مـ سـ حـ مـ محمد بن اي كيه فقل انه عبدالله دفعه هـ ان اسماء سألت  
رسول الله (ص) فداي له به به عشر يوم ، لو سأله قل ذلك لأمرها ان يقتل و  
يفعل كما تفعل المسجدة ، بعدد هـ هـ في محكي لمسقى فلا عن كتاب الاعمال  
لاحمد بن محمد بن عبد الجوهري في المورث

وهي (١) منجح محمد بن مسلم عن ابي عبد الله ع، عن ابيه ع، كم تقعدون ؟ ع  
ب عدة بنت عباس ام هانئ رسول الله (ص) ب فعل لثمان عشرة ولا بأس بان تستنظر  
يوم او يومين (بدعوى) ان الكعبة الامام ع في عدم الجواب تفوت قصة اسماء  
ماهر في الزدة انها حدثت لعيسى و بهذا التفسير بطبع يدق ع ما ورد عليه بان صريح  
بعد السؤالات عن الحد وفي الجواب لم يعرض لذلك (روح) يشكل العمل باصاله  
لحيته و اصله عدم النقص للعلم بوجوده لتحلل في احداها (ولكن) يرد عليه انه  
يدل بقريه بصحة الامتناع بيوم او يومين حو ر تحوزر الخامسة عشر (وعليه) فكون  
حالها حال ما دل على العشرين او الثلاثين وسم غلبت في ثلث خصوص (مصدق)

١- الوسائل العامة ٣ من أبواب النعاس الحديث ٧

٢- المسائل - الباب ٣ من أبواب المعاني الحديث ١٥

الى معارضته بالحريرين المتقطين

و منها (١) صحيح محمد بن مسلم عن الصادق «ع» عن النساء كم تفعد حتى يصلي قال «ع» ثمان عشرة و سبع عشرة (وهيه) به يدل على ان تريد من العديين و حيث لا قائل به فطرح (مع) به اما يدل على ان لعنه باليد الي و لعنه خلاف الاجماع .

ومنها (٢) مرسل الصدوق الوارد في قصة ساء و مره رسول الله (ص) ان تفعد ثمانية عشر يوما (وهيه) ان الطاهر ان لم يرد به حدى لنصوص المتقدمة لاحترام حر على انه ضعيف للاسناد .

و منها ما عن العيون (٣) وما كتبه مولانا لرحمة «ع» الى المأمون و لعنه لا تفعد عن الصلاة اكثر من ثمانية عشر يوما فان طهرت قبل ذلك صب وان لم يطهر حتى تجاوز ثمانية عشر يوما اغسله و صب و عملت بم من المستحاضة و ما (٤) عن الصدوق في العلل عن حنبل بن سعيد قال قلت لابي عبد «ع» لاي علة اعطى النساء ثمانية عشر يوما ولم يعط اقر منها الا اكثر من «ع» لان الحد من اقله ثلاثة ايام و اوسطه خمسة و اكثره عشرة و عطيت اجله و اعطيه و اكثره

وهو ولا بهما ضعيف سند (و دعوى) انحرار ضعيف بعمل مثل السد و المعد (كما ترى) ادمص الى ما قبل من بهما رجع عن هذا القول ثم يعلم بهما اسند في فتويهما الى هذين الحريرين و لعنه استندا الى النصوص المتضمنة لقصة اسماء (ومنه) يظهر عدم صحة دعوى انحرار بعمل غيرهما (و ثانيا) بهما لاسباب حتر لعل مطلق يشملان ذات العادة و غيرها . فح ان حملا على غيرهما لم حصل المطلق على الفرد النادر و الايقارصن مع النصوص المتقدمة الدالة على رجوع ذات العادة الى عاداتها و التراجع معها كما هو واضح (و ثلثا) احتمال صدورهما تقية

٢٠١ - الوسائل - المانه ٣ من ابواب المعاص لحدث ٢١٠١٢

٢٠٣ - الوسائل المانه ٣ من ابواب المعاص لحدث ٢٢٠٢٢



للحائض بالإجماع، وفي المذهب هذا مذهب الأصحاب، وفي المذهب هو مذهب هذا العلم لا أعلم فيه خلافاً

١ - سئل له: بعد (١) سئل من رخص الحضور في الفاس من رخصه منسوخ وصح (٢) أنه لا يمتنع المنع من رخص الحائض من رخصه للعباءة (معه) أنه من رخص على من رخصه من رخصه للعباءة لا لعلمه لأنه إذا رخص حكم بالحائض ومن ثبت له لا محالة يبرأ نفسه في الرخص في الرخص على أنه لا يبرأ من ذلك الحكم فلو ثبت في ذلك يمتنع بخاصة الأصحاب

ويكن يرد (على الأول) ما شرع به من رخصه في رخصه من رخصه حرجه على رخصه دليل البراءة إنما سبق له من أبواب أحكام ذي المصلحة المبرور لا يعكس فلا وجه لمتنك في رخصه في المذهب القديم وأما بعده فهو لأجماع (١) قوله) ما من من خصوص الحائض في الموارد المحصورة فيها من رخصه (٣) في وجوب رخصه خصوصاً على (٤) ما من على عدم حواره من رخصه (٥) ما دل على عدم صحة ملائقها

من المذهب من بعده هو حكم الحائض وحكم الحائض ككونه فله ثلاثة من رخصه ودلله على البلوغ نحو ذلك حجة عن بعده واستدلاله بقوله لأجماع ما يكون من قبل قسم الشيء لأصلح من يكون دلالة لارده لمحضه من قبل القسم الشيء فمعنى الاقتضا على المذهب

## إذا ولدت أثنين

الثاني معننى مارية الولادة لنفسه لدمها إذا ولدت أنثى ولكل واحد

١ - الوسائل الباب ٣٠ من أبواب الحيض الحديث ١٣

٢ - الوسائل الباب ٣ من أبواب الاستحاضة الحديث ٥

٣ - الوسائل الباب ٦ من أبواب النكاح

٤ - الوسائل الباب ٧ من أبواب النكاح

٥ - الوسائل الباب ٨ من أبواب مقتضيات الطلاق

منهما نفس مستعمل بالاحلاف (وما) يظهر من المعنى في القواعد حيث قل بعد  
 فيها من الثاني وبتدائه من الأول من ان لها نفسا واحدا (غيره ادله) كما يشهد  
 الله به اعتراف العدد عن الثاني ولو كان نفسا جدا لاعتبر العدد من الأول (وما)  
 في المعنى من التردد في نفسة الأول حيث قل : فما أنه بعد ولادة الأول رد  
 مشاء ان حمل ولاحيض ولا نفس مع حمل (صعب) كما صرح هو وقد بذلك  
 بعد الاسم عرف قل السيد في محكي لاشد لا يصح كون حد بولدين في  
 نطف عن ان يكون نفسا وايضا اهل لبعه لا يحتفلون في ان المائدة اد ولدت  
 حرج ادم عقب الولادة فيه يقول : نفس ولا يعرفون به ولد في نطفه . عدم  
 اجتماع الحمل مع الحيض مضاف الى عدم رجوعه كما لا يلزم مع عدم اجتماع  
 النفس مع الحمل وقد عرف ان مسند النساء هو لاجمعه وهو غير في المعنى  
 ان لاجمعه على عدمه كما عن المنهبي والتدكره

في فصل منهم عشرة ادم واسم الدم فسد عشره بعد لكل مولود عشرة  
 لاسم الادلة . لاجمعه وعمومه لمدواه مضاف الى عدم ثبوته كما مر بمحض  
 بهم لو استدل . الفصل اقل من عشره كما لو ولدت ثلثي في يوم الدرس  
 من حين ولادة الأول بتداحل ولا سبيل الى توهم امتداد نفس الى عشرين (دعوى)  
 صالحة عدم التداحل فيه يلزم لحكم يكون بعدة نفس لثاني من بعد اولاده هو  
 خلاف الاجماع والاصل ولا محنة بتداحل (نعم) عن بروص . مدحه . وحده  
 ابروصه من دعوى ينقطع نفس الأول بولادة الثاني (غيره) دلالة على مضمون  
 اطلاق الأدلة بعد ثر الأول الى العشرة (وعليه) فهو ولدت في ول الشهر وأب لدم  
 الى ثوبه لثلاثة فولدت لثاني في اليوم الرابع ولدت لمنحل نفس ماء على  
 ما سبى من ان بعد المنحل بين احراء النفس الواحد نفس كما لا يخفى  
 وان فصل منهم بعدة عشرة . بام كاب طهرا بلا كلام وفي الكلام واما لو كان  
 اقل من عشرة كما لو ولدت ورأت الدم عشرة ايام ثم نفث سعة ايام ثم ولدت ثلثي

فهل يحكم بكون الباء لم تجل صرا إياه بعد ويمتد بقاها إلى انتهاء العشرة  
لثاني إياه بعد ويمتد بعدها إلى مضي عشرين يوما من ولادة الأول نحو

وإسناد الأول (بأنه لا دليل على اعتبار كون الظاهر من العيس عشرة) (بدعوى)  
مدن على أن أقل لظن عشرة محض بها من لخصيص وعموم مساواة بين  
العيس والخصص عند ثبوت (وعليه) والأوجه لرفع اليد عن عموم مدال على أن ولادة  
أول العيس ولا عن عموم المدعى أن كذا العيس عشرة ولا عن عموم مدال  
على أن بقاء النفس بعد عاروب من جملة سم يفتى الأثر بكون النفس  
بعد عاروب من المحتمل (وأنه) بها من أن على النفس عدم الولادة ومدال على نفس  
للعيس بعد عاروبها منصوص بالحكم بغيرها فلا يصح أن مدال على أن قل  
الظاهر عشرة وهاد على أن كثر العيس عشرة المنصوص بحكمه واقعيا لاختلاف  
المرساة وإن ثبت قل أن دليل التحددان لو منه يوجب لعلم بعدم مطابقة  
مدعى للواقع (وعليه) فنفس رفع اليد عن المدعى تمام الأول فحكم بظن المدعى  
المهم بقية عشرة

وفيها نظر (أما الأول) ولادة لأوجه لأخص من مدال على أن من الظاهر عشرة  
مدن من الخصص من إطلاقه يشمل مدن العيس بعد المدعى (لثاني) فمدال عليه بعد  
بصحته بإدائه مع الطريقة لا مدن من الحكم الظاهري مدال يظهر وجه  
بفرق من مدال على نفس عدم الولادة مدال على أن كثر العيس عشرة مدكور  
الأول منصوص بالحكم الظاهري ولثاني لحكم واقعي (مع أن دليل التحددان لو واقعي أن  
كان موحد لعلم الواحداني كان مدكور مدن من كان علمه وجه الأحرار استعدي  
كما في المقام والأوجه يقع التعارض منه من مدن معن صريضة شيء من ما نص  
مدن منه كما لا يخفى فتدبر فيه دقيق منه يظهر أن اختلاف الأمر لا يوجب رفع  
التعارض

والصحيح أن يسند له مدن بعد وقوع التعارض من مدال على أن قل

الظهر عشرة و مجموع العمود الثلاثة حيث انه يظهر للمتمل لمصه و لونه  
لحصى في عمقه مائل على اقل الظهر عشرة كما شرح به الشرح الاعظم و  
في المنع

الطفل المنقطع طعاما

ثالثاً : أراح بعض لطفه في هذه المدة التي ان حوَّج ثم مه في نفس  
من حوَّج سراج ذلك لبعض كما عرفت في أول هذا المبحث خلافاً للتوسل  
والتوسل وغيره . وفيكون مدد العزلة من حسن حوَّج أو من حسن لتمام  
وحيثان .

قد استدل للأول به بقوله "خذ الحديد كوز سقاء بمغسره  
من حسن حرق الحرقه لأثره في حرقه" لا سيما أنه كان الدم هائلا  
بحرقه من حرقه الحرقه له في ١٤٩٥ من بعض النسخه المحدثه كالصريح في أن المعده  
من حسن حرقه - الطاهر بن محمد (حفظ)

[illegible]

بذلك ظهر حكمه في لوح ج. خمس قطعة قطعته في يد حكمه كقول المجموع ٥٥  
أنه من حروف القطعة الأولى إلى أقصى عرصة أو من حروف ج. وح. لقطعة الأخيرة

واحدان من كل شهر او ازيد ولا يفيد على اكثر الناس عشرة لما تقدم  
من ان مدة عشرة هو تمام الولادة

وعن المصنف رحمه الله في مذهب الاحكام بعدد نفس بعد الطبع فيكون بولد  
المتقطع قطعاً ملحقاً بالتوأمين

واستدل به بان الولادة هي جعد هو صدى للنفس وبعدد نفس بعددها  
سمل ولادة النفس في الايام لاحد من مائة ولادة بعد ولادة واحدة (وقد ان  
المسح في هذه الموارد نظر له ولا يثبت بهم بولادة لمجموع الايام حده (بعم)  
دعوى صدى بولادة فما خرج معتبر الا انهم عن جماعة في مذهب

## الدم المستمر الى شهر او ازيد

الرابع دبره الدم على العشرة من كسب عدة في بعض احكامه في  
سواء كسب ما عشرة او قبل لم يصح خروج ما به الى غير ذلك من غير  
والفهم من ادب معناه الدم على ما دلل على ذلك في بعض احكامه في  
(عبر شديد)

والاستدلال به بان كل ان اكثر من عشرة مائة (٢١) يؤس المقدم بمصنف  
للاستظهار بعشرة (غيره) لانه لا معنى الايام عدة من ان ذلك ليس  
هو لحكم يكون له من عشرة فبالاخر مائة من كل على ان اكثر الحصى  
عشرة فلا يعارض بموضع عدة في جميع الاحكام الا يدل على ذلك الامع كون  
يتم الاستظهار من ادم انفس وهو كما يرى خلاف مذهب بعض لاسقط

ثم ان بعد مضي بعد عدة من العذرية بعمل عن مستحاضة يكون بدم  
محكوماً بالاستحاضة كما هو المصريح في بعض النسخ في ان كان في ايام اعادة



الوقتية ، ولا يرجع الى اطلاقه بل على حُرْية العدة لم يدل على اعتبار الفصل  
بين الفاس والحصن لم يحذر دخول الطهر ، وهو عموم بل على ان اقل لطهر عشرة  
اياء على عدم احتضانهما بين الحصن كما هو لا أقوى على ما عرفت (بل يشهد له)  
في بعض صوره انه لا فرق مدلل على ان عدم الاحتضار بعد مضي كثير لفاس استحسانه  
وهي بصوص العدة وان مضي تلك عدم حوا تعادل الحصن ولفاس هذا  
مع عدم فصل اول الطهر ، لا يحكم به حصن كما في العدة لاصلاق مدلل على  
ان العادة طريق الى الحصن

والله مكرده عدة فبعد من يدعي عشرة ايام ثم يقدم في اكثر من مائة  
وعن النبي و لذي الالهة رجع في يومه في ابرو و  
و استبدل له روحه في اول يومه عن علي بن ابي حمزة لاحكام الله تعالى  
(و هو ان اثبات الدليل محقق به لا يثبت له في عموم المسئلة و هو به

لکھنؤ میں ۱۹۱۱ء میں ایک ایسے شخص نے ایک کتاب لکھی جس کا نام "The History of the Muslims in India" ہے۔ اس کتاب میں ان کے خیالات اور نظریات بیان کیے گئے ہیں۔

ثم انه لا كلام في بعد ي عند م استحقاقه له صوص في حال عدم  
القول لظن عشره ٩ م بعد عصى عنه ١٠ م فحين يحكم بانه استحقاقه ماله  
ينقطع بدم ١١ م يرجع الى م بعد عشره ١٢ م يحصيه او يرجع اليه بعد مضي  
شهر ١٣ م قوله في القول

قد سئل الأول ومعلقه من لمة \* لدالة على ما يعمل العمل المستحسنة  
بعد يوم التين (أفقه) في هذه عن ذلك لأصاوت بسبب الاستحسان في هذا وفي

النفاس فلا تدعى للحكم بالحصة إذا حدث امرأة الحيض كالنفساء كما صرح بذلك الشيخ الأعظم (رحمه الله) ولو ثبت لأحلاف إمام هذه الحجة يقع التعارض بينها وبين ما دل على الرجوع إلى المهر في السنة عموم من وجه فتساوياً فترجع إلى الأصل وهي صفة عدم الحيض وبها الاستحاضة لكن قد عرفت عدم ثبوت الإطلاق.

و استدل للأحرار بما تضمنه قوله تعالى في كل شهر مرة (وقد) معناه إلى أنه لو ثبت دلالة فيما يدل على عدم جماع الحيض في شهر واحد لعدم اجتماع حيض ونفاس وعموم المسألة وقد عرفت أنه (أي) لسوء الأصحاب محتضن بمورده وهي المستحاضة لما قد عرفت للعدة والمهر (مع) وهذا هو في مقابل لما ادعى الشهر لأولى مقابل تعدد الحيض في الشهر.

فالأظهر هو القول الثاني لأحلاف نفوس المهر (أي عوى) عدم تساوي لعمده مما لم يعلم الحيض أصلاً (مقدمة) بمورده عوى في شأن الحيض بالاستحاضة وهو حاصل في المهر (أي قال قلت) لمؤيدهم نعم في أن رؤية إمام هذه الخصوصية غير معسرة بظن لفرف في الحكم فيها.

## إذا انقطع دمها على العشرة أو قبلها

للمنفاس ١٠ انقطع دمها على عشرة أو قبلها فكذلك أنه نفاس بالأحلاف سواء علمت بكونه عاساً أو شككت فيه في الأول والأحلاف لا له وإما في الثاني فله عدة الامكان لتمسك عليه في المهر له أن في بعض من كان في بعض الأول فلا كلام وإن كان في بعض الآخر كما لو أتت الدم في اليوم العاشر ففي المهر (أي بعد الاعتراف من المحكمة) به من مقطوع به في كإمام الأصحاب قال وهو مما اشكال لعدم العلم باستدراك هذا الدم إلى الأول وعدم ثبوت الأصناف له (أي في بعض) فعدده الامكان ليس فيه الإجماع على حجب يوجب في المهر هو الحكم بكونه نفاس (مع) أن هذا الأشكال لا يخص بهذا المهر من حيث كونه قيل عن الولادة

١ لم تشب الأصفره الب عرق ( أو غلبه ) فخص الدم من ما يصاحب خروج الولد أو يكون بعده بالأخص وهو بعد عنه بعد عن صه آخر ( لا ) المتقدمه كما يرجح به في الحدائق من لظاهر مبان الدم لم يثنى في دم بعده من من عن فرق بين ان ترى في جميع أيام العادة أو بعضها فتدبر ( و بذلك ) يظهر حكم ما لو كان في الطرفين و ان من عن غير واحد في خلاف في كونه بعد هو لا وفق بالقواعد .

و كذا لأخلاف في ما يظهر من مخرجين من دم من محكوم له سنة لاسلامه دل على ان قل الظاهر عشرة وللأحمر المدعى هو ١٠ أيام ( و حذافه ) عن تحجرة من التردد فيه ( صعب )

ولافرق في ذلك من ذلك عشرة و في الحدائق انه يختص بعرضه لعدده التي عذب اول من لعشره و هي ١٠ و قدس ١٠ و علب فلوكات ١٠ و سبعة فرب دم في يوم الثامن أو التاسع والعشر لا يحكم به نفس واستدل به في الحدائق بالعدد من ١٠ المصنفه ( لا ) بالمرجع في العده التي لم يرفع شيئا وعن الرية من تشب في صدق ١٠ و لا

وفيها نظر اما الأول فالمرجح فيه الرؤية فيه و بعدد ولاشتمن ما لو لم تر لأعده ١٠ من ثلثي فالمرجع فيه و عده لا مكان المجمع علب في هذه المسائل

وان لم ير الدم في العشرة ١٠ أت بعده فلا بد من بقاء عن عرق و حد من دعوى الأحكام على ١٠ بعد العشرة التي لا يكون الدم بعده من مخرج من الولادة ويشير اليه ( خبير ) ثالث المتقدم فراجع .

## الدم المنفصل عن الولادة

السادس صاحبة العادة ١٠ أت بعض العادة وتجاوز العشرة كما لو رأت الدم





الأعمال الرواقية

[illegible]

وورد بعض على الاستدلال به بـ لفرس ، عرفت بالارسال : المسد بال  
في طريقه الحسن بن علوان وهو عمي لم يوثق (وما ذكره) بعض عاصم المحققين  
«هـ» يقولون من دنا الأعيان بضعف الصدعي مثل هذه الرواية المشهورة المصولة  
لمعصده بحمد من المعاصرات (غيره) دلو علم استفاد الأصحاب الى هذا لغير  
كان ذلك متبعا جدا ولكنه غير معلوم : لعلم اسدوا الى غيره من النصوص

الاثني وعنه والاحاديث لصحت السند لو كان صحيحاً والصحيح ان يحجب عنه من المرسل في اول كتابه ضمن ان لا يورد فيه الا ما يعتمد عليه ويعمل به فالمرسل معتبر بسند او دلالة به فلا توقف في الحكم بالوجوب

ومنها (١) موقوف معدوية بن عماد قال سالت ابا عبد الله (ع) عن الميت فعلى من غسل صاحبه قديمه القيلة . واورد عليه دعوى (الاول) انه ليس بصحيح (وقد) ان الموقوف حجة كالصحيح (الثاني) ان الاستدلال بدنيهم لو كان لسؤال عن حكمه لم يرد دعوى معلوم بحوار ان يكون السؤال عن كيفية الاستعمال وعلى هذا التفسير لا يبعد ادجواب طه في وجوب (وقبه) ان الظاهر من السؤال كون سؤال عن حكمه لا (وقبه) حجة ابي القيلة (الثالث) ان الظاهر من المشهور ليس بالمعدية فعلا ولا لسؤال (ان يكون عن حكم الميت بعد موته) (وقد) انه يعني رفع الدعوى هذا بظاهره (وقد) ان اذ التوجيه الى القيلة ليس من حكم الميت بعد موته (وقد) ان دعوى الموت (ويؤيده) ان المجهول من المسلمين في جميع الامم (وقد) ان الاحتصار لا بعد الموت (وقد) ان المصباح به قد استوفى دعوى ان روى ان وجوب قبل الموت (وقد) ان المتقدم به لجملة المتدبر في بحر مع القرائن الداخلية والخارجية لا يرد في ان المار المثل فعلى الموت لا الميت بعد موته

ومنها (٢) صحيح سليمان بن خالد عن سمع ابا عبد الله (ع) يقول ادامات لاحدكم ميت فمعه قيلة في القيلة . كل ذلك يدل على انه موضع المعيشة تعناه لقيلة فيكون مسلم من قديمه وجهه الى القيلة في المدرك بعد دفنه

ويمكن المداخلة في هذه الرواية من حيث السند . راجع بين هاشم حيث لم ينص علماً ثانياً على توثيقه وان راويه هو سليمان بن خالد لم يشك توثيقه (وقد) وثق علماً ثانياً . راجع بين هاشم انما هو لحالة ثبوتها . عظم منزلته كما يشهد بذلك كونه اول من بشر الاحاديث من الكوفة بقم . ولولا كونه معتمد اعد القيس الذين هم من اكابر المحدثين لما

قلوبه ياتسب مع ما علم من تصبى القميص او العد لة حتى آخر حو من بلدتهم من  
كان يرهى عن المصنف واكثر لكفى من الزهري عنه وتصريح العلامة «وهو باء  
بعل رويته وتصحيحه حملة من طرق الصدوق لمشملة عنه الى غير ذلك مما شهد  
بوثاقه وعظم منزلته (واعلم) سليمان بن حديد فقهى لى ايهى هذا الخبر بما روى عنه  
عبد الله بن سميرة وهو من أصحاب (احمد بن) اصحاب اتفقوا على عدروا من  
الصحيح مع ان حقه هو على يوشع منهم المصنف «وهو فى الحلاصة وايضا بن يوشع  
والشاهد لثاني فى محكمى حاشية الحلاصة و لرواية صححه مفسره

نعم ما هو عدم من حيث المن يقول ان المتدبر بها ن لسنحة تجده لقيلة  
به يكون بعد الموت لاقيلة مشن حذو العبد ن لسنحة المعلقة وهى اما يكون  
بعد الموت و حملا على التوجه الى القيلة خلاف الظاهر (وعلمه) فلا يسمى مورد  
لشرع هون المراد من قوله «مات لاحدكم الخ» ان شرف على الموت ام لا وان  
كان الاظهر بعد ملاحظه لقرون لدرجته مع قطع لطرقه ذكره هو الاول و  
مد كره) شيخ الاعظم «من ايه يجب حمل تصبى على المشرف على الموت لعدم تعلق  
بموت تصبى (وعلمه) فبعض حمل تصبى على معناه الحية على لا على معنى اذا شرف على الموت  
لعدم تعلق لشراف على الموت لشراف على الموت (غير مدد) والتصرف فى  
هذه لقصة وه شهور من حمل المصنف على المشرف على الموت بن يحمل بوصف على  
كونه من اللذات وعلمه فلا مانع من حمل تصبى على معنى شرف على الموت لعدم  
مد كره (فحصل) ن الاظهر وجوبه بمدد بن خبر بن لادن

## فروع

اولا كفة توجه ما كره المصنف «وهو لادن يلقى على ظهره و جعل  
وجهه و داخل رجله المني) بالاحزاب فاصح من لادن لادن المذكورة هر كسب  
الذمة م (احمد بن) تصبى لى ايه لادن بن يوشع حملة





نعم، بما يستدل على الاحتصاص، لولي يوحوه حر (الاول) مدلل (١) على ان اولى  
 الدس بالمس اولى الدس بميرته بدعوى شموله للمقام كما يفصده عموم بعض معاهد  
 لاحد عن حيث جعل موضوع جمع احكام المس (وفيه) ان المشتق ظاهر في  
 المسس والظاهر منه ردة نحو العسل والمسلو ونحوهما لا الاستقلال والتلفيق  
 وشبههما من الاحكام قبل الموت .

والذي، عموم قوله تعالى (٢) (ولو الارحام منهم اولى ببعض) (وفيه) ان يظهر  
 منه لا سيما بعد ملاحظة الاستثناء الواقع في الآية الشريفة ارادة خصوص الميراث، كما  
 يشهد به الاستدلال به في كثير من النصوص على منع الافاد الاحد في لاث  
 ولا يوبة لمد كوره في آية لشريعة احسبه عن ما هو محل الكلام وقدر

لثلاث ان بحديث المسس يوحيه نحو القبلة صرف فيه لادل على حواره بدون  
 ان لولي (وفيه) مصدا الى ان لا رادك عدم لصرف فيه الامع لاستدس منه نفسه به  
 بعد ان انه لك الاصل كما هو مقتضى اطلاق النصوص لوجه لا غير ان عمره هذا  
 كله مصدا الى ان المس قبل موته ذلالية لاحد عنه هي انه تثبت بعد الموت  
 (فتحصل) ان لا قوى عدم اعسار ان الولي

الحمس قل في الحواهر ان لا قوى به على الوجوب سقوطه بالموت  
 ولا يجب سمره مستقلا لا استقلاله اسداء لم يكن للاصل مع صدق الامثال و  
 شعار يتصل في المرسل المتقدم به وسنه في الذكرى الى ظاهر الاحد وتعد لآيه  
 فهم من لميت فيها مفله به ما من لمشرف على الموت

قول ان ظاهر المرسل به صريح به هو ان موثق به ان كان ذلك الا ان طهر  
 صحيح عليه ان كما عرفه وجوب الاستقلال بعد الموت هو لا يفي في الحررين المتفهمين  
 كما لا يخفى، نعم مقتضى اطلاق حصول الامتثال في اقر زمان بعد الموت فوجوبه ما  
 لم يفعل عن محله يحتج الى ذلك (بذلك صهر) ان ما عن المعاصيح من ان ظاهر

مصحح سليمان؟ حجب الاستقبال في ما بعد العمل (ع. ق. م) (في قلب) إذا نسب  
الوجوب بعد الموت وشك في سقوطه بعد ذلك لم يعمل أو لم يعمل يستحب قضاء  
ذلك لو حجب (قلب) قد عرف في هذا الشرح غيره. أن الاستصحاب في الأحكام  
لا يجري لكونه محكوماً بالاستصحاب عدم العمل (مع) الاستصحاب لا يجري فيه بعد  
وع. الج. ه. لعدم اعتبار الاستقبال فيه قطعاً. وفيه قول (ع) في المصحح  
(وكانت) (دا) يعمل) كالصريح في عدم اعتداد الاستقبال فيما بين العملين.

فيحصل أن أقوى وجوب اعتدائه كذا إلى ما بعد الموت في قوله (وإن لم  
يكن اجتماعاً على عدم وجوبه بعد الموت) لا يحمل المصحيح على الاستصحاب كما  
يعدم. ويمكن أن يقال ينبغي حمله على من حجه أنه يدل على لزوم المسححة نحوه  
لقلبه وحدث أن المسححة مستحبة فكذلك بوجوبه إلى القبلة (المهم) إلا أن يقال أنه من  
قبل بعد المطلوب. ولذا لا يكون. وجوب أحدهما معدلاً لآخر هذا في غير حال  
العمل وإنه في حادثة فسد في حكمه في أن العمل هو العسر والاولي؟ بعده  
بموقع ما يوضع في قبره.

ويشهد له خبر (١١) يعقوب بن يقطين عن أبي الحسن (ع) (٢٠١) ح. مجمع  
كما يوضع في قبره.

الم. دس أو اشتبه لقلبه ولم يمكن يحصل العلم به قبل سقوط وجوب الاستقبال  
مطلقاً. كما عن بعض المؤرخين لو اشتبه بين الحبس حجة المعرب. الم. دس. كما  
حتمله في نحو هـ. يجب مطلقاً بوجوبه إلى جميع الجهات كما احتمله في محكي  
الذكرى (م) يجب به حجه إلى حجة شاء كما احتاره في الحدائق. وجوه  
ويشهد بالأول أنه تكليف لا يمكن امتثاله في المرض وسقط

استبدال ثلثي (٢) على سبيل المشروطة المعرب فيه. به. ما يدل  
على أنه قبله لمن احتطأ في تسخير القبلة فصلى إلى غير هـ. وتعدى بحثاً في دليل معهود

١- الوسائل الباب ٥ من أبواب عمل الميت الحديث ٢

٢- الوسائل الباب ١٠ من أبواب القبلة

• سئل لثلاث مداخل على ان وقد التزمه صلى الى اربع حبات ، وقد مضى  
الى ما يعرف في محله من ر وظيفته الصلاة الى ر حبات ان الصلاة الى اربع حبات  
ممكن بخلاف توجه المذاهب وقد لا يمكن ر حبات في ر : احد الى جميع  
الحبات .

واستعمل في اربع ايام (١١) ان قد سجد في كل يوم في حدة شدة في  
مصر في جميع هذه الايام ان الله لا يتركه يكون موجب في حدة من محبات  
والامر، والله يحب من سجد لله صلواته من الاقوي هو الاموال الاو.

## أداب الاحتضار

(وایستد) من بعد عبد موهب و ب. کان ع. ع. و (اول) (للقسمه) ای موهب  
الشهادت و الاقرار و الی (ص) و الائمه علیهم السلام (و) (ح) ای من عن کاشف الغم  
الاتفاق علیه .

[illegible]

١. ان من اجل كماله من الله سبحانه وتعالى

٢. الوصائل لدى ٣٧ من أبواب الاختصار الحديث ١

(۳) ابوساماتیل انصاف ۳۶ من ابواب الاحتصاف الحديث ۴

(٤) الوعد - لبث ٣٦ - من أبواب الإحصار - الحديث

وهذا بخلاف لشهادة بالنوحه فيها لب. شهادته بالرسالة بالذات لا تكفى و بذلك يظهر ان المستحب هو التلخيص بالشبهات لا اقرار بالائمة عليهم السلام بل بحواكن بالا اعتبار كفيه خاصه

والامر في هذه المسوه من محمول على الاستحباب لا اجماع وعوض بعض المعاملات و لغيره من ممنوع ام لا في صحيح. رده في خبر الحصة في المتقدمين استحباب بالفيه بابر لاعتماد الحذف

(١) الذي بنفسه (كلمات الفرج) بالاجاز (شهادة) حمله من مضمون (١) كمنهج رآه عن لفظ (ع) اداد ك (ارجح) عدد ليرى فلفظه كلمات الفرج لاله الا الله العظيم الكريم. لا الا الله العلي العظيم سبحانه الله. بالسموات السبع و رب الارض السبع و ههنا و ههنا و رب العرش العظيم و الحمد لله رب العالمين و في صحيح (٢) الحديث عن الصادق (ع) ان رسول الله (ص) اقبل برجل من بني هاشم و قال. و رسول الله (ص) بحمد الله لدراسته من ل. لان فيه تقديم العلي العظيم على الحليم الكريم و عن تقدمه. و يد كلمات الفرج كمنهج رده و السلام على المرسلين و الحمد لله. كما ان في خبر في صير زياده و ما يحسن بعد قوله و ههنا و لاله الا الله بالسموات. بل قوله سبحانه الله رب السموات و الجمع من السموات و في الاقرار بالكمه بالفرج هي نفس الكلمات فلا يصح بعدد من بعض العبر على بعض. ان لربوب له و فيه في بعض النصوص بسبب من مضمون. بل من مكملات و بالله في موارد حقايق الا لفظ هو احد المعطيات على الدل

الثالث بنفسه الدعاء باله نور. ففي رده (٣) - لم يناسب سلعة عن الصادق (ع) بل اني (ص) حصر عدو - رجل في (ص) لاف. اللهم اعز لي الكثير من

معاصك وأمن من يسير من طاعتك فقال ثم اعنى عليه الى ان قال فقال ابو عبد الله (ع) اذا حضر تم ميا فقولوا له هذا الكلام ليقوله

وفي خبر (١١) حرير بن عبد الله عن الباقر (ع) اذا دخلت على مريض وهو في سرع الشديد فقل له ادع بهذا الدعاء بحمد الله عليك . اعوذ بالله العظيم رب العرش الكريم من كل عرقيق . ومن شر حر لدرسع من - ثم لعه كلمات لمرح ثم حول وجهه الى مصلاه الذي كان يصلي فيه .

وعن (٢١) دعوت الراوي ان ربي العبد بين (ع) لم يزل يردد اللهم ارحمني واشترحيم حتى توفي صلوات الله عليه

وفي المرسل (٣) عن الصادق (ع) ان النبي (ص) قال عند حضوره عند موت رجل . من يامن يصل اليسير ويصوم عن الكثير فقل منى اليسير وعصى الكثير لك ان المعقول نفور الح .

الربيع نقله الى مصلاه اذا عسر عليه الرع ولم يوح اذاه كما عن غيره وحد ويشهد له حملة من النصوص كصحيح (٤) ابن سنان عن الصادق (ع) اذا عسر على المسبرعه وموته قرب الى مصلاه الذي كان يصلي فيه وسجده غيره ومقتضى هذه النصوص هو . حبان ذلك اذا عسر عليه سرع لا مطلقا وما في الشرايع وغيرها من الحكم يستحب به مطلقا في غير محله لاسما وفي بعض النصوص النبي عن من الميت معللا بانه امير اذا ضعف هذا ما اذا لم يوح اذاه . لا فلا يجوز لانه محرم . ايد ثم الاستعجال لا يصلح لمراحمه لحرمة

لحامس ان يقرأ عنده سورة يس والاحزاب واية الكرسي واليه تسجده وثلاث ايات من الفهره وفي خبر سلمان (٥) الجعفرى قال .

١- الوسائل الباب ٤ من ابواب الاحتضار حديث ٧-١

٢- المستدرک الباب ٣٩ من ابواب الاحتضار حديث ٣٥

٣- الوسائل باب ٢٩ من ابواب الاحتضار حديث ٣

٥- الوسائل الباب ٤١ من ابواب الاحتضار حديث ١

أبا الحسن (ع) يقول لابد لعالم قم بـ سي وقرأ عند أحد (١) الصافات ص (٢)  
 حتى تنف نفراً فلما بلغ (٣) أهم شد حلق أم حلق (٤) فقصي الغنى فلبس دجى و  
 جرحوا قبل عليه يعقوب بن جعفر فقال له كذب بعد لمب دا برل به يموت يقرأ  
 عنده بس والعر أن الحكيم قصرت بعد ما (٥) الصافات ص (٦) فقال يا بني لم يقرأ  
 عندكم وب من موت الأعجل الله أحته (٧) المسند فيه قرئ كذا أسوس كما لا يخفى  
 (٨) عن دعوات (٩) الراوى رأى به يقرأ عبدالمعز بن ولید بن الكرمي وهو من  
 النعم خريجه بن رضى ملك و صواب بهم اعبر له دمه حل شاء وحدث ثم يقرأ  
 'به السجدة بـ ربكم الله تعالى خلق السموات سبع ثم يقرأ ثلاثاً 'يت من احر  
 القراء لله ما في السموات و الارض ثم يقرأ 'سوء (أحرر

بل لا يبعد عن سبب مطلق (قراءة القرآن) كذا في مس المعسر و  
 الذ كرى لهذه النصوص إلغاء الخصوصيات (١٠) بل على حد النوا بها في الشدة  
 معهودية قراءة العز عنده لدى المشيعة (١١) الرىوز (١٢) حصص حدكم الوفاء  
 فقرأوا عنده بعد بـ قدس

## المستحبات بعد الموت

ثم يستحب بعد موته (١٣) أو (١٤) لعنصر عمنه (١٥) الاحلاق بحري (١٦)  
 كمنس ول حصص موت اسعد (١٧) بوعده (١٨) من عنده فيها حصصه لموت شدا حبه  
 و غمسه و خطى عليه الملححه (١٩) والمراد بضمو لموت بضعه لأجل الاحتصار للمب  
 عن مس الميت حال البرع و أن السجدة ارب تكون بعد الموت كما لا يخفى (٢٠)  
 قريب منه غيره

(و) الثاني (اطفاق فيه) كما ذكره جماعة لا يبعد مع شدة حبه الذى امر به فى  
 حشر بن كهمس

١- المستدرك - الباب ٣٩ - من ايواب الاحتضار حديث ٢٥

٢- الوصل الباب ٤٤ - من ايواب الاحتضار - الحديث ٣

(و) لث (مدبره) الى حسه لاستقرار سيره المشرفة عليه  
 (الرابع) تعطينه ثوب بلا خلاف و يشهد له حراي كهمس المتقدم و صحيح  
 سليمان بن خالد المتقدم في استعمال المحتسب  
 (و) الخمس الاعلام المتضمنين الجملة من النصوص، وفي صحيح الرازي  
 يعني لاولء الميت منكم ان يؤدوا احوال الميت بموته  
 و في مرسل (٢) القاسم بن محمد، ان الحدرة تؤدى بـ سـ و نحوهم  
 غيرهما .

(و) السادس (تفصيل امره) احباء محضين لا يستعملون كالعصاة بل هي حرة  
 في الوجود الا ان حملت على الاستعداد له عرفت من الاحكام مع الطهر في سبيله  
 فلا اشكال في الاستعداد كذا في لخواهر (قول) يشعر بالاستعداد مرسل (٣) لصديق  
 قال رسول الله (ص) كرامة الميت تفحيله .

الامع الاشتباه) ولا يعجز بل يحرم الاستعداد له، لحدود (فيرجع الى الامارات)  
 بمعيده للعلم بالموت للامر بالاستعداد، الاستعداد في جملة من النصوص كـ (٤١)  
 سحق من عمه عن الماء في دعوى عن العريق يعسل قول دعوى عمه يستمر قلبه  
 كتب يسراً قول دعوى تركه لانه قد قبل بدفن و كان ايضا صاحب لسانه و به  
 ربما طوى بهاب و لم يمه و من التمس يستعد به يوم يحكم لكل مشته و في  
 موثق (٥) العريق يحبس حتى يهرق دمه به قدم به يعسل فيمكن قول  
 و مثل عن المصوق فقال (٦) اذا صقق حسن يومى به يعسل فيمكن وفي صحيح (٦)  
 سمع من عبد الحلق قول ابو عبد الله (ع) حمه يسطر بهم لا ان يعرفوا العيق و  
 المصوق و المظون و المهدوم و المدحج و نحوهم عرف (٧) عصي الجمود على  
 بعض نصوص الداء هو الباء على ان العرق عصي ثمة ايام من لظرو و يجعله شرع

٢٠١ - الوسائل - الباب ١ - من ابواب صلاة الجدار - الحديث ٤٠١

٣ - الوسائل - الباب ٣٧ - من ابواب الاحتمار حديث ٧

٤٠٥ - الوسائل - الباب ٤٨ - من ابواب الاحتضار حديث ٣ ٤ ٢



لاستكشف لموت فراجع لهم ما رآه بعد العلم كما هو ظاهر جماعته منهم المحقق في الشرايع .

الآية يعين الأثر ٢ من المدد على العلم . ان هذه لأخبار حرب مجرى  
من حصول العلم بعد تحقق أحدهم . وذلك لوجوده لأول ما في المعنى ويجب  
النظر بهم مع الأشد حتى تظهر غلاب الموت و حده العلم وهو اجمع ويحويه  
عن التذكير ، الذي قوله (خ) في معنى عما (و يعلم انه قد علم ) بدقونه حتى يشعر  
ر لثالث التعليل في حده استحق لوجوده لغير ثلاثة أيام . خمس من بدء الحياه قبل  
معنى ثلاثة لدال على انه يرفع بعد الثلاثة (لرابع) الاصل في الموت على نوعين  
(وعلى ذلك) فالأمره في الرابع في ان المراد به غير هو خصوص بعد يرفع و لا علم  
منه ومن غير بعد في نفس آخره بعد يصير الى صفة لا يكون عليها احد كالأعلام  
التي ذكرها الأطباء

١ ويكره ان يختص به حساب وحائض ، (حائض فيه سمه) كما عن بعد ثقل  
وقوله اهل العلم كما في المعنى

واستدل له بحكمة منصوص أحد (١) يؤمن من بعده . عر في عبدالله (ع  
لا تختص له من الميت ولا يجب عند الموت وهو (٢) صدوق في  
الصدوق (ع) قال لا يختص به من أحد . قد لفتن لآل له (لكه) تدى بهم و  
يحويه غيرهم . (وقد) ر . هر هذه الامور . كذا في خبر علي بن أبي حمزة ، حده  
جمعه ، هو عند الاختصاص . لا بعد الموت . قد في خبر علي بن أبي حمزة ، حده  
ربك غسله كما لغيره في . ع . ح لمر حده بالموت

٢ ما خبر (٣) الحقني عن جعفر عن عبد (ع) قال لا يجوز بموته اختصاصه بحسب  
الحضور عند تلقين الميت لآل الملئكة تدى به ولا يجوز لها دخول به . فبره

(فمصاد) التي مافي الحدائق من التصريح بعدم العامل به لأمدل على مر حوجة حضورهم  
بعد الموت قبل ادخاله القبر ولا يظهر عدم الكراهه بعده وانما لمكروهه حضورهم بعد  
الاحتضار ولعبه مراد لا صحت وان كان خلاف يظهر كلامهم

(و) كالتسليم الى المشهور به ذكره ان (يجعل على بطنه حديد) وليس لهم  
دليل ظاهر سوى ما عرّش لظاهره في تهذيبه انه سمعاه من الشيوخ هذا كره به على  
قاعدة التسامح (وفي) ان القاعدة في المكروهات غير ثابتة وهي تختص بالمسحبات  
لا سيما فيما اذا كان مستند بحكم فتوى ائمة فان لادليل على الكراهه (ويطه) لذلك  
امر القادر بحمل الحديد على بطنه ليس من ربه اسحبات ذلك بل حواراه كما هو المراد  
من الامر لواقع في موصوفه لخطر او توهمه في امثال المقدم

## تفصيل الميت

(الثاني) من الاحكام الحمزة (العقل) هو حب بلا كلام ولايات بل لاجماع  
على قطعي بل هذه الشيخ الاعظم من المرويات . . . حوته كونه الاعمال لواحدة  
متعلقة بتجهره من التكفين والدفن و لصاته عنه كمائتي بالاجاز كماعن لمسونه  
وحده كماعن الذكرى و باجماع لعلماء كماعن لذكره وهو ما عت العلماء  
كفره كما في معتبر وشهد له معصا الى ذلك (الاول) من ضمن (١) الامر به من دون توجيه  
الى شخص معين مع كون الفعل واحد (٢) دعيه بامور (اول) في الحدائق من  
انه لا عرف به اى اللوحوب الكفائي دلالة احد ولعن بظرة الى ان الموصوف لمتمصيه  
للامر بتلك الاعمال لا طلاق لشيء مما كي يسدل بدلى ذلك (الثاني) دعيه هذه  
الادلة مع مدلل على ان اولي الناس بها هو الوالي من الاجماع والانه (٢) واليه (٣)

١ - الم مسائل الباب ١ من ابواب غسل الميت و الباب ١ - من ابواب التكفين واليات

٢ - من ابواب صلاة الجنائز واليات ١ - من ابواب الدفن

٣ - سورة الانعام الآية ٧٧

٤ - الم مسائل - ابواب ٢٦ من ابواب غسل الميت وغيره

والجمع بين الطائفتين يقتضى الألزام بأن من يجب عليه خصوص لولى (الثالث) أن  
لواجب الكفائي لا يعمل بأداة معتدرة أى خدم المكلف (وعليه) فالادلة الدالة  
على ابطاله الصحيحة بان الولي يدل على عدم الوجوب الكفائي

وفي لجميع نظر (اما الاول) فالجمع الاطلاق لو سلم في بعضها فلا سلم في  
الجميع (مع) ان التدبير في الاحكام المتعلق عليها فتوى وبها كسقوط ادن الولي مع  
امتناعه وعيبه او كونه صغيرا وعدم حو مباشرة نفسه في بعض الموارد كما في  
صوره كور الولي غير مباشر للمص مع وجود المماش وعدم وجوب تصديقه في جميع  
الموارد وعدم وجوب اذنه في ذلك غير ذلك من الاحكام يوجب لمطع بان هذه  
الافعال لا يدور وجودها في الخارج من غير وجودها من شخص خاص في هذا الحكم.  
بن شخص الامثال بفعل واحد من المكلف مع رعاية الشرط فلا مانع من القول  
بكون وجوبه كذا، مصفا الى ان لا يشر في العموم انصافه لواجب ما يتعلق  
بالمص ومساوئته لا يثبت في نفسه وليس وعبر من تخراب اتم ايراد الشارع وجوده  
في الخارج من أى شخص كان (واما الثاني) فمباح فيه في محكي حمله من كتب  
الاسلمين بان الاولوية بها تكون على سبب الاستصحاب لا الوجوب ومما لبس في محكي  
الدخيرة تعدد للمحقق (اريد به) (وفيها) الأقوى كون الاولوية على سبب وجوب  
ايشيد بذلك مصفا الى الاجماع الذي ادعاه جميع من الاعاصم منهم الشيخ  
في الخلاف والمصنف به في المسببي والمحقق الثاني في جامع الامم صد عليه  
(الاية الشريفة) (١) (اولو لا حرم منهم اولي بعض) انه على بعض المنسوخين من  
لا عمل تكون مباشرة من الدعوى كما يسبب له المصوص لاني بعض (ودعوى) بان  
لاية لدلالة فيها صلا كما عن المصنف لا بدسلي (مدفوعة) بان حذف المتعلق بعد  
لعموم (فتم) وان للمصنف عنه عدلا وانه

وحمله من المصوص ففي حمر (٢) السكوبى عن على (ع) دا حصر سلطان من  
سلطان التحصرة فهو حق الصلاة عليها ان قد جعل الولي الميت والا فهو عاصب وهذا الحصر

حيث يقع في تعليق العصب بهذا الحق كالأدلة في خبر سحوق بن عمار لأنني الروح أحو  
 دم أنه حتى صرح في قوله في خبر (١) أن من لم يقرأهم الرمي عن أبي عبد الله (ع)  
 عن أبي ع وعمل في خبره منعه من (٢) لصديق مع ربه أو من بعد تولي  
 ذلك ويحده غيره فلا بد أن يكون له يورثه على وجه اللزوم كما هو المشهور

ولصحيح الجواب عن هذا الدلالة أن لا بد للوحي هو الحق ولا بد  
 على خلاف ذلك الكمال فلا بد من سبب من منه من بعد (وعد لثب) فلا بد  
 معصية من أن ذلك لو لم يدم هو في كل نوبة في حرة عند امتناع الولي  
 من أو عدم حقه من قاسم من شره من كل نوبة لا بد من قطعه (ب) لا يتم  
 فيبد منه من الميت به غير أحد من لا بد من واقع كثير وانما  
 لمسية تعليق لكلا ذلك الأمر من جهة في جهة أن لا بد من عدمه لا يلزم  
 لأمر بذلك الدد

هذا لأنه يمكن أن يدل في حرة من المشهور من كون وجوب هذه  
 لأمر كما مع عدم أن له أن كل ما من أن الولي خارج عن تحت قدم  
 غيره من أفراد المكمل لا بد من عدمه وقد للواجب أن لا بد من الاحتياج  
 أن كل من لا في حقه لا بد من عدمه لا بد من عدمه لا بد من عدمه لا بد من عدمه  
 لوجوده من حوجه إلى أنه لا بد من عدمه لا بد من عدمه لا بد من عدمه لا بد من عدمه  
 لكيفية فيه ح لا بد من عدمه لا بد من عدمه لا بد من عدمه لا بد من عدمه لا بد من عدمه  
 لمعلق والمركب به لا بد من عدمه لا بد من عدمه لا بد من عدمه لا بد من عدمه لا بد من عدمه  
 بخلاف هذا لم يكن ذلك عند منعه فيه ح كما لا بد من عدمه لا بد من عدمه لا بد من عدمه لا بد من عدمه  
 لأحب كذا لعدمه غير مقدور فلا بد من عدمه لا بد من عدمه لا بد من عدمه لا بد من عدمه لا بد من عدمه  
 لحكم قبل بجمعه (١) عدمه فما أن حمال كون وجوب من عام تلك لأولية تعديدا  
 محص من غير أن يكون له مدخل في صحة الأفعال (ضعيف) وأن قواه في

لجوهه لأن صهر قوله (١٤) يصلح عليها إلى النبي بها و يظهر من يجب بهيه  
كما لايجبى و تلاقى العصب على من يشهد من دون من الولي لايدل على اثبات  
لعدم دلالة على صحة العمل كما ان القول بان من لولي ليس شرعي لصحة بل  
غاية مايدل على الدليل ثبوت حق له على فالصلوة مثالا يذهب اليه مستلزمه لتصرف  
في حق من له الحق الذي هو حرام (وحيث ان المسمى عنه خارج عنه فلا يوجب  
فساده كما ان لوامع اسراحي (ص ١٠٠) دهر لالة شبيهة لصحة كما هو  
لشأن في جميع ما تضمن الامر بشيء مما يعسر في المأمور به فلا بد من رفع اليد  
عن احدي الطائفتين من الالة امام ال على حقبة الولي و لا نكره ان يكون استجابة  
كما التزم به جمعة من القدماء المبحرين واما مدلل على لوجوب الكفائي  
والنكران بان امرادب انه ان و بالولي سقط العرس عن غيره و كذا ان من  
يعبره و هو به ذلك يعبر و لا سقط عساره كما ان المسمى به السيد في مداركه و غيره  
(وحيث) لا ولوية برفع الدعوى احديهم فالادب من الاحكام بالاستدلال وعدم البصدي  
له من دون ادبه .

ثم ان الكلام في شخص الولي لو تم له ان المسمى لصالح لولاه تبي  
في باب الملائة عند تعرض المصنف له

### تنبيهات

ثم انه يسمى الدية على الاول ان أصبح بولي عن المباشرة والادب  
يسقط اعتبار اذنه بلا خلاف ولا اشكال

و شير له عن من المخصوص به (١) الواردة في جماعته لدن وحدوا  
وب قد قدغه سحره من (٢) الواردة في بعض النسخ المسمى المسلم اذا لم يوجد

١ - الوسائل الياف ٢٨ من ابواب الاحتضار

٢ - الوسائل - الباب ١٩ - من ابواب غسل الميت

« ثم إن لادب رحم « مذهب » لاحد (١) الواردة في تغيل بعض الميت ومنها غير ثلث  
 « عليه » فهل يحذر على الحاكم « ان ممكن » لافادب لغيره ان يحوز لكل احد  
 ان تضدي لذلك الاتوفا على ادب حد (وحيث) بل قولان

قد استدلل للاول « ان الحاكم « ولي » لمتنع ، ويحذر ان امكن والا فبتادن  
 منه (و « من ») الشرع المقدس مع من وقوع العزل من كل احد مستغلا فاذا امتنع  
 لولي يتولى الحاكم من « ب » لانه « احسن » بعد العلم القطعي بانه لا سقط التكليف  
 به فامتناعه « وفيها » نظر « اما » (اول) فلا ان الحاكم « ولي » لمتنع من « اداه » حق العير  
 ان « ب » لا لمتنع مطلق « لومع » و « من » « هو » « في » « من » « الامنع » « وفي » « المقام » « وان » « كانت »  
 « بولاية » « ثابته » « في » « المولى » « عليه » « اداه » « لا » « انه » « بعد » « امتناع » « لولي » « وسقوط » « ولايته »  
 « عند » « اداه » « سب » « حق » « للمولى » « عليه » « وان » « الكراهة » « فلا » « وجه » « للتمسك » « به » « بل » « على » « ان »  
 « للاحكام » « ولي » « الامنع » « « اما » « الثاني » « فلا » « يمنع » « عن » « وقوعه » « من » « كل » « احد » « مستغلا »  
 « لبل » « عليه » « في » « نمو » « الامنع » « له » « في » « اداه » « لولي » « هو » « الثاني » « الاصل »

« قد استدلل به بوجهين » « حريص » (اول) ان المسند « من » « ساق » « لادله » « ان » « ليس »  
 « لغير » « لولي » « مراحمه » « الولي » « و » « به » « يشترط » « في » « صحة » « فعل » « غير » « لولي » « عدم » « مراحمته » « و » « ا »  
 « علم » « انه » « لا » « يريد » « بفعل » « ولا » « ان » « لغيره » « من » « في » « فعله » « مراحمه » « له » « (الثاني) » « ان » « الولاية » « بها »  
 « جعلت » « بظلاله » « و » « وقته » « سلسلة » « « هذا » « ساقى » « مع » « احد » « الحاكم » « او » « لا » « استد » « منه » « عند »  
 « امتناعه »

« وفيها » « نظر » « اما » « (اول) » « فلا » « المسند » « من » « لادله » « وان » « كان » « عدم » « مراحمه » « غير » « الولي »  
 « به » « لا » « يمنع » « حجة » « لانه » « على » « سب » « بولاية » « له » « واحسن » « من » « غيره » « (و « الثاني ») « فلا » « نظر »  
 « من » « لادله » « حسن » « الولاية » « له » « كما » « ير » « مواف » « الولاية » « له » « و » « المولى » « عليه » « ايضا » « لانه » « خاصة » « فتدبر »  
 « الثاني » « لولاية » « للصغير » « المحبون » « « وهو » « لا » « لهم » « ينصم » « كالمعتوم » « (وبعد » « اخرى »)  
 « بهم » « فاصروا » « عن » « به » « (به » « على » « ينصم » « فكيف » « يمكن » « ان » « يجعل » « الشارع » « لهم » « بولاية » « على » « العير »  
 « و » « عليه ») « فلو » « احصر » « بوارث » « نفعل » « في » « احدهم » « فهو » « سقط » « لولاية » « رأسا » « او » « تستل »



بالوصفة شامل به (مدفوعة) بأن لم يصب بعد غسل له الولاية على تحريمه من الولاية بمقتضى  
لدولى بعد موته فمقتضى عموم أدلة لولاية الميع من بصره مطلق (ودعوى) بصراف  
أدله لولا من صورته الوصف لأن ولاية الوصى من باب ولاية الميت على نفسه ما لا ولاية  
الولاية المتبدل على أولوية الولي من الأجنبي لأعلى أولوية من الميت نفسه (و بعد  
أخرى) هذه لولاية جعلت مراعاة لحق الميت فلا يباين أهمل حبه ومقتضى أمره  
(مدفوعة) بعدم تسليم لأصناف أو قد عرف بأن لم يصب بعد غسل له لولاية فصلان من  
عنه وكون حكمه الحسن مراعاة حق الميت لو سلم مع ذلك قدس و بصره من حكمته  
ذلك مع مراعاة حق الولي لا يقتضى إلا بصراف المربوب فالأمر عندنا هو مع  
وجود لولى غير الحاكم

وأما إذا كان الولي هو الحاكم على فرض ثبوت الولاية له فالأمر المول هو  
أدول الولاية الحاكم لو تشرع فيها من باب ولاية الحسنة (وعليه) وبني موقفه على عدم  
الولي فإدخال عموم على ولاية الوصى لم يحرم عموم ولاية الحاكم لا مع موضوع  
(الملك) إلا أن يقال من ولاية أن ثبت و كان من باب ولاية الحسنة بغيره مدوعة  
غيره من التصرف (وعليه) فعود الوصف لا يحل من أشكال ثم إن حملة من وجه لولاية  
بما أن تحقق لقولها يتوقف على تشخيص الولي بآبى الكلام في باب الصلاة

## وجوب تعجيل كل مسلم

ثم إن الكلام في هذا المبحث يقع في معوقات (الأول) فمن يجب تعجيله (الثاني)  
في الغسل (الثالث) في كيفية الغسل (الرابع) في شرائط الغسل (الخامس)  
في أدب الغسل (السادس) في مكرهاته

من المبدء أول فإحلاف ولا كلام في وجوب غسل من كان ثلثي عشرية  
ويشهد له حملة من الصور الأربعة بعضها (كما أنه) لا خلاف في عدم جواز  
تغسيل الكافر ، بل عن جماعة من الأساطين منهم الشيخ والمصنف والشهيد دعوى  
الاحتماح عند



يسمى به مؤثري (١) عدم عن الصلوة (٢) على (٣) سئل عن الصرامي يكون في السفر وهو مع مسلمين فهو قال (٤) لا يعمله مسلم ولا كرامة ولا دفعه ولا يقوم على قدمه وإن كان معه

به الكلام فيما إذا كان لمب مسلماً غير اثني عشري، فعن مشهور وجوب بعينه بل عن صاهر بن كزوه لمبث أعوى لأجماع عليه روعى التمهيد والتهديب و لم يسم التمهيد والمعتد والمدائنة كتب البناء غير ما عدمه أوجب من عدمه حرمة لغير تقيه

استدل للأول بالأجماع وما يدل (٢) على وجوب الصلاة عليه فيه بعينه بل على اشتراط الصلاة ببعضه عدم البعض منها ومنه لعدم دل على وجوب بعينه (٢) علم من سائر المعصومين عليهم السلام من عدمه مع وجوب بعينه (٢) دل على وجوب لعدمه مع المجازة بعينه أمسك به في دفعه بعينه (٢) بتقديم روى أصحاب عدم المعصومين مع عدمه (٢) لا في حمله من المعصومين كموثري (٣) سمع عن أبيه في الصلاة على من لم يمسك به في حضور (٢) أبي جلد غسل كل المومني لغيره (٢) سمع عن أبيه في الصلاة على من لم يمسك به في الصلوة ونحوهما غير هذا

وفي مجموع بطريق آخر من الأئمة (١) من مؤيد مؤيد به يذهب من تقدم إلى خلافه (الهم لا) أن يعرض لمعد الأجماع هو وجوب بعض كل مسلم وقته جماعة لعدم وجوب أنه يكون له يوم على كثر المجال (وعليه) فلا تقدر معالفتهم (ودعوى) أن الأعمى عليه اعتمد على لا جماع المصدري (معرفة) بأنه من قبل الأجماع على العادة (ولكن) لا على الاستدلال به أنه يمكن أن

(١) الوثائق الباب ١٨ من إمام غسل المس الجديث ١

(٢) الاستبصار الباب ١ من أبواب الصلاة على الأموات الجديث ٢

(٣) الوثائق الباب ١ من أبواب غسل الميت الجديث ١

(٤) الوثائق الباب ١٤ من أبواب غسل الميت الجديث ٣

يكون مدرجاً لمجموع بعض ما ذكره فليس اجتماع تعدد ما كان يمكن جعله مدرجاً  
(واما الثاني) قاله يدل على اشراط الصلاة لا غسل لس في مقام تشریع وجوب غسل  
بل انما يدل على ان ترتب من غسل الواجب والصلاة فهو يختص به لا ان ثوب واحد به  
(ومدرج) وعدم لغسل من الغسل له لا غير ثابت (مع) ان وجوب الغسل لا على وجه الاستحسان  
بل كما تعرف وجبه في محله وان كان الاقوى ذلك

(واما الثالث) قاله مدرج الكلام هو وجوب غسل له مدرج وجوب  
غسل المؤمن لا يغسل طهر امره لهم كما لو كانت احدهم في مقام لم يطهر  
عليه لا حد يسمي بحيث لم يسر عليه سوى اربعة لمكدره في حد  
وبين ربه

(واما الرابع) قاله يمكن دعوى كونه مطلقاً او مدرجاً من جنس من جنس  
بمعدن وشيء منهما لا يكون كذا في قوله (اولاً) فالله وانه مدرج من الجنس  
و تشریع نظير قوله تعالى الا ان احسنه ما ان يفتقر الى بعض الاصله في مدرج  
عمومه ان يكون بلحاظ سبب لموسى بل لا يفي عن لاس في مقام مدرج من جنس  
فلا وجه للاستدلال به في المقام بل الاستدلال به كالدلال بقوله في غسل وجوه  
رو عبارة اخرى) وعمومه ان يكون من جنس ما من جنس مدرج من جنس لا تعرف من  
له للتقدير بخصوصيات اخرى سبب ان يكون مدرجاً على وجوب غسله (او يؤيد) عدم  
شمول النصوص له ما حكاه المحقق الثاني في محكي حاشيه لتراخي عن صاهر  
لاصحاب ان الواجب هو غسله عن اهل لحلاف في الغسل من تدل على وجوب  
الغسل الصحيح كما لا يخفى بل يمكن استيفاء عدم وجوبه من النصوص  
بوردة في بيان تعليل تفصيل الميت وان الوحدوه جعل الميت اقرب (١) الى رحمة الله  
و سبق شفاعته الا انكاه او انه تطهر للميت و به (٢) كرامته واحرامه (٣) ظهور

١- الواسئل - الباب - عن ابواب غسل الميت

٢- الواسئل - الباب ١٨ من ابواب غسل الميت

٣- في اهل الباب - من ابواب غسل الميت

لا بد من الجدية (اد) اياها كى لا يلقى عبر المؤمن به (يتحصل) ان الاظهر  
عدم الوجود

ثم يدعى بسبعة على امو الاثرل لوعسلة المؤمن وهن يجب ان يكونن مطرو  
ذهب الانى عشرى كما عن المستند \* فى لحوه \* فى لعد عن لمول به وفى  
لحد فى اس \* عده على المول بحوب مسيله \* وشهد عيبه \* ام يجب ان يكون  
كنفسهم كما عن \* شهو \* بل عن حرمع \* لعد ان صهرهم به لا يجوز بعسلة غسل  
هن لولانه \* لاف \* للاحد نصر \* بخلافه (و يجب ) \* من على \* لعد لحوه تعسيله  
عنه \* \* به \* لى \* لدا \* لاف \* لاق \* مؤنو \* سمحه \* وه \* لى \* لحوه لصاله عنهم وحب تعسيله  
مسند \* \* \* لاف \* \* \* سوب \* الامو \* جعل \* تمس (م) \* لى \* لحوه المسال خطا  
لمعس لالاف \* لاف \* \* \* على بعسلة عليهم \* ام يكون لمدك \* هول \* \* لمداد \* \* معهم  
\* لاف \* \* \* بعسلة عليهم

[illegible]

وحدث ٢١ - قال له اوسلم ان امرءة فتم لكلمة لا مؤاخذه مع ر  
بجمع عنه ع (١) مع عنه فلا يدل عليه وقع الكلام عن الصبي واما اذا كان فعل  
الصبي موضوعا للحكم بمؤاخذه الي - امن كالاتمه في كثره بموضوعين لوحوب  
ويعمل في عدم مشروعه على الدليل فلا يدل الحديث على فعه فهو لا يدل على عدم  
قبول اسلامه

(۲) عمد لصی خطہ سے کسی کاں خطفہ پر مدد ملے، حملہ العافلہ

١- أبو سنان لم يرد في أي من هذه الصلاة وشروطها، الحديث - ٩٠٥

٢- الوسائل الباب ٤ من أبواب مقدمة البيادات

٣ التوصل إلى - الباب ١١ من التوافق العاقلة من كتاب الحدود

وعليه ولا وجه لجملة على ما يكون معناه كما لا يخفى (الأنه) ايضاً مختص باب  
اصحاب الأثر بل سني غير له آخر يتوقف على ثبوت الميراث والميراث عليه فمورد  
هذه الآية بتصوره في الفهم من العمدة الخطأ كالآلاف ووجهه (وما) ما لا  
يتصور فيه عرف قسم واحد لا يتصور فيه الخطأ كباب يعتقد والآية بامتناع ثبوتها  
على عقد والآية فلا يكون مشتملاً ليد الصواب (لا) من هذا لمثل ثبوتها  
على العقد فهي لا تدل على عدم قول الآية (ما) من باب كماله صبي أنه لو لم يسلم  
يحكم بكفره وعدم مشروعية تعميله

وما الولد غير المميز (خلاف ولا كلام في تعميله لأنه إذا كان مسلماً يشهد به  
ما ورد في تعميل الصبي وبصحة حبه سقطت الآية (ما) كما كان كافر أو كافراً واستندل  
بتعميله له بتفويض المصاطب عند من شرع حيث بهم بعد من عدم وجوب تعميل أبويه  
إلى أموالهم وهو شيء من كونه في أذهانهم أن لم يعلم وجهه بصلابة وبحر (أ)  
حجس عن الصادق (ع) في ما إذا أسلم رحن من رحن الحرب إسلامه إسلام نفسه ولده  
الصغار وهم حرر وولده ومثاقه ورقيقه له وما لو بدل الكف فبهم في الإسلام لأن  
يكونوا أسلموا قبل ذلك وبصح (٢) ابن سنان عنه (ع) عن ولا المشر كين وهو تون  
قد سئلوا لحيث قال (ع) كثره لله أعلم به كافر وعلمين يدخلون هذا حلل أئمتهم  
بوجه غيره وبالسيرة القطعية

وهي الجمع بطر أم الأول (فلا بد مع عدم معرفة المصاطب كتب يدعي ثبوتها لقوله  
بل يمكن أن يعرق بين الأبوين من الولد يكون به معصية من خلاف الولد (واما الثاني  
فهو إما يدل على أن إسلامه إسلام لولده (وما) كونه كافر لهم فهو يتوقف على ثبوت  
المهموم للوصف ولا يتوقف (وما) ثالثاً فلا حرج في تلك المصاطب حكمهم في الآخره  
حكم أئمتهم وهذا مع أنه محال لذهب العدالة عن مروط العسل (واما الخامس)  
فإن السيرة في هذه الأيام ما يكون لأجل فتوى العلماء وفي عصر الحضور

١ - الوسائل باب ٤٣ من أبواب جهاد العدو وما ياتيه

٢ - لاجزاع ٥٥ من ٢٩ من الفقه الجديد

لهم الفقيه

! لصحيح ان يستدل له بان لجمع من لادله تقصى كور لموضوع هو المسلم  
وولدا الكافر وان لم يكن كافرا لا به لايست في عدم كونه مسلم ولا يشمله مدل على

مشروعة الغسل

ثالث من شافى سلامة كفر لا يجب تعسفه ان مقصود من عدم السلام  
ان يسلط عليه الكون لا سلام امر احوال منسوبة لعدم كونه كافرا (و عوى) ان ذلك  
بعدم اس كفر لكونه من قبل عدم املكه وعدم سلام من شانه يكون مسلما ليس  
له حله بانه حال لغيره مدفوعه من عدالاته بعد المشكوك فيه المشتمل هما  
شيء واحد في الامر حاله بدفعه لم يكن يتحقق عند الكفر وفي حال كونه  
مشكوكا فيه بطريق علمه ذلك هه لا يوجب تعدد الموضوع كي لا يكون انه  
مصحوبه او سرال عن ذلك وسلم عدم حريده ورجع الى اصله لمرأه  
عن الوجود

وقد سئل لاحد له (السلام) حديث الفهره (١١) (٥٠٠٠٠٠) عن النبي (ص)  
 (السلام) يقول لا يعنى عنه دعوى امر به انه في كل مؤثر احتمال الاسلام والكفر  
 بعدم الاسلام

١٠٠٠ هـ ( ١٨٨٥ م ) الحديث ( ١ ) فليضع سنده ١٠٠٠ عراض الأصحاب عنه كما في  
كتاب لفظه من الجوهري ١٠٠٠ المير ( ٢ ) والإرساله وعدم كونه مدبراً وما  
ذكره في القوي عدم ترميزه في المير لم يعلم إسلامه إلا أن كاتب امره  
على الإسلام كاحص المسلمين فيوفهم الدين عرب سيف كونهما مدرّس لكون من  
فيهما مسلم

إذا تم للسقط أربعة أشهر

لرأيه لا شك ولا كلام في الجملة في أن المصنوع يجب غسله ولو كان صغيراً

۱۔ اصول الکافی ج ۲ ص ۱۳۔ من طبعه طهران

٢- الوسائط الباطنية من اجواب مواقع الارث حديث ١١

كما به لا خلاف في عدم وجوب غسل السقط إذا كان من أربعة أشهر و عن عبد  
 واحد من الأئمة من عدمه لم يصح ذلك في المحقق دعوى لأصحاب غلظة ويشهد له بخصوص  
 إلا أنه

به كذا في رواية السقط بعد شهر والحدود في الأمعاء ووجوبه وفي  
 لم يترددوا منه عاها (١).

وشهد به (١) من الأئمة في حديث آخر به أنه شهر عرس  
 بدونه مروي عن أحمد بن محمد (١) من الأئمة في حديث آخر به أنه شهر عرس  
 المعشر

عن عوف بن يعقوب عن (٢) من الأئمة عن أبيه عن بعض السلف قال سبوت  
 حنيفة يجب عليه العرس واللحد والكفن وإن (٣) من كان في حبس عليه أو أسير  
 أو مملوك أو غلام أو غيره لم يفتى له في الإزالة كذا في حديث آخر (٤) من الأئمة  
 به أنه اشترط فيه أن لا يكون له ولد أو بنت أو شريك في الحمل (٥) من  
 الخصوص الدل عليه أن القطعة تكون في الرحم من يومها ثم تصير علقة أربعين يوماً  
 ثم تصير مصفأة أربعين يوماً وهذا كقول بعد شهر بعث الله رسوله لي منكس خلافاً لمقول  
 من أن لا يتخلق إلا كذا في حديث آخر (٦) من الأئمة في ذلك أنه متى لم يولد فيه علقة  
 بالآدمية (وعمى ذلك جمع له من سنن مذهبهم لم يولد فيه علقة) لا يفتى له  
 من أن هذا مروي عن الكافي عن سماعة عن أبي الحسن (٧) لكن قصير  
 في الجواب على قوله (٨) كل ما يجب عليه ولا يفتى له كذا في حديث آخر (٩) من الأئمة  
 أن الظاهر من جهة اختلاف المصنفين في هذه المسألة هو أنها سماعة في عدم  
 (١٠) من الأئمة من أن لا يفتى له في الإزالة كذا في حديث آخر (١١) من الأئمة  
 من الأسواء به أنه صدق والمراد من ضروره به في الستة صر ورتولد كمالاً

١. الوسائل الباب ٢ من أبواب غسل الميت الحديث ٤

٢-٣. الوسائل الباب ١٢ من أبواب غسل الميت الحديث ٢

٤. الكافي الباب ٦ من كتاب العقيقة الحديث ٣-٤

## جواب لجلال بعش

نعم يعنى فى المقام اشكالاً حراً وهو انه قد تحقق لا سواء فى اربعة اشهر  
مفضى موبق سماعة وحبو تعسده و مقتضى مفهوم الحريين عدم الوجوب فمع  
تعارضه مع (والخو سعة) الجمع بين الحد بين وجه الموقف ينص على ان لا يكون حو  
لتعريض عند تحقق كل واحد منهم : ان لم يتحقق الاخر . وذلك لان التعارض اما  
يقع بين مفهوم كل من بدليلين و منطقى الاخر . ولد اولم يكن بالآخر مفهوم لكر  
هذا النوع من رد كذا لا يحمى و عليه اقم ان سعة كل من المطوقين الى  
مفهوم الاخر بسعة الحد من لى لهام وخصص كل من المفهوم من مطوق الا حراً  
(احت) ان المفهوم ليس هو نفسه مد ولا لذلك مسعلا بل من لوازمه . مطوق  
ولا مد من عن رفع البدع مطوق كل عيب . معداً . يرتفع به اسم من و فقه  
البدع من اطلاق كل منهما لعمد من تعطف . فكون السعة وحبو . يعنى  
عند تحقق كل واحد من الشر من . مفهوم الكلام فى ذلك . و كقول الى معناه  
فى الاصول

وقد ان حد (١) محمد بن مصر كتب الى مني جعفر (ح) سألته عن  
السبق كتب يصح به فكيف لى لست بده . منه فى موضعه . يلقى الحريين اولاً  
ان لا يحسبوا عنه بعد فيحمل على : الاربعه (فتحصل) ان الاقوى وحبو تعميل  
السبق اذا تم له اربعة اشهر . واسو حتمه

ثم انه لا كلام فى ان السبق لى لا حراً . و هو قد بين . لمكسبه المقدمه  
فمن يجب له فى حرقه ام لا حراً . من عدم المسد و فيه حراً . محمد المقدم ومن الاحكام  
الذى ادعاه . عنه احد على . حو به . و لى الذى اقوى

## اعتبار المماثلة بين الغاسل والميت

لعمد لثنى فى العسل . صرح غير واحد به بحسب المماثلة بين العسل و منه

لا في واقع والكلام يقع في مورد من الأول في المستثنى منه ، الثاني في المستثنى  
 من الأول والمشهور من الأصحاب اعتد المماثلة مطلقاً ولا يحتج بحال الاحتج  
 فلو لم يوجد بمماثل سقط لعل وفي المعبر دعوى اجماع من يعلم عليه (وعن)  
 لشخص في المصلحة والهدية والجليل في الكافي ورسالة في لعله ، وحبوب  
 تعسّل لرحل المرأة ، والم يوجد من وراءها ان الشخ في محكي لتهدية  
 قول يشترط عدم امانة ، والآخرين اعلم ، تعسّل العيس ، وبالشهد الى بعلامه  
 وحبوب بيمه وفي الجواهر ، ولم يجد (وعن) لم يوطر يدية ستجاب عدل هو صاع  
 التهم ، هذه هي الاول والباقي المحكم في لعله

واما مصوص في على طوائف (مما) على في المشهور كصح (١) بحسب  
 عن الصادق (ع) انه سأل عن امرأة موب في السر ، ليس معها ماء ولا ماء  
 قال (ع) يدور كم هي ثيابها ، عن لرحل يموت وليس معها الماء ليس معها رجل  
 قال (ع) يدور كم هو ثيابه وصحيح (٢) من امي بدور عنه (ح) عن لرحل يموت  
 في السر مع لساء ليس معها رجل كم يصنع به (ح) يلغضه في ثيابه يدور  
 ولا يسلبه وصحيح (٣) عند لرحل من امي عدله في ثيابه عن امه ، بت مع  
 رجل في (ع) تلف وتدور ولا تعمل بدورها غيرها

ومم ما مضى الامر بالعدل عند الضرورة من وراء الثوب كرويه (٤)  
 حاس عن السر (ع) في رجل ما معه سواد ليس معها رجل قال (ع) يصنع عليه  
 لواء من خلع الثوب ويلغضه في كفايه من تحت لصد ، يدحبه فيه ، ومرة تموت  
 مع لرحل ليس معهم امرأة قال (ع) يصول الماء من خلع الثوب ويلغوب في كفايه  
 يصوب ويدور وحس (٥) امي حمراء لا يعمل لرحل لمرأة لان لا توجد امرأة  
 وحس (٦) عند الله من سأل عن الصادق (ع) المرأة دامت مع الرجل فلم يجدوا  
 امرأة تغسلها عليها بعض ، لرحل من وراء الثوب ويسحب ان يغسل على يديه حرقه



في بحوث غيره

٥- ما يدل على وجوب نعيم المنة كجبر (١) ريدن على عن الله عن  
عبي (ع) تبي. سول لله (ص) يعرفه لو ان امرئه توفى بها وليس معها ذو محرم فقال  
(ص) كيف جمعتم ولو اصاب الله ما علبت قال (ص) ان وجدتم امرئه من هن الكتاب  
تمسكها قالوا لا . قال (ص) افلا يمشوها .

٦- ما يدل على وجوب غسل مواضع التيمم كحسن (٣) انه غسل من عمره فلان لا ي  
عبد الله (ع) ما يقول في امرئه يكون في السر مع الرجل ليس فهم له ذو محرم ولا  
مهم امرأه فتعوب امرئه . يتبع من (ع) يغسل من وجب الله سبحانه عليه التيمم  
ومنه ما يدل على انه يغسل مواضع الوضوء كجبر (٣) اني نصر عن الصادق (ع)  
عن امرئه . في سر وليس معها نسوة لا ذو محرم فقال (ع) يغسل منها مواضع  
وضوء . ويغسل علق ويغسل

٧- ما يدل على وجوب غسل لكمن كجميع (١٢) ان فرقة عن الصادق (ع)  
عن عن امرئه . توفى وليس معها محرم قال (ع) يغسل كلها

هذه هي الاحكام الواردة في كتاب . وان كان حمل الطوائف الاخير على الاستصحاب  
منهم من الاختلاف على التحريم . فها فيه . لا فممن طرحنا جمعها غير  
طائفة الا في ما في اكثرها . صحت بسند واعرف من الاصحاب عنها ومعارضها  
مع الطائفة الاولى المعمول بها من الاحكام . في قلنا ان احص من لدائفة الاولى  
فمخصص بها قلنا ان تلك لخصوص . وجه في حال الضرورة وعدم وجود المحرم  
فكذلك يمكن حملها على غير ذلك المذكور . الاخير هو الاول . دلالة ان توهم عدم  
كون الجمع عرف سوى اشمل ذلك . دلالة على سبي عن العيسين . وهو يدعي  
لاستصحاب (١٠) هو (١١) . دلالة على هذه هو . توهم بوجوب الامتناع على اريد من حوار  
لترك الامتناع ان غير الطائفة الثالثة من الطوائف . الاحكام لا يمكن الجمع بينها

٢٠١ - الوسائل - الباب ٢٢ - من ابواب غسل الميت - الحديث ٤

٢٠٢ - الوسائل - الباب ٢٢ - من ابواب غسل الميت - الحديث ٢٤

بالانضمام بالبحير ، انه يكون تحجير بين الأقل والأكثر ، وهو مفسع (قوله سهل  
انه لا مانع من التحجير بين الأقل والأكثر كما جعق في محله لاسما في المستحق  
فانه يلزم فيه باختلاف مراتب القصد (محمدا) من الأقوى عدم وجوب التعيين  
(ال) من الأولى ذلك عند الضرورة ، انشوب ما لم يسد به بطا (قوله  
محرم)

إذا انحصر المماثل في الكتابي

يقى في المعام فرعى لأصناف عن العرس له الأول المشهد من الأصحاب  
به يجوز ان يغسل لكاتبى المسلم دالم بحضرة مسلم ولا مسلمة دالم حم و كذا  
بحود ان تغسل الكعبة لمسلمة دالم تكن مسلمة او مسلمة دالم حم و عن  
الشهد فى الذكرى لأعظم له حد له من الأصحاب سوى المحدث فى المعام  
(وعن المصنف دالم فى الذكرى مسلمة لى علمه و عن) للمحقق فى المعام  
و ماهر الشهديين والمحقق الثنى و المعتمد لأردب و مسلمة لى الحمد و  
صاحب جنداق به يذوق بعرض

[illegible]

و اورد علی الاستدلال بہ دیر ادب الاول ما فی المد لک من بہم معہ  
لسد حد : و فی المعبر د کہ : حہ اصعب : و ہوا ان سدا الحدث الا کلا فطحد  
و لحدیث الثانی رحلہ ریدۃ : حدیثہم مطروح بی الاصحاب ( ثنی ) و فی المعبر

من أن عدل الله بفتنة إلى لسة الكا لا تصح منه في غيره (الثالث) وفي الحدائق  
هو ر هدير تحرير من تعرض مدل على نجاسة أهل الكتاب وثلث النصوص تقدم  
كما حقق في محث نجاسة أهل الكتاب

وفي الجمع بط (ما الأول) فالل الحديث ثلثي و كان صعبا لأن في صريحه  
لتحرير علون لأن الأثر موثق و لمجرد حجة الموثق كالتصحيح (مع) أنه  
لو سلم كونه صريحا فالأثر في تحريمه أهل الأصحاب به العجب من المحقق  
في المحررات على تحرير في عدم صحة سندها مع أن مداه على قبول التصحيح  
المستحرم مع الأصحاب والأئمة بالتحريم ذلك و مع عدمه من يفتي و يفتي وأن  
الراجح في غيره من ذلك في خلافه وهو إلى عدمه وهو عدم إذكر  
في حدائقه (الثاني) فلازم أو لم يقدح له في عدمه في غير المماثل كما أنه ليس  
بعد أن عدل منه من ذلك أن المشقة في ما عن غير واحد من دعوى الأحماخ  
عليه أنه لا في مع تحرير لا يمكن إلا أن يكون بهما و ليس على عدم اعتباره

في العرس و بعد بهما فلازم مدل على اعتباره مع أنه يمكن تحقق قصد القرية  
منه (وعدله) فلازم لطلال عدمه و يدل على بطلان عدله بعد ثلث الأدلة بهذين  
التحريمين وهو إلى أنه يمكن العمل من المتولي لدمه هي لسلطه في الأمر الكافر  
باعتبار و إن حملته أن هذا الأخير واجب في معصية نص كما في الجواهر (و اما  
الثالث) فلاهما أيعا من مدل على نجاسة أهل الكتاب لا يمكن أن يكون الوجه في  
صحة العمل بمقتضى هذه النجاسة أو عدم نجاسة الماء المستعمل في غسل ولا بد من  
إبتيان من عدلته (فتحصل) أن الأظهر وجوب لتعجيل

م أن لتحرير من مختص بالصدى إلا أنه يتعدى إلى غيرهم من أهل الكتاب  
لعدم الخصوصية و ما في غير أهل الكتاب من الكفار فالدليل على ثبوت هذا الحكم  
و دعوى أن الكفر منه حدة فلا فرق بين انجائته (مدفوعة) بأنه لا يمكن دعوى  
عدم تفرقه بعد كونه لكتاب قريب إلى الحق من غيره قطعا و احتمال دخول ذلك

في هذا الحكم

ثم انه يعرفه عنه لكنني في لعل اجماع كما عن ذكره لمصنفه  
 هـ ويشهد به الموفق المتقدم

ثم ان صريح محكي بوسيله واحد معد واحد في التذكرة عنه رخصه الاحكام  
 من المسلمين و المصنف لكن الاصل عدمه عنه هـ كما يشهد له اطلاق الخبر من  
 المتقدمين و اجماع المحكي ليس بحجة لانه من المعامل كونه هذا بشرط  
 مد كونه في معد واحد حار و قد ورد في الكافي علم ذلك من  
 المسلمين سابقا ففعله يحتزى به

ثم في هذه المسألة لو وجد له من قبل مدونة و خبره ان قولنا احتار  
 الاول في محكي التذكرة و قد ذكر في جامع المعاصاة الرخصة الدخيرة وغيرها  
 و في الجواهر ان لم اجد في خلاصه من من يعرفه ان نعم سبب في قواعد  
 كما في تحرير الشببي و هو الاقوى لان العمل به في قوله يرد عنه ان طاهر  
 ليس كونه يرضى به الكافر فهو يرضى عنه عددا احسا لامه اخرى مشبهة  
 للعلل صورة

و قد يظهر صعب الاستدلال به في محكي و جواب شيء عند الاصطلاح لا يكفي  
 لدليله الا ان فهم من دليله كما في السمع و نحوه كما في مدونة لشح الأعظم هـ  
 و لا لما قبل من به كما يكون بطير السمسم لو اجد بلماء فكما يجب عليه الوضوء  
 كك يجب لتعسيل في المعاصاة و قد ورد عنه انه فرق بين المعاصاة و ان السمع  
 هي الطهارة للمعاد و ما يصدق ذلك و اما تعسل بكافر و قد رفع الحديث مطلقا  
 ان لا تحدد المدة بكشف عن عدم الضرورة و فيه

ثم انه لو لم يسهل احد بعد غسل المد كونه في يجب عنه لعل كما في الجواهر  
 هـ لا يجب و جهان اقويهما الثاني لما عرفت من ظاهر النص كون هذا الغسل بعينه  
 هي المنيعة للمعصية التي ابرزها المماثلة لمعصية عند الضرورة فمع تحققها يصح عمله





(و بذلك يظهر من الأقوى هو القول الثاني : انه لابد ان يكون العسل من وراء الثياب للعلم الاحمالى .

واستدل للثالث بان اعتبار المماثلة في العسل على ما يستعد من الأدلة ليس من جهة دخلها في مهبة العسل بل انه يكون لاجل ان عمل غير المماثل غالباً مصداق يعوان مرحوح او ملزم له من النظر واللمس وبحوهم فلا يعقل ان يظنه الشارع (و حيث) ان مهبة الحيات العاصة المصحفة للعسل من وقوع لعزل امتثال الامر بالطبيعة اما تكون مما قد تصعب فعلاً بالفتح (وتحتمل) حار العمل ولم يكن متصفا بالمعنى الفعلي المجرى كما لو عسل الاحصى برغم المماثلة فاكتشفت خطائه صحت العادة وفي المقام ثم انه بخلاف لكل من الرجل والمرثه ذلك ولا يكون لعزل متصفا بالفتح وتصح من كل منهما العزل وان لم يكن مع الاقوى : افع (١٤٩١) ان يظهر ادله اعتبار المماثلة اعتباراً بمعناها كما هو شأن في ان سادس حد في لسان الدليل : لعل مع وجود المماثل لا يصح عزل (١٤٩٢) لم يطبق عليه شيء من الحيات المصحفة للعسل . مع) به وقد عرفت انه لا يجوز لكل منهما النظر الى الحشى ولمسها للعلم الاحمالى في وراجع

واستدل للرابع في محكي الخلاف بالاجماع والاحتمار (وفي) ما سيجيء في محله في كتاب الارث من عدم ثبوت هذا الاجماع ولا هذه الاحتمار

و استدلل للحامس بخبر يدين على المقدم الدال على لزوم التمسك مع عدم المماثل بدعوى فقده في المقام (وفي) ما عرفت من وجوده واما المقصود العلم به بعبه

واستدل للسادس بمماثل على وجوب التعديل غير الممكن في المقام لاشراء الامة (وفي) ما عرفت من امكانه شكرير العسل من الرجل والمرثه (وتحصل) ان لا يظهر هو القول الثاني

ثم انه يلحق بالحشى ما اذا كان ميتاً او عصومت مشتهيين الذكر والاشياء فان الكلام فيه هو الكلام في الحشى .







والمراسم فيه استدلاله بأثر رواية المتقدمة ، ويرد عليه مضاف الى ذلك - مضمون  
لا يوافق هذا القول (فتحصل) ان الاظهر ما هو المشهور .

## الروح والروحة يعسل كل منهما الآخر

الثاني لروح و لروحة يعسل كل منهما الآخر على المشهور ، علاه  
تحصيلها كما في الحوار . وعن اختلاف دعوى لأصحاب على تعسل لروح رده حقه وعن  
لمنتهى به تعسل الروحة روحها الى العلماء

و يشهد لها في الجملة كثير من النصوص كصحيح ( ١ ) محمد بن مسلم  
قال سئل عن الرجل يعسل امرئته قال (ع) نعم من شاء الثوب : حقه ( ٢ ) قال  
سئل عن لروح يعسل امرئته قال (ع) نعم اما يمسح اهلها تعسل و صحيح ( ٣ )  
مصور قال سألت ابا عبد الله (ع) عن الرجل يرحل في السفر معه امرأته يعسلها  
قال (ع) نعم ومعها واحدة ويحويها يلقى على عورتي حرقه و صحيح ( ٤ ) الكشي  
عنه (ع) في الرجل يموت في سفر في ارض ليس معه لالساء قال (ع) يدفن ولا  
يفسل والمرئة تكون مع لرجال تلك المرئة تدفن ولا تعسل الا ان يكون روحها  
معها فان كان روحها معها غسلها من فوق للردع ويسكب الماء عليها سكك ولا ينظر  
في عورتها وتعسل امرأته ان مات و لمرئته ان ماتت ليست بمرلة الرجل والمرئة اسوء  
منظرا اذ ماتت ويحويها غيرهما ، يسمر عليك

ولا يعارضها صحيح ( ٥ ) زرارة عن الصادق (ع) في لروح يموت و ليس معها  
الالساء قال ع تعسله امرأته لانها معه في عدة و اذا ماتت لم يعسلها لانه ليس بها في  
عدة ونحوه صحيح لعلني اذ مضافا الى ان الجمع بينهما و بين تقدم معادل على  
الحوار من وراء الثوب تقتضي حملها على تفسير المرئة مجردة وبما به المعدل ( ٦ )

أولم المعارض تنعير حملها على الثقة كما لا يحق

وأما الاستدلال للحجج باختلاف الأمر بالتعجيل (وم) دل على أن الروح أحق بروحتها حتى يصعب في قبرها (و) بالصحة (و) بالظن واللمس وبوصية (١) السجدة (ع) أم ولد بعد له وبعبيل (٢) غير المؤء من (ع) وصعد عليها السلام وغيره (د) (الاطلاق) قد يمدن على عبد الممثلة. وما دل على أحقة لروح بالروح. لا يدل على ولايته عليها ولا يطر له إلى مشقة تعجيل (و) (الصحة) لا يكفي لاثبات الحوار بعد اطلاق دليل اعتبار الممثلة لأسماء من الظاهرية اعتبارها من حيث هي لأن حجة ما بعبية حرمة النظر واللمس (و) (سنة السجدة) غير ذلك. وما دل على تعجيل على (ع) فاطمة عليها السلام مشتمل على لعل من صديقه لا يعطسها الأصدقاء (و) (بول) النى (ص) لعل (ع) هي روحه في الدنيا ولا حرمة وذلك يمنع عن الاستدلال به والصحيح أن يستدل به بالصوم لخاصة وصل لحكم في الحجة مما لا يرتبه. ولا كلام

أما لكلام وقع في موارد الأول هل يصح بعد المماثل كنه عن الشيخ في الهدى من أن روحه في الجنة والجنة. غيرهم أم لا يعتبر ذلك كما عن الشيخ في غير شهيدى والأسك في الحصى. لشد والارواح الحلى والمصنف والمحقق. شهيدى والمحقق الثمى ولهم من لا دلى من تخرجه وجهان. فوهم الأول

شهادة مضاف إلى إطلاق النبوس (حسن) أن مسلم المتقدم لمشتمل على التعبد. إنما يصح العلم بمصنوع من لمع إنما يكون في صورة وجود المماثل والعلل بما يكون من الملاحظات العرفية كالصريح في عدمه. مع الشرعى وسجوه صحيح (٣) عبدالله من سنان. ول سئل أبعد الله (ع) عن الرجل يصلح له أن يطر إلى امرئته حتى تموت. يعطس. لم يكن دمه من يعطسها وعن المرئته هل تطر إلى مثل ذلك من (و) (حاجين) يموت. فدل (ع) لا يس بدلك إنما يفعل ذلك. هل امرئته كراهية أن يطر روحها

١- الوسائل - الباب ٢٥ من أبواب غسل الميت .

٢- الوسائل - الباب ٢٣ - من أبواب غسل الميت

٣ - الوسائل الباب ٢٤ - من أبواب غسل الميت الحديث ١

الى شيء ذكره عليه والتعبد في السؤال لجمع عن استدلال عدد = هو التعلل  
في عموم الحكم بل يحمل على الدليل حيث ان يعلل به لا يشار به بل يشار به مع  
وجوبه

[illegible][illegible]

١ - الوسائل لمار ٢ - إجابات على أهم الحديث

٢- الموسائل الباب ٣٤ من مواد عمل الصب لتحديث ١٤

٣. لوسائل الباب ٣٩ من اوراق عمل الصبي الجد ١٥



## التفصيل في صحيح ابن سنان

ويشهد له مصافا الى ذلك صحيح منصور المتقدم و صلاى حملة من الصوص  
 واستدل لاعتبار كونه من وراء الثياب فهو صحيح (١) بن مسلم عن الرجل  
 يغسل امرأته قال «ع» نعم من وراء الثوب و يجوز غيره و قد انه يذهب حملها  
 باجمعها على الاستحباب بقرينة ما تقدم و ما في بعضها من التعليل بأنها اسوء  
 مظهراً حين موت من الرجل و اختلاف في ذلك ما ستره في بعضها صلاى لفظ  
 اثبات و في بعض الاقتصار على ذكر الفم من الدراء في بعض ارجح لادخال  
 اليد تحت قميصها .

واما في بروج (فيشهد له) ما دل على حوار و تطر لمسرته الى روحها  
 بعد الموت (كصحيح) ابن سنان المتقدم بالهيب المتقدم و حملة  
 من صوص (كصحيح) الحسن بن الحسن عن الصادق «ع» المتقدم و التفيد في غسل  
 لروح زوجته بكونه من وراء الثوب و بر كه في تعيين بوجه روحها  
 لاسما مع تعليل باه اذ ماتت كانت المسرئة في عدة مع صريح في حوار يغسلها  
 اياه محررا و نحوه حمر (٢) و قد من سرحان عن الصادق «ع» (و صحيح)  
 الكافي المتقدم

واستدل لاعتبار كونه من وراء الثوب فيه حمر (٣) زيد لشحام عن الصادق «ع»  
 عن رجل مات في السر مع ثياب ليس معه رجل قال «ع» ان لم يكن له فيها امرأه  
 فليدفن في ثيابه ولا يغسل وان كان له و هي امرأه فليغسل في قميص من غير ان تنظر  
 الى عورتها و حمر (٤) عبد الرحمن بن سنان عن الصادق «ع» عن الرجل يموت  
 وليس عنده من يغسله الا النساء هل تغسله النساء قال «ع» يغسله امرأته و قد حمر  
 و تصابغ الماء صا من فوق الثياب و موثق (٥) سماعة عن رجل مات وليس عنده الا

قال (ع) تعمله امرأة ذات محرم به ونصب الماء عليه الماء لا يخلع ثوبه  
وفي الجمع نظر لأن (الأول) قصر السيد بأي حصته ، مع أن قوله من غير أن  
تظن بي عوته يظهر في أن الأمر بتعديله في قميصه يكون لثلاث نظر إلى عودته  
لأن كونه بنفسه من الشرائط المعدية والأجل عدم حور أن نظر إلى غير عودته  
(والثاني) فأصر سيدنا (ع) على (مع) حمل أن يكون لفرد لخصوص تعسل ذات  
محرمه كما لا يخفى (وهو ثالث) قصر الدلالة لوجهين الأول أن يظهر من المرثية  
مأعدا لروحه من المحرم الثاني احتمال أن يكون الجمع عن خلع ثوبه لخصوص  
نساء (مع) أنه لو سلم أنه عليه سيدنا (ع) لآله لا يصلح له معه ماسوق فيتميز حملته  
على الاستحباب

(ثالث) لا فرق في لزوم حفة من الحره والامه والدائمة والمنقطعة لطلاق الآله  
والمصنف (ره) نظر في لمطلعه الرجعة (وغير عدة) أن مقتضى إطلاق (ع) دل على  
بها روحه الحق بالروحه (و دعوى) انصافه الى غير هذا الحكم (مجموعة) و أم  
مطلعه (ع) لا إشكال في عدم الحوار هي ، لأن احسبه قطعاً كما في صفة الشيخ  
الاعظم (ره) .

(الرابع) هل يجوز للروحه نفس روحه بعد قضاء العدة أن فرض به ،  
نعمت بالاعتساف الى ذلك الوقت ، كما لو بقي الميت مدة طويلة لأزوجه دفنه في حد  
المش هذا المشرفة ولم يتلاش الميت في هذه المدة نحو يسقط عنه ، (و لأوجهين  
أحد أن لهما في محكي لذكرى وجمع أمصاص والروس ، و تشكك فيه  
(بأنها) تعبير احتية بانقضاء العدة لاسيما إذا تزوجت ، (وبانصاف) نصوص الباب الدالة  
على الحوار عن مثل العرس فالمرجع فيه عموم ما دل على اعتبار ، لهما مثله المقدم  
على الاستصحاب (و بأنه) عدم الحوار في حملته من نصوص الباب المتقدمه كما صحح  
دراسة باني في عدة وهو يقتضى عدم الحوار بعد انقضاء العدة  
لكن يرد على الأول أنها تعبر احسبه بالموت ومع ذلك جادلها تفصيله و كوفي

في عدة السبعة بعد عطف الروحية كما لا يخفى (وورد على الثاني) ان هذه الآيات قد  
 نشأت عن الشكوك بدهية نزول مدعي بعض التصحاح ان تكون عدة الاحياء الاله  
 وورد على الثالث ان المستد من الصدوق بمقتضى قوله ان الحكم اثبات المروحة من  
 انفس العدة هو الحكم اثبات للروح من جنس موب الروحة ، ولان ذلك قد عدم كون  
 الحكم المعدل بهذه لفظة هو جوهر لبعض لم يرد من جوهر بعض الروحة من جهة  
 (فتحصل) ان الاظهر هو الحواز

### تفسير المحارم بعضهم بعضا

الثالث من هو عدم عدة العلم بعد تفسير المحارم بعضهم بعضا  
 خلاف فيه في جملة بل حصاة كم حكم عدة (و يشهد له جملة من  
 وقد تقدم بعض الاحاديث من حيث هو غير محتمل في لفرع السهم في  
 بعضها الآخر

بما لخلاف في ما بين الاول في غير ذلك من عدة وفي اجزاء  
 سب الى مذهب المشهور وسريحيه (اول) في غير مذهب اسد كبره من المذو  
 لاجماع عليه (وعن اسرار المصنفين) كشف للائمة بعد ذلك ودرجته المنجس  
 شي بل مذهب محكي المحنة انه مذهب الاكثر

و يشهد للاول صحيح (١١) من سنن عن الصادق عليه السلام ان رجلا  
 اساء غسلته في اثم لم يكن رآه معه غسلته اذ لاهه في قلعه على مذهب حقه  
 وهو ان على تقديم خصوص الروحة عن الاله في مذهب مذهب حقه في الروحة  
 الا انه بعدى على الاله في الروحة ام ان يكون مذهب مذهب حقه عن  
 المذهب اوجه في على كس قدر ثبت المطلوب ووجه في حل خصوص الروحة  
 خلاف اظهر كما ان اختصاصه ببعض لم يرد الرجل لا يفي مع عدم الحكم



## لإلغاء الخصوصية

• قول لؤي (ج ١) في ح (١) في حمره ديعسا لرحن برئته لا ين  
لا بد من دفعه منه لا بد من عدم حكم له • • • • •  
المحارم يقدم عليه

• سئل المذنب • • • • •  
أجاب: إن الأكل صحيح وهو • • • • •  
مستحب في كل شيء • • • • •  
لا فرق بين الأكل في كونه • • • • •  
دات قرايته

• في حمره مع نظر الأصل • • • • •  
بعد سلاوة • • • • •  
• • • • •  
فقد المماثل •

لذي في • • • • •  
• • • • •  
• • • • •  
• • • • •  
• • • • •  
• • • • •  
• • • • •  
• • • • •  
• • • • •  
• • • • •

فقال

وبما يرفع اليد عن ظهور حمله من الصوص في الاعتبار كموثق عند (١) من الصادق (ع) غسله غمته وحلته في قميصه وموثق (٢) سماعه عند (ع) في الرجل وبه وليس بعده النساء غسله من رأسه محرم منه ونصب النساء عليه الماء ولا تجتمع فيه وفي ميراثه نكاح وليس بعده إلا حل، وإن كان محرم ومحرماً لم يغسلها من فوق بل من تحتها وهو ما هو عند الرضا المصنف، وتحمّل على الأسجد أو على صوته وجود الأحيى كما يشعر بموثق سماعه، أو على أن العرس محفوظة بغيره كما عن الشهيد المصنف به في الذكرى وتأوده ضم الرخصة لها في بعض الصوص (فتحصل) أن الأقوى هو عدم لوجوب (ونكح) الاحتياط لا يترك إذهب المصنف إلى لوجوب

## تفصيل المولى امته

الرابع من موارده عدم المماثلة، تغسل المولى امته اجتماعاً إذعاه جماعة وهو العمدة في هذا الحكم ولا يعمى خلافه على اعتبار لمماثلة المابع من الرجوع إلى عموم عدل على وجوب التمسك، وإزالة الرأية عن شرطية المماثلة هو عدم الجوار (وحت) أن لميقن منه الجوار إذا كانت ممن يجوز نكاحه، ولا يجوز أن لم يكن كذا إذا كان من روجه أو في عدة الغير أو موصلة ومكانة

وأما غسل الأمة مولاه فمما أقول (الأول) لصح مطلق احترام السيد في مداركه وصاحبه الحديث (الثاني) الجوار كذا وهو الذي حذر المصنف في محكي لغو عند (الثالث) تخصص الجوار له لولد وهو احتياط جمع من الأصحاب

١ - لمسائل - الباب ٢٠ - من أبواب غسل الميت - الحديث - ٥

٢ - لمسائل - الباب ٢٠ - من أبواب غسل الميت - الحديث - ٦

منهم لمحقق في المعتمد

والأقوى هو الأول لأصلاص ما دل على عند المصنف المدعى على صلاص دليل  
 وجوب التعسل وأصالة الرأفة ، لدير استدلال به على لجوا و ما سجد الملقه  
 بالاسفل الى الوثه وبالحرية الذي استدلال به للمحد فالذين عدده لان الاسفل  
 بالموت لس كالاتدل بان شرعي في صبره ، لطرف آخر حسب عن ص حقه (مع)  
 انه لو فرض عاقب في ملكه كما لو فرضي منه لما دفعه بعد الدث على ملكه له  
 لما كان ذلك كافيا في الجوار العموم ، بل عتد بهم بده (ورعوى) ، مرافقه عن مثا  
 الغرض كما ترى.

و استدلال للجوار في ام لولد (بحر ١١) معقول ، عند عن حمزة عن ابي  
 علي بن الحسن عليه السلام وصي ان تعسله ولداه فعسله (١٥٠) به صفة في  
 مسه و مخالف له دل على ان المعصوم لا يعسله لأالمعدوم ، مع من معه دل على ان  
 الدور (ع) غسل ما به السجدة (ع) و هو الأقوى هو مع مظهر

## كيفية التفصيل

(و) المصنف الثالث في كيفية التسبل (يجب تعسله ثلاث مرات الاولى بماء السدر  
 والثانية بماء الكافور والثالثة بماء القراح) بالأحلاف يمتد بدل عن العيب والحلاف  
 دعوى لأجماع عليه (وعن) سلاص وجوب الواحد بالقراح (وعن) من حمرة و سعد  
 عدم اعتبار الحليطن (وعن) ابن حمزة عدم اعتبار الترتيب المذكور  
 ويشهد للأول حملة من الموصن كصحيح (٢) ابن مسكان عن العدي (ع) قال  
 - سه عن عبد الميت فعاد (ع) اغسله بماء وسدر ثم اغسله على اثر ذلك عسله اخرى  
 بماء وكافور و دريه ، ان كانت - اغسله الثالثة بماء قراح ثلاث غسلات لحسنه  
 كله قال (ع) نعم قلت يكون عليه ثوب اد غسل قال (ع) - استطعت ان يكون عليه

١- الوسائل الباب ٢٥- من ابواب غسل الميت

(٢) الوسائل - الباب ٢- من ابواب غسل الميت الحديث ١

[illegible]

علمه كغسل الخنافة

[illegible][illegible]

وَعَدَهُ فَلَمَّا احْتَضَرَ وَفَدَّ بِهِ لَدُنَّ الْوَلَدِ ، بَدَأَ لَمْ يَلْمِهُ ، أَمَّا الْوَلَدُ فَكَفَرَ ،  
وَبَدَأَ يَلْمِيهِ أَمَّا الْوَلَدُ فَكَفَرَ ، وَبَدَأَ يَلْمِيهِ لِحُجُورِ الْوَلَدِ ،  
نَسَبُ الْوَلَدِ

١- كفه من لاعد : (كفيل الحمايه) فحجب - لعين به سر و لرفه  
م نظوف الايمن م لاسر ، حلاف = عن لاعد ، ا يحلاف = المذكره للمعبر  
٢- الذكرى والمدارك : عوى الاحماء عنه

وَشَهِدَ لَهُ حَمَلُهُ مِنَ الْبُحُورِ كَمَا مَوْعِدُ (٤) عَمَّا رَأَى الْبَصَادِقُ (٥) ثُمَّ سَدَّ فَنَعَسَ

١- الوسائل - كتاب ٣١ من أبواب عمل القلب.

٢. الوسائل - الباب ٣ عن أبواب عمل الميت

٢ - الوسائل المأب ٢ من أبواب غسل الميت الحديث ٤

١٠ - الوسائل الباب ٢ - من أبواب عمل الميت المحدث ١

أثره المجهه بسبب حتى سقته ثم تبدت شفة الأيمن ثم شفة الأيسر وقد كرر مثل ذلك  
في اليد اليمنى واليسرى (١) حتى غشيت (٢) ثم تبدت شفة الأيسر ثم شفة الأيمن باليد  
اليسرى ثم تبدت شفة الأيمن ثم شفة الأيسر باليد اليمنى

### تسببات

١. من سعى ليسه على وجهه الأيمن في كونه الأيمن من الأيسر لثلاثة  
أيام ممكن من الماء حار في حمامه ثم حار في حمامه ثم حار في حمامه  
ثم حار في حمامه ثم حار في حمامه ثم حار في حمامه ثم حار في حمامه  
ثم حار في حمامه ثم حار في حمامه ثم حار في حمامه ثم حار في حمامه  
ثم حار في حمامه ثم حار في حمامه ثم حار في حمامه ثم حار في حمامه

٢. سبب أرباع الأيمن على وجهه الأيمن في حمامه ثم حار في حمامه  
ثم حار في حمامه ثم حار في حمامه ثم حار في حمامه ثم حار في حمامه  
ثم حار في حمامه ثم حار في حمامه ثم حار في حمامه ثم حار في حمامه  
ثم حار في حمامه ثم حار في حمامه ثم حار في حمامه ثم حار في حمامه

### مادل على التشبه

١. من سعى ليسه على وجهه الأيمن في كونه الأيمن من الأيسر لثلاثة  
أيام ممكن من الماء حار في حمامه ثم حار في حمامه ثم حار في حمامه  
ثم حار في حمامه ثم حار في حمامه ثم حار في حمامه ثم حار في حمامه  
ثم حار في حمامه ثم حار في حمامه ثم حار في حمامه ثم حار في حمامه  
ثم حار في حمامه ثم حار في حمامه ثم حار في حمامه ثم حار في حمامه  
ثم حار في حمامه ثم حار في حمامه ثم حار في حمامه ثم حار في حمامه  
ثم حار في حمامه ثم حار في حمامه ثم حار في حمامه ثم حار في حمامه  
ثم حار في حمامه ثم حار في حمامه ثم حار في حمامه ثم حار في حمامه

لشيء في وجوب الوضوء مع العمل قبله أو بعده خلاف المشهور بين الأصحاب لعدم من لشح في المسبوق بعمل الطائفة على ذلك والمسبوق إلى المسبوق والمهدد بالبرهة والواقي والمحقق لطوبى الوجوب واستدل له دلائل قولهم «ع» (١) في كل عمل وضوء (و بالأمر به) في جملة من الروايات

كصحيح (٢) حرير عن الصادق ع المسبوق به ثم يتوضأ وضوء الصلاة وضوء غيره وذكر برد على الأول، أن هذا العمل كعمل الجنابة أو غيره وليس فيه وضوء، ومقتضى الاستثناء مع استعراض كل عمل عن الوضوء (مضاف) إلى الظاهر من تلك النصوص كون المراد بها عدم الاحتراز بالأعمال غير غسل الجنابة عن الوضوء الواجب للملأه لأنه بعد شرط في صحة العمل ورفع الحدث كما ثبت في حديث الحسن و جع (٣) على الثاني مضاف إلى ما عن المسبوق من أن عمل الطائفة على ترك العمل به فاصل فيه يمكن أن يكون عدم افتائهم بالوجوب به، يأتي بالأعراس غير ثابت لاسم بعد افتائهم بالاستحباب

أن صحيح (٤) أن يفعل ذلك سائر العبد الصالح «ع» عن عمل بعين أفيه وضوء الصلاة أم لا فقال «ع» عمل لمبدأ بمرافعة الحج من جهة الأعراس عن ذكر الوضوء مع وقوع السؤال عنه كالص في عدم الوجوب فيه يرفع اليد عن ظهور الأمر به في الوجوب ويحمل على الاستحباب بذلك يظهر وجه افتاء المشهور بالاستحباب ولا يرد عليهم به بعد طرح النصوص الأمر به لأدليل على الاستحباب (ثم إن) النصوص إنما نصبت الأمر به قبل العمل فلا بد من تعدد قصد المشروع به تشريع محرم كما لا يخفى

١ - الوسائل - الباب ٣٥ - من أبواب الجنابة

٢ - الوسائل - الباب ٦ - من أبواب غسل الميت الحديث ١

٣ - الوسائل - الباب ٦ - من أبواب غسل الميت - الحديث ٧

## تحب إزالة المجاسة قبل العسل

الثالث لأخلاف سبهم في وجوب إزالة المجاسة أمر صريح عن يده قبل العسل في محله بل عن غيره جدد دعوى الإجماع عليه .  
 • يشهد له مصنف إلى مدلل على اعتد إزالته للمجاسة قبل حمل المجاسة فانه يصحبه مدلل على أن عسل لمب كعسل المجاسة أو أنه عنه يدل على ذلك .  
 حكمة من الخصوص كمنحج (١) لفصل بين عسل الملك عن العسل ووجه قول  
 • لانه عن عسل لمب قبل وضعه في عسل بطنه عمر رافع ثم يتركه من عمر العسل  
 • ومرسل ٢ . وحيث أن عسل بطنه مسجور في حرج شيء فإنه لا عسل رأسه .  
 صححه على حصة لأب الجدد دعوى أن إزالته غير طاعة في إزالته لطاعة الشريعة  
 كما ترى .

• أما الاستدلال له بأن إزالته غير واجب . فهو لا يتجمل . لا . . . . .  
 الحكمية والعقوبة أولى (٢) دعوى . . . . .  
 (وبان) كلاً من الموت والمجاسة أمر صريح لأخلاف عسل لندن فانه تحقق السبب  
 وجب أن يبعد حكمهما لأن لانه حصل خلاف الأصل (غير شديد) لصعب الكل  
 (ما لا أول) فالأمر عدم تحقق لطيف . الحديث . الحديث مع عدم إزالته  
 المجاسة ولا أول الكلام (٣) أم لا شيء . فالأمر لأولوية مضمونة مع سبب  
 لو ثبت فانه يقتضي الوجوب . انتهى من غير فرق بين تعديم الإزالة على العسل و  
 تاجيرها عنه (وما الثالث) فالأمر مدرك اعتباراً به الماء في مقام ليس إلا القاعدة  
 المصطادة من الصومع المجمع عليه (الحسن لا يطهر) وقد عرفت في مسجور عسل  
 لحاجة أن موردها المجاسة قبل الاستعمال فلا تشمل المجاسة الحاصلة به (مع) أن  
 هذا الوجه لا يقتضي اعتبار الطهارة إذا غسل بالماء الكثير الذي لا يعمل (وإما الرابع)

فالإن مقتضى عدم الاحتار ، فعلى ، حيث يرفعهم معاً ، لا على رفع بحث في العسل  
فالعندة ما ذكرناه

ثم إن مقتضى ما ذكرناه من أنه لا يرفعهم معاً ، هو وجوب إرفاق الحجة عن كل عضو  
قبل عمل ذلك لعضو لافس لشرع في العسل مطلقاً ، أي الأول في قصده ذلك واضح  
وبما انصوص الحصة بوردة في العدة ٢ فالإن مظهرها في رر الطردون كان اعتباراً به  
الحصة قبل العسل لأن شدة لمسه بين تظير الموضع مقدمة لعسل نفس هذا لعضو  
وبعد مدخلته في صحته عسل سير الأحرار ، بوجوب ظهورها في مذكره ، عوى  
لأجماع على وجوب تقديم على العسل (مدفوعه من لعموم على مظهرها  
جماعاً ، إن كان وهم ذلك ، لأنه بعد الدور فيها ، يظهر من مظهره ، ذكره ،  
كعبه ، قد تبدلوا على مظهره ، ولو وجود لمقدمة التي لا يمكن مقصده على  
فرض دلالة على ذلك وجوب تقديم على العسل كما لا يخفى على ملاحظ ، و  
هذا بطر ما ذكرناه في غير الحجة من وجوب نه الحصة ، لأن لا اعتبار  
و ادعوا أن هذه لأجماعاً ، فخصاً ، إن الأمر كما أنه لا الحصة عن أن عضو  
قبل الشروع فيه .

بقي في المقام شكل معروف ، هو به ، على ، هو المشهور ، مظهر من كون  
سدر ، المسبب بها لا تصور بظهور ، منه في عسل ، و إن عسل على لا يظهر ، و من  
هذه الحجة بظهور في محكي كسرة ، المشهور ، لأصحا ، من وجوب إرفاق الحصة  
وجوب نه لعسل ، و لا أثر لوجوب الحصة منه هو ، كره حل من حرمه ، الظاهر  
و الحصة نه ففصل ، فلام مع مو ، يشد على الحصة بحدده حرمه ، و يرفع أثرها  
لتظهر دفع منه عده له لعل بلثرم به ، و ففصل ، على ، كره جمع

## مقدار السدر و الكافور

المرحوم رحمه الله في كره من ، كافور ، إن لا يكون في طرف الكثرة بحيث



يستحب الملاقاة كما عن النعمان في الذكر مرة واحدة في شهر في غير الذكر  
 والمحمود في في جميع هذه وغيرهم في غيرها عن الحدائق المشهورة  
 ويشهد له جملة من النصوص كصحيح (١) سليمان بن خالد عن الصادق (ع)  
 عن غيرهم... كما يعنى في... غسل حسنة... وعنده ماء وكافور  
 الحج و نحوه صحيح بن مسكين له قدمه صحيح (٢) بن يقطين عن الصادق (ع)  
 عليه السلام ثم يمسح عليه الماء ثم يمسح به في الماء ثم يمسح به في الماء  
 شيء من الكافور

١. رآه هذه النصوص حملة على... يوم يوم...  
 عنهما... عن الصادق (ع) عن الصادق (ع) عن الصادق (ع)  
 كحد ٣. عند الله الكافور...  
 مهم... عن الصادق (ع) عن الصادق (ع) عن الصادق (ع)  
 حصل له... عن الصادق (ع) عن الصادق (ع) عن الصادق (ع)  
 ... عن الصادق (ع) عن الصادق (ع) عن الصادق (ع)  
 عليهم السلام... عن الصادق (ع) عن الصادق (ع) عن الصادق (ع)  
 بذلك حتى... عن الصادق (ع) عن الصادق (ع) عن الصادق (ع)  
 ماء الحج

ولكن الصحيح... عن الصادق (ع) عن الصادق (ع) عن الصادق (ع)  
 مطلقه... عن الصادق (ع) عن الصادق (ع) عن الصادق (ع)  
 يكفي في... عن الصادق (ع) عن الصادق (ع) عن الصادق (ع)  
 الثانية... عن الصادق (ع) عن الصادق (ع) عن الصادق (ع)  
 وأما... عن الصادق (ع) عن الصادق (ع) عن الصادق (ع)  
 إلى غسل الرأس... عن الصادق (ع) عن الصادق (ع) عن الصادق (ع)

ذلك فتعين صرفها عن طاهرها وحملها على ارادة غسل بماء مخلوط بالسدر (فتح)  
 يكون مطلقه تعدد بما سبق (وهما الثالثة) فلا يلزم ان يذلل على انه يغسل بالماء  
 الذي تحت الرعوى ، والارغاء لا يستلزم اضافته (ون قلب) ان طاهره وجوب غسل  
 لرأس بالرعو (قلب) انه بقرينة قوله «ع» بعد الامر به ، واحتج ان لا يدخل الماء  
 معجربه طاهره في غناء غسل الرأس ايضا بالماء الذي كان في الاحابة (بعم) هو يذلل  
 على لزوم غسل الرأس بالرعو قبل العمل الواجب وتعرف في لمسحات به محمول  
 على الاستحباب هذا كله في حرف لكثره

واما في طرف المنة فيعثر ان يكون بمقدار يصدق غسل بماء السدر والكافور  
 ولو كان الحليط بمقدار يستهلك في الماء لا يكفي للامر بالغسل بماء وسد وماء وكافور  
 ولا ينافي ذلك صحيح ان يقطر المتعدد ويحمل في الماء شيء من سدر الح وبلو  
 سلم اطلاقه بحو يشمل ما لو استهلك بقدر بما سبق (ولعله) الى ذلك يرجع ما عن  
 الفوائد وغيرها من الاكتفاء المسمى فيكون المراد كونه بمقدار لا يستهلك ويصدق  
 المسمى (كما انه) اليه يرجع ما في العروة من اعتبار صدق الحليط ولا يراد عليهم  
 في غير محله

ثم ان في الشرايع في تقدير ذلك ، قبل مقدار سبع وروت واستدل له  
 بحبر (١) معاوية بن عمار امري ابو عبد الله (ع) ان اعصر بطنه ثم اوصه بالاشن ، ثم  
 غسل رأسه بالسدر الى ان قال و بالماء القراح و اطرح فيه سبع ورقات سدر  
 (وفيه) مصافا الى مضافاته لمادل على انه لا يعمل الصديق الا لصديق وعدم افتاء  
 الاصحاب بذلك انه غير ما نحن فيه فيه متضمن للامر بطرحها في الماء لقراح  
 كما لا يخفى

(وعن) المقد في المعينة تقدير السدر برطل وعن القاصي تقديره برطل ونصف  
 وليس عليهم دليل (اللهم) الآن يكون مرادها ان اذن ما يصدق عليه له ، والسدر

هو: إذا حُلطَ بماء الكافي للغسل بهذا المقدار فتأمل  
 «عن الهداية والعمدة والمعصية والمراسم تقدير الكافور نصف مثقال» (واستدل له)  
 بما في مؤثو (١)، «ع» عن أبي عبد الله (ع) من تقديره نصف حبه بدعوى من المراد بالحبه  
 المثقال (وفيهِ) مع وفي مرسل (٢) يؤس الأمر بالقاء حبات كافور لكنه محمول  
 على الفصل، كما أن في رواية (٣) تعسيل الوصى (ع) السبي (س) من ثلثه مثاقيل  
 محمولة عليه

## تعذر السدر والكافور

الخدمس لو عدم الكافور والسدر، يجب التعسيل بماء الغرغ بإختلاف أحده  
 بين كل من تعرض لذلك من الأصحاب كما في الجواهر وفي الحدائق طاهر لأصحاب  
 الأنبياء عليه ولا يشعر بعدم الوجوب ما في محكي المسووط والرائر من التعسير  
 (بالإسبال بالغسل بماء لقرائح) إذ لطاهر أيها إذا بدلك الوجوب لأنه داخل وجوب  
 كما لا يخفى (ويشهد له) مصدق الذي ذلك أن الطاهر من الأدلة أن كل واحد من الأعسال  
 عمل واحد (وعليه) فعذر أحد لحدطين أو كليهما لا يوجب سقوط وجوب الغسل  
 وتأمل فإن الطاهر من الأدلة خلافه كما سنعرف في تشبيه السابع فاداً العدة هو  
 الإجماع

أما الخلاف في وجوب غسل واحد أو ثلاثة أعسال (فمن) صريح المعنر والمراجع  
 ومجمع الزهري والمدارك، وطهر الذكرى ومجتمعات المسووط كما عن النهاية احتسار  
 الأول (وعن) المصنف والمحقق والشهيد الثامن اختيار الثاني، والمحقق في الشرائع  
 تردد في ذلك، والأصح هو الأول، لأن المركب يستغنى بأشياء أحد حجريته فمع تعدد  
 أحد الحجرين يسقط الأمر بالمركب فتبوء تكليف حر بالجرء المبسو يحتاج إلى  
 دليل معقود





الذي ليس واحداً من الشج الأعظم .

وما لاستدلال له بـ شتراط كـ حتر في غير الأول فمع لاس به بلاسمه عليه  
 ثم يؤت به هو ميسور الواجب (يؤت) استعماله في الآخر يوجب بقويت حجة ر يده  
 وهي العسل والحلظ مع انه من الميسور (فيعر) . ويرد على الأول انه بعد سقوط  
 التكليف عن غير عمل واحد لا محالة يسقط التمسك بالآية في قوله فائمه بالتمسك تبين  
 فهو على جميع التفادير غير لآله . . . . . في سرفه في الأول  
 انما يوجب حجة ر يده معسره في لآله في الخلو من الخلاء (مع) . . . . . كثيره  
 احراء وحب من احراء واحد آخر لسبب من المرحبات كـ لا يحق (فابصح)  
 . . . . . ذكره . . . . . بلحق بهذه العبارة . . . . . كان الد اوالكافور فقط موجودا فيه في  
 الصورة الأولى بعين سرفه في الأول . . . . . في الصورة الثانية في الثاني

## تعذر الماء

التسمية السبع (ولو) تعذر الماء (أو) (حذف) من يفسله ولو ان نصب عليه الماء  
 ص (لما اثر لجمه او جلده) كالمحذ (يقيم) . . . . . سواب لا خلاف طاهر من الاصحاب  
 وفي المدارك هذا مدعى الاصحاب . وعن المذكور ان عليه اجماع العلماء وعن الخلاف  
 عند جميع الفقهاء الاما عن الاوراعي .

وشهد له اطلاق (١) ادلة بدله التراب من الماء ان سبب احد الظهور من  
 (الابر) عليه) بانها تختص بما اذا كان الماء وحده مظهر اولا ضمن صلاحية صورته  
 اشرك المير معه كالسد . الكافور (غير سديد) . . . . . لظهور من ادلة لعدم لاسما بعد  
 ملاحظه ما ورد من ان الميت يغسل لصورته . به حيا وان غسله غسل الجدي و ان لم يظفر  
 منحصر بالماء . . . . . سبب كقولهم في . . . . . صور انما هو الماء والتراب وما هو الامر كـ  
 في اذهن المنتشرة كون المظهر في نفسه هو الماء وان الحليط شرط لتأثير لآله

المقتضى فيكون نظير الترتيب وغيره من شروط الطهارة (وبذلك) يطهر اندفاع اليد  
الحر ، وهو اختصاص ، دلالة الدلالة بصوره المطهرية من الحدث ولا تشمل مطهرية الماء  
من الحدث لما عرفت من دلالة الصوص على كونه محدثاً (مع) انه لا ريب في مطهرية  
الماء فقط في صوره فقدا الخلط كما لا يخفى مع تعدد الماء بحسب بدله فيكون لسمع  
بدلاً اضطراراً. يعني لعزل الاضطرار

وحذر (١) ريدن علي عن 'بئس عديم السلام عن علي (ع) ر فوما اتوا رسول الله  
صلى الله عليه وآله فقلوا رسول الله (ص) مات صاحب له وهو محدود فان عسداء  
انسلخ فقال (ص) يمموا

وورع عليه) ، دور الأول اختصاصه ، المحدود الثاني ضعف سنده ، الثالث  
معارضته مع الصحيح (٢) عبد الرحمن بن الحجاج عن ابي الحسن (ع) ثلاثة نفر كانوا  
في سفر اجمعهم حبس و لثبي منب والثلث على عروصه ، وحضرت الصلاة ومعهم ،  
يكفي خدعهم من احد الماء و يغسل به ، كيف يصنعون قل (ع) يغتسل الحبس و  
يدفن الميت و يقيم لدى عليه وضوء

وفي الكرى (ام الاول) فللقطع بعدم خصوصه المورد و ابي ملهه ، (واما  
الثاني) فالان لأصحاب اعتدوا عليه وعروا منه في فتاويهم فهو ضعيف منجر  
بالشبهة (واما الثالث) فالانه بهذا السد غير معنو عليه في كتب الحديث ، واما الموجود  
و به عن عبد الرحمن بن ابي حمر ر و اما من حدث الامن فاله حكى عن القمي بسند  
صحيح هكذا ، يدفن الميت بشم (بسم) في المرسى للمروي عن التهذيب كما ذكر  
لكه لا ريب له ومعارضته مع الصحيح لا يعتمد عليه فالحرر معاصد لامعارض ، فاصل  
وحوب التيمم مع الأريب فيه

واما الكلام في وجوب ثلاثة ميممات فمن لتذكره وحامع لمعاصد والروص

١- الوسائل الباب ١٦- من ابواب غسل الميت - الحديث - ٣

٢- الوسائل الباب ١٨- من ابواب التيمم الحديث - ١

وغيره، ذلك والمسبوب الى لأصحب كما عن الذكرى لا كماء سسم و حذره رما  
استشعر من بعض دعوى الإجماع عليه و استدلاله بان تعدد الأعسل ، بموجب  
تعدد بدل (فيه) ان ذلك يتم لو ثبت كون كل عسل عملاً مستقلاً و مبداء على  
ثبوت كون مجموع الأعسل بمرلة تسلسل احدها من الحثي كما يمكن ان يستشهد  
له بمعدل على ب عمله ليس لأعسل الحياه و به مظهر في انه يرتب على مجموع  
الأعسل ثمره و قد يكون خصوصه البعد من خصوصيات المواد و الألام مجموع ممرله  
عسل و احدها من الحثي ، و ثلث في ريك (فالانتم) اما على الأول و واضح و اما  
على الثاني فلانث في وجوب مبداء على نعم و احد فخرجه الى الأصل و هو به نصي  
لعدم (فتخص ان لاظهر هو لا كماء سسم واحد  
ثم ان المعروف في كمنه به نعم كه نعم الحثي لأحجوسه و في محتاجه نعم  
ان لاظهره ان الذي يصر ب يدي العمل فمصح بهم فكث في نعمه  
ثم و حيث لا خلاف لأحجوسه بدل على عدم لزوم الإعانة اذ رفع العبد  
و به الدليل به بدل علم في صورة العجز المطلق لأفي معد من الزمان لمعروف  
للعمل كه ستعرف في محتسب سسم فمجب الإعاده هذا فيه قيل له في و كمنه به  
بعده اذا اتفق خروجه لان بدل دال على وريه وجوب الدفن فبأن فانه ح يكون  
بحكم لفرض الثاني و ما بعد لدفي مع عدم الخروج فلا يجب بل لايجوز له فيه لفة  
بمدله كما لأيجي

## شروط الفسل

المقدم الرابع في شروط العمل ، وهي امور الأول البية احمه ما ذكره  
في الوصوء و يشر به له ، نكاه هو لمسبوب الى طاهر المذهب  
و استدلاله بان الأصل في الواحده هي لتعديده حتى يشب خلافه . حيث



لم يثبت في لمة ٢ ولا في بعض النسخ على كونه تعديدي بقوله تعالى (١) (وما أمر والاليعندوا الله  
مختص له الدس) وقوله (ص ١٢) العمل بالكتاب وما دل (٣) على انه كعسل  
الحياة وفي حديد من تلك الحصوص به عليه

وهو لكما هو الاول فله حقه في حشبه على لكفاية من ان الاصل في  
الواحد كونه توصفه (واما الثاني) فمقصود الى ان الواحد لا قليلا منها توصلت  
في المعنى مسلم من تخصيص لاكثر ولا يكون مراد منها ان معناه لاية لشريعة  
حددها ان هي كتاب الله عزه بعد الله تعالى لا غير و لفرق اما شأ  
من قبل انهم وشهد بذلك لصرف في قوله تعالى وه عزه يرحم لى اهل  
كتاب امد كورم ورحم لاهل الكتاب المؤمنين في مقام معاه لهم يؤمروا لاسما الله  
تعالى وه عزه عزه لاهل الكتاب في الله لاهل مقام حال لا غير وان غاية العيب  
هي عهده لى وهى لاهل الكتاب من سكت بل من رسال الرسل و لى ل  
كتاب من خلق العالم وشهد بذلك لاهل الكتاب كونه الام في ليعبدوا الله لاهل  
عز من اسما الله عزه لاهل الكتاب ولا يفتدى به لاهل الكتاب كما يظهر لمن راجع  
موا اسما الله عزه لاهل الكتاب وعنى جميع النعم لاهل احسنه عما اسئل به له

١- اما الدالة والاولى الظاهرية من سعة عنوان العمل لتقتصر فان فعله الله يعطيه له  
والا فلا كما في لصاحبه ممن انما هو حادثة له وليس حادثة لطلب العمل فله  
مولى فهو اسبق في ماله من الاوامر شرعية عديدة

• في الریح واللاه لم یدل دلیل علی غیبتہ • فی تطبیق عین الحیة لعدم الانطلاق  
لہ فیمکن ان یحسب الحب عبر ہمد لندی ہو سببہ مباشر للعمل دون غیرہ  
قد عمدت وہ الاحماء وکون عمدتہ من ہر تکران المتشرعہ لعدم العرق عندہم

١ - سورة البقرة - الآية ٢

٢ - الوسائل الباب ٣ من أبواب مدعة المبادئ حديث ٥ و مصمومة احمد راجر

بين ذلك وبين صحة الطهارة في كونه عبادة . (فما) عن جماعة من محدثي المتأخرين من التردد في اعتبارها (في غير محله) .

ولو اشترك أكثر من رجل في غسل واحد لم يمسح كل منهم الماء بيمينه بيمينه مع غسل واحد ولو كان أحدهم معسلاً والآخر معصباً يجب على الأول خاصة بالإحلاف

وأما الخلاف في تسمية الممسح عن المعصب والممسح على ما نسب إليهم أن لغسل خمسة هو صب الماء والممسح مسح واختار جماعة منهم صاحب الحدائق والعكس وهو الظاهر من النصوص

كموثق (١) سماعة . سئل الصادق (ع) عن رجل صب وبس عبده لالساء هل (ع) تغسله أم أمه ذاب محرم وبس الساء عليه الماء صا . ويحويه موثق (٢) لصري وحسن الحلبي (٣) . ومهورها في أن الصب غير غسل لا يكر

واستدل للأول (١) غسل شرعاً عبدة عن حريين الماء على الممسح . وهو إنما يحصل بعمل أصاب (١) أنه احتج في مقابل النص لا يعتمد عليه (بهم) هو يتم فيما إذا كان لصاحبه هو التقلب خاصة وأنه ح يكون كاللآله ولذا يجوز أن يكون الممسح طلاء غير ممسح بهيمة ويكتفى بتقلب الريح وهذا الأمر غير شمول للنصوص المتقدمة من الظاهر منها هو . إذا كان الممسح محرياً للماء من موضع إلى موضع آخر ، فتدبر

الثاني إزالة الحفاة عن كل عضو قبل الشروع في غسله كما تقدم في المعام السابق فرأه

ثالث طهارة الماء اجتماعاً وخصوصاً (الرابع) إباحة الماء وطهره وصب الماء في صورة الانحصار لما تقدم في بحث الوضوء فراجع

ولا يشترط فيه أن يكون لغسل بعد برده لأخلاق الأدلة . (ودعوى) أن الحرارة من شئون الحفاة (مدفوعة) بأن كونها من شئون الحفاة بعد كونها ثابتة في حال

## الموت لا ينافي مع اطلاق الأدلة

كما انه لا يشترط وحده الغسل بالإحلاف لأصلاقي لأدلة وتوجيه الحفظ إلى الواحد ، في جملة من النصوص لا يدل على اعتدال الكثرة بعد توجيهه إلى الجماعة في جملة أخرى منها

ولا يعتبر أيضا برع العميص فحور تعميل لميب من وراء نيت كم هو المشهور وعن الخلاف دعوى الإحصاع عليه ، بل عن العماني وظاهر الصدوق وساحب البدائق استحباب كونه من وراء الكف والمبوب إلى المشهور استحباب التخريد والمحكي عن ابن حمزة وجوب لبرع

واستدل له (١) بمرسل يؤمن عنهم عليهم السلام فان كان عليه قميص فاحرج يده من القميص واجمع قميصه على عورته (وفيه) به معارض مع جملة من النصوص كصحيح (٢) ان يعطين ولا يغسل الا في قميص بدخل رجلي يده الخ : صحيح (٣) سليمان بن خالد عن الصادق (ع) ان استطعت ان يكون عليه قميص فعسله من تحته وبحوهما غيرهما ، وهي واضحة الدلالة على عدم وجوب ابرع بل رجحان عدم كما لا يخفى (وعليه) فلا مورد للعمل بظاهر المرسل

ثم انه يقع الكلام في انه هل يستحب تعصيله عريده مستور لعوده كما هو المشهور ام يستحب تعصيله في قميصه كما عن العماني وظاهر الصدوق وبعض متأخري المتأخرين ٢ هو محير بين الامرين كما عن المحقق الثاني

واستدل للاول بالمرسل المتقدم وبأن الثوب يحبس بذلك ولا يظهر بصف الماء فيشحب العيب والغسل ولا حلقها تعمل بالنصوص الأربعة بتعصيله في قميصه على ارادة عدم تعصيله مكشوف العورة (وفيه) ان المرسل لا يدل على مسلك المشهور اذ في دبله بعد الامر بحمل قميصه على عورته ، وارفعه من رجليه إلى ركبتيه والمشهور غير ملزمين بكون ما فوق الركبة من العورة (وعليه) فمنع جملة على رادها ان

وهو الأسهل في التعميل ولا يذ في استجدات جديدة في فهمه ولا مع من يظهر  
المصوب، ثم مقدمة في انتخاب ما في نظرية الألف في عدم القول بأن في صهر  
من ذلك القول الثالث وصحة

التي هي لعل (يشهد به) حبر (١) سليمان بن خالد وكتبه عيسى بن جعفر له موضع  
لمعمل تحاه لئله فيكون مستقيل دأطن فتميه ووجهه الى بمله

(و بعمله تحب سقف) او يحود ، ويدل عليه حبر (٢) طلحة بن زيد عن هولانا  
الصديق (ع) ان كان يسجد ان يجعل بين المصلي لسماء سراد عسل وصحاح (٣)  
على بن جعفر عن حبه موسى (ع) قال سئلته عن لمب من يعمل في لعمه قال لا بأس  
وان ستره فهو احب الى

(و) يسحب (استقبال القبلة) كما هو لمبوب الى المصلي من شح بده  
في المصلي والمصلي في المصلي والشهد في الدرس المصلي الذي هو جمع لمقصود  
وعبرهم في غيره ووجهه واستدل له بالامر به في جملة من لمبوب احسن سله من  
حالد المتقدم .

و حسب عنه (تاره) ان تلك المصوب مشتملة على اكثر من المستحبات فصر به  
ليبقى يحمل هذا الامر على الاستحباب (و اخرى) انه يعني حمله على ما عن الحال  
ولعمه و لمبوب دعوى (لاحه ع عاه و فهم بطر (البر) على لاراد الال م بكر  
مافى هذا الشرح من ان الاستحباب و لو حوب انه ستر ع من رخص لش ع في ترك  
المهوه و عدمه فاذا ورد الترخص في ترك احد الامر من الدين لم يرد في  
ترك لآخر لاسيما الى الال ام استحباب كلهما ويرى على انه يبي ماعرف من فتاه  
غير واحد بالو حوب

(و لصحيح) ان يوب عليه به بحمل على الاستحباب بعبارة صحيح (٤) على بن  
قطر عن ابي الحسن الرضا (ع) عن الميت كيف يوضع على الممسك موحا ووجهه نحو القبلة  
يوضع على يمينه ووجهه نحو القبلة قول (ع) يوضع كيف تيسر و قد ظهر وضع كيف يوضع

١ - الوسائل - الباب ٣٥ - من ابواب الاحتضار حديث ٢

٢ - ٣ - الوسائل - الباب ٢ - من ابواب عمل الميت حديث ١٠٢

٣ - الوسائل - الباب ٥ - من ابواب عمل الميت الحديث ٥

في قومه لظهور قوله (ع) كيف نسرد له بعد ملاحظة عدة الجملة في إرادة عدم اعتبار الوضع بكيفية خاصة حتى في صورة كون الاستقبال هو أحد أفراد الميسر وبهذا الميان يدفع جميع ما و دعلى الاستدلال لصحح على عدم الوحوب ، فتدبر ، فالأظهر هو الاستصحاب

(و) يستحب (عمل رأسه) برعوة السدرة وهو مذهب فقهاء أهل السب كما في المعتمد (ويشهد له) مرسل (١) يونس المتقدم (٥) قد ثم اعلم رأسه لرعوة = بالغ في ذلك احتمال ان لا يدخل الماء الخوطه = و كان الوحوب الآية للاجماع على عدمه محمول على الاستصحاب

(و) يستحب (يضاعل) جسده لرغوة السدرة في المعتمد دعوى الأجماع عليه واستدل به في المعتمد بما رواه (٢) معاوية بن عمار ول امرئى ، بوعد لله (ع) بأوصيه ثم اغسله بالاشنان واعل رأسه بالسدر ولجنتهم ، فمن على جسده منه ثبات به جسده ولا بأس به الآية و كان معارضا مع ما هو اصح منه سداً لمنصص انه لا يغسل الصديق الا الصديق الآية يستدل به في المعتمد لفعله التام مع فتدبر

(و) يستحب (يضاعل) فرجه بالاشنان) آخر (٣) الكاهلي وبدأ بفرجه ماء السدرة والعرض وهو الاشنان

(وان يحشى للرجل) لخيرى يونس وعمار (ثم انه) يعنى من المستحبات امور لم يذكرها المصنف ، ، الا به لاجل ان كل من نظر الى الاحياء طعنها لا يذكرها

## مكروهات الغسل

المقام السادس في لمكروهات (وتكره) امور ، الاول (افعاده) كما هو المشهور وعن التذكرة سببه الى علي ثم ويشهد له حسن الكاهلي (٤) (و فيه) و ياك ان

١ - ٢ الوسائل الباب ٢ من ابواب غسل الميت الحديث ٣ - ٨

٣ - ٤ الوسائل الباب ٢ من ابواب غسل الميت الحديث ٥ - ٩

تعداد و صنف و کتب و اسامی + ...  
الکراة للإحصاء

١) فصل عن اصدق (ع) حيث شبه عن الميت فقال (ع)  
افنده و عمر بنده عمر و ع لكونه ع لبعده عني و ع عن جميعهم فهو محمول  
على لثمة او على اس لثمة و ع فيه و ع مؤثر فيهم الجهر و غير ذلك  
فما عن لثمة و ع الدية عي بكذا اعداد اثنا عشر

(و) الزکوٰۃ (فتی اعلیٰ درود) : ہاں کہ ہر جملہ نعرہ سے مسیح و حورہ و سیدہ

بالإضافة إلى ذلك، فإنّ جوهرية (التي هي) في هذه الصيغة، «تكون» لا تعني «تكون».

وما لكلامي بهامى لماركوعا في سحره فهو مشهود هو الادل من الوسده  
والجامع الثاني وقوله في الحدائق من الحدائق وبعده عوى لاحد عليه وعن  
بمبهي قل عله لاجله وصي شمس شعر الصب والذفره ولا يبرح لحيته وهو او  
لم يكن اقوى فلا ريب في كونه احوط

بدری بده فی جمعه من اقصی شهر ۲۱ این ایامیر من نفس سجده  
عن مولانا الصادق ۱۶۱ من اقصی شهر ۲۱ این ایامیر من نفس سجده  
و نحوه خبر (۳) عدد از خبر خبر ۱۲ این ایامیر

استدل (١) بـ (ب) في محله على الكراهة لأعراس معظم الأصحاب عن  
سأله والتبرع بـ (ب) في محله في بعض النسخ كـ (١٥) في (صادق) كره  
أمير المؤمنين (ع) في محله في بعض النسخ كـ (١٥) في (صادق) كره  
بـ (٦) في محله في بعض النسخ كـ (١٥) في (صادق) كره

وفيهم من نظر استدعوا الأعراس مع زفات جماعته من الأساطين إلى الحرمه و

١- الوسائل- الباب ٢- من احوال عمل المست- الحديث ٩.

٢-٣-٢ الوسائل - الماب ١١ من اموال عمل لميت - الحديث ١-٥٣

٤-٥-٦- الموسم قل - الباب ١١ - من باب عمل الصياد الحديث ٤-٦

دعوى لاجتماع عليهما ، كما ترى مع من يوجب لأجرهما أحداً ، كرهتهما وهذا كشف عن أسدهم لى هذه ، بخصوص عدم الأمر حملوه على بكهة ، والكراهة هي الصوص أهم من أنكر هذا المصلحة

## تكفين الميت

بمبحث (الثالث من التكفين واجب تكفنه في) ثلاثة ثواب على المصنفين .  
عظيمة بل عن غير واحد من الأصحاب دعوى ، بقا لكل عدة سوى سائر  
ويشهد له جملة من الصوص كحضر ١٠ عبدالله بن سنان بن لصادق (ع) بمس  
يكفن في ثلاثة ثواب سوى لعمه ولجده (لجده مؤثراً) ومائة أول ستلته عم  
يكفن به لميت أول (ع) ثلاثة ثواب ، أما كفن رسول الله (ص) في ثلاثة ثواب  
توبين صديقين وثوب حشره والحد يديه يكون مائة مائة كفن به حشر (ع) في ثلاثة  
اثواب وسبعة عشرهما .

واستدل لسائر ، صحيح ١٣٠ را ، المروى عن التهذيب عن مولانا لباقر (ع)  
لعمامة للميت من الكفن هي (ع) (أما الكفن المفروض ثلاثة ثواب أو ثوب  
نام يورى به حشره كله فما رد فيه منه وفه) ، لو سلمت معقوله الجبر من  
الأقل والأكثر .

مع عدم المعيرة سبها بوجد وعدم كون الأكثر مسجداً ، رد عليه ، الصحيح  
مروى بمثل محتلفة فعن الكافي وبعض نسخ التهذيب ، روايته (لواو بدل (أو)  
وعن لروى وأكثر نسخ التهذيب روايته بحدف (و ثوب) وعن لحدائق وهذا هو  
الموافق لأصل نسخة التهذيب لمكتوبة بخط لشيخ (وه) (وعن) كثر لسبح لمعترة  
روايته مع إسقاط حرف لطف كلمة (ومع) هذا الاختلاف لا محذور للاستدلال به  
كما لا يخفى (مصد) لى به بدمج لغة الخبر للاجتماع والصوص لأحر المتقدمين و  
موافقته لعمه . كذا يطرح ليعلم على لعمه ، على أن حاشى الواحد والاضطرار



(فحصل) ان الأقوى هو لزوم ثلاث قطعات

ثم ان القطعتين المذكورتين هما كذا الأولي (المتر) وكونه منها هو المشهور  
من الأصحاب بل عن المصنف المتر واجب عند علمائنا ، وفرض من معناه غيره و  
يوجب المنعق الأولي في ذلك وفي لمدارك وإما المتر فقد ذكره شيخنا و  
نعمهما جعلوه أحد الأبواب الثلاثة المفروضة ولم اقتض في الروايات على ما يعطى  
لكن لم يسمه من أحد المصنفين والثوبين الثامن لحسنه أو لأثواب الثلاثة  
مقصودها فتبين لحسنه في كنهه إلى ان قال وفرض من معناه لصحة في  
لغيره العشرة وبهذه الأقسام في ذلك في لفتح على المشهور حتى به  
يسه إلى جمع من المتأخرين

وكيف كان مشهوراً للمشهور من معناه ، ان لدى المشرعة ومعروسته  
في ادائها مع شده اهتد بهم بهذا له وسائهم على (احتياطه) منها بسر  
حمله من (بعض) كبحر (١) مع غيره من باب الذي لا كلام في اعتباره لأن  
واجبه من غيره عن قوله (الذي) يحكم به في خمسة أبواب  
المصنف لا يبر عليه ، وراى حرفة بعضه وسطه ورد بلفظه وعمومه يعظم ويلقى  
فصلها على صدره وفي رواية لشخ على وجهه من غير وجوب له له له له له  
كما هو المنعق عليه من وفوقه ، وفي المصنف لا رار واللفظه

والمراد بالأبواب المتر أو حرمه (الأول) كونه المراد به في كثير من الأصول  
الواردة في الأبواب المتفرقة كذا - لأخرى وحكم الحائض والأبواب الخمسة غيرها  
من مواقع استعماله فان ذلك كاشف عن إرادة منه عند الإطلاق (الذي) نصريح  
جمع من للمعنيين به (الثالث) حمله في الحرف فيب لم يثبت فيه الميت ادلو كان  
المراد به ، يضاف ما يثبت فيه الميت كان الأولي ان يقول بلغاقتين احديهما برد ويؤيده  
فهم الأصحاب

و صحيح (٢) ان معناه عن موسى لغير (ع) يكفى لرحل في ثلاثة أبواب

والمرثية اذا كانت عتيقة في حصة درع ومطلق وحمار ولدتين . وفي المطلق هو ما يشد في الوسط فهو المثير .

وموثق (١) عمار عن ابي عبد الله (ع) سدد فسطا للفاقة بولا ثم تدر عليها من الدبرة ثم الارر طولاً حتى تعطي الصدر والرحلين ثم الحرفه عربها شروصف ثم الفيس (٢) صريح في عدم اراءه ما يشم البدن من الارار

وصحيح (٣) عبدالله بن سنان قال قلت لابي عبد الله (ع) كيف يصنع الكفن . قال (ع) : احذ حرفة فتشدها على معدته ورجليه فلن فالارار . قال (ع) : انما بعد شيء . اما تصنع لصم ما هناك لكيلا يجرح منها شيء . (٤) مصفاة في معروف من ان المراد بالارار في النصوص . المثير يشهد لارائه في الصحيح . وقال : انه لولا كون المراد به ذلك لم يكن وجه لوهم . السائل كما بينه عن الحرفه . دلائل بين الحرفه وما يلف جميع البدن كى ينوهم عدم الاحتياح اليهم (وحيث) انه (ع) قرره على ذلك . وجاب بان فائدة الحرفه شيء لا يأتى بالارار . فهو يدل على ذلك

ويؤيد المشهور (٣) يوسف بن يعقوب عن ابي الحسن الاول (ع) قال سمعت يقول : من كفت ابي في ثوبين شطويين كان يحرم فيها وفي قميص من قمصه . وفي عمده كانت لعل بن الحسين (ع) وفي برد اشترى ثوبين ديناراً وصحيح (٤) معاذ بن عمار عن سيدنا الصادق (ع) كان ثوبان رسول الله (ص) اللذان احرم بهما من عري واطفار وفيهما كفن لار احد ثوبي الاحرام المثير . وان لم يدل على حد لقول اد لا ملازمه بين كون احد ثوبي الاحرام المثير . الاثر . به حل كفن يحور كونه قدر ما يصح لار يشمل جميع الجنده يستعمل في الكفن لا سيما في التثدي

ثم انه على فرض ان لا يتسلم عدم دلالة ما تقدم على المشهور . فلا قل من الاحمال وحيث الامر دائر بين الاقل والاكثر فيتعين الساء على ذلك لانه عدم وجوب لستر

١- الوسائل الباب ١٤ من أبواب التكفين - الحديث ٢

٢- الوسائل الباب ٢ من أبواب التكفين الحديث ٧

٣- الوسائل الباب ٥ من أبواب التكفين الحديث ١

بالرايد عن هذا المحدث

و استدلال لقول الآخر : الموصوف الدالة على اعسار ثلاثة اثنان ، او ثوبين ما عدا  
 الفميص كحسن (١) الحلبي عن ابي عبد الله (ع) قال كتب ابي في وصيته ان ، كعبه بثلاثة  
 اصابه صحيح (٢) ابي هـ : يوم لا نصارى قال سمعت ابا جعفر (ع) يقول كفن رسول الله (ص)  
 في ثلاثة اثنان بر دا حمر حبرة وثوبين ابيضين صغار من ومرسل (٣) يوس عن بعض اصحابه  
 عن ابي عبد الله عليه السلام كفن في ريشة للرحل ثلاثة اثنان و نحوها غير هذا (و صحيح)  
 و ربه المصنف ثلاثة اثنان ثوبان لا اقل منه يوارى فيه جسده كله على ما رواه في محكي  
 له ريب و هـ مرفوع عنه ان يكون كل ثوب مثلاً للبدن كله و حسن (٤) حمرا  
 من عن عن ابي عبد الله (ع) ثم يكفن بماء و لفة و يرد يجمع فيه الكفن ، داللة العاقبة  
 و ان شاء الله جميع اثنان و حسن (٥) الحلبي : ليس تعد العمة من الكفن انما يعد  
 ما يلف ما جسد

وفي الجمع بظاهر منصوص الكفن في الاثنان فلعدم ظهور الثوب في الشمل  
 لعدم الدال بعدم حد الشمول في مفهومه و لئلا يعد العيص من الاثنان و اطلق  
 الثوب على بشر في خصوص الاحرام من غير تحوير و اما صحيح زرارة فقد مر  
 و هـ من الشوش و هـ حسن حمرا ، فلعدم الملازمة بين ثوب و الشمول ، بل قوله (ع)  
 قد و ر يجمع فيه الكفن شعر بعدم كون اللقافة شملة ( نعم ) الشمول مأخوذ في  
 لتكفين ، و لكنه لو صنف الى متعدد لا ظهور له في الشمول بالاصافة الى كل واحد  
 من المتعدد كما لا يخفى و بذلك يظهر الجواب عن حسن الحلبي (فتحصل) ان الاقوى هو  
 ما احصاه به مشهور

١- ٣٠٢ الوسائل الباب ٢ من ابواب التكفين حديث ١٠- ٣٧

٢- الوسائل الباب ١٤ من ابواب التكفين حديث ٥

٣- الوسائل الباب ٢- من ابواب لتكفين الحديث ١

ثم ان طاهر الاصحاب على ذلك السلام صاحب الحدائق المشرقة يستمر  
من المزمع الى ذلك وعن المحقق الذي انتسب من ترجمته وعن مصنفه والمراسم  
منه هو سرية في حيث يبلغ من نفسه وعن محققه من حيث يبلغ (و، لاول)  
حيدر صدي امير عليه عرو واهله له آية في غير التي يستند (هم) الاصل ان  
كبر من احمد الى القدم لم يبق غير المصنف

انه (القصص) كما هو المشهور عن جلال و لمبه لأحمد ع عليه  
وسيله يصومون لكثيره مستخدم بعضهم في المنزه عن الاسكافي الحجيريه و  
عن ابى جعفر و سجدته لمحمد الذي به الدلائل في جمعهم من تخرعهم  
و سجدته سجد (١٦) مستدير سجد عن به سالت اب الحسن ع عن الثابت  
سجد يصلي و سجد يصوم الكفر و قال روح احد ذاك الكفر يعني فيه  
قد سجد في الصلاة و سجد في (ع) لانه به قاله من احب الى و بوجوده مرسل (٢)  
الصدوق (وفيه) ان الجمع العرفي بينهما و لم يقدمه ان يصلي لانه ام يثبت لا  
انه لا عرض الا سجدتهما لا يعتمد عليهما  
و لم يزلوا من الى بعد سجد لانه لم يقد و في ذلك الزمان كذا في  
مبارك لشبه لا عظم فرد

[illegible]

١ - الوسائل الباب ٢ من أبواب التكفين الحديث ٥

٧      ب مسائل      الباب ٢ = من ابواب النعمان الحديث ٥

## فروع

الاول لو عذب الاثواب الثلاثة ؛ لم يوجد غير ثوب واحد ولم يشهد بين الاصحاب وجوب تكفين به على ما نسب اليه من عن ليد كره دعوى الاجتماع عليه

و سئلوا له (بعدة) المسو او لا تصح ؟ من الضرورة نسخ دفعه غير كفن فبعضه اولى

والكل كما يرى اذ بعبده غير منه في مثل لعدم كما اشرنا اليه عذر هـ (يعني) يتم الاستدلال به على ان يكون لشك في كونه فبعضه احد مسفلا (او الاستصحاب) عذر حـ اي ما لا يتغير بعين حـ له حب كما جحد في محله و اشرنا به في حديث الجواهر في الجزء الثاني من هذا الشرح ا هـ ، ان ثبت فبعضه حوار الكفن بعضه لا وجوبه فاد لا لرعي وجوب لمسور سوى الاجتماع ر شـ و كان ينبغي الاستدلال الى ما تقدم ، وطريق الاحتياط معلوم .

ثم انه على فرض الوجوب لو د لزم من واحد من الثلاثة فبعضه الجود عني بقوله وان كان هو الجسد به على ما اشرنا اليه من ان الاصل هو الجسد في موارد الد في بين الامر فبعضه لزم من موارد الفارس لا بشرح لانه لا يبعد دعوى تقدم الار على العميص والمثـ و يعرض على امثـ ما للاجماع ان ثبت ، اولكون لا ار اقرب الى الواجب من الاخرين و فبعض اقرب لهما المئرد في لواءه فتأمل لتطرق لحدثه في كل منهما

ولولم يمكن لا بعد ستر العورة بعض كما صرح به غير واحد احمر (١) الفصل اما ان يمكن الميت سمي به صهر الجسد ولثلاثه وعورته لمن يحمله او بدنه الخ و به في مطلبه ستر العورة في بعضه قد مر

الذي هل يعتبر في كل ثوب من الأثواب الثلاثة أن يكون وحده  
 جميعه تحت كفه عن البرص وجميع المبردين يكفي حصول استر  
 بالجموع كما عن غيره و قد لا يفسر ذلك ايضاً كما عن بعض متأخري المناجر بن  
 وجوه

فوق وسطه فلما عوى الأولي عسى حبره يحدوع والثالث قد عليه صحيح  
 رد المصدق وقد وثق بواقي فيه حده كنه حبره لقصا به اقرار  
 يكفر المتكفي به بغير لحد وثلاثه عوى لمر بجمعه او يديه ثلاثه  
 الناس على بعض حاله وقبح منظره .. الح  
 انه عدم اعتد كونه حد سائر الم حده وحده واشهد عليه الذي  
 لادلة والاصل .

و سدل لاعتد به بمساده من اصلاي لثوبه على ان يكون الكفن  
 مما يصلي فيه

والكن مساده مجموع وعمل على اعتد كونه مما يصلي فيه . . . سبق  
 به بحسن الكفن لا ينفه (مع ان ايده لس الا اجماع كما سمر عايت و حجه  
 محل بطه كلام

## لا يجوز التكفين بالحرير

ثالث المشهور من الاصحاب به يعتبر في الكفن ان لا يكون من حرير  
 لمختص من غير المعتد به الذكر كنه له به الذكرى وغيره دعوى الاجماع  
 عليه

و استدلال به (٢) بمصنف الحسن بن راشد سأل عن ثوب يعمل به لغيره عني

١ - الوسائل - الباب ١ - من أبواب التكفين الحديث ١

٢ - الوسائل - الباب ٢٣ - من أبواب التكفين - الحديث ١

عمل العصب السمعي من فروقطن هل صلح ان يكمن فيه الموتى قال (ع) ادا كان  
انطلى كثير من العرق الا ان لا يخرج صمرا له من يد كرى من عده من المصولات  
(كم) ان اشترى الحسن بن شد من مولى آل بهب الثقة و بين مولى المصور  
الصعيف لا يصير بالسد الطاهر ان من في سد هذا البحر هو الاول لرواية ابن عيسى  
عنه عنه في نسخة عن ابي الحسن (ع) ركم ان ادعوى ان ثبوت  
البأس اعم من عدم الحوار - فاسد - اظنونه فيه

١٠٠٠ في حله من لعمري من هي عن شمس مكسوه لكلمة مع الادب  
 في السبع ودر لعمري ودر كعب (١) عبد الله بن ابي الحسن (ع) عن رجل اشترى  
 من كسوه الكلمة فبقي معه حقه من ثمنه في يده هل يصلح به قال يبيع  
 ما رزقك الله لم يرد مستمع به يصيب سر كنه قلب كهن به الميت قال (ع)  
 لا يجوز غيره نعم عني انه لا وجه للبري عن كعب بن جوفى كونه حريرا ولا  
 كان المكسب من حقه للبر (٢) لكلمة) لانه من عند كسوه الكفن من حسن  
 ما صلى فيه الرجل ودر ٢١ عن ابي عبد الله عن رجل لمؤمسين (ع) بهي رسول الله (ص)  
 ان كهن الرجل في ثياب الحرير (٣) به عدة الاحتياط

افوا رد على الاول . - مفهومه سبب ليس في الثوب غير الخالص اذا لم يكن  
فعله . كثره لا يشمل احدي الخالص لعدم شمول الموضوع الماحود فيه له كما هو  
واضح (عليه) فبما انه لم يرد فيه في قوله فلا حرج لدعوى ثبوت الحكم للتحرير  
المحصى بالاولوية .

و يرى على الذي روي طائفة عن لكهنه كسوة الكعبة غير معلوم و لكنه  
يكون منافاته للاحترام او غيرها

میرد علی ثالث مہسارنی من عدمہ منسوب نہی لکبہ ویرد علی لرابع اسہ

١- الموسئل الباب ٤٢ - من أئواب لتكمیل الیحدیث ١

٢- المستدرک - الباب ١٩ - من اجاب النکس الحديث ٢

ضعيف السند ولم يعلم استند الأصحاب إليه كي يحضر صعبه بالعمل بل الظاهر عدم استندهم إليه إذ الأصحاب لا العمل به لم يفرقوا بين الرجل و النساء و الحر معتنص بالرجل و اما القعدة ، فهي ليست محرمة في مثل المقام مما عتص بالرجل إلا في الآداء واصله ليرثه عند غيب المشكوك فيه و العمد هو لأصحابه و اما في حكم اسمعيل (١) بن زيد (٢) لرسول الله (ص) نعم الكفن الجلاء فعلى فرض كون المراد سحلة لحر ، مع الجمع عنه و جلاؤاها كما في جماعه فمطروح او محمول على التقية لما تقدم

ثم انه على تقدير اعتد ذلك هل يحتص بالرجل ام بعم النساء و حرين لمشهور بين الأصحاب هو الثاني و عن المصنف في لحيته و انصبي جعل حوار بكفين لمرثته (٣) قول) ان كان هذا الحكم هي الكلفة لمد كونه اوجز الدعائم وخصايصه بالرجل معلوم (٤) كما انه لو صح لمثبت بالصحابه لاصح في حق الرجل لاخص بهم و ان كان لمذكر لأصحاب و بل على المهي عن الكفن بكسوة الكعبة و معصم الحسن او غيره الاحتياط و خصه بهم بالوجه (٥) و عليه ولاشع عموم الجمع

## التكفين بما لا يؤكل لحمه

ثم ان ظاهر المصنف و المحقق و جماعه حيث فتصروا في الجمع على تحرير انه لا جمع في مطلق ما لا تحور فيه الصلاة كاحراء ما لا يؤكل لحمه و لذهب و نسب الى لمشهور ثبوت الجمع في مطلق ما لا تحور فيه الصلاة و استدلل له بعدد الأشته ل و دلة عنه التي هي عليه المصنف و المحقق و الشهيدان و المحقق الثاني في جملة من كتبهم من به لا يحور ان يكون الكفن مما لا تحور فيه الصلاة و عن المحقق لا دليل و ان زهره دعوى لأصحابه عدم و تشهد



لها ، بالاجماع و بحر (١) محمد بن مسلم عن الصادق (ع) قال امير المؤمنين (ع) لا تحمروا الاكفان ولا تمسحوا موتاكم بالطين لا الكافور فان لمست بمرة للمحرم بصممة مدبل على عدم حوار الاحرام بما لا يجوز فيه الصلاة كحس (٢) حرير ٧٠ هاشم كل ثوب تصلى فيه فلا بأس ان يحرم فيه

اقول (امام عده الاشعل) فقد عرفت ان لا يرجع اليه في امثال المقام لاسيما مع وجود المطلقات (١٥٠٠ عده) عدم حوار التكفيس بما لا يجوز فيه الصلاة ولعمدته في الاجماع ان لا بأس لان خبر ابن مسلم مضاف الى ضعف سند ، لا يستفاد منه عموم المبرقة لا بأس على الال بعد منه مسح امس بالطين و اعيد على لقول بالكره كما هو المشهور وتعين الالزام يكون سريلا على وجه الاستصحاب بمعنى انه يسعى ان يبرل امس مبرقة المحرم كي لا يلزم تخصيص المورد المستهجن (وعدم) كون برك من الطيب من لا كان بخلاف كسوته لا يوجب رفع الاستصحاب كما لا يخفى

مع انه يدل على عدم عموم لمبرقه ما ورد في مراتب محرم الظاهر في عدم كون المبرقة بمبرقه المحرم لاحظ صحيح (٣) محمد بن مسلم يعطى وجهه و يصنع به ما يصنع بالمحل غير به لا يعرفه بس مضافا الى ان احدا من الاصحاب لم يفهم من عموم المبرقة ولذا لم يمس احد على لزوم مراعاة جميع برك لا حرم و قوله بالنسبة الى امس لهذا الخبر (و على ذلك) القول بالمنع لادليل عليه نعم هو احوط

## اعتبار طهارة الاثواب

اربع عشر طهارة الاثواب حماء كما في المعبر ٤ عن التذكرة ٤

١- الوسائل الباب ٤- من ابواب التكفي الحديث ٥

٢- الوسائل - الباب ٢٧- من ابواب الاثواب لا- ام من كتاب الحج حديث ١

٣- الوسائل - الباب ١٣- من ابواب غسل الميت الحديث ٤

الذكرى ويشهد لأعداءه دُلَّ على وجوب إله الحاشية عن الكفر بعد الكفر  
 دلو وحسب لآفة بعده فتسلل إلى وضمي «الآفة عدم الفرق بين مسمى مسمى الصلاة  
 ومسمى بعد عنه وبعد أن في مسمى اسم في هذا يحكم لي لكافة لم بعد مسمى  
 مسمى هذا التماس كم لأجتي

[illegible]

ويشبهه في ذلك (١) من النصوص على ما  
مخلود صرنا له أصنافاً وثلاثة ألام من تشديد مع انه يجمع في بعض  
منه (٢) على ان التعديل في حيز العنصر المندم بنفسه عدم العنصر من افرام يحصل  
في السيرة الموقرة المدونة، بأنه يكون تعديلاً لأصل وجوب (٣) الجمع، حيث  
وان لم يقبل احد من سلاسل كفاءة شدة وحدس لجمع الجسد (٤) من عدم  
المدى بالخلق، بعد الاراء والعنصر والعنصر في جوهر ذلك يجب حمله على اشياء  
حتمية لمطلق على المبدأ في عن طه. لعينة والدروس وصرح ليه من الال. م  
بالحوار ضعف

ثم انه قد يجدد التماسه في هدف وزمان كل لحظه في شعده كما هو المشهور  
ولا يحسن فوجد الاول لاسلا في لاله وعن الاسك في المبح في نور و الشعر  
و استدال به بموثق (٢) عمده ا كمن يكون يرد في لم يكن يرد فاحمله كله قطعه من  
له تجد عماده فكل في جعل لعماده يرد في كنه لا غير من الاصحاب عنه لا نعمه عليه

١- الوسائل - الباب ٢- عن ابواب التمكن بالحديث ١

٧- الوسائل - الباب ١٣ - من أبواب التكفير الحديث ١

ومنه يظهر صعبه عن الصدوق من عدم حوجه في الكس الحرام (١) ابي جعفر عن  
 ابي عبد الله (ع) الكس كان لسي سرائيل يكفون به الطين لامة محمد (س)  
 اجماع لا يجوز التكفين بالمعصوب احداً محضاً ولا معصواً كره في الجواهر  
 للمبني عن التصرف في المعصوب بمقتضى الحرمة به بعد عن تصدقه باوحيوب ولو حجه  
 لاخصاص ليل لوحيوب غيره وليس مصداق التكفين لوحيوب لا فرق في ذلك  
 بين كونه عبادياً وغيره .

### التكفين في حال الاضطراب

سأرس هذا كله مع الاحتمال والاضطرار والاضطرار في المصع في المعصوب  
 وذلك له من وجوب التكفين ليس وجوب مطلق ولذا لا يجب بدل الكس من  
 يكون مشروطاً وحوجه (عنه) فمدل على حرمة التصرف في ملك الغير يكون رافعه  
 للمسرح فالواجوب وهذا هو الحد ، آخر لعدم الجواز في المعصوب اولى به ذكره .  
 (مع) انه لو كان وجوب الكفن مطلقاً في المقام يجمع المأمور به والمبني عنه  
 وعلى المصع بتقديم حجب لسي كما هو الصحيح يخرج المجمع عن حصر الامر و  
 يشتمل في كونه مذهباً عنه ، وهذا الكلام في محله

وهو غير وجوب سر العورة له لصلاته ثم شرع بعد (وعن) الحسن العريق بين  
 جلد الذي تحجب الصلوة فيه وبين غيره في الاول وهو في غيره (و يظهر في  
 محكي جامع المقاصد لفرق بين الحجب وعنه في جلد الاول ومبني الثاني (وعن)  
 الريس العريق بين ما منع منه لسي واستوحه المصع ومن غيره مما منع منه لعدم  
 الدليل فاحذر ، وفي نهاده الشيخ الاعظم الاظهر وجوب استتر بكل واحد من هذه  
 عند الاحتياط وتبعه المحقق القمي واليهادي وجمع من المتأخرين عليها

• استدلال لهذا قول بوجود (لعل) بصرف دلة المصع الى حالة لاحتمال  
 في حالة الاضطراب لا مفسد لاطلاق مدل على وجوب التكفي (ووه) ما تكرر مداه في  
 هذا الشرح من عدم لاعمده على مثل هذا الانصراف غير النافي عن مشأ صحيح  
 ثامى انه لاجل ان عمدة مدك عن هذه الامور هو الاجماع الذى لا يعم حال  
 الصر ووه يتعين الاحد لاطلاق مدل وجوب التكفي في تلك الحالة (ووه) بل ذلك  
 من بالنسبة الى عدم ولا يعم بالنسبة الى الجمع كما ستعرف . ( لثالث ) قاعدة لميسور  
 (ووه) ما عرفت ان عدم من عدم بنوعها بحيث تشمل امثال المعام وخصاص بصورة تعدد  
 بعض افراد المعامرة . الرابع ما في سماره الشرح لاعظم من ان ذلك يستفاد من احدا رعله  
 تكفي الميسور ومن كون حرمة ما كحرمة ما ومن اصل سر من الميت المطلوب  
 (ووه) بل خصوص على تكفي الميت على فرض كون ما تضمنته علة الحكم لامن  
 قبل حكمة بشرية كالخصوص لمصمة الامر به بقدر مداهل على اعتبار هذه الاعور  
 • حرمة ما لا تقتضى ان تكفي فيما ميع عنه لثامع المقدس و كون اصل ستر  
 بدنه مطلوباً اول الكلام .

قول وحق لعول في المعدم سحر يدبر وهو الاقوى في النظر وصح سير  
 لاقول ووه استدلالها يقتضى ان يدل لأمور المعترية في الكفي الواجب .  
 على اقسام ثلاثة (احدها) ما اعتر فيه من جهة عدم شمول اطلاق مدل على وجوب  
 لتكفي له كالجسد من ما كقول اللحم . (الثامى) ما اعتر فيه لدليل اخر لا اطلاق له  
 بحو يشمل حال لضرورة كالحرير (الثالث) ما اعتر فيه لدليل خارجي له اطلاق ففي  
 القسم الاول والاخير يسهل وجوب لتكفي اما الاول فلعدم شمول الاطلاقات له ما نفسا  
 واما في الاخير فلان اطلاق دليل المقدم مقدم على اطلاق دليل المطلق وفي لقسم  
 الثامى يجب التكفي به لعدم لمفسد لاطلاق الدليل في حال الاضطراب

ولكن بما ان التكفي في تلك لأمور جائز (ودعوى) كون ذلك صاعداً مدل  
 من غير ادن (مدفعة) بوجود العرص لدسوى واحتمال وجود العرص الاخرى

اودعى ان ذلك لا يتم في ماء د ابي عبد لكونه صاهر في لحرمة (مقدمه) بان الهى  
 في امثال المقدم صاهر في كونه اوشدا الى المذبحه ولا حود عند الضرورة المكفين في  
 هذا في صورة الانحصار في وحد (واما) في صورة وجود اثنين منها و ثلثه  
 بحيث عرف ان حوب التكفين اما يكون فمما كان اعتبار ذلك الامر بدليل آخر  
 لا اطلاق له فمعنى حاق الا انه هو التحجير بين التكفين بكل واحد من الامور  
 يجب لتكفين به بعد الانحصار ، بعيد التكفين به على التكفين به لا يجب التكفين به  
 عند الانحصار كما لا يجب

(عن) لروضة انه يقدم بحد (احد الما كول) على الحرير وغيره  
 واستدل له (انه) تحوز الصلاة فيه احصاء قدم على ما لا تحوز فيه ذلك (وبعد) صريح  
 ابي وه (انه عده) الاحصاء لدور الامر بين العيين و تحجير  
 في لكل نظر اما (اول) لما تقدم من ان المانع من تكفين واحد في حال الاحتيا  
 هو عدم شمول (ادله له) (وعنه) فلا وجه لعديده على تشابه الادلة في حال الضرر  
 وبه يظهر ما يرد على الثاني (واما) (مقدمه) فمما لى لا يظهر هو الرجوع الى البرائه  
 عند ادوار بين العيين و تحجير كما اتمسه في محله لاسبيل الى الرجوع اليها في  
 المقدم لوحين لاول انه كما يحتمل تعيين الحد كك يحتمل تعيين غيره الذي  
 ن اطلاق الادله بالنسبة لى ما لا دليل على اعتباره في حال الضرر يمنع من الرجوع اليها  
 وعن الدكرى وفي طهره الشيخ لا عظم تقديم المحس على الحرير وغيره كقول  
 وتعمها جماعة .

و استدله بان الملحوظ في نظر الشارع اعتبار وصف الطهارة بعد اعتبار كون التكفين  
 من غير تحرير و هو تحوز فيه الصلاة بمعنى الشارع اعتبار كون هذا المحس العاص  
 من التكفين طهرا في حال الاحتياط فادامس سقوط اعتبارها في حال الاضطراب تعيين  
 فعل العاقل لها الاعير (وهو) انه ان اريد بذلك ان الطهارة وصف عرضي و كون التكفين غير  
 حرير و سحوة و صفاتى فقد لدور ان يقدم ثبتي فرد عليه ان مجرد كون احد الامرين

لمعتبر من دينا ولا حر عرسه لا واجب عدم الاول منه وان يتماهى ان ربه  
 في الطهارة انما تعتبر في الكفن دالم يكن حريرا ونحوه ولا ولا تعتبر قد فعل  
 ورس مساعد له دليل على ذلك وان كان المعدم في محله بعد الوفاة عرسها على كذا بقدر  
 كما لا يخفى فلا بد من دليلها لعل اعسار تحرير ونحوه لا في الادب لا يساعد  
 على ذلك وان صهره عسر لظاهرة في كفن في سر من عسر لا يكون حريرا (وان شئت  
 قلت في مقتضى اطلاق ليل عسرهما بما عسرهما في الكفن بجميع مرته (وعليه) يقع  
 لتعريض بين اطلاق دليله ومن اطلاق دليله عدم كونه حريرا لو كان له ادنى  
 ونسقاطا ويرجع الى الاصل وهو مقتضى التحريم وان لم يكن له دليل عسر لا يكون  
 حريرا اطلاق كما هو الاشبه ولمنع هو اطلاق دليله عند الظاهر وقدم التحرير  
 على النجس

وهي طهارة الشيخ الأعظم رحمه الله في الامور من تحرير وغيره كقول ولا يبعد  
 عدم الثاني للرجال والاول للنساء (واحد) لعدم التحرير للنساء نحو اطلاقه فيه  
 لتقديم عسرهما كقول للرجال بالحرمة سكتية  
 ولكن يرد على الاول انه في محكي جميع المعاصد من ان عدم حرمة الصلاة  
 فيه لا يقتضي ذلك لعدم الاملازمة وعلى الثاني بوجوب الحرمة التكلبية لهم محض نظر  
 وجميع الاملازمة بين حرمة اللبس في حال الحيوة وحرمة التكلبية به في الصحاح ما  
 ذكره من انه لا اختصاص دليل كونهما بالاجتماع عسر العمل لاجل الضرورة يتعين  
 لسان على التحريم بينهما (اطلاق لانه) (و) كونهما بهر حكم نية صور  
 لدوران فتدبر

### التحصيل

(و) يجب (امساس مساجده بالكافور) فيها فروع الاول يجب مسح الكافور  
 على بدن الميت بالاحلاف فيه في الجملة وعن غير واحد من الاصحاب دعوى الاجماع

عليه ويشهد له جملة من لصوص كهوث (١) ، سماعة وتجعل شيك من الخطوط على مسبعة ومسد حده وشك على ظهر الكفين وموثق (٢) عبدالرحمان بن ابي عبد الله عن عوييب الصديق (ج) عن الخطوط للامت والاحدة في مساحده وبعوها عرهما ، واشتماع بعضه على كثير من المسد باب (انصر بالاسدلال بها) لما عرف من ان ورود شر حيق في ترك بعض الامور سي و لا يسمع عن وجوبه لم يرخص في تركه (كما ان) خلاص لا يصر لما استعرف من مكاب لجمع سب

ش في ص غير واحد بعد كونه بالمسح وفي التذكرة دعوى الاجماع عليه حيث في باب الخطوط وهو مسح حده المسد الكافور ، فل اسمه وهو احد قولي الشامي (١) هو صغ شيقه وجماع علماء عليه السبي ، والمعكي عن جماعه كونه الوضع الامس في ظهر المصنف في المس احدا . . احنا المعقق المجداني وره اعتد كلاهما من

قول المدعي . . في جملة من الصوص الامر بالمسح كصحيح (٣) الحادي عن ابي عبد الله (ع) . . باب من جدد امانت وعمر بن الكافور ومسح به اثار السجود به لح ونحوه غيره

وفي جملة اخرى من الامر بالوضع كالمويعين لمتدبين وصحيح (٤) عند الله بن سنان ، قال قلت لابي عبد الله (ع) كيف مسح بالعبود قال (ع) تضع في رمة و مسبعة واثا السجود من وجهه ويديه وكسده وبعوها غير ه (و حيث) ان السبعة بينهما عموم مطلق لا استثناء لمسح للوضع دون العكس فتعس حمل الوضع على المسح

١ - الوسائل - الباب ١٥ - من ابواب التكفين حديث ٢

٢ - الوسائل - الباب ١٦ - من ابواب المكفين - الحديث ١ ٣

٣ - الوسائل - الباب ١٧ - من ابواب التكفين الحديث ١

٤ - الوسائل الباب ١٦ من ابواب التكفين الحديث ٣

ومرس (١) يوس ثم عمد لي كافر مستحق قصعة بلى حبيته مومع سجوده  
وامسح ، لكافر على جميع مفاصله . ليجول كان طهراً في عدم ، حوت المسح  
بغيره العدة . عن الوضوء في المسح . لأنه ليس بهجو يصلح لال يكوم . والظهور  
المعدت في بوجوب قدم . ولا يجب سرعة لنتاء (مع) انه لو سلم كقول كز  
من الوضوء في مسح و حد بخصوصية غير موحدة في الآخر قدم الرقنصى بجمع  
العرفى من لصوص اعاد . كند الحبة صلبى وغشا . لمسح هو الأقوى  
لأنه لا شبهة . من لأصحاب الجدر الوحد بحد المساجد وعن غير

و حد عدم الخلاف وهو عن خلاف دعوى لأجمع عنه

ومن ذلك خمسة مؤثرات في حتم المقدم الحيز به حد . تحيط به بالحد  
(١) بعد ذلك حبة مع كونه في مقدم من جميع ما يجب تحيطه بصلح من تصرف  
سور الامر في حمة من لصوص تحيط غير ه . منه النوص وهي امور  
لحد . والمفصل كلف . ١ . رأس ورجله و العنق و المكس و بطن  
القدمين . و موضع لشك كصم . سور يكس فتحمل لاه . تحيطها على  
الاستصحاب .

ثم ان حمله من موضع بدن كالماء مع . لوجه والنصر . و بعد تحرير امر  
تحيط في عدة من لصوص (٢) . و هو الذي عنه في حمله اخرى (٣) . مع (وحيث)  
لا يمكن الجمع العرفى من التبعين و صوص الامر واقفه بعامه . فتحمل  
على نقه و لجمع بينهما . بحدن بقاءة الأولى على وضع الكفور عليه و أطافه  
لأنه على وضعه في بغيره موضع سمعه لمعدت بتغير فيه على كماله عن الشرح .  
من جميع عرفي . دعوى لي عدم جري . في المنجر من بعض لصوص الامر  
ع . في . على و الصحيح . كرده بعد لغير و حد من الآطس

- (١) - (٢) - (٣) - من بواب النكاح - الحديث ٢



م ان مشهور من الأصحاب ان المراد بالمسجد المسجد السبعة (وعن)  
العاصمي وجمعه و"المصنف" و"تحف" و"المصنف في المسبب" ، لحق طرف الاثني  
الذي من عمده

١٠ استدلاله بكونه أحد لمجاد ١٠ (١) من محيطه في خبر (١) الدعائم (ولكن)  
 ١١. على أن ١١ في بعض النسخ ١١ ١٢ ١٣ ١٤ ١٥ ١٦ ١٧ ١٨ ١٩ ٢٠ ٢١ ٢٢ ٢٣ ٢٤ ٢٥ ٢٦ ٢٧ ٢٨ ٢٩ ٣٠ ٣١ ٣٢ ٣٣ ٣٤ ٣٥ ٣٦ ٣٧ ٣٨ ٣٩ ٤٠ ٤١ ٤٢ ٤٣ ٤٤ ٤٥ ٤٦ ٤٧ ٤٨ ٤٩ ٥٠ ٥١ ٥٢ ٥٣ ٥٤ ٥٥ ٥٦ ٥٧ ٥٨ ٥٩ ٦٠ ٦١ ٦٢ ٦٣ ٦٤ ٦٥ ٦٦ ٦٧ ٦٨ ٦٩ ٧٠ ٧١ ٧٢ ٧٣ ٧٤ ٧٥ ٧٦ ٧٧ ٧٨ ٧٩ ٨٠ ٨١ ٨٢ ٨٣ ٨٤ ٨٥ ٨٦ ٨٧ ٨٨ ٨٩ ٩٠ ٩١ ٩٢ ٩٣ ٩٤ ٩٥ ٩٦ ٩٧ ٩٨ ٩٩ ١٠٠ ١٠١ ١٠٢ ١٠٣ ١٠٤ ١٠٥ ١٠٦ ١٠٧ ١٠٨ ١٠٩ ١١٠ ١١١ ١١٢ ١١٣ ١١٤ ١١٥ ١١٦ ١١٧ ١١٨ ١١٩ ١٢٠ ١٢١ ١٢٢ ١٢٣ ١٢٤ ١٢٥ ١٢٦ ١٢٧ ١٢٨ ١٢٩ ١٣٠ ١٣١ ١٣٢ ١٣٣ ١٣٤ ١٣٥ ١٣٦ ١٣٧ ١٣٨ ١٣٩ ١٤٠ ١٤١ ١٤٢ ١٤٣ ١٤٤ ١٤٥ ١٤٦ ١٤٧ ١٤٨ ١٤٩ ١٥٠ ١٥١ ١٥٢ ١٥٣ ١٥٤ ١٥٥ ١٥٦ ١٥٧ ١٥٨ ١٥٩ ١٦٠ ١٦١ ١٦٢ ١٦٣ ١٦٤ ١٦٥ ١٦٦ ١٦٧ ١٦٨ ١٦٩ ١٧٠ ١٧١ ١٧٢ ١٧٣ ١٧٤ ١٧٥ ١٧٦ ١٧٧ ١٧٨ ١٧٩ ١٨٠ ١٨١ ١٨٢ ١٨٣ ١٨٤ ١٨٥ ١٨٦ ١٨٧ ١٨٨ ١٨٩ ١٩٠ ١٩١ ١٩٢ ١٩٣ ١٩٤ ١٩٥ ١٩٦ ١٩٧ ١٩٨ ١٩٩ ٢٠٠ ٢٠١ ٢٠٢ ٢٠٣ ٢٠٤ ٢٠٥ ٢٠٦ ٢٠٧ ٢٠٨ ٢٠٩ ٢١٠ ٢١١ ٢١٢ ٢١٣ ٢١٤ ٢١٥ ٢١٦ ٢١٧ ٢١٨ ٢١٩ ٢٢٠ ٢٢١ ٢٢٢ ٢٢٣ ٢٢٤ ٢٢٥ ٢٢٦ ٢٢٧ ٢٢٨ ٢٢٩ ٢٣٠ ٢٣١ ٢٣٢ ٢٣٣ ٢٣٤ ٢٣٥ ٢٣٦ ٢٣٧ ٢٣٨ ٢٣٩ ٢٤٠ ٢٤١ ٢٤٢ ٢٤٣ ٢٤٤ ٢٤٥ ٢٤٦ ٢٤٧ ٢٤٨ ٢٤٩ ٢٥٠ ٢٥١ ٢٥٢ ٢٥٣ ٢٥٤ ٢٥٥ ٢٥٦ ٢٥٧ ٢٥٨ ٢٥٩ ٢٦٠ ٢٦١ ٢٦٢ ٢٦٣ ٢٦٤ ٢٦٥ ٢٦٦ ٢٦٧ ٢٦٨ ٢٦٩ ٢٧٠ ٢٧١ ٢٧٢ ٢٧٣ ٢٧٤ ٢٧٥ ٢٧٦ ٢٧٧ ٢٧٨ ٢٧٩ ٢٨٠ ٢٨١ ٢٨٢ ٢٨٣ ٢٨٤ ٢٨٥ ٢٨٦ ٢٨٧ ٢٨٨ ٢٨٩ ٢٩٠ ٢٩١ ٢٩٢ ٢٩٣ ٢٩٤ ٢٩٥ ٢٩٦ ٢٩٧ ٢٩٨ ٢٩٩ ٣٠٠ ٣٠١ ٣٠٢ ٣٠٣ ٣٠٤ ٣٠٥ ٣٠٦ ٣٠٧ ٣٠٨ ٣٠٩ ٣١٠ ٣١١ ٣١٢ ٣١٣ ٣١٤ ٣١٥ ٣١٦ ٣١٧ ٣١٨ ٣١٩ ٣٢٠ ٣٢١ ٣٢٢ ٣٢٣ ٣٢٤ ٣٢٥ ٣٢٦ ٣٢٧ ٣٢٨ ٣٢٩ ٣٣٠ ٣٣١ ٣٣٢ ٣٣٣ ٣٣٤ ٣٣٥ ٣٣٦ ٣٣٧ ٣٣٨ ٣٣٩ ٣٤٠ ٣٤١ ٣٤٢ ٣٤٣ ٣٤٤ ٣٤٥ ٣٤٦ ٣٤٧ ٣٤٨ ٣٤٩ ٣٥٠ ٣٥١ ٣٥٢ ٣٥٣ ٣٥٤ ٣٥٥ ٣٥٦ ٣٥٧ ٣٥٨ ٣٥٩ ٣٦٠ ٣٦١ ٣٦٢ ٣٦٣ ٣٦٤ ٣٦٥ ٣٦٦ ٣٦٧ ٣٦٨ ٣٦٩ ٣٧٠ ٣٧١ ٣٧٢ ٣٧٣ ٣٧٤ ٣٧٥ ٣٧٦ ٣٧٧ ٣٧٨ ٣٧٩ ٣٨٠ ٣٨١ ٣٨٢ ٣٨٣ ٣٨٤ ٣٨٥ ٣٨٦ ٣٨٧ ٣٨٨ ٣٨٩ ٣٩٠ ٣٩١ ٣٩٢ ٣٩٣ ٣٩٤ ٣٩٥ ٣٩٦ ٣٩٧ ٣٩٨ ٣٩٩ ٤٠٠ ٤٠١ ٤٠٢ ٤٠٣ ٤٠٤ ٤٠٥ ٤٠٦ ٤٠٧ ٤٠٨ ٤٠٩ ٤١٠ ٤١١ ٤١٢ ٤١٣ ٤١٤ ٤١٥ ٤١٦ ٤١٧ ٤١٨ ٤١٩ ٤٢٠ ٤٢١ ٤٢٢ ٤٢٣ ٤٢٤ ٤٢٥ ٤٢٦ ٤٢٧ ٤٢٨ ٤٢٩ ٤٣٠ ٤٣١ ٤٣٢ ٤٣٣ ٤٣٤ ٤٣٥ ٤٣٦ ٤٣٧ ٤٣٨ ٤٣٩ ٤٤٠ ٤٤١ ٤٤٢ ٤٤٣ ٤٤٤ ٤٤٥ ٤٤٦ ٤٤٧ ٤٤٨ ٤٤٩ ٤٥٠ ٤٥١ ٤٥٢ ٤٥٣ ٤٥٤ ٤٥٥ ٤٥٦ ٤٥٧ ٤٥٨ ٤٥٩ ٤٦٠ ٤٦١ ٤٦٢ ٤٦٣ ٤٦٤ ٤٦٥ ٤٦٦ ٤٦٧ ٤٦٨ ٤٦٩ ٤٧٠ ٤٧١ ٤٧٢ ٤٧٣ ٤٧٤ ٤٧٥ ٤٧٦ ٤٧٧ ٤٧٨ ٤٧٩ ٤٨٠ ٤٨١ ٤٨٢ ٤٨٣ ٤٨٤ ٤٨٥ ٤٨٦ ٤٨٧ ٤٨٨ ٤٨٩ ٤٩٠ ٤٩١ ٤٩٢ ٤٩٣ ٤٩٤ ٤٩٥ ٤٩٦ ٤٩٧ ٤٩٨ ٤٩٩ ٥٠٠ ٥٠١ ٥٠٢ ٥٠٣ ٥٠٤ ٥٠٥ ٥٠٦ ٥٠٧ ٥٠٨ ٥٠٩ ٥١٠ ٥١١ ٥١٢ ٥١٣ ٥١٤ ٥١٥ ٥١٦ ٥١٧ ٥١٨ ٥١٩ ٥٢٠ ٥٢١ ٥٢٢ ٥٢٣ ٥٢٤ ٥٢٥ ٥٢٦ ٥٢٧ ٥٢٨ ٥٢٩ ٥٣٠ ٥٣١ ٥٣٢ ٥٣٣ ٥٣٤ ٥٣٥ ٥٣٦ ٥٣٧ ٥٣٨ ٥٣٩ ٥٤٠ ٥٤١ ٥٤٢ ٥٤٣ ٥٤٤ ٥٤٥ ٥٤٦ ٥٤٧ ٥٤٨ ٥٤٩ ٥٥٠ ٥٥١ ٥٥٢ ٥٥٣ ٥٥٤ ٥٥٥ ٥٥٦ ٥٥٧ ٥٥٨ ٥٥٩ ٥٦٠ ٥٦١ ٥٦٢ ٥٦٣ ٥٦٤ ٥٦٥ ٥٦٦ ٥٦٧ ٥٦٨ ٥٦٩ ٥٧٠ ٥٧١ ٥٧٢ ٥٧٣ ٥٧٤ ٥٧٥ ٥٧٦ ٥٧٧ ٥٧٨ ٥٧٩ ٥٨٠ ٥٨١ ٥٨٢ ٥٨٣ ٥٨٤ ٥٨٥ ٥٨٦ ٥٨٧ ٥٨٨ ٥٨٩ ٥٩٠ ٥٩١ ٥٩٢ ٥٩٣ ٥٩٤ ٥٩٥ ٥٩٦ ٥٩٧ ٥٩٨ ٥٩٩ ٦٠٠ ٦٠١ ٦٠٢ ٦٠٣ ٦٠٤ ٦٠٥ ٦٠٦ ٦٠٧ ٦٠٨ ٦٠٩ ٦١٠ ٦١١ ٦

الرابع محكمي عن القواعد . . . . . بدكري وعرفها . . . . . به يعتبر ان  
يكون مضبوط قبل الكف (وعن) . . . . . امراسم . . . . . بمنهي . . . . . بهية الاحكام و اسرائر  
و ظاهر المسوط و الهامة و المعصية . . . . . الهسلة انه بعد الدس المتر (و عن) بعض  
به بعد لئاس العنصر (و عن) . . . . . اح انه بعد الدس القميص و العمامة (و عن) العقية  
به بعد الكف . . . . . (و عن) كاشف الدام التحير . . . . . احده جمع من المحققين ويمتصه  
اسلاق الادلة

۱۔ المستدرک باب ۱۲۔ من ابواب احکام الکھن۔ حدیث ۲

٣٢ - الموسئله الباب ٣ - من ابواب الحدود حديث ٢-٢

واستدل للال بصحيح (١) راية إذا خفت الميت عمدت إلى الكافور فمسحت به أثر لسجود ونحوه (٢) الدعاء ما فرغ من تعبيله شد ثوب وحمل الكافور في مواضع سجوده (٣) مهوره (٤) هي أعبر كونه بعد غسل والتحفيف بالأفضل قبل - ربما يجب فعله لا يكره - لا يعمى إلى - قبل من - الأمر به بعد التحفيع - ثم من كونه قبل المكفوف وبعد - وبها يفيد إحلال الألة

و استدلل لهذا في مرسى (٣) به من حيث به (٥) أمر فيه بالمحبة بعد بسط مكفوف ثم بعد ذلك (٦) ثم يحمل فوضع على قميصه (دعوى) - ماهر ديله كونه

أ - من لم يمس بعد سجود بالأفضل (٧) - أن طهر صدره عند كونه قبل المكفوف وبعد الغسل - لد استدلل به بالأول (لهم) لا أن يقال به لعدم العرض في سجده بمشروع به على - عدم من حمى الأثر على غير المؤثر لا يدل عليه

و استدلل لذلك بعد عدم المدغم و أحمل الكافور إلى - ول ثم عممه (و حيث) - مهور كل واحد من هذه العوائف فما استدلل به لا يكره والجمع بها لا يمكن فينبغي لأثره بالخير و وقع الدخول على كل وحدة منها فدا العول الأخير هو الأخير

## أقل ما يجزى من الكافور

الخمسة أشهر بين أصحابه مكفى في مقد الكافور المسمى وعن صريح بريص وطهر المعتز و هذا - والمعتز عدم إحلال في كفايه المسمى و لا اختلاف إنما هو في أقل الغسل - لا أن ماهر المحكى عن المذكور و جامع لمقاصد و لروى - وقوع الخلاف في أقل لواحق - وكيف كان - فيشهد للمشهور

١ - الوسائل - الباب ١٦ - من أبواب التكبير - الحديث ٦

٢ - المستدرک باب ١٣ - من أبواب أحكام الكفن - حديث ٢

٣ - الوسائل - الباب ١٤ - من أبواب التذخير - حديث ٣

إطلاق الأدلة (ودعوى) عدم ثبوت الاتصال بها ولو. وذهب في مقدمه من حكم آخر مندفع

بأن ذلك وإن تم في بعضها لا يثبت لاسم في جميعه لاحظ

موثق (١) مما به وتجعل شيئاً من الحبوب على مسحة معدة - حده وهو (٢)

عمر لمتمصن حدير العطل وصول الحرقه وذكره الكافور بالاعراض بتقديره (مع

به لو سلم ذلك يكفي للمشهور أصله البرقة بناء على خبره في أمثال أمثله .

أما المصنوع المصنوع له فيه . فهي مختلفة في ذلك

منها ما تضمن تقديره بمثل كمر (٣) عن برحم من أبي يعزى عن

عن صديقه عن الصادق (ع) أقل ما يجزى من الكافور للمبث من

ومنها ما تضمن تقديره بمثل ونصف (كصحة ٤) عن بعض حده عند (ع)

من ما يجزى من الكافور للمبث من

ومنها ما تضمن بقة مثاقيل كبحر (٥) كاهلي والعبير من المحدثين عن الصادق (ع)

والقصد من الكافور أربعة مثاقيل .

ومنها ما تضمن ٦١ ثلاثة عشر - مما في ثمة وهو (٦) في بعضه يسمى من

الكافور الذي نرى خبره في (ع) به (٧) من على (ع) من (ع) علم السلام

وبه مرفوع (٧) إبراهيم بن هاشم .

وجميع هذه المصنوعات غير لاهل محمولة على بعض وجه من الاختلاف على

اختلاف مراتبه وشيء من لا يصح أن يكسبه من كاهل الحبوب لصعوبة سد وعدمه بل

بوجوب ما فيها ومعاذتها مع الخبر الأول .

و أما ذلك الخبر . فهو صعب جداً لئلا (٨) من الذكري . من

الشبهين والصدوق عمداً به واقتوا بمصونه غير ثابت في حقه صرحوا بأنهم

١- الوسائل الباب ١٥ - من أبواب التكفين الحديث ١-

٢- الوسائل الباب ١٤ من أبواب التكفين الحديث ٤

٣- ٥- ٦- ٧- الوسائل - الباب ٣ - من أبواب التكفين

الترصوا يكون ذلك أقل الفصل و عليه فممكن ان يكون عملهم به لفائدة السامع  
ولا يحجر به صعب بسبب (مع) به معارض مع صحة المتضمن لفائدة يسره بمقال  
و صعب

و دعوى ان لجمع نسهما بقصى حمل الأول على الوحد و قد بي على نقص  
مدونه بعدم كون ذلك جمعا عرفيا ، بل هو جمع المصنفين في كلامه واحتج لأرباب  
في ان هل يعرف بروز النهاض نسهما له لا يحمي ، عند فاعلم من عن حملة  
ايضا على الفصل .

فحمل ان الأقوى كفيه الجسمي و قد يعقل منه ان شرعي ، و لا فصل  
منه ان فصل والافضل منه أربعة مذوقين ، لا فصل ، يكون إلا عشرة درهم ، وثلاث  
وه عن جماعة من الأئمة من ان كل مصعب عند درهم ، فصل منه أربعة دهم  
و اكمل منه ثلاثة عشر دهم ، وثلاث دهم اس له شهده من الآخر ، وحمل الدرهم  
على المنعول و الى كونه خلاف لذهر مدونه ، كما هو في الامم ، لا حجة من لفصل  
ك هو ، صعب

## مستحبات الكفن

(او يستحب) في الكفن اربعة دهم (ان تراء للرجل حمرة) بكر الحجة ، وفتح  
لها ، و قد يعنى على المشهور بين الأصحاب ان عن المحقق و مصنف بسببه الى  
عنه ، (وعن) المحقق ان يسهه في جميع عند ثمانية عشر ، لشجرة من درهم  
دعوى الإجماع عليه

ويشهد له (١) يونس بن يعقوب عن أبي الحسن الأول (رح) في كفن بي  
علمه السلام في ثوبين شعويين كان واحد منهن من قصب و عمدة كالت أعين بن  
الحسن (رح) و رد شرهته برعين دينار الوكان ليوم لسوى ا. جماعة فيه

وصحيح (١) عندائه من مس الراس لا يلهى به ولكن يصير ح عليه طريح -  
 أحسن الموضع بحيث يحدده بحيث يسهل - لو كان اليد من لأبواب الثلاثة وحده  
 لعه على الميت

وصحيح (٢) - قد لا يفي جعفر (ج) لعه منه يعقب عن الكفن هي ول  
 لأنه الكفن المرفوع من الأتة - - - - -  
 وهو سنة في بلع حمسه قد - - - - -  
 رده لمافس عن العدمه وعلى من يكون الجرح حتى ينقض بسبب المطلوب -  
 عما لو كانت غيرهما

ويكرر الأصوات هذه من لا يفي لأتة - - - - -  
 على استحباب لعه أحسن - - - - -  
 صم عمل الأصوات - - - - -  
 (فتدبر) -

وعن صاحب المدرر وجمع من أصحابنا عن عبد الله بن أحمد -  
 واستدل له بصحيح زر - - - - -  
 هي نعمه والحدفة (١٠٠) في الرأب - - - - -  
 الدابة على أن سول لله (ص) كفن في دابة ثواب ثوبين صحديين و -  
 حسن (٤) الحسن عن الصادق (ج) كفن أبي في منتهى الكفة في ثلاثة ثواب أحدها  
 داء له حمره كان يصلي في يوم الجمعة - - - - -  
 مكنت هذا قبل - - - - -

١- الوسائل- الباب ١٤ من أبواب التكفين الحديث ٦

٢- الوسائل- الباب ٢ من أبواب التكفين- الحديث ١

٣- الوسائل- الباب ٢- عن أبواب التكفين الحديث ٣ ٤ ١١ ١٢

٤- الوسائل- الباب ٢ من أبواب التكفين الحديث ١٤

ولا تغفل قال و عممي بعممة و ليس بعد للعممة عن الكفن ثم بعد ما ينف به  
الحسد .

والكل كما ترى اما لصحيح فلما تقدم عود ذلك على خلاف اثبات (و ما) كونه  
ايريد اتفاقا بلعل فيرد عنه انه لا يكون اتلاوة مع الاستحباب (هـ) الاقتصار في  
نكفسه (ص) على الاثواب الثلاثة فلا بد ان علم عدم الاستحباب يجوز ان يكون  
ترك الرايد لعرض اهم كاسسه على عدم الوجوب (مع) انه من الجائز ان يكون  
المراد من الاثواب الثلاثة فيها غير المثر به كونه عدم كونه اوضح  
(و اد) حسن الحسنى فيرد عنه مع في الي احمه ان يكون الاستحباب يستحب به  
تقدم انه بعد رصته مع خبر نوسى عن حملة على نفسه ثم عن المجتهد والعلامة  
من به في العمدة على عدم استحباب الايد و ان خبر نوسى احد عمه مع ولا وجه لوجه  
على التقيية .

ثم ان مقتضى اطلاق صحيح رد في باب النصوص بضمه ما دل على اشرك  
ارحبه النساء في الكفن لا فيما يشهد به تدى من انه عدم احتماس هذا الحكم بالرجل  
فما في من وعن غيره من اختصاصه بالرجل .

ثم به يغتر في الخبر ان تكون اعمر مطرره نالذهب بناء على اعتنا  
ان يكون الكفن من حسن ما يصلى فيه و اما اعتبار ان يكون عن مطرره  
(بالفضة) فلم اوفع خلا على مدركه الا في قول لثلا يرمى بالاف انما المحرم  
فتدبر

(و) من (حرفه لثلا يرمى) بالاف في الدو هي اجماعا وحصلا منه ولا سيما  
ويشهد له حملة من نصوص الباب وهي ان يصيب لآمر بها الطاهر في الوجوب لا انه  
يحمل على الاستحباب

لصحيح (١١) بن س عن الصادق (ع) ان لحرفه لا تعدش اما صعب لتضم

ما هناك وما يصح من العطن افضل لها وصرح فيه بكون الحرقه غير المئرد فما عن  
الفقهاء المقصود من انها المئرد صعب (ثم ان) المستعاد من النصوص بصيغة قاعده لاشتراك  
عدم اختصاص أحد الحكم ايضاً بالرجل

(و) مما اذينة (عمامة يعمم بها) اجماع مجمل ومفعول مستقيماً كالنصوص  
كأن في الجواهر ويحكم الأمر به على (لا) يجب معرفة مدلل على عدم وجوب لرايد على  
لاثوب الثلاثة ولا حمله مفعولاً وعرفه

بعم يستحب ان يكون (محكمات) المرسل (١) ان ابي عمير عن الصادق (ع)  
في عمامة يلبس فقال (ح) حكيمة : نحوه غيره

(و) منها ان (مراد للمرئثة لفاقه اخرى لتدبيرها) بالاحلاف ماهر  
و يشهد له خبر (٢) سهل بن زياد عن بعض اصحابه قال سئلته كيف تكفن  
مرئته قال (ع) كما يكفن الرجل ع... يشد على ثدييه حرقه تصم الثدي الى  
الصدر... الخ

(و) منها ان (مراد للمرئثة ايضاً) (مخطأ) كما ذكره كثير من الاصحاب واستدلوا له  
ب... ايات غير ظاهرة في ذلك والامر سهل بعد كونه استحباً فتدبر  
(و) منها ان (تعوض للمرئثة عن العمامة نقاع) اي حصار كما هو المشهور بين  
الاصحاب : عن عمر و حديث عن (الاجماع عليه

و يشهد له جملة من اصحاب كقوله محمد بن مسلم المتعمد وغيره  
(و) منها (التكفين بالقطن) الخبر (٣) بي حديثه عن الصادق (ع) الكفن كان  
لبي سرائيل يكفون به و لقطن لامة محمد (ص) ونحوه غيره  
(و) منها (تطمسبه بالدريرة) اتفق على اطهر المحكي عن صريح المعتمد و

١ - الوسائل الباب ١٤ - من ابواب التكفين الحديث ٢

٢ - الوسائل - الباب - ٢ - من ابواب التكفين الحديث ١٧

٣ - الوسائل الباب ٣ - من ابواب التكفين الحديث ١

لتذكرة كما في طهارة الشيخ الأعظم «ز» .

مؤيد (١) عدم الجعبي وحده : يراد به قول (ج) ويحس على كل ثوب شئ من تكافؤ وعلى كفه دره : مؤيد (٢) سمعته قد على كل ثوب شئ من دريد ذكافو ونحوه عنهم ولذا روي عن صاحب معروف بهذا الاسم الآن في بغداد «ز» لا كذا في المدرس «ز» هي كتب المسحوق كما صرح به المصنف «ز»

## في الجريدتين

(١) هم الذين يحس بهم جريدتان حمداً أو حمة من لباس (أو شهادته) وهو من (٣) كثيره وانهما يظن (٤) منه : دهانوا حدة فمحمول ومطروح كما لا يخفى (ويعتق) خلاف النصوص عنه لفرق بين كون الميت ميتاً أو كسراً «ز» في بعض من وفاته : يقع عند الفلأصلح ان يكون معداً للإطلاق لعدم دلالته على التحصن : وتذهب بدلت له بعد من ان الجريدة تنفع لمؤمن والكافر والمحسن والمسيء : ثم نص في (٥) ١٢٠٠ : «ز» «ز» معه في كونه كالصريح في عدم الاحتصاص

ثم انه يميز بينهما استبعاداً لرد ما عورث ذكر في ضمنه : مع الاول لا خلاف : في وصدة كون جريدتين (من المحال) بل الطاهر من حملة من النصوص : بل لا يحمّل على ارادة الاصلية

الوسائل باب ١٣ من أبواب التكفين والحديث \*

٢- الوسائل - الباب ١٥- من أبواب التكفين - الحديث ١

٣- الوسائل - الباب ١٥- من أبواب التكفين

٤- الوسائل - باب ١٥- من أبواب التكفين - الحديث ١



لمكانة (١) على من دال انه كتب الى ابي الحسن الثالث «ع» سئله عن  
الجريدة لم يجد محققنا في موضع لا يمكن للحرف كسب (ع) بحوراد اعوت  
لجريدة وجريدة فصله به حائث لم رواية (وما) يظهر من جماعته من التحبير به و  
بين غير (د) ضعيف

ثم ان محققنا على لم مكانة عدم الفرق بين عدم سر التحل بين سامر  
منه يبق الجريدة (الانه) يعني بقصده محقق (٢) سهل قلب له جعلنا ذلك ان لم  
عذر على الجريدة فعل (٤) عود الى ولا قلب له بعد على لسدر فعل (ع)  
عود الحلال .

الذي يعسر ان لا يكون الجريدة دسه لجر (٣) محمد بن علي بن عيسى  
قال سئل ر الحسن ع عن لسفته ال نسبة هو يحور للمب يوسمع معه في حفرته  
قال (ع) لا يحور .

ثالث المشهور من الاصحاح كنه عن ابي كرى تقدير طول الجريدتين  
معظم مدوع وعن انتشار لاجه ي عليه (٥) عن ا لصديق بعد تقدير طول كل  
وحده بذلك وان كان قد اع اوش ولا من عن العماني التقدير ياربع اصابع  
فما فوقها وعن الذكرى ان الكل جابر

و استدلل للمشهور به في (٦) الى صوي روى ر الجريدتين كل واحده  
مد عظم در ع و يمر من (٥) به من عده هم الملام و جعل له قطعتين من جريدة التحل  
ودر اراع و نحوه خبر (٦) يحيى بن عده (مدعوى) ان الدر ع حقيقه في عظمها

١- الوسائل الباب ١ من ابواب التكفين الحديث ٢-٣

٢- الوسائل الباب ٩ من ابواب المكف حديث

٤- مستدرک لیب بر من ابواب التكفين

٥- ابواب لیب ١ من ابواب المكف الحديث ٥

٦- الوسائل الباب ١٠ من ابواب التكفين الحديث ٢

ولكن يرد على الرصوى عدم ثبوت كونه رواية كما اشرنا اليه عن مره  
وعلى الآخرين عدم ثبوت كون الدرء حقيقه في عظمها  
واستدل لذلك بما فيه من مقتضى الجمع بين الموضوعين المتقدمه ومصحيح حمل الابي  
ان الحر يدق قدر شر (ودفعه) مضاف الى ما تقدم ، ان المصحح لا عراض الاصحاح عنه  
لا يعتمد عليه ، وما عمن العاصميين فلم يعرف مستنده  
١ - معج العول في المذهب ان مقتضى للاحلاقات حوار لكل و الاقل هما  
والاكثر والرصوى المعد ، عظمه دافع قد عرفت ما فيه ، وام الحران المعد ان  
يدافع فحيث ان الاصحاب اعرصوا عنها فلا يصلحون لتسديد المطلق ( و نه ) ان  
الاعراض الابي في ثبوت اصله ما يسميه لعدده المصحح ، ولا يبرر اصله ان تكون  
الحر يدق في الطول مستند ، دافع ودفعه في الفصل ان تكون عدد شر وان كان يجري  
الاقول والاكثر

الاربع المشهوره من الاصحاب في كيفية وضع الجريدتين ان يوضع احدهما  
من حاشية اليمين من عند الطرف بلصق بطولها والاخرى في حاشية اليسر من عند  
الطرف من العقب والازار وعن نفسه دعوى لاجمع عليه

ويشهد به (١) صحيح حمل اوجهه ان جريدة قدر شر يوضع واحده من  
عند الطرف ابي ما يعلق مما يلي لجلد اليمين والاخرى في اليسر من عند الطرف  
لي ما يعلق من فوق العقب (ودفعه) وان كان تعين هذه لكيفية الاراء دللت عليه  
الاطلاق (به ودعوى) ما يصحح للاصحاب (مدفعه) بما ذكره الشرح الاعظم ردهم  
ان اضماده خير من اظهاره

ودعوى به لا يحمل لمطلق على التمسك في باب المستحبات (مدفعه) ١  
بحمله عليه اذا كان المعد ، نصبت احكام الر في ارشادي لي حرثه ما يسميه او  
شرطيته او ما يسميه

(فان قلت) انه يعارضه صحيحه (١) الخ حر عن الجريدة موضع من دون ثياب ومن فوقه قل (ع) فوق القمص دون لعمره (لعمره) فسلته من يحدب فعل (ع) من الحدب لايم (قلت) ان الاصحاب اعترضوا عنه سوء يد من الجريدة الواحدة ام يريد بها الحدس امه على لائل فواضح وها على الثاني فلا بد منه ديله وضع ما يستحب ونسعه في الحدب لايم خاصة

فان قلت ان لائل بالا كتمه بعد شدة مجهول فهو مما عرس الاصحاب عنه (فان) به متمم لمظن مستغن عن عدم العمل باحد هما لا يوجب عدم حور الاحد بل حر

وبه ذكره مبراهنة رضة مرسل (٢) او من يجعل له واحدة من عدد الترفوه الى ما بلغت من يلى الجلد والآخرى في الايسر من عدد الترفوه الى ما بلغت من فوق القمص لأعراس الاصحاب عنه (الامه) لأحد كونه من الحكم مستحبات فالامع من العمل به خاصة كل من الحريين الأخيرين لعمره لسموح فديرو حتى لا بد من الاشكال (و) منها (ان يكتب على اللقافة والقمص والازار والجريدتين اسمه وانه

يشهد الشهادتين، اى يكتب على اشهاد لاله الا الله وان محمدا رسول الله (ص) (واسماء) الاله عليهم السلام) اى يكتب عليها انه يقر بهم كعادى جماعة لتصريح بجميع ذلك وعن العبه دعوى الاحماع على ما في المتن وعن جماعة منهم التصريح بكتابتها على بعض دون بعض، وعن جماعة ان يكتب على لا كتاب (ويشهد به) مصافا الى ذلك، عمومات الاستشفاع والاستدفاع والترك (ودعوى) كونها هانة وتحقير لعدم الامر من التلوين (منذمة) بان حملها (٣) من الصوم تصمت الامر بكتابة دعاء الحوش الكبير على الكفن واسه (ع) كتب الشهادتين على

٢٠١ - الوسائل الباب ١٠ من ابواب التلحين الحديث - ٥٣

٣ - الوسائل - الباب ٢٩ - من ابواب التكفين - والمستدرك الباب ٢٧ من ابواب

كهن سماعه فانه يعلم من علمه كونه كذا شيئا فانه يحضر الصلاة من الميمومات  
لمتقدمه

(و) يجب (ان يكون الكافور ثلثه عشر درهما وثلاثه) كما تقدم في نسخة  
مرجع (و نكره التكفين في السواد) لا يعرف فيه خلاف كما عن مسني  
ويشهد له ما في (١) الشيخ عن بعض من حدث عن له (٢) (ع) لا يكفن  
الميت في السواد ويحويه غيره

(و) كره (ص) (جعل الكافور في سبعة ونصره) كره بعده في استحباب  
(تخمير الاكمام) (الحريمه) هي من يحد منه الشبهه مع علمه كذا عن  
المعمر لقول (٢) على (ع) لا تجمره الا كره لا يسهل موته كم ينظف لا  
الكافور الح

## الصلاة على الميت

لمبحث (الرابع) في الصلاة عليه وفيه اقسام (الاول من يصلي عليه) وهي  
يجب على كل ميت مسلم ان لم يكن معصيا للحق الذي يعتقد اهل الحق كره  
هو المشهور شهره عظمه وعن المذكوره انه اجتماع (وعن) جماعة من العلماء و  
امت حرين كالقيد في لهجه وصاحب الوسيه والحلي في السراير وغيرهم  
لا تجب على غير المؤمن واحتاره في الحديث ومعني عنه لعدم في المدارك  
ويشهد بالاول حن (٣) طلحة بن زيد عن ابي عبد الله (ع) صل على من مات  
من اهل القبلة وحبسه على الله وحر (٤) عروان لسكوني عن حماد عن ابيه عن

١ - الوسائل الباب ٢١ - من ابواب التكفين الحديث ١

٢ - الوسائل - الباب ٦ - من ابواب التكفين الحديث ٥

٣ - الوسائل - الباب ٣٧ - من ابواب صلاة الجنازة الحديث ٣

٤ - الوسائل الباب ٣٧ - من ابواب صلاة الجنازة الحديث ٢



و استدلال ثلثي دلائل بعد المباشرة في الصلوة المتقدمة بضعف استدلاله  
بالآية (١) لشرعية (و لا تصل على خدمهم مات الحج) فانه يدل على عدم وجوب  
صلاة على غير المعتد للحق (و من) الصلاة على الميت اكراماً له وله غير المؤمن  
لا يستحق شيئاً منهم

وفي الجميع نظر اما الاول فلما عرفت من نحو صحتها بالعمل واما  
الآية فالإيم لا تدل على عدم وجوب على من عتقها يظهر من لشم دتب لم يعتقها يعتقده  
اهل الحق (مع) ان الظاهر معرفة صلوة النبي (س) على المانعين به اريد بالنبي  
فيما ادعاء لهم كما صرح به في الحديث ان لا اله الا الله عن الصلوة عليهم ولو غير المشتغل  
على ادعاء للميت (و اما الثالث) فالإيم يمكن ان يكون لصلوة اعظمها لا غير  
الشهادتين و ما لدعاء له فهو غير واجب و بل قد يكون عنه اولو لديه وغيرهم  
كما ستعرف

وعن ابن ابيس المانع عن الصلاة على ولد ابيه في الظاهر ان ذلك منه  
من عني قوله بكم ولد ابيه قد عرف في حديث للحاجات في الجزء الاول من  
هذا لشرح فساد

ومحصل (ان لا يفر وجوب الصلاة على كل مسلم و كل لو و حتمية في بلاد  
المسلمين ولعبطه الاسلام لا خلاف ما هو و تشهد له البراءة القطعية و ما دل على ان لا يفر  
في الاسلام محكوم به من الاحكام و غيره

## الصلاة على غير البالغ

(و) تجب على من (يحكمه) أي يحكم المسلم (معن) بلغ ست سنين من اولادهم  
كما هو لمشهور شهرة عطية و عن سيد والمصنف دعوى الاحكام عليه و الظاهر  
به ان هذا يرجع ما عن الصدوق في المصنف و المصنف في المصنف و الجمعي

من به لا يصلي عليه حتى يفر الصلوة . أما تعرف من أن هذه العبارة فسرت بدواع  
من سب

١- صحيح ١ ر . دة شدة بر علي والمعلي حصص عن لعاق (ع)  
به سئل عن الصلوة على الصبي صبي صبي (ع) قال (ع) دا فعل الصلوة ، قلب مي  
تجب صلوة عليه قال (ع) اكل من لسه والصلوة صفة ، فيه ايدها فعل  
بدواع من سب لانه فسرت بدت في لغوص

كصحيح ٢ ، محمد بن مسلم ع . حدهما (ع) في الصبي مي يصلي قال (ع)  
دا فعل الصلاة فبب مي فعل الصلاة . يجب عليه قال (ع) لسب سب ، بل هو بنفسه  
وحده مما يدل عليه قوله . ورد عليه في الحديث : غيره من . والله ، مع زيادة  
(عليه) بعد قوله (ع) (يصلي) كما لا يخفى

وام صحيح ٣ ر . دة في حديث من لا يجهر (ع) قال (ع) فيه اما انه  
لم يكن صلى على مثل هذا . كان من . كان على (ع) يأمر به فيمن و  
لا يصلي عليه ولكن من صموا . فبب . قلب ومي يجب عليه الصلوة  
قال (ع) دا فعل الصلوة وكان من . وهو لا يدل على هذا لعول ادمد . وان  
كان في مقام من حكم الصلوة عليه لا . لم يجد بدت . بله وارد في مقام بيان  
حكم صلوته لا الصلوة عليه

وكت لا دل عليه مرس ١٢ الفقيه قال صبي ابو جعفر (ع) علي ابن صغر له  
ثلاث سنين فقال لولا ان ابن يعقود ان سي هشم لا يصلون على الصغار من اولادهم  
مصلت عليه قال وسئل مي يجب الصلوة عليه قال (ع) ان كان ابن ست سنين ، فانه

١- الوسائل الباب ١٣ من أبواب صلاة الجمار - الحديث ١

٢- نور على الباب ٢ - من أبواب اعداد الفرائض وهو فيها الحديث ٣

٣- الوسائل الباب ١٣ من أبواب صلاة الجمار - الحديث ٣

٤- الفقيه ج ١ - ص ١٠٥ - من طبعة النجف الحديثة

مضافاً الى احتمال ان يكون لمرار هذا المرسل هو صحيح رواية المتقدم ، ان لفظ (عليه) فيه يمكن ان يكون قيد (انحاء) وعمله فيكون مورده صلاة لا الصلاة عليه (هـ) كقول صدره في ص ٢٠٢ من حكم يصلوه عليه لا يصلح قرينة لتكون (عليه) قيد للصلوة فيكون مورده الصلاة عليه كما يشهد له صحيح الصلاة المتقدم في مورد صدره لصحة عليه بمورد دونه صوته فذلك المرسل كك فيعمده ذكره

وما صحيح (١) على بن جعفر عن اخيه موسى (ع) عن بصي يصلي على غيره وهو من خمس سنين قال (ع) ادعك للصلاة فص عليه ، واليه في المشهور ان يظهر من جوابه ولو دعيه الله من المتقدم ، لا غيره ، بل الخمس ، بل المندرج هو العمل الذي جعل كناية عن بلوغ لسان كونهما متاخرين على الدليل بمقتضى العمل ، ولما لم يعمد يعقبا قبل ذلك كغيره ممن لا يعمد بعده لغيره به فهو تحقيق في تعريب كنه في جواهر و عن ابن ابي عمير عدم وجوب الصلاة على من لم يبلغ ، و ماله في معكى الوافي .

و استدلال له بان الصلاة تستعار للميت ودعاء ومن لم يبلغ لاحد هذه الى ذلك (و بطائفتين) من المصومين ، الا ان ماله على ان لفظ لا يصلي عليه

كصحيح (٢) دراه او حسنة الوارد في موت ابن ابي عبد الله (ع) و قال ابو جعفر (ع) فيه بعد صلاته عليه لم يكن يصلي على الاطفال انه كان امير المؤمنين (ع) يعربهم فيدعون من وراءه ولا يصلي عليهم و اما تملك عنه من اجل ان المدينة كراهية ان يقولوا لا يصلي على أطفالهم

و حمر (٣) على بن عبد الله عن ابي الحسن موسى (ع) عن رسول الله (ص) بعد دعه يراهم من دور ان يصلي عليه و امر به ان لا يصلي الا على من تملك بدعوى ان ظهوره في عدم الوجوب لم يبلغ لا يسكر (الثانية) ماله على عدم الوجوب على

١ - لول مثل الب ١٣ من بواب صلاة الجنائز لحدث ٤

٢ - الو ١٢٠ من الب ١٣ من بواب الجنائز لحدث ٢١



الطفل عالم يبلغ خبرها

[illegible]

١. الموسائق لمات ١٤ من أبواب صلاة الجمعة لحديث في

٢. المسائل الباب ١٥ من أبواب صلاة الخبارة الحديث ٣

١٠ وما وجد له سند فيه جمعة في محله من حجة المؤثق كالصحيح  
والصحيح ان يرد عليه ما من الاصحاب فيه الموجب لوجهه ، و ما خبر  
هشام فقد عرف انه ضعف في نسخة (١٠) عدم قبوله لخصوص المنفعة في لوجوب  
وهو مبدوع به حقه في محله من انه لا دليل على طلب شيء ولم يرد حصص  
في تركه يحكم العقل بوجوب الاتيان به .

وعن ابن الحنفية ورجوعه على المستهل يعني من وقع دونه ، لكأنه يستدل به  
بما جمعه (١) عند الله من أن عن الحنفية «ع» لأصل على الصغوس ، هو لم يود بدليل  
يستدل ولم يصح ولم يثبت من لدنه ولا من غيره ، وذا سهل فصل عليه وورثه  
ووجه غيره (٢) أنه رجع حمل هذه الصغوس على الصغوس أو لا سحب لما قدم  
من الصغوس الصغوس في عدم رجوعه على من كان عمره أقل من سبع سنين (فتحصل)  
أن الأقوى ما هو مشهور ، يشمل هذا الحكم لمحدود للولد مظنة ذكره (أو انثى  
أو ذكر أو عبدا) .

(و) هل ( تستحب ) الصلاة ( على من يقص منه عن ذلك ) أي كان عمره أوّل من ست سنين كما هو المشهور على ما سبّح الله ، لا ، كما عن المحدث الكاشي وفي المذايق وعن غيره ، وحيث أن عمره لا يزال لأخره في صحيح من سبّح الله المقدم وغيره المعتبر على الاستحباب بقرينة ما تقدم

و دعوى ان النصوص المتقدمة حتى مضمون صلوة ابي جعفر «ع» على ما لدى  
كل عمره ثلث سنين مذكورة في عدم مشروعيتها انضمام ان عبد «ع» لم يكن يصلي  
على الامعاء ، وان النبي (ص) لم يأت لأبى علي عن لا يصلي وان ابا جعفر «ع» صلى  
على ابنه مخافة تشيع لباس بن ميثم لا يصلون على متعلهم والا لم يكن يصلي  
على مثله (مدفوعة) به اما تدل هذه النصوص على عدم مشروعيتها في حال الشرع  
ولا تدل على عدم ثبوت مشروعيتها بعد ذلك لاحد اطراف عيون راجع عليه -

کالمحاجہ و لمدہ از حنطہ حرام موتہم بن لعل قولہ (خ) وکان علی ذعہ یممر  
بہ فیدوس ولا یصلی علیہ و لکن لیس صعبہ شیء فیجر یصنع مثله صابر فی ثبوت  
مشرعیتہا باجماع و بوی ہذا داوود الولد حب و لا یلا یسحب ایضا بالاجازۃ صحیح  
و بیان لمدہ

في المصلي

بسم الله في المصلى (أو أولاهم صلوة) : في حكم الميت من  
عسله وحوه أولى (أو يحوه) بعدى (أو مع) على المشهور  
فمن مرقى ميت لم يزل ينجى به في ذلك في حكمه جمع من ذلك  
وكون الوحوب كفايا فراجع .

ويشهد له في خصوص هذه جملة من النصوص من رواه (١) سكتيبي رحمه الله  
عن ابن أبي عمير عن بعض أصحابه عن (٢) ع. د. (٣) صلى على الجذرة أولى الناس  
بها أوزهر من وجه رسول الله (٤) طي: حبر (٥) لـ سكتيبي عن جعفر عن ابنه عن  
أبيه عن علي بن أعين عن جعفر عن أبيه عن عبد الله بن حمزة وهو ج. د. (٦) عن أبيه عن  
الوليد بن الأقرع عن أبيه

[illegible]

استدل به صحيح (٤) هشتم من - ام عن الكشي عن مولانا الدوير (ع) است

٢-١ الرسول ﷺ. من نواب صلاة الجمعة - الحديث ٢-١

٣- الوصائل لعام ٢٣ من اجواب صلاة الجمعة الحديث ٤.

٤۔ لوسائل۔ الباب ۱۔ من اموالہ و حبیب الارب الحدیث ۲

اولي بٽ هي، ٻي بٽ وائس بٽ، اولي بٽ من جيڪ، اول وحوڪ لايٽ و بٽ  
اولي بٽ من احيٽ لايٽ و احوڪ من ايٽ اولي بٽ من احيٽ لامٽ اول وائس  
احيٽ لايٽ وائس، اولي بٽ من اس جيڪ لايٽ وائس جيڪ لايٽ اولي بٽ من عمت  
وائس و عمت جو بٽ من بيه و عمت، ٻي بٽ من عمت جي ادٽ من ايه و عمت جو ايايٽ  
من بيه اولي بٽ من عمت احي يڪ لامه اول و بيهٽ احي بٽ من ايه و عمت اولي  
بٽ من اس عمت جي بٽ لايه وائس، عمت جي بٽ من بيه اولي بٽ من اس  
عمت جي ادٽ لامه

هـ اؤاد عليه السلام) دایه لم مسدوف بصر (دوبی) هـ احرى ، به لا یو به  
الکلیه المدکوره لذلله علی و لویه له ب لاله حده علی الممر ب الام حده  
من لآخوه و لاعمامه اءلادهم معاشه اکیم بی لمد ب

وهما بظ (ام لاول) فالاول من بعد (امند يستكشف) في ١٢ في ٢٢٥ د  
كبرى كلمة وهي ان المراد به اوسه لاوليه في الامرات من غير حمل لاصطلاحه  
لامثله (وام الثاني) فالان وجود جهة اخرى موجهة لاوليه شرعا لا بد  
اكون هذه الجهة مما يوجب صدق الاوليه في جهة تصدق الاوليه  
في جهة واحدة كون جهة اخرى موجهة لاحد من اولاده له من لا بد في ذلك  
لا يعني

[illegible]

عبرہ کلک لکان ہوا لواری ۔

واو د على لوجه الاول : لعدم التاثر بين المعامين لا يكون تفسير الاول  
بالاولى والمبني اثني اخصاء مفتض للمعبر لا يبي به هذا (مع) ان المسلم من الاصحاب  
بخصيص اخصاء واوله يذكر لأكبر فكيف يمكن حمل المقام عليه (واورد على الثاني)  
ان المقام من الاول ليس هو الاولى والمبني نفسه من المراد بشأنه شئونه (وعليه)  
فحيث لا يمكن شئونه بتحكم المبحول له في هذه خصوص من الصلوة ونحوها و  
لازم حد التحكم في موضوعه فدور الامر من ان يرد به الاولى بمصرته وان  
يرد به الاولى به عروبه هو الامر بحد ذاته وان يرد به الاولى بغيره وان  
اقرب منه

و ممکن است بحث بر سر آوردن علی اولی و لا بر این قدر مریست که لیسوس بعد  
 از من عدم ثوبی فی مقام سر جعفر امیر ؛ اعلو و جوب القضا علی اولی اتحاد المر  
 من بعد من اولی اولی لیسوس و اما لیسوس بعد از جعفر امیر اولی لیسوس  
 می اطلاق هو الاولی است که لایحی و جعفر علی و در عین حال در احصای  
 لحکم فی باب القضا و احصای مرعوی اولی لیسوس بعد از جعفر امیر لایحی و لایحی  
 و اما آوردن علی الوجه لایحی و جعفر امیر ان ظاهر من اولی لیسوس بعد از جعفر  
 بعد از جعفر امیر و لایحی فی ان لایحی و جعفر امیر جعفر امیر و جعفر امیر  
 که لایحی .

وولاية له (١) واداء الاحكام بحسب ما تولى بعض نصمه مدد على  
كون الولاية له في المقام من الحق وعدم كونها بمجرد الحكم لتكليف  
وما ذكره طهراية لا يفي به القول موثق (٢) <sup>١٠</sup> سمعنا بعد الله (ع)  
يقول (ياكل جعلوا لي من ترك اولاد ولا يرون) <sup>١١</sup> عني بذلك اولادهم

١٧ - سورة الاعمال الآية ١٧

٢- الوسائل - الباب ١- من ابواب موجبات الارث حديث ١

في المواثيق ولم يصح اولا ، ليعلم ولاهم لمص اقرتهم الله من الرحيم ، التي  
بجهره اليها : الاقرية في الحلال اني تكون محملة عند أهل العرف تستكشف  
لايث و في غير تلك الحالات بوقتيه على الاصحاب من سرت ذلك على  
طوائف الارث .

ومما ذكره كده : في الم ركضه لا بعدد سكر المراء بالاعني به  
شد الناس علاقته

واما عن بعض علماء المجير من ن بولي بمحرم من بون فود عدد فالاش  
علاقه به بحث يكون هو لمعرف في ذوقه ثم حقه في حبه وقد استدلل له بان بولي  
على ما يستعد من ماهر المدعي عن من له ميثا لعر في لا او عند عدم  
امه بل لا حقه قوله (ع) يعمله اهلى لاس به (هـ) ب ليدلل لا يستحضر بذلك كما  
يظهر لمن اجمع ما ذكره مع بون فود هو مع عدم كون الواث مع مثالا  
للمسؤول لا يجوز له المشرية مطلقا وقد وجد ان لاسه هو المشهور  
بين الاصحاب

## تقديم الدكتور علي الاناث

المسئلة لثمة صرح عدد : بان لوانه حلاله ساء لرحم والى  
وعن امسوى في الحلاف فيه ورد المصدق : بان سكرام به لا يعكس الحكم  
ولكن مفسى به كمت اقوم عدم الكون كوني لم ب حلا وامرأة بد عن  
اجد ثق سبه التهمم لي لا ك في ككاه مع في مو بين لاول في اصل الحكم  
وقد استدلل له بان الرجل فون عني لا هو داص ب و دأ وبه (١) رد في معنى  
القضاء على لاشي (وبما) في صحيح الكسبي اقدم من عدم لان على الام (ووصالة)  
عدم ثوب لولانه لله ثم مع وجو لرحم سمع كور لخط سخر لند كور

وفي لجمع نظر (أما الأول) فلا عدد متعاليات بها بحسب أن تذكر حكمه  
للمحكم أدل دليل عليه . لا فهي باعق لا تصح ب تكون داللا للحكم كما  
لا يجمع (وإن الثاني) فلا عدد لقضاء على الشيء منهم من عدم ولا يتبع وجود الرجل  
(وإن الثالث) فعدم وجوده في المسح المتعارفة من كتب الأحبار (وإن الرابع) فلا  
لأسهل من الرجوع إلى الأصل مع وجوده لأنه وقت كقوله (ع) صلى على أبي حمزة  
ولي الناس . إن من بعد (ودعوى) أن المسبق لي لذهن من الأبوي هو الرجل  
(مستوفى) . عدم من . الم . عدد الأولى بالاثبات . وقد لا دليل على ذلك . ولكن  
الاحتياط لا يفسى تركه

الموافق . الثاني في أنه على فرض بوجه من يخص ذلك أنه إذا كان لم يثبت رجلا  
أم لأوجه . قد استدل (الأول) بأن من هو من لشيء أعني ابن الوصي أن له المباشرة  
لأن معنى ولأبيه . لأن فقط مصداق إلى قضاء . لو كمل في أمر ذلك (وفيها) مصداق  
في اختصاص هذا لوجه . المعين . والي . لأنه ذلك . هي لولاية عن غير المماثل  
مطلبا وهو معاملة بغيره . حد وقد دل الدليل على خلافه

في صحيح (١) رآه في المراجعة . قال (ع) لا لأعلى المبدأ الم  
يكن أحد أولى منه . كما . موت أو لأنه غير ملازم لما كان المباشرة بل يستثنت  
مع أمه . لمصر . وجود . كل لا يلازم مع وجوده . من المستبعد من أدلتها بل  
صحيح . أم المباشرة أو لأن (وأيضا) عدم . لا يجمع ولوية الرمح وروخته مع  
الأولى احتساب لمباشرة ولثاني شهر

المسئلة الثالثة في كل سبعة من متالي أم ب . بال والام أولى من ماله  
بال وهو أولى من أبه . كما هو المشهور . وشهد له (صحيح يزيد  
الكسبي المتقدم) أنه . أن لم يصرح فيه بهذه الكلية لأنه يستبعد منه تلك كما  
لا يجمع





١٠ قد نزل الآية في حال حيوة في زمن جد لا لا تكون إلا على قدمه  
على الأخ في حال لم يتعد كمال الحد لانه في الميراث ثم انه لو تم ذلك فهو  
انسه الى حد من قبل لا كما هو عليه انه كان من قبل له فهو له ولا لا  
حده ام هو واضح

ثم به سبب انه غير طلبة له بعد من على حال ويمكن ان يبدل  
ان جد الكرمي له في رتبته لا بعد من له سبب ولا

## الزوج اولى بزوجته

المشقة بخدمه ( و الروح اولى عن غيره ) رحمه سني المشهور

عن المعمر بن ابي نصر وحده المدركه عن عروة بن الزبير عن احمد بن علي

شبه له (١) موقوف اسحق بن عمار عن مداد القوي وعه و الروح اخو

له ان كان حيا فيه في وقت من المدة لم يصب دعوى الا في على العمل  
معه

٢٠ (٢) اي مصر بخدمه مداد القوي في الكتب الثلاثة عنه (ع) بن

لمرثه بموت من حيا بخدمه مداد القوي رحمه قلب الروح اخو من الابد

الولد والاخ قال (ع) نعم ويصلها

٣٠ (٣) على الاستدلال به (د) بخدمه اسحق بن عمار هذه الاووية

ثم بعد من ان اولى لاسر امه (د) بخدمه مداد القوي بخدمه الجرح من مع

صحيح (٣) حصص عن مداد القوي (ع) في ميرثه بموت ومعه اخوه

٤٠ (٤) اي على علم اول (ع) حوله حوله بخدمه مداد القوي بخدمه حوله (ع)

عن ارحم الله عنه (ع)

ويكن يدعى (الأول) من لموثو حجة على الآتون، مع ان صعب السدلو كان فهو  
 محجور العمل (والذي) من تقديم بعض رواة الطبقه على غيره لحجج احر لا يفي  
 مع كون لولائه لمن هو اولى بالمعرات (الثالث) من بعض الاعراض لاصحاب  
 عنه طرح ويحتمل على التمه لما من لشج من حكاية موقفه للعلمه  
 ثم مفضي الى الص والعتوى عدد الفرق بين كون لروحه حرة او امة  
 دائمة و مقطوعة (قد نهى) من ف لدوس الى الحرية التي كانت له لكنه لم يها  
 في الحرية (مع) ان قد بدصوص المذكوره اولى من تعسف عدده سلطه على  
 الاملاك وفيه ان الاعراف ممنوع بعد كون الاملاك حقيقة لروح غير معلوم عند  
 بروحه تشمل الامه كما تشمل الحرية والافرى بسهمه (دعوى) فيه ذلك لعدده  
 السلطه (مصدقه) جروح الامه منه من ملك سده اجراء حم من اهله لثلاث  
 (و تشكك) في نحو مرفى لم قطع له اذ بعضي لاجل بعد موته لسودها ح عنه  
 بل لم يسعد ذلك بمجر موم و لم يفسس لاجل لكونها كالعين منه حده ا  
 ماتت (وفي) ان اعلاى لمن بعضي موم هذا لحكم في لمقطعة كالدائمة حصول  
 سنوية بسهمه بمجر موم ان كان مما لا يرب فيه لانه في الدائمة يصاكت لعدم  
 معمولة بناء لوجه متعلقه بالمش

## الهاشمي اولى من غيره

الاساس (والهاشمي احق اذا قدمه الولي) بالاحرف كما في الجوهري وعن  
 المعتمر والذكره مبنية لاحكام دعوى لاجه اعلمه (و) لكن بمعنى انه (يستحب له  
 تقديمه مع) كونه مع (للسرائق) (و شذذه) مصداق الى ذلك النبوي (١) قدموا  
 ورشا ولا تقدموها على قاعدة له مع و عن المعتمد القول بوجوب تقديمه  
 وليس له دليل ظاهر.

(و) السابعة (الإمام) الإمام الأمر (أولى عن غيره) بالصلوة والاحلاف حده  
 بل عن ظاهر الخلاف لا يمنع عليه من إعلانه ضرورة المذهب كذا في الجواهر  
 ويشهد له معناه في صراحة حطة لمدبر وحسن (١) صلحة من ريد عن مولانا  
 لم ينف عنه إر حصر الأهم الحرة فهو أحق بالولاية علم والبحث في احتياجه  
 إلى أن الولي حرج غير متضيق في العودية (و) في غير من لا من التمس عليهم  
 (الأول) أن ثبوت الولاية لغيره في أفراد لا يفي به ذكره في أول المباحث المتعلقة  
 بالأمير، من أن (وجوبها) في صلوة وغيره من أحكام الميراث (في الكفاية) كما  
 تقدم للكلام في ذلك في بحث العسل كما ثبت في ذلك لمبحث حكم ولاية  
 الحاكم وحده من ورثه الوليد وراجع

## إذا تعدد الأولياء

لأنه إذا تعدد أهل مرتبة واحدة قبل منفراد جميع أمكن في أحدهم  
 مطلقاً أو ما لم يمنع غيره وجوده قويماً بالأوسط للسيرة المستمرة ولصدق الولي  
 على كل واحد منهم ولا يسأل أحدهما إلى به منه وإذا صلى عليه فقد فعله أولى الناس به  
 فكان مجرداً وليس لغيره معه لعدم أولويته منه فتدبر

(واستدل للأول) بأن مقتضى إطلاق دليل الولاية ثبوت ولاية واحدة لأمر صفة  
 الولي لأحقوق متعددة بتعدد أفراد الولي

وهو (ولان) ثبوت لولاية لأمر صفة الولي على من معولته ليس  
 معناه ثبوت ولاية واحدة للجميع بل معناه ثبوت الولاية لو حد من الأفراد بمعنى أن  
 كل واحد من الأفراد لثبته لهم الولاية له لصحة الجميع موقوفون لولاية  
 فيكفي أن أحد منهم بطريق ذكره جماعة في الواجب الكفاية حيث التزموا  
 من المكلف ليس مجموع الأفراد ولا الجميع ولا الواحد لمعين، ولا المردد

من صرف وجود طبعه للمكف في مثال حد المكف . يتحقق بعض من صرف وجود  
الطبعة فقط . تعرض في التصريح من الاولياء في طبعه الاولى . في الالتزام  
باعتبار اذن الجميع

و من يوجب سكتة اولي و وجود طبعه بمختلف كشوب لولاية اصراف  
وجود طبعه بولي منه لا يتحقق . يعنى المكف بصراف وجود طبعه العمل معنى  
فصل العدم المطلق . معقول من جهة ان متعلق هو وجود و التكف يفرض  
وجوده . و كون المكف هو صرف طبعه بعد اعد . يوجب سكتة قبل فعله بحكم  
" فرض كون شئ في صوره " . معطوفه قدس به معنى معقول لا كون المكف  
هو من المكلفين وهو كم . و في . . . . . من . . . . . يعنى وهو يلقى لزوم كون  
موضوع السكتة معروض للشك . و لا يمكن ان لا يكون موضوع هو المجموع  
بصرفه . عدمه في الواجب . سكتة . . . . . جميع مع كون المكف المدوحه الى كل  
" حد مشروط بعدم " . . . . . لا . . . . . في ذلك و الجواب عما ورد عليه  
هو كقول لى محبة في الاصول

و في الامم بها ان يذبح سكتة من لصوص بمقتضاها يصلى على الميت  
اولى ليس به و من يذبحه . و لا في سجن كون لولى هو مجموع من في طبعه  
واحدة او كل واحد منهم بعد عدم معقولته كون الولي هو في طبعه لولى من  
لاستظهر من تدب لصوص و من مدها (يقول) ان لم يذبح من قوله (ع) يصلى  
عليه لولى ليس به . لا يمتنع ان يكون اسر لجميع صلاة واحدة بان يتي كل  
واحد بكبيره و حده مثلا من لوانوا به . كل يطلب بالا كلام . كما به ليس  
امر د و حوب من كل واحد منهم صلاة كاملة . و به لا يجب اكثر من صلوه  
و حده بالا كلام . بل لم يمتنع ان لكل واحد من الاولياء يصلى عليه . بمعنى ان  
اكثر مكفوف . لتكفب مشروط بالام . لك هو . . . . . الولاية لكل واحد من لاهر .  
لا ثبوت ولاية واحدة للجميع . و عنه ولا يجب الاستدلال من المجموع فتد . و به

دقيق

واستدل بذلك من قولانية الشافعي لأن ما إذا كان الميت من الأهل ...  
 إليه الذي ... معه ... فلم ... له ... ولم يمنع لأخر ...  
 ولم يمنع ... صلوة ... موضع آخر ... كان ...  
 ... الصلاة ...  
 ... الصلاة ...  
 ... الصلاة ...  
 ... الصلاة ...

فجاء من أن يكون ...  
 ... الصلاة ...  
 ... الصلاة ...  
 ... الصلاة ...  
 ... الصلاة ...  
 ... الصلاة ...  
 ... الصلاة ...  
 ... الصلاة ...  
 ... الصلاة ...

واستدل من ذلك كله ما أورده بعض الأئمة على ...  
 الفرق من صلاة فرادى و صلاة مقبلة في ...  
 عليه أنه لا يرب ولا كلام في أنه لا يعتبر ...  
 للمؤمنين

## كيفية صلاة الميت

(و) قسم ثالث في (كمفصلاً) وهو (أن يكبر بعد الميت) لئلا يشبه في وجوب  
 فيه الكسوة ...

ويشهد له بوضوح معجزة ان لم يكن متواترة كصحيح (١) امي ولادة لسان  
عبد الله (ع) عن التكبير على الميت فقال (ع) حلف وصحيح (٢) اسمعيل بن سعد  
لاشعري عن مولد الرضا (ع) عن شئ من الصلاة على الميت فقال (ع) اما المؤمن  
فاحسن تكبيرات وما المانع من اربع الا فيها وجوهما غيرهما وفي حريبي  
صير (٣) لتعيل ، به احدى من كل من الدعاء التي هي علم لاسلام ، وهي الصلاة ،  
الركاء ، الصوم ، الحج ، ولولا به تكبيرة وفي صحيح (٤) بن سنان التعليل به  
احد من كل من الصلوات لخمسة تكبيرة (٥) في حلف حار ، ولحسن بن ريد وعنه  
من انه ليس في سكتة شيء موقوف فمذروح ومتول

(فيها) اي بين التكبيرات الخمس اربعة ادعية كما هو المشهور وعنه طاهر  
الخلاص وصريح العبد والذكرى دعوى الاحمد ع

ويشهد له (احد) (٥) الكثير لواءة في بين كيفية هذه الصلاة ، الى مره  
الدعاء فولا وفلا وحري (٦) امي بصير وال كتب عدي بن عبد الله (ع) حلف ودحن  
حلف فساله عن التكبير على الحنارة فقال (ع) خمسة تكبيرات ثم دخل آخر فساله  
عن الصلاة على الحنارة فقال (ع) اربع صلوات فقال الاول حلف ودان سالت فقلت  
خمسة سالت ودان فقال اربع فقال (ع) سالت عن التكبير وسالت عن هذه  
الصلاة ثم قال (ع) انها خمسة تكبيرات سبع اربع صلوات (ويؤيده) اطلاق  
الصلاة عليه فان المستعد من الصوم ، ذلك اما يكون لاجل اشتماله على الدعاء  
الذي هو معناه ، الفتوى

١ - الوسائل - الباب ٥ من ابواب صلاة الحنارة الحديث ٩

٢ - الوسائل - الباب ٥ من ابواب صلاة الحنارة الحديث ٦

٣ - الوسائل - الباب ٥ من ابواب صلاة الحنارة حديث ١٧-١٣

٤ - الوسائل - الباب ٢ من ابواب صلاة الحنارة

٥ - الوسائل - الباب ٥ من ابواب صلاة الحنارة حديث ١٢

وفي الشرائع الدعاء يمين غير لازم ، بل هو الأصل وهو ال (١) على أنها حمس  
كبريات الظاهر في قوله عليه السلام ، لعلوا (٢) باختلاف النصوص في كيفية الدعاء  
لدى هو عز وجل عليه السلام

[illegible]

ثم أتت جماعة من الناس من جهة الجنوب الشامي فسلموا على أمير المؤمنين عليه السلام فسلم عليهم وأمرهم أن يذهبوا إلى بلادهم فذهبوا إلى بلادهم فسلموا على أمير المؤمنين عليه السلام فسلم عليهم وأمرهم أن يذهبوا إلى بلادهم فذهبوا إلى بلادهم

و سئل (١٨) ما جاء في حديثه عن اهل بيته السلامه و السلامه و السلامه (ع)  
 يقول ان سؤل الله صا - صدى على حسب كبر و شهادته كبر و صلى على لاسه  
 و دعاه كبر و دعاه من كبر ا - دعاه - دعاه ثم كبر الحمله و اصرى و  
 عن مصدق و سئل في العدل لا به و كبر و صلى على لبي (س)

وأورد عليه هــرين لأهل به نعل فع لا شعـر بعـه فصلا عن الدلالة عليه الذي  
به متضمن بدشهد بعد لأولى والصلاة على لـاء بعد الثانية والمدعى بعين الشهادتين  
بعد الأولى والصلاة على النبي بعد الثانية

و يمكن يمكن رفع لأول من طهر فعل المعصوم فعل النسي (س) لا مبيعا مع  
 نقل مداومته عليه في مقام بيان الحكم تبعه (ووجه) الثاني من المراد بالشهادتين

و صلاة على الآباء متضمنة للصلاة على ألسي (ص)

والصحيح أن يتردد عليه ما معاً من معاً من خصوصيات تعريضه والظهوره  
في عدم تعيين ذلك ففي حد (١) على من سويده الأمر بمرأته أم لكتاب بعد الأولى  
في خبر (٢) سمعنا من همام بن أسد (ص) حمد الله تعالى ومحمد في التكبير الأولى  
وفي صحيح (٣) أبي داود الجمع بين الشهادتين والوحدانية والصلاة على النبي (ص)  
والدعاء بميت في جميعها وبذلك المشهور، والرسالة والدعاء بالمؤمنين في جميعهم  
وفي صحيح (٤) ربه ثالثاً يومه وفي مؤيد (٥) سمعنا الجمع بين شهادته والوحدانية  
والصلاة على النبي (ص) والدعاء بالمؤمنين بعد التكبير الأولى والدعاء بالمؤمنين  
بعد الثالث الأخير، وهذه هي صحيح (٦) لجلس الجمع بين شهادته والصلاة على  
النبي (ص) والدعاء بالمؤمنين والتمس بعد كل تكبير من تكبيراته في غير هذه  
ذلك فمعين بصرفه بحمله على الاستحباب

ثم إن هذه الخصوص متممة في أعين الدعاء لميت في بعض الكتب، وهي مختلفة  
في عملياً غيره، والجمع بين الخصوص يقتضي الأثر في عدم عبادته، فوجب سوي  
الدعاء للميت، نعم، ما يرد إلى المشهور أنه لا فصل والاختلاف في حوطه، لا يرد  
بذلك كنه بين كل تكبير من معاً بعد الفصل

هذا كنه في المؤمن وإن كان الميت مدققة والمراد به في الدعاء بمرءة ميتة،  
بالمؤمن ونصريح عموم عدم وجوب الصلاة على من حكم بكفره من أهل البيت بنحو  
هو الأعم من المحال ومن كان يظهر بالاسلام معطى للكفر فتعبر العملي على رفع  
تكبيرات

ويشهد به في لهجات في عدة (٧) لألزام وفي المظهر للإسلام المعطى للكفر حملة

١- ٢- ٣- ٤- ٥- ٦- ٧- ٨- ٩- ١٠- ١١- ١٢- ١٣- ١٤- ١٥- ١٦- ١٧- ١٨- ١٩- ٢٠- ٢١- ٢٢- ٢٣- ٢٤- ٢٥- ٢٦- ٢٧- ٢٨- ٢٩- ٣٠- ٣١- ٣٢- ٣٣- ٣٤- ٣٥- ٣٦- ٣٧- ٣٨- ٣٩- ٤٠- ٤١- ٤٢- ٤٣- ٤٤- ٤٥- ٤٦- ٤٧- ٤٨- ٤٩- ٥٠- ٥١- ٥٢- ٥٣- ٥٤- ٥٥- ٥٦- ٥٧- ٥٨- ٥٩- ٦٠- ٦١- ٦٢- ٦٣- ٦٤- ٦٥- ٦٦- ٦٧- ٦٨- ٦٩- ٧٠- ٧١- ٧٢- ٧٣- ٧٤- ٧٥- ٧٦- ٧٧- ٧٨- ٧٩- ٨٠- ٨١- ٨٢- ٨٣- ٨٤- ٨٥- ٨٦- ٨٧- ٨٨- ٨٩- ٩٠- ٩١- ٩٢- ٩٣- ٩٤- ٩٥- ٩٦- ٩٧- ٩٨- ٩٩- ١٠٠-



من بدو من ١١ المصحة التي صاكن بكر على المؤمنين حمص ، وعلى  
اهل التفاف اربعا

وتم ذكره في حقه . ود بالماضي في المقام . ظهر به بدل على هذا  
الحكم فهو صحيح ( ٢ ) انه لا بد من الاشهر في الرضا ( ع ) فاستلذه عن الصلاة  
على المسافر ( ح ) . مؤيد بحسن الحكم . انما هو السابق ويرى ( واما ) به  
( بحسن مؤيد ) انه لا بد من الاشهر في الرضا ( ع )

[illegible]

ثم ان اصونس كذا بعد ان ادعى للصبان كان مؤمدا ، عليه ان كان مافق  
لثبته من بعد ان ادعى له مدعى ، انصبه من ان كان له من همم ، و ان حمله من  
ثبته ان بعد من بعد له ان كان له ان الله ان جعل ان له يدور ان كما يظهر  
لهم ان اصونس انصب

(ثُمَّ إِنَّهُ) يَنْتَحِبُ إِلَى بَصْرَةَ لِعَصْلِي لَا يَدْرِي لِمَ يَدْرِي الْحَبْرُ.

الحبر، (٤) حفص، عن جعفر بن اسد (٢١) - (٢) قال، اذ صلى على حذرة لم  
يرح عن مصلاه حتى يذهب على يدي له حال وفي حبر (٥) نوس والبرح حتى يحمل

٢ - التوسائل الباب ٥ من أبواب صلاة الجمار - الحديث - ٥

٣ الموسئل اءاب ٤ من بوب سلاءة الباءرة البءبء ٥

٤ - ٥ الوسائل - الباب ١١ - من أبواب صلاة الخسوف - حديث ١ - ٢

الرب (فحصل مدد كره بعد كره المحنة فله حوله) (و) افضلها ان يكبر و  
يشهد الشهادتين ثم يصلي على النبي و الله بعد الثالثة ثم يدعو للمؤمنين  
بعد الثالثة ثم يدعو للمسلم ان كان مؤمنا وعليه ان كان منافقا و بدعاء المستضعفين  
ان كان منهم في الرابعة ولو كان طفلا سئل ان الله ان يجعل له و  
لا يوبه فرطوا و ان لم يعرفه سئل الله ان يحشره مع من يقول له ثم يكبر الخامسة  
و يصرف بعد رفع الحمار (و لا شك في ذلك) لأن جهة سره في تكبر على  
المنافق حسب مقتدر

ثم بعد ذلك في (لا قرأته قط) في عدد الصلاة (ولا تسليم) في عدد (١١)  
شبهه في (٢) على يد المذنب بعد صلاة المغرب و (٣) على يد المذنب بعد  
الغروب و جمع بينه وبين صلاة الجمعة و في صلاة يوم الجمعة الا في صلاة  
فيها من جهة كونها فرائد لأن جهة المذنب من صلاة يوم الجمعة و لئلا يكون  
افضلها .

(و) سمعت فيها الطائفة و لمست شرط (ب) الاحاد في (١) شبهه في (٤) احسن  
عدد محمد بن سعد قال (ابن الحسن) (٢) له في جرحه و لمست على و صوء  
فان ذهب ابو صوء في صلاة اصله عليه و في على عبد و صوء و من يكون على  
شراحت

ويشهد للثاني بوضوح كثيرة كموثق (٥) يونس عن الصادق (ع) عن جارية  
اصلها عليها على غير وضوء فقال (ع) نعم انه هو تكبير و تسبيح و تحميد و تهنيت كلها  
تكبر و تسبح في ذلك على غير وضوء و نحوه غيره

١- الوسائل - الباب ٩ - من ابواب صلاة الجنادة

٢- ٣- الوسائل - الباب ٢ - من ابواب صلاة الجنادة

٤- ٥- الوسائل - الباب ٢٩ - من ابواب صلاة الجنادة حديث ٢- ٣

يشترط في المصلح المداوع

القسم الرابع في توضيح بعض النواحي والامور والاعمال  
احكامها ، والكلام فيه يقع في

(مسائل الأولى) عشر في المصلى المتوجع معي انه لو صلى الفري لا يجوز  
صلاته عن ان كان جالس على شرعية المصلى كانه صريح بغيره وخدمهم  
من حب الجواهر و كشف العبداء و عموه قدم مقدمة جلاء ليد عن لو حب  
و من الرجوع الى وعده (اشهد اني بوسعك بعد ان سلمت شاعده عن المصلى  
كه فور في محرم لان الاحرار يوفون على خبر كونه من في المصلى و ا  
من المصلى اني يكون واحد على ان المصلى لا ياتي له سكوت من حب المصلى  
جوز ان يترك لو حب المصلى و لا كان في المصلى بغيره في المصلى بغيره  
و من جري المصلى على احد المصلى في المصلى بغيره في المصلى بغيره  
له لعمري المصلى و لو لا انه لا ياتي له في المصلى بغيره في المصلى بغيره  
ان شرعية المصلى في المصلى بغيره في المصلى بغيره في المصلى بغيره  
هو في المصلى بغيره في المصلى بغيره في المصلى بغيره في المصلى بغيره  
لا من يمكنه

من هي الآية . له على امر آله . ان لا يمد يده وعضه من بعد ان  
 صدمته . وفي حلقه من آله . لا يمد يده وعضه من بعد ان  
 بعد الامر . في الامم . وبتش آله . لا يمد يده وعضه من بعد ان  
 الخصومه . يشب بحكم في جميع الامم . وبتش في آخره . يشب في شترط  
 الحظ . لصوحه . اي . ليس . وعضه . وبتش في الحظ . او . كن . وعضه . والافعه . انه  
 . جميع الى . يشب في الامم . لا يمد يده وعضه من بعد ان  
 (فتحصل) ان الاظهر عدم الاكتفاء بصالحه

ثم إنه على وجه الإجمال لو سلم بوقوع منه صريح جملة شروط لصحة الاشكال ولو ثبت في ذلك فهو يحرى أن لا يكون له أثر في لعدم الاستلزام لعدم العسل على حرى قاعدة الصحة في حين يعبر في سبب أثباته من فعل غير صالح (وعليه) فالاحتياط السليم على العدم

## يشترط أن تكون الصلاة بعد العسل والتكفين

لأنه (لا يصح عليه إلا بعد غسله وتكفيمه) لا خلاف في أن هذا هو قول أهلنا وكافة وأئمتنا في هذا الشأن لئلا يفتقر إلى ما لا يحتاج إليه من الاستدلال بالحدود الشرعية ولا يصح أن يستدل به على ذلك (الأن) أن يقال إن هذا الاستدلال لا يرد في مورد التكفين بل هو المصنوع في مورد هذه اللفظة المعنوية التي لا يرد فيها من هذه اللفظة بل هو هذا الوجه في هذه المسألة

وإنما الاستدلال به يعطى لصلوئه لأنه من غسله في جملة من النصوص (أن) على من جهر عن أحد موسى عليه السلام في كل تسبيح وطر فمضى عظماء من لحم كعب يصيح به في (٦) بعد ذلك في صلى عليه في نحو غيره فهو غير تام فالعطف ولو لا لا يدل لأعني على أنه قد يرد في الحكم ولا يدل على اعتبار الترتيب

(وأنه) المصنف رحمه الله تعالى (أنه) في قوله بعد العسل في قوله شيء في المأمور به مطلق كما عن جماعة من أهلنا في معنى ذلك ولأن ذلك بان أصله على من هو مشروعه في الصلاة لئلا يفتقر إلى خمسة عشر غيره بعدهما كما عن المحقق لهم في =

أدبره على لآله . جفقه في محله من أن لم جمع عند الشك في لشرعيه و  
لجزيه وعده الرأيه لا الاشغال و برد على ذي . من كان الشك في كونه  
لعسل و الكفر من ش . و حوب لصله كان لم ذكر وجهه . لكنه معلوم  
عدم وليس هو محل الكلام من الشك انما يكون في كونه من شرط صحته  
وعليه فحكمه الشرط حكمه بالشرط كما لا يخفى فتدبر

م . و لا ي في بطلان لصله قبل العمل و لكفر من كونه لا ي مع عمديه و  
سوي . و حمر صاحب الجوه . الاجر . في سواه السوء السب و عن الرافي ده  
الجرم به .

و انما دل له بعدم ثبوت الاحتمال في عده . و حدث ا لرفع  
وفيه طر . الال فلان المدك اس هو لاجه . كما عرف (الهالك في)  
فلم حق في محله من ان حديث لرفع ام برفع بحكم و . و على سبيل ما  
هو معلوم انك لا على لاس . و لصلوه حتى مضى . فبه شبهه بحديث  
و لا لان . و يفي به لاس . و هو . و قد في و حب احسن ليس معلق لاه .  
و معلق لاه . م يفي به لاس . و لاجه (الهالك طر . لاسي حره من حره  
الصلاة في اول الوقت و صلى صلاة و قدوله .

و ام الجوه . و عده ان أحدث لا يصلح . و قد دل على صحه له قص و لا يصلح له بد  
صافي لشرعيه (و قد روي) ادلوه . و هو لحديث له فهو برفع لحكم بمعق  
اما يعتبر به ذلك و حدث به بعدم . و اج . و عدم سقوط التكليف . و لا الامحاله  
يكون و يعلقه الاله عبر المعداد بذلك فصح فتدبر

## الصلاة على العاري

و لو بعد الكفر لا سقط لصله بالاجازي و يقتضه الا ان ما ضمن الامر به بعد  
كون . لال دل على اعتد كونه بعد لتكفر محضه بعد هذه الصورة . و الحذر ان الابيان

وح قلو أمكن سر عورته بثوب و يجوز يصلي عليه عذسه ع ولا يجب وضعه في الفرس  
والصلاة عليه بعد ذلك لا طلاق لأدلة و عدم رد ليل على و حوب بك لا اختصاص  
بغيرين الآتين بغير هذا الغرض بل عموم قوله (ع) في خبر محمد بن مسلم الآتي  
إذا لم يعد و على ثوب نوارس يدعو تدفيعه أو فده صعود في لحد العذم و حوبه  
في هذا المورده (ع) عن أبيه كذا في (ع) أن أمكن به و حوب صلى عليه قبل أن يضع في  
اللحد هو الصحيح

وإن لم يمكن ذلك وضعه في الغبر يعطى أو في ثوب من البر و غيره و يصلي  
عليه بالأحلاف

يشهد له حر (١) محمد بن أسلم عن حر قال قلت لأبي عبد الله (ع) رجل  
فوم كسر لهم امرأه في نحر و جرحه يمضيه على أشد و هو برجل هتب  
عريان و لغوه أس عديم لأمه ذيل سر بين ثم فرس لهم فقص ثوب به رعين الرجل  
فكيف يصلون عليه و هو عريان

قال (ع) إذا لم يعد إلا على ثوب و هو يدعو تدفيعه أو فده و صعود  
في لحد نوارس عورتها بلس أو حجار أو ب ي يصلون عليه ثم نوارس في فمه  
قلت و لا يصلون عليه و هو مدفون بعدد من قال (ع) لا و حر ذلك لأحد  
لحد لرسول الله ص لا يصل على مدفون و لا على امرأ و يجوز  
موثق (٢) عماد

ثم به من يجوز لدى لممكن من سعة به دمر به و يجوز خارج ع  
يصلي عليه ذلك من حجاب يكون به و معه في لحد و حر (من) الأهرام بعد  
وضع في اللحد لاسره و إن سر لغوه أمه ممكن في جميع و هو (ع) لحد كذا  
لا يحصى و احتمال أن يكون ستر ستر في لحد حمله في ذلك (ومن) ورود

الأمر في الجارية موقوف على حظر وإن قصدت ذلك لغيره كما يشير التذليل  
 بتحريم حبسها بغيره سوى أحد من لسان عدم جواز الصلاة على يديها في الأول  
 لو لم يكن أقوى دلائل في كونه حراماً في غيرها من حيث كونه حراماً في الأول  
 مما لا خلاف فيه

ثم بعد ذلك في جواب السؤال الثاني في كونه حراماً في الأول  
 ثم يجب وضعه في على كونه الدين من حيث بينهما وجوه دلائل أقوال ، نسب كل من  
 لا يبين لي وجه الاحتياط في قول الأول ، بل في

وسد دلل على ذلك أم لا ، بل في وجه الاحتياط من جهة عدم تعرض  
 لتبديل كونه المصحح في الصلاة ، بل في كونه الدين بغيره ، وهو وجه  
 في جرده على الباطن لم يرد في الأول ، بل في كونه الدين بغيره ، وهو وجه  
 مهم إلى أن هذا وجه الاحتياط في كونه الدين بغيره ، وهو وجه  
 الآخر دلائل أخرى في كونه الدين بغيره ، وهو وجه الاحتياط في كونه الدين بغيره  
 قد بس

## تكراه الصلاة على الجارية مرتين

الثاني (تكراه الصلاة على الجارية مرتين) على ما سيأتي من خلال  
 من كراهة الاحتياط عليه كذا في الجارية ، بل في كراهة الاحتياط  
 بعد تعميمه ، بل في كراهة الاحتياط في الجارية ، بل في كراهة الاحتياط  
 خلاف ما ذكره في كراهة الاحتياط في الجارية ، بل في كراهة الاحتياط  
 في الصلاة على غيرها ، بل في كراهة الاحتياط في الصلاة على غيرها ، بل في كراهة الاحتياط  
 ظهور جرده بذكر كراهة الاحتياط في الصلاة على غيرها ، بل في كراهة الاحتياط  
 في الصلاة على غيرها ، بل في كراهة الاحتياط في الصلاة على غيرها ، بل في كراهة الاحتياط  
 محشبه







سبحر صوته (عن) من رويته يصلي عليه ولم يقرأ الحمد  
 وفيه المول في ذلك يستدعي لكم في قوله (أن يقرأ الحمد) من  
 صلاة وهي التوسعة بعد الدفن وسواء كان في الصلاة الحمد أو لا  
 في الحمد أو لا المحكي عن ذلك في بعض كتبه من الذي استدل به  
 في صحة الدعاء

والدعاء هو الذي لا يقرأ الحمد ولا يقرأ الحمد  
 الحمد هو الذي يقرأ الحمد ولا يقرأ الحمد على الميت بعد الدفن  
 وجود غيره

والدعاء هو الذي لا يقرأ الحمد ولا يقرأ الحمد  
 من عدم الحمد هو الذي لا يقرأ الحمد ولا يقرأ الحمد  
 الحمد هو الذي لا يقرأ الحمد ولا يقرأ الحمد  
 على الميت بعد الدفن هو الذي لا يقرأ الحمد ولا يقرأ الحمد  
 عدم الحمد هو الذي لا يقرأ الحمد ولا يقرأ الحمد  
 الحمد هو الذي لا يقرأ الحمد ولا يقرأ الحمد

والدعاء هو الذي لا يقرأ الحمد ولا يقرأ الحمد  
 الحمد هو الذي لا يقرأ الحمد ولا يقرأ الحمد  
 الحمد هو الذي لا يقرأ الحمد ولا يقرأ الحمد  
 الحمد هو الذي لا يقرأ الحمد ولا يقرأ الحمد

وقد جمعوا بين الطائفتين في قوله الأول ما عني المختلف وفي جامع المقاصد  
 وهو جمع الدعاء بين من يقرأ الحمد ولا يقرأ الحمد على الميت بعد الدفن  
 لا شهد به من جهة أخرى من جهة أخرى من جهة أخرى  
 تدبر في صلاة وذيله من صلاة الحمد الحمد الحمد الحمد

١- الوسائل - الباب ١٨ من أبواب صلاة الجنازة الحديث ١

٢- الوسائل الباب ٢٦ من أبواب صلاة الجنازة الحديث ١

[illegible]

الامام قف، عب، وسط، الرحمن، وسدر، المروة

فيه (وعن) نغية دعوى الاجماع عليه  
ويشهد به من (١٦) عدد من معمره عن أبي عبد الله (ع) قول من  
من مؤمنين مع من صلى على مرثاه ولا يتوضأ في وسطه ويكون مميل إلى صدرها  
و صلى على الرجل فيم في وسطه ، ونحوه خبر (٢) ، خبر ومهرهما وان كان  
محبوب ذلك لا يهرج يحملا على ردة الاستصحاب لما عن المتقدم من دعوى  
الاجماع من لا يهرج يحملا على ردة الاستصحاب لما عن المتقدم من دعوى  
الاجماع بينهما وبين .

م. واد (٣١) شيخ ع. موسى بن ك. عرابه (حسن) (٤٠) داصلت علي الم. (٤٠)





الاعتدال بعضها والصلاة على المصلوب ، وربما - ان اعتدال الاستقبال فيها كان من الأمور  
لمسلمة عندهم ، كما يظهر لمن لاحظها

ثم قد جرح في بعض النسخ خلاف من من جملة عدل الإجماع عنه (وبشهادة)  
لصوفى ورد في ١٥٠٠ الجماعة ١٠١ في أنه قوف عند بوسطة الصد  
وما ورد في الصلاة على الجنازة المتعددة أنه قد ورد في غير هذه المتقدمة للأمر بالاعتدال  
أعدهم بحجوب الخصومة على عدم صحة الدعوى ، بل لا يحل إلا بالامر بدنية لفهم  
كي يحمل الأمر على الاستعانة

### يستحب اتيان الصلاة جماعة

١ - هذه يستحب من هذه صلاة جماعة ولا خلاف في دليل عنه ليس هو  
عنى استحباب الجماعة في صلاة أم عدمه من عدم كون هذه لفظة صلاة مع  
سفر في الجزء ١٢ من من عدم شرح عدم مشروعية الجماعة في كل صلاة  
لأنه جرح بالدلائل التي هي لصوفى أوردها في بيان حكمه لبي فيه عند بعضهم  
والله في شريفه بالذات ١١٠٠ من راجع من عبد الله أنتمي قول  
له ان عبد الله عن راجح يعني على حده ١٠٠ حده والى مع

ثم ان ينبغي التنبيه على أمور (الأول) لاشبه في اعتبار شروط الإمامة فيمن يقتدى  
به وذلك بالنسبة إلى الشروط التي عسروها مستحسن لبي بشعر لجماعة مطلق  
أوالى أصله عدم تحقق الجماعة مع عدم غيره تلك الشروط وصح (وما) أنه استندوا  
في اعتبارها إلى دليل مختص بالصلاة كالعقد والآن قد مما يقتضيه الإطلاق المسمى  
كما لا يخفى ومنه كراهة اعتبار اجتماع شروط الجماعة أيضاً

ثاني لو ادعى الإمام على صلاة صلاة أنه ان يدخل في الجماعة ، فادفع لأمام  
بأنه بالقبض على بالالإمام بل من الخلاف على الإجماع عليه

يشهد به حمزة من أحوال كصحيح (١) المحلى عن الصادق (ع) إذا أدركه  
 برجل التكبير أو تكبير من صلاة على المصنف فليص ما بقي متبعا وصحيح (٢)  
 لعن (ع) عن لرحل إذا أدرك من الصلاة على التكبير قال (ع) يتم ما بقي  
 ويحويهما غيرهما

ولا يعارضهما خبر (٣) صحيح عن سعد الله (ع) عن أبيه (ع) أن علي (ع) كان  
 يقول لا يصح ما سبق من تكبير واحدة و أنه يعني طرده بعد موافقة  
 معارضة بشهره و محالته للمعصية و عنه (ع) فلا بد من حملته على ما ذكره شيخ  
 الطائفة «وهو» من أنه لا يصح أنه كان يبدأ بها من الفصل بها بالدعاء وإنما  
 يقضى وراءه

ثم بعد ذلك جماعة من القدماء والمحدثين أنه لا يدعو من التكبيرات التي  
 تنبأ بعد الأذان بأي مبدأ ولا منه من المعتبر الإجماع عنه (وعن المصنف  
 «وهو» في بعض كتبه وجمع من «خبر عنه بعد ذلك بصورة الخوف (وعن المحدث  
 المحقق المحلى «وهو» أنه لا أكثر

يشهد للأول تصحيح الخاتمي المتقدم

وأمثال الخاتمي معومات أدلة الأدعية والاداءات من أحوال المصنف بعد تبيين  
 الصحيح على العالم من خوف الخوف - ومع واحدة وجود من الحكم استجدي  
 ممكن ومشروعه المطلق والمصدق (صحيح (٢) أن جمع يتم ما بقي من  
 تكبيرة ويأداه دفعه «يخفى» دعوى أنه «وهو» الآن بالدعاء مع الافتقار على  
 أقل المعجى .

وفي الكل بطر (أما الأول) فلا عن عدم التمكن من اتقان أقل ما يحجر  
 من الدعاء غير ثبوت (مع) أنها لا تصلح لنفس المطلق (وأما الثاني) فلما اشرنا إليه من

ان دليل المقعد ان كان مصمماً لحكم الرامي يوجب تنفيذ المطلق ولو في لمسحبات  
(و ما كذا) فلا بد من ان يكون المراد بالتحقيق ترك الدعاء (بعم) يمكن الاستدلال  
له بان الامر باتيان معنى متعالو. و قد وردت فيهم الحظر لا يستعاد منه اكثر من حوار  
(وعليه) فلا يفيد لدليل الادعة (فتحصل) ان لا يظهر هو القول الثاني

(الثالث) ادنى المصوم لاهم يسكنه و قد روي انه ان سمع من الاستجماع ج  
لجمع ما يفسر في صلاة المصوم وان سجد في التكبير المتوسطة ومعدراتيان  
قلها جماعة لا يوجب الطلأ اعدم الدليل عليه (كم) ان له ان يفسر حتى يفسره  
الامام وأتم به فمضى على لعدم بطلان لجمعه بمجرد التقديم في قول كم - أتى بحقيقة  
في جزء الجهر من هذا الترخامع) انه لو طلب بها به يحوز العدل من اعم الى  
مهم في الآء لثبوت ذلك في لومته ان يوجب الحوار الائتمام في لاهم كم لا يجرى  
يخورد ذلك ايضا .

فهل تستحب اعمه التكبير كما عن لمصنفه و لمحققه ام لا و جهان  
قد استدلل الاول انه ذكره بما عن قرب الاسناد (١) عن جهمري عن علي بن  
جعفر وعنه انه سأل اخاه عن لرحل يصلي له ان يكبر قبل الامام قال وعنه لا يكبر الا  
مع الامام ومن كثر قبله اعدا التكبير

وفيها بطرما الاول فلا يستحب به لكونه ذكر اغيره - هو محل الكلام من  
استحب به بما به من اجراء هذه الصلاة واما الثاني فلا بد لو لم يكن صهر في يوميه  
لا يكون صهر فيما يشمل المقام و قد لا ين على لاصحاب سوى فتوى الأرسطس (فما)  
عن الذكرى وجامع المقاصد والرسم من التوجب فيه (في محله)

## في الدفن

(الحامس) من الاحكام المتعلقة بالاعوات (الدفن) احمد عاقل اعلمه من المصنوع



(والواجب سقره في الارض عن الحيوان والسباع وكنتم رائحته عن الناس) بلا خلاف فيها حكمه الاول يجب سقره في الارض والا يكتفى بضعه في صندوق من حديد وسقوه منه بعد فائدة الدفن

لعدم صدق الدفن عليه ولا لغيره بل هو راه في بعض النصوص وجعله في حفرة لغيره في اخره ودعى حجة هذه النصوص مجرى العادة والا فالمقصود الاصل هو سقره بالحو الذي سمر عذات (وهي) ان ذلك خلاف الظاهر لا يصار اليه لامع القرينة

(اشي) بحسبان تكون الموراه بحوي يربى عذب عدم اشارة ربيحه ، وحسنه من ان يظهر بذكره بفعل السباع ووجوده من الممارس الحديثة (وذلك) للسيرة العظيمة المتصلة الى زمن معصوم معتد به لاجم بالمقول (والان) لظهور هذه النصوص لعدم ما عليه من العقل من بطلان موسى ولا شبهة في رسائهم على لرومه بالحو المذكور (ولما) (١) في هذه من عدمه اذ هو كالمروى عن علل الفصل عن مولانا الرضا (ح) انه يدفن في الارض على وجهه وفتح مطرقة وتغير ربه ولا ينأى به الاخرة ووجهه وجهه بدخل عليه من لافة والفساد

وعليه فساد كره بعض اكابر محققين من المسالك بطلاق لادلة كراهية دفن الدفن وعدم اعتبار الوصفين لعدم دليل عليها بدعوى عدم احدهما في مفهوم بدون له وعدم ثبوت بحقيقته الشرعية او لغيره له وعدم تحقق الاحتماع على شيء منهما (غير مدين)

ثم ان رايك البحر دامت يدعى فيه بالاحرف ويشهد به نصوص كثيرة اما منتقلا بحجرو حواء ومسورة في وعاء كالحاوية فيها مجبر ايها على المشهور (وعن) ماهر المقنعة والمسوق والنوسيلة والسرة العنة والنهاية تعين الاول لاقتضائهم عليه (وعن) جمع من المتأخرين منهم سند لمذاكر عن الثاني

والأول أظهر لأن ذلك مما يقتضيه الجمع (س) صحيح (١) أيوب بن الحر قال  
سئل أبو عبد الله (ع) عن رجل مات وهو في السجدة كيف يصنع به قال (ع)  
يوضع في حبه وبوكه أسف وتطرح في الماء من خبز (٢) وهب عن الصادق (ع)  
قال هب للمؤمن (ع) دامت المص في البحر غسل وكفن وحط ثم صلى عليه  
ثم يؤتى في رجليه حجر ويرمى به في الماء ويحوى عليه (ودعوى) أنه لا يعتمد على  
الطائفة الثالثة لصحاح سند (مدفوعة) أنه محض ضعف للعمل

ثم به يمكن ذلك مع تعذر الوصول إلى لرا وبسر لا صرف الخصوص  
إليه (وما) عن طهر بمسألة من حواء تبدأ في غير محله

(و) يجب فيه أيضاً (أن يوضع) مدفون (على جانبه الأيمن موجه إلى القبلة)  
على المشهور شهره نظمه من عن نفسه دعوى الإجماع عليه من شهر لوسيه  
استصحاب توجيه إلى القبلة (عن) جامع البر سعد صاحب كونه على حبه الأيمن  
وما أحسنه المشهور هو لا قوى لاستمرار السر اعطاه على لاسر  
به المعتمدة بالإجماع المقبول

وصحيح (٣) معوية عن الصادق (ع) كان الرأى من معروف الأنصارى لمديته  
وكان رسول الله (ص) بمكة وإياه حصه لموت وكان رسول الله (ص) والمسلمون  
يصلون إلى بيت المقدس ودمى الرأى إذ دفن أن يجعل وجهه إلى رسول الله (ص)  
إلى القبلة فحرت به نفسه والمراد بها الطريقة الثالثة كما لا يخفى وحرر (٤) دعائم  
الإسلام عن علي (ع) أنه شهد رسول الله (ص) حنجره رجل من ولد عبد المطلب فلما  
أبرأه في قبره قال صطحفوه في لحده على حبه الأيمن وسفل بمسألة لا تكفوه  
لوجه ولا تلقوه لظهره .

٢ - ابوسائل الباب ٤٠ - عن أبواب الدعوى حديث ٢٠١

٣ - الوسائل - الباب ٦١ - عن أبواب الدعوى حديث ١

٤ - لمشارك الدعوى ٢٠١ - عن الدعوى حديث

وسحب تدع الجداره او مع جد حاسبه ويرمى ويرصعها عند حل القبر ان  
 كان رجلا وقدامه هم بني العلة ان كان امراة واحد الرجل من قبر رأسه والمرأة  
 عرسه وحفر قبر قدر قدمه او الى ليرقعة . اللحد افضل من لنق مقدمه يجلس  
 فيه لجلسه . لا ذكر عدد سوله . وعدد وضعه في اللحد . الحصى وحل الاروا  
 وكيف لرأس وحفر عند لا كفن . وضع حده على ال ا . وضع شيء من  
 التربة معه . وتلقبه الشهير . و لاقرأ دلائمه عليهم سلام . شرح بل  
 و يحرق من قبر رجلاه . و هاته لحد من اسباب طاه . لا كفه طم لغير .  
 و يرميه و صب له دمه و . وضع ادعته . لرحم . و يمس بوي يده  
 اعلى الى الس

ويكره من دى الرحيم لا يلى امره هله سراب و قرش غير مسح  
 من غير حدة و يحصيه . و يحرقه . و من فى قبر واحد . و هذه الى  
 غير لمشاهد

و لمب فى لغير يغفل ويرمى . كم قدمه . لا بد من فى مقبره . لمسلم غيرهم  
 لا الدمة . يحمله من المسلم بالا خلاف قسمه . و الرصوص شهده بها ويستند بـ .  
 الفضله ليكون الحسن وجهها . و به هم لمتصم . رله فى اصله ( و توهم ) و حوت شق  
 بظها و اخر ح الولد . و قد مع المسلم . يدفعه حد يوس

## الشهيد لا يغسل ولا يكفن

( مسائل : الاولى الشهيد لا يغسل ولا يكفن بل يصلى عليه و يدفن  
 بشبابه ) حمدا فى الجمع محصلا و مقولا مصغيا ان لم يكن متواترا كما فى  
 الجواهر . بل عليه حماد اهل العلم خلا بعد من المصيب والحسن كما عن المعتر

## والتذكرة

و شهد له حمله من النصوص كحديث (١) بان من تغلب من هاشم عن أبي  
عبد الله (ع) الذي يقتل في سبيل الله يدخل في ثيابه لا يعمل الا ان يدركه المسلمون و  
به رمق ثم يموت بعد فاته يعمل ويكفر + يحدث ان رسول الله (ص) كره حذرة في  
ثيابه ولم يعمله ولكن صلى عليه وسجده بحضرة (١٢) قال ثعلب ا عبد الله (ع) عن  
الذي يقتل في سبيل الله يعمل ويكفر + يحبط قول (ج) يدفن كما هو في ثيابه لا ان  
يكون مدفون ثم مات فيه الخ صحيح (٣) زرارة سمع عبد الله بن ولاب له قال قال قتله  
كعدايتك لشهد يدفن بدمائه قال (ع) نعم بئنا نفوسه لا يحبط ولا يعمل + يدفن كما هو  
م قال ودفع رسول الله (ص) حمرة في ثيابه في سبيل الله الى صاحبها ورداه النبي (ص)  
مراته فقصر عن رحله فدعا له حر فطر حة عليه وصلى عليه سبعين صلاة وكرعته  
سبعين تكبيرة ووجوه خرابي مريم ومصره ١٢ بي حلة و اعلى كن الموي  
المريق واكل لسبع كرشا لا قبل من الصبر وان كان يدمر من عسل والافلا بهوه  
غيره واصل الحكم في الجملة من الله لا يحتاج الى اعادة بحث والكلام  
الكلام يقع في موارد

اول الامر بالشهاد هو الذي قيل في سبيل الله في كل جهاد حق ولو في حال  
الغلبة كما لو دهم المسلمون عند يحد منه على صفة الاسلام كما عن طاهر الغلة او  
سريجهاد كد اشاره لسق وصريح المعنى ايد كرى والد من والده ولذا الدخيرة  
والحدائق وناهر الراس و لرد صة بل عن طاهر الحداد او صرحه الاخيه ع عليه  
الظاهر ان من شهد من قتل من يدى لاه كالمنفعة الموعده والحرر  
والمراسم هو الممثل اذ لا كلام في عموم الحكم داسة بي من من يدى اسو (١)

١- الوسائل الباب ١٤ من ابواب غسل الميت الحديث ٩

٢- الوسائل- ابي ١٤ من ابواب غسل الميت الحديث ١

٣- الوسائل الباب ١٤ من ابواب غسل الميت حديث ٨

٤- الوسائل الباب ١٤ من ابواب غسل الميت الحديث ٣

وہی ہے

كما صرح به في محكي المسوط والبريه والوسيه و تسائر و لجمع  
والمسمى عن مجمع الرهمن انه المشهور و كيت كان فيشهد للمجت. اطلاق حسن  
ب و صححه و مصر ابي خالد المتنبه (٩ يؤيده) سعد ذكره لسؤل من لرواه  
فرص (بحر جوار اله بد) (ولا يقيم) استهد الحكم للشهد في بعض لصوصه  
على عا دس لمعصوم و ب ه لخص في معناه ادلا معصوم لذكى يوجب تنقيدها طلبه  
مع ان اعتبار ذلك في معناه معصوم

نعم لا يعمد هذا الحكم غير من قبل في سبيل الله في حقه - فمن بدل نفسه في صاعه كذا  
من غير حقد - يحجب عنه مكنه كغيره لا خلاف - عن له صلوات في المعسر و ان ذكره  
دعوى الاجماع عليه

ويشهد له عصفور لي اخص من اخص من غيره (٦) العباس بن سفيان عن رجل  
قال وضع رأسه في معبده ثلثين عاماً ثم دفعه الشهد فقال (٧) دافئ في  
معبده لله يعمل او (٨) الدم ثم قال المنة عندنا الحديث (٩) لي من ذلك من قتل  
دون نفسه او ما وخرجه (١٠) من قتل من مظلمه فهو شهيد لا في ذلك  
الظاهر (١١) ومن مروى في حمة من ادوات من انهم يسمونه الشهيد كالمطعون و  
المطون والعريون المهدوم عليه واليه (١٢) كثيرة ثوب وسموه الحداب كما  
يشهد له خير ابي خالد المتقدم

فهل يقدر كونه عند بل العكس، من قلوب رجل عا لم يفعل ومن القادر  
محب عسده وتكفسه لا يعتبر ذلك محتمل من بلالة الموصوف من قوله (ع) في حين  
في حد الاماقتن بين الصديق، ولا يعد تبريل ذلك على له لب (مع) به احتمال ان يكون  
المراد به الموت في المعركة

١- لم يسل الباب ١٣ من أبواب الطب الحديث

٦. الوسائل - المذ ٤٣ - من أبواب جهاد العدو - د ٥٩

## اعتبار الموت في المعركة

انما يشترط ان يكون قتله في المعركة كما صرح به غير واحد  
عن طاهر حماده دعوى لاجتماع عليه وفي محكي لذكره الشهيد دا هاب في  
لمعركة لا يعمل ولا يكف عن القتال حتى يجمع اسيريه وجوهه عن المعسكر  
من قبل الاجماع عليه مسمي . اقول لو خرج واحد بعد الآخر من المعركة  
و انقضاء الحرب يعني . كفى وشهد لذلك لموضع المقدمة وهذا مما  
لا كلام فيه

وما يكلام في به هل يعتبر الموت في المعركة كما هو صريح معود لاجتماعات  
ام ثبت هذا الحكم فيما لو خرج بعده اخرج ثم مات قبل انقضاء الحرب وحين  
بل قولان طهرهما الاول لغير ابي حنبل لمقدم من يسهل لوجوب التعديل  
الذكر في الموضع الثانية في الاخراج كثر موقوف اليه . لاجل ذلك فصل  
بعضهم من الموضع

واما خبر (١) عمرو بن خالد عن ابي علي عن ابيه عن ابيه عن علي (ع)  
قل رسول الله (ص) مات الشهيد من دمه من الدم فوارده في ثيابه وان بقي  
ديمه حتى سخر جراحته عمن فمضوا اليه . سنده انه موقوف علي نفسه كما  
عن الشيخ وغيره

ولو مات في المعركة في محل المعركة بعد انقضاء الحرب واطهر انه لا خلاف  
في وجوب غسل والكفن وعن الخلاف دعوى حماد القرطبي انه يعمل ولو كان  
غير مسافر الحيوة (و) بهيد اتفاق حسن من الدال على انه لا يعمل ان لم يدر  
المسلمون ورمات بعد انقضاء الحرب

ثم ان المحكي عن حماد من الاصحاب كالمعتمد في المصنفه والزهدي







حما وعمره (وعن) السيد زين أحمد وحيث غسل الجسد (١) الذي وص  
بغسل الملائكة حنطه من رأت حيث خرج إلى الجهاد حيا ، ثم دل (٢) على أنه  
يفصل الميت الجنب غسلين .

وفيه نظر أهل العلم ولا من غسل الملائكة غسل الذي أمر به كما لا يخفى  
، ثم رأى (٣) أنه على أنه يغسل الميت ثلاث غسلات حيا

### الشهيد يده في ثيابه

أما من شهد عن معنى ثيابه فلا يخفى فعلى الأول يده في ثيابه جماعة لها  
تقدم ولا فرق من السراويل وعمره وعن من أحمد وحيث خرج السراويل وعن  
المفسر بقويته إذ لم يصح لده وثوبه المصنف ، صدق ثوبه عدها وشملها أصلا  
، والصواب

واسئل ذلك في حديثه أريد من معنى ثيابه (١) من ع من شهد بغيره والحد  
و فليسوء والعمامة والمنطقة ، السراويل لأن يكون ثوبه من أصابعه ثم ترك  
ولا يترك عليه شيء معهود (أجل (٢) ، أصابعه في نفسه وعدم غسل الأصابع  
بهذه المقررة منه لا يعتمد عليه

، يجب رفع ما لا يصدق عليه الثوب كالثوبين ، وهو ثوبهما للاقتصار في  
الخصوص على الذي يثبت بعدم بريحه لا صدق عدد ثوب صبيح لله وهو محرم  
ثم إن ظهر المصنف أن وجوب الدفن به عسى فلا يتحريمه ومن المكملين  
به في عده في بعضه ، لا يجوز تكفنه فوقه ، لأن طهر الأحبار انحصار الكفن

١ . المستدرك الباب ٣ من أبواب غسل الميت ، الوصائل الباب ١٣ . من أبواب

غسل الميت .

٢ . الوصائل الباب ٣ من أبواب غسل الميت ، الحديث

٣ . الوصائل الباب ٣١ من أبواب غسل الميت

٤ . الوصائل الباب ١٤ من أبواب غسل الميت ، الحديث

المشروع في حقه دلالة

و علی لای یکس که عر جمعه من لایحدب لعدم شمول بعضی الیاف  
المنصبة، و یدقی شایده اند و لمرجع و عموم و ال علی لیکس  
و استدلال فی ادعای صحیح (۱) در المیزان اس سؤل للتایس اکثر حصه  
و خطه لایه کن و حرد (و قد) انه قد رص مع حصه ۲، صحیح (۳) و و ارماع  
متمه بعض المنصوب ۱۴ اصل، لم یکس حرد من و شایده و بعدد ذکر و  
لهم لان جمیع من الا حرد من بعض ذلک و عمل (س) الی و و و و و  
ما حرد به و لا یحیی و حید

اسدس اوجده في المعرفه ثم علم انه شهيد ملا في كل عيله امر  
لبنه ولا حازه جهرافي سعه مائه كاهن في دسج الاسلام وهو  
الجوهر لا يزال عند الامير عبيد الله في حبه احكام شهيد على كل من  
وجد فيه اثر الملوك سيبه هو الاسلام بسفه الحب الذي هو حجه في العرف  
والعلاء عبي العمل به في مثال الامام به ثورده انه لولادات في عي دسوس  
معهده الاموا به كاهن لا جتي

ان لم يكن عليه لغيره لشيء له حتى لا يصح له ان يثبت له  
 من الجهد ان ليس بشيء من غير ان يذكر في الركن الموقف فيه  
 من بدل الاول يظهر من كل لعدم وجوده في كل من غير له  
 لرائد عن الكيف في كل عدم صحة المسئلة لعدم شي الشك في  
 وهو يظهر ان لا يوجد من غيره في كل من غير له عدم شيء  
 ثبت بها الموضوع الذي في حال الدعوة في كل من موضوع صفة الدالة ولا  
 يعارضها اذ لا عدم في كل اللف عدم كونه موضوع للاج حتى يجرى في  
 لاصل ولا ثبت في الشهادة في تكون حرة ذلك ولا صير هو عدم حرة حكم



لا يـ في ظهوره في كونه ما يوجبها الى الله عن وهو من حيث فتلته برحم او وصاص كما لا  
يحيى وعلمه ولاد لعل على ٢٠ لمر الامر ب الامر لمر وفوق على قدبر ان يكون من باب  
للمعين فهو من في ٢٠ حوب لمر لحوط به يكون وحو اكه ثلث على كل واحد  
لانه مما يقسمه اطلاق الحديث ٢٠ عدم توجبه الى شخص معين

ولكن بما ان من المعلوم ان الشارع لم يرد لمر من غير من وحب فتلته  
فمحمل على ٢٠ لمر منه تـ بالامر من له بعينه ولامر ذلك وحب الامر في  
ومن امساعه من العمل فمع التعدي لا يجب الامر (لهم) لا ان يعدل ان لظاهر  
على هذا لتقدير توجبه بخط الى غير من وحب فتلته وعليه فيجب الامر لذلك  
(وحيث) ٢٠ لمر لمر بوجوب الامر فعليه استداهم الى ما عن التهديد وعلى  
فمنه حوبه لظاهر عبده في حقه من ٢٠ حقه في محله من ان الامر لمر بشيـ  
ظاهر في كونه ٢٠ بذلك الشيء مع غيره من لمر في صحته

ثم ٢٠ من وان لم يصر من خص من الامر بالامر او ثلثه الا انه بما ان تولى  
لحد بما يكون له وهذا بصر من معمله به وشتونه لا يبعد القول بالاختصاص وعلى  
كل حال بولم يكن ذلك مبرر ولا يبرر في كونه احوط

ثم ان ظاهر النص كون هذا غسل هو غسل الميت بمر به لتضييق النص  
يكفي فلا بد من العسلات الثلاث كما صرح به جماعة (وعن) المصنف في القواعد  
بمع جمع ممن تاجر عنه عدم وحب الثلاث والاكتفاء بغسل واحد

(واستدل له) بان المعهود في غسل الاحياء الوحدة وباتفاق الامر بالاعتسار  
في النص واعتوى فتشقق مع الوحدة وباتفاقه البرائة

جواب الجميع ما ذكره من ظهور النص والعبوى في ان المأمور به هو  
غسل الاموات فمقتضى الاتصال لمر في اعتد جمع ما يعسر في غسل الاموات فيه  
واحتتمال ان لمر به هو غسل ثلثه خلاف لظاهر  
وبذلك ظهر به يكفي كتكمير لمر عدة الامر انه لو امتنع مع العصاص

في ح المقتدر في به

لذلك لم يرد بعد الميت حرمه بعد عن فقهاء حرم حرمه اصله لادله  
على امتداد ثابت بقوله ( كما ) به لو به من صحيحه و بكتفه فساد يعسر  
لذلك فتدبر

ارجع قول في محكي من في حرمه عنه او التحريم به من عنه  
بعد الموت انه بعد فقهاء نظر ( قول ) ان من هو حرمه و الامر به و وجوب  
لفعل بعده وان من قبل الامر لو وقع به و بهم الدطر حتى يقال انه لا مال  
لاعلى عدم الجمع فتدبر

الاجماع من يعتبر من قبل به ليس في الامم او من انه هو من يكره  
في حرمه و ان من حرمه و حرمه و قول في حرمه الذي لا له مور به يرى  
هو فقهاء و قول عن حرمه و حرمه في حرمه و حرمه و حرمه و حرمه  
عنه و حرمه و حرمه و حرمه و حرمه و حرمه و حرمه و حرمه و حرمه  
و على قول الفقهاء لا كونه امه و لا يجوز من في حرمه و حرمه و حرمه  
القول الثالث ضعيف جدا

## صدر الميت كالميت

المسئله ( الثانيه صدر الميت كالميت في ) جمع ( احكامه ) يعني و يكره  
ويصلى عنه ويدفن على المشهور بين اصحاب كما عن المذكور وفي الجواهر  
باجتلاف ائمه في شيء من ذلك من المقتدرين والمتحريمين من عن واحد وعوى  
الاجماع عنه و انهم ان المدعى الاجماع فهو من عن اب الجمع مع ما فيها  
من الاختلاف اراده معنى واحد

و ان كان الاختلاف في كونهما يكون من جهتين الاولى فيما يعمل  
به من الاحكام ومن حرمه الاقصر على ذكر الصلاة وعن بعضهم الاقتصار عليها  
مع دفعه وعن بعضهم عدمه ليعكس اليه وعن عدم حرمه اصفه لمعسل ايضا ،

عن بعضهم انه قد لاحظ ايضا ان هذه كما يرتب اليه الاحكام فمن الجعلي  
لا يصر على هذه الصدر عن الوسنة في لغة المستوطو لهاية التعبير بموضع الصدر  
وعن الخلاف القلب صدر وهو القلب عن الجمع ان قطع الصحن فعل بما فيه  
القلب والكلام يقع في موضعين (الأول) وما يجب الصلاة عليه (الثاني) في انه هل  
يترتب على ما يجب الصلاة عليه من حكمه ام لا

والاول الذي يظهر لي من المصنف هو ما فتى به المحقق في المعبر حيث  
ول لا يجب الصلاة لان يوجد هذه القلب الصدر واليد اعظم معني مع  
صفره هو داسف وهو مصادف معه سنة سنة في لو نشد به معطوع الآخر في  
همم امورد الثالث وهو شمس عظام صدر الاعلى وذلك لان المصنف الاول في  
المصنف على ما هو

(الاولى) ان على ما في المورد الثاني : هو خبر (١) الفصل  
من عثمان لا عو له وى عن العمة سديد عن مولا الصادق (ع) عن به (ع)  
في من حد يثقل فيو حد في سنة ووسطه و صدره و يده في قبلة والساق  
فيه في قبله وال (ع) سنة على من و حد في قبله صدره و يده والصلاة عليه  
والايراد عليه بصعب السد في غير محله لان طريق الصدوق لي بعض من عثمان  
صحيح في قول على ما عن بعض كتب الرجال المعتمدة مع به لو سلم صفة فهو  
مختار بعمل الاصحاب (ودعوى) ان ذكر الدين في الحوات اما يكون لذكر  
هم في السؤال لا خصوصية لهما (مذقعة) ان في لسؤال ذكر الوسط لهما  
يعدم ذكره مع ذكرهم دليل على سوت لخصوصية لهما (مع) انه لو سلم كون  
ذكر الدين بما هو لذلك فحيث انه لا محالة يعرض لمراد الاشارة الى مقروص  
لسؤال والامام عن الامر بالموضوع هو الصنف الاعلى من الترفوه الى الرحلين

لا يكون الموضوع في الصدق وحده ، بل في الصدق في الصفة . دعوى اعتدال وجود القلب  
يعمل في الصدق في الدين ، لا في الدين محمول على وجود القلب فعلا في القطعة  
المستعمدة على الصفة . لئلا يفتقد . قلب . عليه وجود فرد لا موجب تقييد  
لا طلاق ولا تنكير . مستند من التصحيح انه يعنى على الصدق اذا كان معه  
البدان .

[illegible][illegible]

من هذه الطائفة وجوب الصلاة على مجموع عظام الميت وعلى عظام بقعة الاعلى  
المشتمل على الصدر والقلب ، وتوسطه يمين

الرابعة ما دل على وجوبها في المورد الرابع ( كجس ) ( ١ ) طلحة من يدعى  
ابى عبدالله ( ع ) لا يصلى على عصور رجل من رجل وداور رأس مفرد ، فاد كان ليدفن  
عليه و كان ناقصا من الرأس واليد والرجل ( وحيث ) انه لا تدفى من هذه النصوص  
لعدم المفهوم لشيء مما يعمل بالجمع ( فان قلب ) ان ذلك يتم في غير الاحيرة  
و ما هي فتكون ذات مفهوم كما لا يخفى و عليه فتدعى مع عرقها ( قلب )  
ولا ان لظاهر من الشرط كون عسوفه في قبل بقى الصلوة على البدن والرجل  
و لرأس لاعلى شريفه وجوب البدن للصلاة و ثبوتها انه بوسلم ثبوت المفهوم  
له فهو عدم وجوب الصلاة على غير البدن ( و حيث ) انه مطلق فقد احاطه  
بما تقدم .

ثم ر في المقام الثانية اخرى من النصوص وهي ما يدل على وجوب الصلاة على  
عصوته كصحيح ( ٢ ) محمد بن محمد بن خالد عن ابيه عن بعض اصحابه عن ابي عبدالله ( ع )  
داوحد الرجل قتلا ، فان وجد له عصوته صلى عليه ودفن وان لم يوجد له عصو لم يصلى عليه  
ودفن و ما ( ٣ ) عن جامع لدربطى عن ابي المصنف قول يلقى عن ابي جعفر ( ع ) انه  
يصلى على كل عصور رجلا كان اويدا والرأس خرا فمراذ و بعض عن داوحد  
او رأس لم يصلى عليه . و نحو هذا عرقها . و عمل بها الاستكافي و كان لعدم عمل  
الاصحاب غيره بها و معارضتها بحسن طلحة دل و صحيح على بن جعفر و غيره .  
من الاحبار المدله على انه لا يصلى على العصور الذى ليس به القلب ، تطرح او تعمل  
على الاستصحاب .

١ - الوسائل - الباب ٣٨ - من ابواب صلاة الجسدة حديث ٧ .

٢ - الوسائل - الباب ٣٨ - من ابواب صلاة الجسدة حديث ٩٣٩ .



١- (اصحيح (١) محمد بن مسلم عن سيدنا القرق (ع) ان قتل قبيل فلم يوجد ولا العم  
بالاعظم لم يصل عليه وان وجد عظم ولا لحم فصلى عليه فلو سلم كونه المراد به مطلق  
العظم لا عظمه المطلق مع ان لم يصح عنه محلا وانما فتحد معده مع الطائفة الاربعة  
لمعارضته مع جميعهم تقدم من النصوص حتى الطائفة لا حرة لامحال للعمل به  
م انه قد يستدل على وجوب الصلاة على الصدر المجرد عن القلب باستصحاب  
الوجوب القسري الصمى الثالث لعدم الانفصال ، وبعادة المسور

٢- وفيها نظر اما الاول فليقدم لصديق على الحكم شوب الحكم في زمان الشك  
بما جاء من اثنين عرف (اصح) ان يكون عرفا بالمعنى عدم خريان لاستصحاب في  
الاحكام وما انعدده فليقدم كونه الصلاة على العنق من تمام الصلاة على لكل بمصاف  
لي ما عرف من عدم شوب القاعدة في اجزاء المراكب لا عندي (فمحتمل) انه لا دليل  
على وجوب صلاة على صدر وحده او لعل واحد لا سما وقد دل بعض النصوص على انه  
لا يصل على لحم المجرد اعلم من اللحم ولا يدل الوجود على قلب وحده ، بانه  
ليس الاعضاء وبما جعل الاعتمادات التي تمتزج الدرجات فكانه لسان حقيقة (كما ترى)  
هذه الوجوه الاستصحابية لا يصلح ان تكون مدركا للحكم شرعي ، ولكن الاحتياط  
طريق الحاجة

٣- اما الموضع الذي في المسور من الاصحاب يرتب جميع احكام الميت غير المحبوط  
على ما يصل على غيره بل عرطه جميع الفائدة والحدائق الاربعة عليه ، وهو لا صبر ،  
(ويشهد له) مصاف لي الاولوية وعدم لقول بالفضل من الصلاة وسائر الاحكام لاحصيه  
الصلاة لديهم من العسل والكفن والدفن ، فحوى ما دل على وجوب العسل للقطعة  
دات العظم من الاحماع وغيره فتدبر ، وما دل على دفن كل عصب حاملة من النصوص  
المتقدمة في الصلاة كصحيح (٢) الفصل المتقدم ، فان الطاهر من قوله (ع) دينه على

١ . الوسائل . الباب ٣٨ . من ابواب صلاة الجنازة . الحديث ٦ .

٢ . الوسائل . الباب ٣٨ . من ابواب صلاة الجنازة . الحديث ٢٠ .

من وحده في قبله صدره وبنه والصلاة عليه <sup>١</sup> . والصو هو الذي يكون ، صرة  
كل لمس في الأثر من مطله لديه <sup>٢</sup> غير <sup>٣</sup> (٥٠ جملة) الطاهر من النصوص كـ ،

مسوقة لبيان تعميم الموضوع لخصوص الصوة من الأحكام

و ما الحوط في موضع لخصه فهو نص كسير الأحكام ، و ما في غير موضع  
والأظهر عدم لوجوب الوقوف له من الأسطر ، كالشهادتين ، لمحقق ثاني  
والشيخ ، لأعظم ، غيرهم للأصل ، لآلة لعدمه لأندل الأعني ، حدة في موضع  
الحوط ، كث أملاي لتدون يكونه كالمب (و منه صه ) عدم ، حوب مكسبه في  
ثلاث قطع

## حكم غير الصدر

هذا في الصدر (واما غيره فان كان فيه عظم غسل) <sup>٤</sup> . هو المشهور <sup>٥</sup> ، عن  
المنهني عدم الخلاف فيه بين علماء <sup>٦</sup> ، عن 'خلاف' <sup>٧</sup> ، راجع لعدم  
الإجماع عليه .

وسئل له بالانصحاب بقاعدة المسور <sup>٨</sup> ، بل (١٠٠) ، راجع عن  
بعض اصحاب عن مولانا لصادق (ع) ، قطع من لرحل قطعه فهي منه و د منه اسير  
فكلما كان فيه عظم فقد وجب على من يمس العمل و ن لم يكرهه عظم فلا غسل عليه  
بتقريسي (احدهما) ، ان مقتضى إطلاق جعله فيه يرتب جميع احكامه حتى وجوب  
التعجيل و تمرير غسل من الميت عليه لو لم يدل على التعميم ، لأريب في عدم دلالة  
على الاختصاص به (ثانيهما) ان ثبوت غسل من الميت ملازم لثبوت التعجيل ، كما  
سبه صاحب الحدائق الى ظاهر الأحبار والاصحاب ، و مورده وان كان الحي الا انه  
يتعدى الى الميت للأولوية .

والمصحح (١) على بن جعفر عن احمد (ع) في الرجل دكته اسع او لظن فتسقى  
عظمه معر لحم قول (ع) يغسله يكتن ويصلى عليه ، يدفن ، وتدعى صدق العظم  
على ساعه والقصة

وما (۲) نص من تعس اهل مكة يدعد اهل حمص بن عبد الله بن ابي رافع من وقعة  
الحمل عرفت بقش خاتمه (و بمحوى)

[illegible]

وفي جميع هذه الامور لا بد من العلم بالامور  
والاحكام

"اما الله فله الحمد كونه حجة في مثل المقام مع بعد اعتدال الامر بالامر كتب.

(١) قاله في الإلهية على لغة الأهل في حجة صدق الله لا يكفى في جواب  
العقل لعدم الدلائل على حجة العقل كمن يصدق الله به منه (اللهم) لا يقول به  
أحد من هؤلاء كونه منه حكمه بكونه منه حقيقة وعلى كمال التقديرين  
دليل على المطلوب م على أنه لا خلاف أن شرايا وم على الشيء وأن من أشار

١- الوسائل - الباب ٣٨ من أبواب علاج الجنابة حديث ١

٢- الأسماء ح ٢ ص ٧٢

٣- الوسائل - ا ب ٣٨ من باب صلاة الجُمُعَة حديث ٨

للفرد لتحقيق الحق لا محالة يكون ملحوظ ثبوت الحكم الثابت للفرد الحلي له و  
لا فليس يبان ذلك وصيغه (ولكن) يمكن دفعه من ذلك يتم دلالة إلى الأحكام  
الثابتة للصيغة مطلقا كالحاجة لاثبات لفهم خاص فبذلك من التبريع يدل على كون  
لشئ بل أو بيان الفرد الحق بلحاظ جميع أحكامه منته الأساس ويرد على التعريف  
الذي عدم ثبوت الملامحة المذكورة بحيث يصح الاستدلال بأدلة كل منهما بثبوت  
الأخر وبه مضافا إلى عدم الإجماع عليه يظهر كون مدركهم في الحكم بثبوت  
كلا الحكمين في لغز من بعض ما ذكر هذا كله مضافا إلى أنه ضعف بلا سال (ودعوى  
بعض مدعيه بالعدم (مدفوعة) بعدم ثبوت الأدلة لثبوت الحكم، بل الظاهر  
هو لعدم ويؤيده عدم الأدلة المتضمنة في هو دونه هو الحلي

وأما الصحيح فالمراد صدق لعظم على العظم مجموع كما لا يخفى بل يظهره  
إرادة التامة .

وأما تعيين هل يمكن يدعيه من حيث لو استمع من الجمع عنه محلا ومه  
فهو عمل ليس بصحة

وأما صحيح محمد بن مسلم فالظاهر أن المراد بالعظم فيه هو عظمه لمطلق  
لأنطلق عظمه ولا أقل من لزوم حملته عليه ثم قد النص والاجماع على عدم وجوب  
إسالة على مطلق عظمه

وأما الآخر فلا به مضافا إلى عدم ثبوت كون حكمه وجوب التعيين ذلك بل  
حملة من الصور يدل على حكمه رفع الأحكام له حملة بأدلة أن لحكمة لا يدر  
الحكم مدركه والظاهر من الأدلة ثبوت تكلف واحد مجموع ما يعتد به في التعيين  
فلو تعدد الأدلة بالجميع وجوب العلة يحتاج إلى دليل آخر وإلا فالدعوى بالوجوب  
مشكل كما اعترف به في المدرك وغيرها واشكل منه الإفاء بالعدم مع ذهب الأساطين  
والحقيق إلى الوجوب فالاحتياط طريق لتجده

وأما ذكرناه بظهر حكم القطعة المنعصلة عن الحلي الدلائل لوجوب تعيينها

الأمم ما تقدم لدى عرفه في جميعها (وحيث) لم يمت الجميع بالوحوب فيها لا ظهر  
هو العدم كما عن المعسر لروى وجميع الرهان والمدارك وغيرها  
(و) بذلك كله انعقد مدركه ذكره الأصحاب من أنه معدن على (كفن ودفن)  
وان حثفت عنه تهم دأسه الى الأول من جماعة غير واية يلف في حرقه (وحيث)  
عرف عدم دلالة لصوص المتقدمة على الوحوب واحصر المدرك بالاحمد ع والقدر  
المتيقن منه للف في حرقه فيقتصر عليه  
(وكذا السقط لاربعة اشهر) يعمل وكفن ويدفن كما تقدم في محنت بعض

فرجع

(والا) اي واحد بعض لم يكره عظم (دفن بعدلته في حرقه) ولا  
يجب تعمسه كما هو المشور في اللف واحمد ع في الدفن وعدم وحوب العسل وهو  
بحجة فيها (مع) انه يدل على وحوب الدفن حمله من لصوص المنصمة الامر بدفن  
كل عصور لم يكرهها لمتهم بعض وعلى عدم وحوب العسل الاصل ، واما اللف  
في حرقه وحيث لا دلالة على وجوده ولم تثبت لاحمد ع عليه لاحد والمحقق وغيره العدم  
والأشهر عدم وحوبه

(وكذا السقط لدون اربعة اشهر) دفن بعدلته في حرقه على لاحوط كما  
تقدم تفصيل ذلك ايضا في محنت التفصيل .

(فرع) اذا وجد بعض الصلب و كان عظم محرق فهل يلحق بما دا واحد عسو  
مشتمل على لعظم ام لا (وحيث) صريح جماعة كالاسكافي و الشهيد و المحقق الثاني  
و طهر الحرس حيث اقتصر في مقابل القطعة ذات العظم على اللحم المحترق .  
هو الاول و طهر جماعة العدم و فواء الشيخ الاعظم (اقول) ان كان المدرك لوحوب  
التفصيل و غيره من الآثار في لقطعة ذات العظم ، هو ما نصص تفصيل هل مكه يد  
عند لرحمن ، و ما ذكر احرا ، فالأظهر في المقام لعدم و اما ساير الوجوه  
فهي تدل على لوحوب في المقام ايضا كما لا يخفى على المتدبر ، ولا محل لذلك لاشتراك



تساقط الاطلاق الى استحبابه الحق وقد اعلى الكفر بحرمه لتصرفه في ميثا لحر  
(قاب) ان الزمان ليس له لتصرف في العين من حيث العلم من سماء حقه من عين  
في صورة وجوب اداء الدين و امساع آله في ارض الدارين على عدم وجوبه  
تتمتع تصرف العين في الكفر والا مدهلة يسقط حده له من العين

وما ينبغي أن يحق له أن يعرض له ، ليس معناه على مو-  
 دير كمن بحري منه ، سوى ودان - حو - كما لا يصح بله حصص في التصرف  
 في حق العرب ومملكه (و. عوى) - فبذلك (ح) في حد - سكون أو شيء يمتد منه  
 من العمل الكهن يدل خلافة على عد - لكن على حق له (مصدقه) -  
 لا يصلح للعرب منه مع حقوق الأهل - كما - مع مع - الحق لا يكون  
 حق الخلافة ما عدا عن مع له - مع له - كما لا يحق

اذا لم يكن للاميت كفن

١٨ لم يكن يلمى به في عهد الخلفاء الفاطميين في عهد واحدنا لكن  
على المسلمين كما عن لدخولها في سنة ١٠٠٠ هـ في اقصاها

١ ممكن ان يستشهد به وجوده لا بل عدم الدليل على الوجود  
 اذما يوهوم ان يكون الاعلى لوجوبه من الوجود على وجوب الكس  
 يعوى انه يختص بوجوب مقدمته من عدمه بل الكس وهو يوهوم وقد  
 لانه مصفا الى عدم وجود مطلق الوجود في البصيرة التي تستدعيها الوجود  
 كلها وارادة في عدمه بل حكمه آخره لا يوافق من هذه الجهة ان خلاف  
 بوثت اما هو موقوف بل وجوب نفس بعض في الكس مخصوص به وحده ولذا لم  
 يوهوم احدا لتدفعي من تلك الالة مع ان على بعض لما أخذ من الاله او من  
 لروح ووجوده كما ان القمم لم يصدر لوجود الجمع بل الالة من هذه الجهة  
 وقد كشف عن المستفاد من البصيرة بحسب مقتضاها في أسرار الاما كبره

الثاني ان تعين مأخذ لكفن مع كثرة امكان حمله من ذلك المأخذ ، وعدم  
 التصريح به عند فقد ذلك المأخذ يجب بداهة على عامة المسلمين ، دليل على عدم بوجوب  
 الثالث دل على استحبابه كصحيح (١) ، سعد بن طريف عن احمد الساهر (ع)  
 من كفن مؤمنا كان كفن صوم كسوته لي يوم لقبته و هو رواد (٢) ابن محبوب عن  
 الفضل بن يونس الكوفي عن سادات آل الحسن موسى (ع) عن رجل من اصحابه  
 مات ولم يترك ما يمكن به اشترى له كفن من لركاة فدل (ع) اعطاه به من لركوة  
 ودماء يحمر فيه فمكوبون هم بنسب يحمر فيه ، قلت و سلم يكن له ولد ولا من  
 يقوم بدمه فاحمره من لركوة قل (ع) كان مني (ع) يقول بحرية بنى الميت  
 ميت كحرمه حيوا ، بدمه و دعوته و كفه و حيطه و احسب بذلك من لركوة و شمع  
 حذارته ، قلب من اتجر عليه بعض اخوانه يكفن اخره كفن عده دين ايكن  
 هو احد و يقضى دينه بالآخر قل (ع) لانس هدامه انما هداشي به ليه بعد وفاته  
 فلكفونه بالذي اتجر عليه و يكون الآخر لهم بعد حوون بمشأهم  
 م ب البحر الآخر يدل على حواز يحمره و تكفبه من لركوة  
 عن جماعة كالمشي ، الذكرى و جمع المصنف و الروس و مجمع له انه  
 لقول بوجوبه للأمر به في البحر ، وفيه ب الأمر به لو روده مورد موهم  
 لخطر ، و للاستدلال بقول به (ع) بصمة عدم وجوب كسوه الحي لا بحد  
 على الوجوب  
 كما ب الأمر باعطاء عده لبحر و معمول على الفضل لعدم لقول بوجوبه  
 و لعدم تعين صرفه في تحمره بعد امس بال كوه اللهم

## كفن الروجة على زوجها

هذا كله في غير الروجة (و) اما (كفن الميرثة) (مورد) على زوجها) جماعة مجمعة

١ - الوسائل الباب ٢٦ من ابواب التكتفين - الحديث ١

٢ - الوسائل - الباب ٣٣ - من ابواب التكتفين الحديث ١



في الحمله ومحكب عن لحلاف والمفتوح وبه به الاحلام والروس كذا في طهره  
الشيخ الاعظم ره (و ان كانت مؤسره) كما عليه قوى لأصحاب في المعشر والد كره  
وعند علماء في لمبى والتد كره كذا في الجوهر

ويشهد له حر (١) لمكوى عن جعفر (ع) عن ابيه (ع) ر امر المؤمنين (ع)  
قال على لروح كفن مائة امة ومائة الفقة وال (ع) كفن لمرأه  
على روحه ورده جعله جماعة نساء لمدار عدا لمر من شمه

صحيح (٢) من سأل عن مولانا لصادق (ع) من لكفن من جميع المال  
قال (ع) (٣) كفن المرثه على روحه الا انه لا لاسم وروى الصحيح في محكي  
الكافي والتهذيب ذلك عن هذه لثمة وملاحظه لثمة فمن عده الصدوق ره و  
عدم استدلال احدهم الفقهاء به الى راجح حال المدركه وكف كافي الخبر  
المنجس ضعفهما يا العمل كفاية

واما الاستدلال له ره من الآية والاحسنى بروح لعداء الروحيه بعد  
الموت (فهو محدود) لعدم شموله لآفاقه لوسلم صدق لآفاقه (ولعله)  
لذلك سى لفقهاء على عدم وجوب كفن من حب بفقته لا للاجماع حتى يقال  
به الفارق من الناس وما عن الروس من شخص عليه بغيره ممن يجب بفقته في  
محلته ولعمدة لحران

ومقتضى خلافهما عدم الفرق من كور مؤسره (و دعوى) انه في  
صوره يسارها يقع المدعى من اتلاق الحد من و اتلاق مدلل على ان الكفن من  
جميع المال ويستقطن (مدفوعة) بان عله وجود فقه كفن وكون لروحة من  
العاوين الثابوية بوجوب قوه ظهور لحد من في اده كور كفن على الروح حتى مع

١ - الوسائل - الباب ٣٢ من ابواب التكفين حديث ٢

٢ - الوسائل باب ٣١ من ابواب التكفين حديث

٣ - الوسائل - باب ٣٢ من ابواب التكفين حديث ١

يسارها كما لا يخفى

كم ان معصى ساقط عنه ان يقرب بصفة بكنهه و لمجوده و بوقله  
و بدائمه و المتمتع به المدحون به عنده و المطاعه الشرة (ودعوى) تصرف  
الاحلاق الى لذته كم تارة

ثم ان معصى ساقط لا لذته يعرف في روحه كم به صغيرا و كذا  
ساقلا و مجوده و لا بدلا له م و يدعى لصغر و لمجود بحدس (١١) . فع لعل  
عنه ما (غير سدد) بها حده في حده في حده على المكاسب من عدم شهوة  
الحدس لـ ب بحدس و البه ب بحدس و لـ ب بحدس و لـ ب بحدس  
من الانسحاب

## شروط كون الكفن على الروح

١ - ان لا يكون له روح و كذا الكفن على الروح و كذا  
٢ - وفي الموضع و الحكمه بحدس (١٢) - الموضع و طبعه الانسحاب و حده  
شعوره للمعسر

وانسحاب له ساقط الانسحاب و كذا الكفن على الروح و كذا  
مدن على و حوب بذل عنه و احسن اعنه و يجب عنه بحدس من و كذا  
ذلك و لازم ذلك و حوب لانسحاب من و كذا

٣ - حوب عنه حده بحدس (١٣) - حوب عنه بحدس (١٤) - حوب عنه بحدس (١٥)  
و ما لـ على عدم الروح و كذا الكفن على الروح و كذا  
ولا لحاد و ذلك لانه لا بد له من سكون و حده لـ حوبه غيره و كذا الكفن على

١ - الوسائل - الباب ٣ من ابواب معرفة القيادات

٢ - الوسائل - الباب ١ من ابواب معرفة القيادات

في حقه كفن بوجه صحيح هو من ضروريه مذهبنا في هذه المسألة  
ففيه انه ليس بشئ من تدبره الاسباب التي لا تكون لهم المطالبة به بعد  
نكاحهم من ام ودهن من لظاهر عن لانه كونه من نفس لا ينفق على الاولاد بعد  
لدى يكون الحصة الشرعية التي يكون الواجب ان يكون لها الكفن لا يملكه ام  
وعلى ذلك فلا يصلح تدبير المتوفى بل لانه على نفسه هو من ضروريه مذهبنا عليه  
ان يوصي بطلاق رطله ووجهه وصفا ووجوب ائتماره من الامكان في استيفاء عدم  
الحصة مثل هذا الجواب مع هو من ضروريه مذهبنا في مثل هذه المسألة المتقدمة  
بما اننا الى انظر فوجهه لا يلزمه على غيره من غير هذه الاسباب ووجهه لا يكون  
من حجب الموت ووجهه جماعة هو لا ينفق على امه بعد الكفر او لا يستدبر من كان  
حرم حبه سجد حقه بانه كما لا يخفى

م معنى فربما يتصور مع الاعداء من هذا الباب ان حقه بغيره في الامور  
في الامور كما هو الكفن كما احصاه في لجه في الموجودات كما هو من غيركم لا هو  
المشهور في لجه في الامور في الخلاف في حقه في وجوده الاول في حقه في  
وجه عن عموم ما ان على احد الكفن من ان لا يكون احد المتوفى في برة  
عن كفن لا يخفى بالاساس الى ان كفن الاموات في بعض شمول ما من على  
كون كفن على الروح لا يخرج له عن عموم ما ان على ان كفن يؤخذ من التركة  
فعموم ما ان على في جميع المال هو المحكم

في ان لا يتعلق بمال الروح حق بغير من رهن وحجر وغيرهما  
وستدل له بان لمعنى لشرعي كالمعنى العقلي فهو كالمعنى الذي لا مال له (اقول)  
بما على ما عرفت من عدم سقوطه عنه مع الاعسار لا يتعدى و كان حرجيا لا وجه  
المعقولة بغير حق بغير ما له والاساس على السقوط كما هو المشهور في شرائعهم  
شرط في محله (ويعرف) ان المستدبر المتوفى كما تقدم بعدم الكفن على حق الرهانة  
وحق الرهانة (معدوم) بل ذلك سم في احد الكفن من تركه لمسا لاهي احده من مال

روح والتعدى يحتاج إلى دليل منعونه

«لثما عدم تعيين الكفن ولو صبه (استدل به) بعدم مادل على وجوب العن  
بوصيه (١٠٥) اردت ذلك لدليل لا في الخطب الموجه الى الروح في فرض عدم  
لعن والاوحد للموصيه بما في قوله بعدم بها بسقط لارتفع الموضوع

بما عدمه من موصيه ولا يستلزم كفن غيره كما عن الذكرى وجماعة  
من المتأخرين عنه كالمعتمد والشهيد (محقق) لا يثبت لظهور الدليل في بروج المعنى

الثمة الثاني يوم لا يكون من الروحه كان له ما يسوى كفن احد من أهل  
يعدم عليها مطلقا كما صرح به جماعة عدم كفن امه بعدم عليه لو وضع عليها  
كفنا على الارض حتى لا يفسد في الدنيا لحرمة بعده وجوده اقرب الاول ادخو  
لعن لا يراحم الكفن كما مر فكذلك كفن المرأة على زوجها كان بمعنى ملكية  
الروحه بكنه في دمه لروحه مما لكان عليه بكنه . كملكها عليه الاسكان في  
حال الحيوة لا يصلح للمراحمه وهذا له ادليل على ان الكفن مقدم على الدين  
والحق الى (عدم) . على كونه ملكه في حياته على الكفن ولو لم يملكه في  
ما في الذمة على ما كتب به . بحسب لوازم السدول لم يحرك له ذلك يتبع الاثر  
بالوجه الثالث من عرف في دينه من الدين وما بعده لكن كلا لمسيب فساد ان  
الاول فلم يعرف انما هو الثاني فلا بد لئلا يعل على تعين ما في الذمة بمجرد التكفين  
بهول من ماهو أمفطوع به في كتمان الابطال من حوار السدول دليل على عدم  
(فتحصل) ان الاظهر هو القول الاول

الثمة الثالث كفن غير الروحه من الأقارب ليس عليه وان كان ممن يجب دفنه  
مطلقا كان للميت مال لم يكن بالاختلاف ظاهر كما في طهارة الشيخ الاعظم بل ظاهر  
المحكى عن الرعي من بعض المسلمات وعن موضع من التذكرة وجوبه ومال جماعة  
من محشي العروة لي وجوبه في فرض عدم المال للميت

اقول معصية لاصل بعد عدم الدليل على الوجوب هو العدم واستدل الثاني

بأنه من إلتحاق الواجب (وحيث) أنه ينسب في وجوب الإلحاق على غير البروة  
 أن لا يكون عنده ما ينفعه عن أن يكون كالأعلى غير - فخص جماعته لوجوبها  
 إذا لم يكن عنده مال (ولكن) قد تم صدق الإلحاق على الكفن يمكن معه كما  
 أن شموله أنه إلتحاق له على فرض صدقه قبل له مع - والاستصحاب على فرض  
 مامنة إركانه لا يجري لكونه محكوما بالاستصحاب عنه لجعل كماله الشرع المعسرمة  
 والأقوى عدم لوجوب مطلقا

الرابع الحق بالكفن جماعته من لأصحب كالشع في المسوط والحلي  
 في السرائر - له صف في بانه الأحكام - ولشهادته في جملة من كتبهما والمحقق  
 الثاني في جماع المعاصد - وغيرهم في عبارة مؤنة المحجر بل قبل لأحد خلافه  
 فيه (و سند له) أن ذكر الكفن في الحد من أنه هو لكونه أهم منون المحجر  
 لا خصوصية فيه كما أنه الوجه في الأقول على كماله بل على وجه من أصل  
 المال - به وعدم على الدين مع أنه لا خلاف في - من منون التحجير يؤخذ من  
 أصل التركة وبأنه من الإلتحاق الواجب

ولكن (يؤيد على الإجابة) غروب الإلحاق على ما قبله سابقا من النص  
 الأحكام من الكفن - أن ذكره أنه يكون لخصوصية فيه لأصل ما لمثل ولا حل  
 ذلك توقف جماعته من ما جرى المتحجرين بعد للمحقق الأردبي في هذا  
 لحكم وهو في محله بل لو لأقوال الأصحاب - أنه عدم بعضهم من عدم الفصل بين  
 الكفن وغيره لكن الأقوى عدم كون ما عدا الكفن على الروح

بعدمه إذ كلف الروح عرقه سرق وجب عليه مرة أخرى - إذ مقتضى  
 الإطلاق تحريقه - أن الكفن الواجب على المكلف عامة وجوب كفايا يجب  
 بدله على الروح

## الحرام كالاحلال

(الرابعة الحرام كالاحلال الألفى الكافور والايتر له) فلا يغور تحصيله ولا



[illegible]

وفي الجماع نظر ام لاجل ولاية (المعتمد على) الصلوات دله احكام الاحرام  
على فرضين موافق مع وجوه المعتمد على عدم (وهو في) ولاية ضعف السيد مع به  
لا صلح معه صدم عدم (في) ان ولاية السيد على كونه مع عدم بعد الموت قبل  
يوم يموت (مع) به ان على ذلك السيد في مقتضى الصلوات بترتيب احكام  
الاحرام بالنسبة اليه. اما عدمه ومع عدمه ان يكون احد حده به يعطى  
وحده و أسه

## غسل مس الميت

سنة (الحامسة من مائة الف) بعد دد الثوب وقس تعليمه بالعرس

عليه وسلم ثم عن محمد بن عمرو بن الحارثي والحلي والحدادي وغيرهم بل هو لم يسمع من أحد من أصحاب الأئمة عليه

[illegible]

١- الوسائل الباب ١٣- من باب عمل المفسر

٢- المستدرك أسباب ١٤٣- من أبواب عمل الصلوات الحديث ٥

٣- الوسائل الساب ١- من يوءب عمل الص حديث ١

۴- الوسئل الباب ۱ من أبواب عمل النفس حديث ۳

جسده حين يبرد وغسل وصحح (١) مهلوبة بن عمار عن مولانا الذي (ع) قد  
الذي غسل الميت عليه غسل قال (ع) نعم قلت قد امه وهو سجن ول (ع) لا غسل  
عليه ود يرد فعله لغسل قلت ولها ثم والطير اذا امسها عليه غسل قال (ع) لا يس  
هذا كالاسان ويجوزها غيرها

وعن السيد في جملة من كسها لاسحب ، وعن الوسيلة والمراسم والذخيرة

سوقه فيه

واستدل له بعدم ظهور لاحد في الوجوب (وبدكره في بيان غسل المسوية  
في جملة من المصنف كصحيح (٢) الحديث ، غسل يوم الاصحى والطير ما يحمله وداعيل  
مما يوجد غيره (وبحمله) من السنة في مقابل غسل الجدة الذي جعل من له من في عدد (٣)  
من لاحد وبخبر (٤) عمر بن الخطاب عن زيد بن علي عن ابي عبد الله (ع) لغسل من  
سعة من الجدة وهو واحد ومن غسل الميت من تطهرت احدك وداود (٥)  
لم يروى عن الاحتجاج في جواب بعضهم حيث كتب الى بعضهم عن الله تعالى في قوله  
رأى لنا عن العالم (ع) به سئل عن امام يقوم يصلي بهم بعض صلواتهم وحدث عليه حديثه  
كيف يعمل من جلعه قال (ع) يؤجر ويتقدم بعضهم ويتم صلواتهم ويعمل من سعة لودوع  
ليس على من سعة الاغسل اليد

وفي الصحيح بطر (اما الاول) ، فالانكار بطور هذه لاحد المستعصية لم يشمله  
على التعيرات المحتملة ففي بعضها ان عليه الغسل وفي بعضها لا يصريح بوجوب غسل  
عليه وفي جملة منها الامر به في الوجوب مكابرة واصحة (وبدكره) فلا بد ذكر المأمور

١- الوسائل الباب ١ من ابواب غسل الميت حديث ٣

٢- الوسائل الباب ٣ من ابواب غسل الميت حديث ٢

٣- الوسائل الباب ١ من ابواب غسل الميت

٤- الوسائل الباب ١ من ابواب غسل الميت حديث ٨

٥- الوسائل الباب ٣ من ابواب غسل الميت حديث ٣



في قوله: «لا بد من أن يقع غسل القدمين في الوضوء أو ما  
 يشبهه» قال: من أجل أن لا يكون له غسل القدمين في الوضوء (أو ما  
 يشبهه) ولا يمكن أن يكون له غسل القدمين في الوضوء مع أنه  
 صحت له وضوؤه من أجل أنه (مع) أنه يدل على نية غسله  
 وجوبه وأنه له فيه وجهان أحدهما أنه يشبهه بالوضوء في الحرف والكتب  
 به وروى عن أبيه من غسله في الوضوء به فدل على أنه غسل  
 وهو ليس بوضوء بل لا بد أن يكون له في الوضوء به وجهان أحدهما  
 أنه يشبهه بالوضوء في الحرف والكتب به فدل على أنه غسل  
 مع أنه لو سلم إطلاقه يقتضيها تقدم

في قوله: «لا بد من أن يقع غسل القدمين في الوضوء أو ما  
 يشبهه» قال: من أجل أن لا يكون له غسل القدمين في الوضوء (أو ما  
 يشبهه) ولا يمكن أن يكون له غسل القدمين في الوضوء مع أنه  
 صحت له وضوؤه من أجل أنه (مع) أنه يدل على نية غسله  
 وجوبه وأنه له فيه وجهان أحدهما أنه يشبهه بالوضوء في الحرف والكتب  
 به وروى عن أبيه من غسله في الوضوء به فدل على أنه غسل

في قوله: «لا بد من أن يقع غسل القدمين في الوضوء أو ما  
 يشبهه» قال: من أجل أن لا يكون له غسل القدمين في الوضوء (أو ما  
 يشبهه) ولا يمكن أن يكون له غسل القدمين في الوضوء مع أنه  
 صحت له وضوؤه من أجل أنه (مع) أنه يدل على نية غسله  
 وجوبه وأنه له فيه وجهان أحدهما أنه يشبهه بالوضوء في الحرف والكتب  
 به وروى عن أبيه من غسله في الوضوء به فدل على أنه غسل

في قوله: «لا بد من أن يقع غسل القدمين في الوضوء أو ما  
 يشبهه» قال: من أجل أن لا يكون له غسل القدمين في الوضوء (أو ما  
 يشبهه) ولا يمكن أن يكون له غسل القدمين في الوضوء مع أنه  
 صحت له وضوؤه من أجل أنه (مع) أنه يدل على نية غسله  
 وجوبه وأنه له فيه وجهان أحدهما أنه يشبهه بالوضوء في الحرف والكتب  
 به وروى عن أبيه من غسله في الوضوء به فدل على أنه غسل

- ١- الوسائل - الباب ٣ من أبواب غسل المني الحديث ١
- ٢- الوسائل - الباب ٣ من أبواب غسل المني حديث ٢
- ٣- الوسائل - الباب ٣ من أبواب غسل المني الحديث ٣

## فروع

أول أمه حقي وجوب مسو بردتم حبه فلا يوجب برد من حسده ولو كان  
 ١٥٨ مرسوم دل على ما جود في لصوص موضوع لوجوب العمل صف الى امت  
 فهو ظاهر في ارادة برد تمام بدنه .

ومقتضى مفهوم حكمة (١) الذي صرح به في حد (١) على بن جعفر بقوله (ع)  
 ان كان من ب ي (١) (١) عمل عنه ، هو عدم وجوب العمل

و قد دل به عرصة قوله (ع) في حسن (٢) حرير و ان مسه مدام حارا فلا  
 عس عنه وجوبه . (١) مقتضى عمل على انه ب مسه ولم يكن بمس حارا و  
 ان كان مسه ك (١) (١) عمل (١) (١) في جميع لصوص المتضمنة لذلك  
 و كرى (١) و د بردتم مسه فعمل (١) يقره ، ولولم يدع مسوره في ان افهه  
 انده بصريح مفهومه الاولى (١) في عدم صحة العمل بمفهوم شيء مهم  
 كما لا يخفى

ثم انه لو سلم عدم تدلل على عدم الوجوب فمن ارجوع الى الاصول العملية  
 كان للارام السه على ذلك لانه لا يثبت من الوجوب

الثاني هل لمعتبر في توجع العمل بمس لاعمال الثلاثة ولو كمل عمل لرأس مثلا  
 لا سطر العمل بمس وان كان الممسوس العضو المسؤول منه كما عن المدارك والاحسنة  
 و محتمل المذكري وجمع المصعد و صهر الرديس ام لا يعتبر ذلك كما عن المصنف  
 في اكثر كسبه و شهاد و جماعه و جهان

و سئل للثاني بالاصل (و يدور) لفصل مدار العسة الرائلة بمحرر انفصال  
 لعلة عن العضو (و بعض) اثر لفصل شعضه

وفي مكان نظر ام لا (١) فالله لا يرجع اليه مع الاطلاقات التي تقتضي عدم

المسقوط فانه يصدق في العرس وقوع النحل قبل العسل من في حيز عند الله من سبب  
 لايس ان يمسح بعد العسل (١٠ بعد الثاني) فلمنع لدخول الاول ان عسل النحل (مع)  
 ان زوال الحصة بمجرد انفصال النحل له ان يكون في المسحبات التي ارطبت به  
 بالعسل بالفتح لا في نحل العسل الذي سقطت طمره في العسل وانما الذي لا يتحقق لا  
 بعسل تمام الاحراء ودد لك طهر الجواب عن الاحد وادب هو الاول

الثالث لعسل الاصطراذى كما لو وجد لسد ١٠ كاه ١٠ كاه ١٠ كاه ١٠ كاه ١٠ كاه  
 بالماء لعراج او كان العسل هو بكافيه ١٠ المسحبة مع فقد الماء من به حسب سقوط  
 عسل النحل بمسحبه بعدد كاه صريح به حده ١٠ كاه ١٠ كاه ١٠ كاه ١٠ كاه ١٠ كاه  
 في طهره ١٠ كاه ١٠ كاه ١٠ كاه ١٠ كاه ١٠ كاه ١٠ كاه ١٠ كاه ١٠ كاه ١٠ كاه ١٠ كاه  
 لعسل النحل ١٠ كاه ١٠ كاه ١٠ كاه ١٠ كاه ١٠ كاه ١٠ كاه ١٠ كاه ١٠ كاه ١٠ كاه ١٠ كاه

ثم انه هل يكون التيمم مع فقد الماء ١٠ كاه ١٠ كاه ١٠ كاه ١٠ كاه ١٠ كاه ١٠ كاه ١٠ كاه ١٠ كاه ١٠ كاه ١٠ كاه  
 كاه عن كسب الماء وتتمعه بعد الفروع ١٠ كاه ١٠ كاه ١٠ كاه ١٠ كاه ١٠ كاه ١٠ كاه ١٠ كاه ١٠ كاه ١٠ كاه ١٠ كاه  
 وجمع له بعد الفروع والمدارك ١٠ كاه ١٠ كاه ١٠ كاه ١٠ كاه ١٠ كاه ١٠ كاه ١٠ كاه ١٠ كاه ١٠ كاه ١٠ كاه  
 خلافه ١٠ كاه ١٠ كاه ١٠ كاه ١٠ كاه ١٠ كاه ١٠ كاه ١٠ كاه ١٠ كاه ١٠ كاه ١٠ كاه  
 العسل ان كان الاطلاق اذله لدخوله ولا ر الحاق التيمم بالعسل لان ذلك لا يقتل  
 على ١٠ التيمم مقام لعسل في جمع ١٠ كاه ١٠ كاه ١٠ كاه ١٠ كاه ١٠ كاه ١٠ كاه ١٠ كاه ١٠ كاه ١٠ كاه ١٠ كاه  
 منها الدليل في رفع الحدث ولا يرفع الحدث ١٠ كاه ١٠ كاه ١٠ كاه ١٠ كاه ١٠ كاه ١٠ كاه ١٠ كاه ١٠ كاه ١٠ كاه ١٠ كاه  
 دون الحدث عبرة ١٠ كاه ١٠ كاه ١٠ كاه ١٠ كاه ١٠ كاه ١٠ كاه ١٠ كاه ١٠ كاه ١٠ كاه ١٠ كاه  
 بالعسل بالنص لاجتماع على عدم رفعه ١٠ كاه ١٠ كاه ١٠ كاه ١٠ كاه ١٠ كاه ١٠ كاه ١٠ كاه ١٠ كاه ١٠ كاه ١٠ كاه  
 بالفتح لا يرتفع به (وبعارة اخرى) ان في النصوص من لا أثر على لعسل ولعسل  
 ومعنى اضلاق اذله لدخوله قدم ليعلم بصفه (١٠ كاه ١٠ كاه ١٠ كاه ١٠ كاه ١٠ كاه ١٠ كاه ١٠ كاه ١٠ كاه ١٠ كاه ١٠ كاه  
 به لا يكون لعسل الماء دخل فيه (مددونه) بان هذا هو لوجه يدى ذكر لعسل مشهور ١٠ كاه ١٠ كاه ١٠ كاه ١٠ كاه ١٠ كاه ١٠ كاه ١٠ كاه ١٠ كاه ١٠ كاه ١٠ كاه  
 لدخوله لعسل الميب وقد عدم الكلام به ١٠ كاه ١٠ كاه ١٠ كاه ١٠ كاه ١٠ كاه ١٠ كاه ١٠ كاه ١٠ كاه ١٠ كاه ١٠ كاه  
 الشمول ١٠ كاه ١٠ كاه ١٠ كاه ١٠ كاه ١٠ كاه ١٠ كاه ١٠ كاه ١٠ كاه ١٠ كاه ١٠ كاه

ويشهد له صحيح (١) الجليلي عن الصادق (ع) عن لرحم بن عبد الر كند وليس معه دلوق (ع) ليس عليه ان يدخل اركبة لا يرب الماء هو ب لارس  
 ويحوى حسن (٢) لعن بن ابي عمير و طلاق الحكم بعدم ادخول في  
 الر كة اما يكون من جهة له شعة في الدخول فيها بل ولو ممكن لدخول فيها بالمشقة  
 لا يتقل العرض الى التيمم

واما صحيح (٣) ابن ابي عمير اذ ايت بالثوب حب ولم يحدد او ولا ش  
 تعرف به عدم بالصعد من رب الماء هو بالصعد لا يقع في شرو لا تفسد على الغوم  
 ثم يظهر كونه حباً عن لعدم ادخول في دار لا غسل في الدار يسد  
 افساد الماء علم لغوم ولا ي في عه حوار مثل هذه انصرف في المال المشترك  
 فتأمل .

ثم ان معنى اطلاق التحريم عدم لف في لممكن من اخر ح الماء ويحوى  
 متعارف كادخال الثوب و حر حه بعد حذره الماء وعصره ويحوى وعدمه

## وجوب شراء الماء

مسئلة الرابعة اذ اتوقع الوصول الى الماء على بدل مال كثير ، وما ان يكون  
 ذلك غير مصر بحاله ، او يكون مصر ، والكلام يقع في هاتين (اما الاول) و المشهور  
 بين الاصحاب وجوب الشراء وعدم انتقال العرض الى التيمم وعن الخلاف والمهدد  
 البارع وغيرهما دعوى الاجماع عليه .

اقول لكلام فيدفع في ورد بين الدول فيما تقتضيه القواعد العامة لثاني فيما  
 تقتضيه النصوص الخاصة ، اما الاول ، فان كان الشراء بالقيمة لم يكن باكثر من ثمن  
 المثل وان كان باكثر من ثمن المعتد كما لو كان الماء في محل يعتبرون العقل

١ - ٢ - الوسائل - الباب ٣ - من باب التيمم - حديث ٣٠٩

٣ - الوسائل - الباب ٣ - من باب التيمم - حديث ٣٠

لهذا المقدار من لمالية لعلته و كثرة الحاجة اليه او غير ذلك ، بحيث انه يصدق عليه الواحد فيجب عليه الشراء بمقتضى إطلاق الآية الشريفة وغيرها ، ولا مجال لتطبيق الامر ، لا بلحاجته لشراء ولا لمخاط الوضوء اما الاول فلانه لا ضرر في شراء شيء بغيره واما الثاني فلانه مضاف الى ما قبل من ان وجوب الوضوء مطلق حكم ضررى لاقتضائه تلافى الماء لندى له حادثة فيكون دليله محصيا لعادة الامر و ان كان فيه تمل و نظر ان صرف الماء في الوضوء كصرفه في المقاصد العقلية لا يعد ضررا عرفيا وان اشتراه ضمن خطر و عليه مقتضى القواعد هو وجوب الوضوء في هذه الصورة و ان كان لشراء اكثر من زمن لمثل و مقتضى عموم حديث الامر هو عدم وجوب الشراء في هذه الصورة لكوب الماء اكثر من زمن لمثل ضرورة ان مقتضى القاعدة عدم وجوب الوضوء فيها

واما المورد الثاني ، فيشهد لوجوب الشراء بصفة ثمة الممناد وعدم انتفال الامر الى التيمم صحيح (١) صفوان وال سائب (الحسن) (ع) عن رجل احتاج الى الوضوء للصلاة هو لا يقدر على الماء فوجد ماء يوضو به فافقه درهم وبالف درهم وهو واحد بها يشتري ويوضو او يتيمم ؟ قال (ع) لا بل يشتري قد يصاحبه مثل ذلك فاشترى وتوضأت وما يشتري بذلك مال كثر وحر (٢) الحسن بن ابي حمزة عن ابي عبد الله (ع) عن قول الله (٣) عروجن (ولا تستم الساء عنهم تحذوا ما في مواضع اطيب) ما حدث لك فان لم تجدوا بشر او غير شرع او واحد وضوئه فانه لا تأولوا لكم بلع ، قال (ع) ذلك على قدر حديثه ، ومقتضى اطلاعهما وجوب الشراء مطلق ولو كان باصناف زمن المثل (و لا يراد على الصحيح بان استعمال الوجوب في الاستحباب المؤكد شايع والعريضة على ارادته منه في المقام قوله قد يصاحبه فاشترى والترغيب فانه يكون غالبا في المستحبات كما عن المحقق المجلسي في شرحه على العقبة (عريضة) لانه غير متضمن للفظ الوجوب واما تضمن النهي عن التيمم في الامر بالوضوء لظاهر في لوجوب وقوله





محتصة ، لعسل بعد الموت كما لا حتى على من لا خطية ، هل على أنه يحسن قبل  
القتل لادلاله على ربه جميع اثبات العسل بعد الموت عليه (وعليه) فلاش هو بوجوب  
كما عن حمه

## مس القطعة المبانة

(ولو مس قطعه فيها عظم فقتلت من حي او ميت و حب عليه العسل)

على المشهور بين الأدب قديمه وحديثه ، كما في الجواهر ، حرامهم المحقق في  
محكي المعشر وبعده من هذا لما في قوله

ويشهد الأول ما جاء (١) لمشيخ ثلاثة عن أبيات بن بوح عن رفس اصحابه  
عن أبي عبد الله (ع) راقطه من حال قدامه وهي ميتة وائمة يدركه كراهه  
عظم وقد روي عن من اسمه الحسن أنه يكن عظم فلا عسل عليه . فهو ان كان  
صغيرا للإرسال إلا ان صغره مجزوء . هل و دعوى (المحقق ان رافقه مطلوبه  
والعن به فلان كما يرى في قوله كان العسل من الحيوان لا يشك  
في اصابه من الميت بالمحوى و لا يحاط و عدم القول بالعسل من الميت  
من الميت و امانة من الحيوان . يمكن ان يقتل من الحيوان ميتا على  
وجوب العسل من الميت . من الميت . من حبه صرق له في عظمه . فبعد  
المدح في الموضوع الذي قرأناه . يحكم في الجهر هذا فيما لا يسمى ميتا و  
ما يسمى ميتا كما ان الميت (٢) ان قيل على وجوب العسل بمس الميت على  
وجوبه من الميت

و استدلاله في أنه من الميت في محكي الدكري (ان هذه القطعة حرام من  
حماه وجب العسل بمس يمكن ان على وجوب العسل بمس ميت و هو ان عظم  
(و ان) لعسل وجب بمس متصله و لا يبعد بالانصال (وبانه) يلزم عدم العسل بمس



جميع المتبصر ( قول يدعى الجمع ان لا يتم وجوب العمل بمس كل جزء  
منها من اامت ولو لم يكن له عظم ولم يلزم به واحد فتم ( مع ) انه يراد على الاول  
ان موضوع الحكم من المتبصر وهو لا يصدق على من حرره منه ( ويدانك ) يظهر ما في الوجه  
الذي وان اردت ان لا تصح احكام عدم بقائه الموضوع مع انك قد تعرف غير مراد عدم  
حريته لا تصح في احكامه على الذي ثبت ان صدق على من جميع الاحراء  
المعقوفه من اامت وهو المارق من الامه بين الاولين بعدم وجوب العمل في  
ذلك العزم ايضا

والعدد من (أ) والأصح العدم من لعظم المحذوران الموضوع في  
جاء مائة عظم وهو لا يصدق على عظم المحذور ولا استدلال للوجوب بمسألة بدوران  
الحكم منه وجودا وعدمه (في غير محله) دوران الحكم مداراهم من حرية بدونه  
و ما جاء (ب) من أن لا ينبغي من أمثلة (خ) أنه ليس من عظم لمبول (ع) أحده  
فليس به شيء ومعه كان ثوب أناس معدودين حتى لسه لأبيه لعدمه في نفسه وانعراص  
لهم و عبد الله لم يزل لأوهامه ومعه عن غير بعده له مع ، لا يعمل به وما الاستصحاب  
قد مر عدم حرمة توحيد (فه) عن المذكور انتهى ثم بالأحكام والتحرير وغيرها  
من لغز عدم الوجوب بمسألة هو لأوهام و ما سهر صبغ ماء الدكري و  
لدنه من التوحيد وقرائن الشريعة المستدرك من لغز الوجوب (كما انه) ظهر ان  
لا فائدة عدم الوجوب بمسألة ليس له اتصال عن أمثلة

(ولو جلب القطعة من العظيم) لا يجزئ عبي من سب العمل بالاحلاف و هو  
و عن غير واحد دعوى الاحماء عليه (و يشهد له) و سل ايوب المتقدم المصحح  
صحة بالعمل

## تسبیحات

مع انه يسعى اليه مور (الاول) لمشبهه من الاصوات التي حوت هذا المعنى

شرطي . . . . . لكن يجب مشروطة ، لظهوره على ما سبب ليس . و قول ان عليه  
بعض جميع الدلائل بوجوبه في امدك . و ان على جميع فلم يقتض على ما  
مضى بشرطه . و شرطه . . . . . لا بد من ان يكون واحد لنفسه كغسل الجمعة  
والاحرام عند من اوجبها ، وتسه بعض

فان جمعة حتى . . . . . من بعض بعض . . . . . فلم يرد له . . . . . في المني من  
بشرطه و مقتضى اطلاقها الوجوب و ان لم يجب شيء . من ما هو مشروط بلطفا .  
١٧ . . . . . لا بد من ان يكون واحد لنفسه . . . . . لا بد من ان يكون واحد لنفسه . . . . .  
لمن كان . . . . . من واحد . . . . . لا بد من ان يكون واحد لنفسه . . . . .  
ابدى يكون له . . . . . من بعض على حدث . . . . . في مستند في المعتدل  
كما ان . . . . . في . . . . . لا بد من ان يكون واحد لنفسه . . . . .  
( حد )

ويؤيد من شدة له . . . . . في بعض بعض . . . . . ( ١ ) . . . . .  
من بعض . . . . . لا بد من ان يكون واحد لنفسه . . . . .  
حد . . . . . ( ٢ ) . . . . . لا بد من ان يكون واحد لنفسه . . . . .  
بعد ما لاحظ . . . . . ( ٣ ) . . . . . لا بد من ان يكون واحد لنفسه . . . . .  
و . . . . . لا بد من ان يكون واحد لنفسه . . . . .  
شرطا له

من ان . . . . . لا بد من ان يكون واحد لنفسه . . . . .  
من بعض بعض . . . . . لا بد من ان يكون واحد لنفسه . . . . .  
بفصيته له بعدم الدليل عنه . . . . . لا بد من ان يكون واحد لنفسه . . . . .  
يكون بعد العسل و . . . . . لا بد من ان يكون واحد لنفسه . . . . .

(وعادل) على أن كل عمل معه وضو لا يدل على ذلك أنه عدم تبعيد في مسه . فجميعه جمع

## حكم الشك في المس الموجب للعسل

الثاني : الشك في تحقق لمس وعنده من على عدم الاستبعاد . وكذا ر  
شك في أن المسوس لمس وجوبه . فإنه لا يستبعد عدم تحقق لمس الموجب  
للعسل وهو مس الأساس .

وبشكل في أنه قد من برهانه في المسوس . فإنه لا شك في عدم لمس  
عدم أو حره عدم فقد من . فبحر في المسوس في المسوس . فإنه لا  
يسته في المسوس . فإنه لا شك في عدم لمس الموجب . فإنه لا  
الما في ظروفه . فإنه لا شك في عدم لمس الموجب . فإنه لا  
إلى أصحاب الظاهر .

ولكن لا يتم حره استبعاد المسوس . فإنه لا شك في عدم لمس  
موضوع لا في المسوس . فإنه لا شك في عدم لمس الموجب . فإنه لا  
يحق في المسوس . فإنه لا شك في عدم لمس الموجب . فإنه لا  
نمسه وإن لم يحرر برهانه حين لا شك في عدم لمس الموجب . فإنه لا  
لعسل على من مسه بناء على أنه هو الصحيح من حره . فإنه لا شك في عدم لمس  
بسم الواحدان لي لا من يحرر لموضوع . فإنه لا شك في عدم لمس

(ولو شك) في أنه كان المسوس شهيداً . فإنه لا شك في عدم لمس الموجب  
بمس لشهيد لا كلام . وأما بناء على المشهور من عدم الوجوب بمسه فلا يجب العسل في  
المقدم لاستصحاب عدم شهادته للمسوس (ولو لا مسه) استصحاب عدم موت حفيده  
عدم كونه موضوعاً لوجوب لعسل في الدليل أنه دل على وجوب لعسل بمس الميت  
مطلقاً حره ما كان شهيداً . فإنه لا شك في عدم لمس الموجب . فإنه لا  
بالعدم وحره استصحاب عدم شهادته كونه شهيداً . فإنه لا شك في عدم لمس الموجب . فإنه لا

يعمل بمس ولو شك في انه كان قبل لمس او بعده يجب عليه العمل لاستصحاب عدم  
العسل الى حين العمل وبشرط عليه وجوب العمل به هو انه لم يجرى غسل (وما)  
فيما علم العمل ايضا وشك في استقدم مسه وامتدح فيه جرى استصحاب عدم المس الى  
حين العمل وبشرط عليه وجوب العمل به وان كان وقت قطع فيه جرح الى استصحاب  
الطمه.

الثالث اذا كان هذا قطعا يعلم احد الا ان احدهما من بين الامان وبمسهم  
وجوب عليه العمل وبمس حددهما فمن جرح على العمل بمس الامان  
من اموار وجوبه قويه الاحتمال في امتدح لاحتمالي يكون احدهما من الامان  
لا يمنع من جري استصحاب عدم تحقق مس الامان بوجوبه وجوب غسل و يعلم  
الاحتمال في وجوب العمل بمسهم بوجوب دون العطفة الاخرى لا يوجب عدم جريان  
الاصل فيه اذ بعد من عدمه من لاصل في طرف الاحتمال بوجوبه وجوبه بوجوبه  
الاصل فيه بالامعان.

ثم يجب العمل بمسهم فيه اذا علم الاحتمال في هذا المس كان الطرف الآخر  
مورد الحكم الزم من وجوبه من وجوبه وبمسهم يحصل لعدم في زمان واحد  
وهو العلم بوجوبه في المسوسه مثلا في الطرف الآخر والعلم بوجوب العمل بمسهم  
بوجوبه من طرفي لآخر ولا يجرى احدهما بالآخر (وعوى) ان لاصل في وجوب  
العمل بالمس متأخرته عن الاصل الجارى في وجوبه في المسوسه وفي المرتبة السابعة  
يتعارض ذلك لاصل مع الاصل الجارى في الطرف الآخر فيتم قطع وفي المرتبة  
لتأخره بجرى الاصل في وجوب العمل بمسهم بالامان من (مصدق) ولا ان هذه الاحكام  
ليست احكاما للرتبة و تعاقب احكام للزمان وحيث ان لاصل في وجوب غسل لمس و  
اندر في المسوسه متعدي زمان فكلاهما طرف للمعارضه (وثانيا) لو سلم تأخر الاول  
لكن لا يكون متأخرا عن الاصل الجارى في القطع لآخرى غير المسوسه من هم في  
رتبة واحدة ولا وجه لوهم لآخر لانها هو متأخر عن شيء رتبة متأخر عما  
يكون في رتبة ايضا وان لم يكن سهم ملازم الناحية لرتبة وهو قد كما حقق

في مجله

١- ايع اذا كان الميت عن غير الناس على يد حقه ( كان له من

رأيه وكان المسير طوبى - يدكم عرف بصله في الحرة

لازل من هذا شرح في معجب لحد - هذا في

الغسل بالفتح و اما الغسل بالصم فلا

خلاف في عدم وجوبه -

(وشهد له احمد -

من حوض الماء

المصرحة بذلك ،

هدية لكلام في - حكا

دع

و احمدك اولاً و حرم

# الباب الرابع

## في التيمم

وهو في لغة مصدر تيمم قوله ١١ ١٢ (تيمموا) أي  
ولا يصح أن يرى من حاله شيء من غير أن يشرع له عمل عن غيره  
لهوى إلى غير ذلك من غير أن يشرع له عمل من غير أن يشرع له عمل  
أدى إلى شرعه من غير أن يشرع له عمل من غير أن يشرع له عمل  
ووهو ممنوع في غيره في قوله ٢ (و) مواضع (أصله) في قوله  
في الجواهر والحدائق والمذاكر وغيره من غير أن يشرع له عمل من غير أن يشرع له عمل  
له مسح لوجهه ولدينه (٢٠)

ويعرب أصله من غير أن يشرع له عمل من غير أن يشرع له عمل  
في قوله مواضع من غير أن يشرع له عمل من غير أن يشرع له عمل  
يعنيها مستشهدا بها عليه فلاحظ وتدبر

وهو مما قصت ضرورة الدين في ضرورة في الجملة، وهو الذي يعبر عنه  
بالطهارة (ثراية تارة والاضطرابية حرة) والأصل في شرعيته لكتاب المجيد، قل الله  
تعالى في سورة المائدة

يا أيها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق

[illegible]

وقد ورد في أعلى نظامها جانب واحد من السكان حيث علم وهو هو والعمدة  
منه بالثقة لي جمع بين أمور عدة بطريقه على عتق (190) المقصود للاستقلال  
الذي هو في الجانب وهو الأمر الذي كان عليه الحال في الجوانب من القدر والاعتقاد  
عنده من جانب واحد في ذلك الأمر الذي كان عليه الحال في الجوانب من القدر والاعتقاد  
الأول مع أحد الآخرين لم يترك الجوانب

[illegible]

و عن جماعة الجواب عنه من ( و ) هي وحاء احد الح بمعني ( الواو )  
 نظير قوله تعالى و ارسا و او ماؤه له : ريذون ( ووجه ) و عن كثير لمعاة  
 من انكارهم ذلك

و لصحیح اب یقول : فواءه تعنی فی صدر الاله الشریعه اد فتمم الی الصلاه

أريد به الميم من اليوم . أما يشهد له هوثن (١) بن بكير قد لا يستدل به ، فوجه  
تعالى إذ قمتم في الصلاة ، يعنى ذلك قول دايم من اليوم ويخوذه غيره ، ومنه يظهر ضعف  
الانتماء من المراد به وجوب الوضوء لكل صلاة ولا يسح هذا الحكم كما عن جماعه  
(ويكون) لم يرد من الحاشية في قوله تعالى وإن كنتم حبس أحدكم حبساً بالاحتياط فاستعد  
منه ، قصة لومواعد عمل أحد من الوضوء يكون لم يرد من السفر مع بعضهما وإطلاق  
بمرض من جهة غلبة الضرر بسببه له الماء وإطلاق السفر من جهة غلبة هذا الماء  
وما قوله تعالى وحده أحدكم من الماء تنظي المكنى المحقق الذي هو كذا  
عن البخاري ولا يسم الماء والمراد بالامسية الجماع فهو يكون عطفاً على المعداد  
في قوله كنتم مرضى على معنى كنتم أمحدثن بالحدثن - من أي اليوم و  
لا حلالاً ويكون قوله فتعموا حواراً للجمع ، يستفاد من نظو قوله أو جزء الخ  
وجوب التيمم من حدث لولاءه نظو الجماع ، وجوب الوضوء والعمل من مجموعهم  
وماد كراهه في تعبير الآية لسريته من جواب عن حمله من الاشكالات غير الاشكال  
المتقدم أيضاً (مب) لاستبعاد عن قوله وحده أحد دلالة لمصر عليه وعن  
قوله أولاً مستم الساء بقوله وإن كنتم حبساً : وعن قوله فلم تجدوا ماء بقوله وإن  
كنتم مرضى الخ .

## مسوعات التيمم

وفي هذا الفصل الأول في مسوعات التيمم ، وقد اختلفت كلمات الأصحاب  
في بيان ما يسوع التيمم ، ففي حمله من يكتب ذكر حمله من مسوعات ، وسيتأتى  
التعريف لها مفصلاً ، وفي حمله حرى من منتهى المصنف به وذكره والجوهر و  
غيره به يجمعها شيء واحد وهو الحجر عن استعمال الماء ، وفي منظومه العلامة  
الطباطبائي والمقتضى للاداء عجزاً منع ، عن الظهور وهو حد جامع ، ولكن يرد عليه  
أنه معروف من مسوعات التيمم لحرجه وأصرر لمالي ، ولصرد المدي غير الممنوع  
ارتكابه (مع) أي لا يدخل تحت ذلك الجماع ، ولأولى أن يقال أن الجامع سقوط



## وجوب استعمال الماء

(و) لتيمم الماء (يجب غسله) هو يحقق بأمور، أحدها (فقد الماء) و عدم وحدانية الجمع حكاه جماعة في عن المصدر في المذكور، يسته الى اجماع العلماء .

ويشهد له الآية لشرقه ١٠ جملة من النصوص كصحاح (٢) من سنن عن الصادق (ع)  
 ثم يحدد اثر كل واحد ١٠ وكان حمد قديم مسج من الاس ولفظ ١٠ او احد لعاء فليعزل  
 ١٠ من حرابه صلواته التي صلي وهو ١٠ لكل واحد ١٠ وجوه غيره

ولا فرق في ذلك بين الحاضر والمستقبل كما لا خلاف فيه بل عن غير واحد دعوى  
الاجماع عليه ولم يثبت ذلك من الخلاف عن أحد (وهو) عن بعض نسخ المدارك جمع  
عليها كافة الامور شد لمدال على وجوه لمخالف ما (علقت) و الصحيح ما في اكثر النسخ  
اجمع العلماء كافة انه يشترط في دليل امثله وول بعض العامة الصحيح  
بحاضر اذا عدم ما في شاربهم من الصلوة (وهو) من بسند في شرح الرسالة من ان  
بحاضر بعد ١٠٠ حد من علي في نسخة هذا النسخ (لا يكون) خلافا في المعام  
لانه لا يكره وجوب الامم من الصلوة (لا يكون) كان في نسخة له صلاح الاية الشريعة و  
النصوص .

ما استدل لعدم ان الحصر الصحيح العرفي دل عليه باحد من الآية الشريفة  
بالمساو و العريض والاشمول الحصر الصحيح (وهو) مصافا الى ما عرفت من ان ذكر  
سفر في الآية هو خارج مخرج احوال لكن عدمه له في الحصر بدليله على ما ذكرناه  
في معنى الآية الشريفة على ما استبعد من ظاهرها بضميمة ما ورد في تفسير بعض فقراتها  
ايضا تدل على الاختلاف والاحتياط وتدبر

شعابه لا فرق بين عدد وحدات الماء في وحدة واحدة بمقدار لا يكفي للغسل

(۱) سورۃ المائدہ ۱۰۵

٢ - الوسائل العدد ١٣ - عن جواب الشيخ . الحديث ٧

و لوضوء كما هو المشهور ثم عطفية ، وعن الشيخ في بعض قول له عن الشيخ  
و عن مصنف في نهاية الأحكام حمله ، و عن شيخنا النهائي (ره) أن للحدث فيه  
محذرا .

وشهد الأول أن مقصي الماعدة لأدلة سقوط الأمر بالظاهرة الماثبة و كان  
من كتابه فقد لم يكتب على أي أنه يسعد الأم به لعدم إمكان سقوط الأمر بالجزء  
من غير أن يسقط الأمر بالكل فلا يراد بالآخر ، يحتاج إلى دليل ومع عدمه فلاصل  
يقضي بعدم

و حمله من لم يوصى به في دعوى الردة على وجوب التمسك بالكتاب الأول عده  
و كعبه للوضوء كمنحج (١٦) لعل أنه ما كان بعدالة أع من رخص يجب ٤٠٠٠  
قد ما يكفيه من الماء الموضوء ، لعل أنه يوصى بالهـ ، أو يتم (١٧) لال يتم  
و نحوه غيره فعمل في دعوى الردة في ٢٤٠٠ عدم وجوب الوضوء ، وجوب ٢٠٠٠  
لا في مقام من عدم وجوب التمسك في من قريه

و استدلال الثاني بعدمه بمسألة (أو عند) مضاف إلى حمله في محله المراد  
في هذا لشرح غيره ، من أم لم يثبت سقوطه على عام سقوط المسو من الآخر ،  
بالمسور ميم و عده ما يسد من الاله عدم سقوط المسور من الآخر بمسوره  
( بها ) لو شـ في ثوب ، يجوز غسل المسو من له حصص كما في الأمه م على مسائل  
المو من كون لظهور مسه عن غسل الوضوء لا مطلقه عدها كما هو الوجه  
نظر بل منع .

## وجوب الفحص

و يجب لفحص عنه بالاحلاف بل عن معتبر لمحقق و منتهى المصنف (ره)  
و في لعداء دعوى الإحصاع عليه ، و الكلام في ذلك يقع فيه يستفاد

من الآية السابقة : لو صمجة عررد في تهرها : حري فيها بسفاد من  
النصوص

١- الموضوع الأول بعد سماعهم به يدل على عدم الوحدانية و الله يكفي في  
 جعل الفرق بين الوجود وعدمه على الماء ؛ لكنه قد لوحده ثلاثة (الأول)  
 في الماء الى انهم من عدم الوجود هو عدم الوجود للمعدن و لذا لا يطق  
 غير واحد انما على من لم يعلم علمه ولم يظلمه ان الذي في الماء من الماء من الاله  
 الشريعة بعد في الامر بالسمع على عدم وحدانية الماء ؛ فلهذا تعالى بعد ذلك  
 ما قد دلت عليه عليكم في الذين من حير ان يدلة منهم عن نظامه العائنة  
 دالة انما به لا بعد لبعضه و غالب موضوعه و عليه فوجب طلب له و عند  
 بعد تحصيله يسأل الكتاب الى السمع

[illegible]

١- صحيح (٣) دعوان دل - لب - لجس (خ) عر حل حتج سى لوصوء  
للصلاه وهو لا يقدر على الماء فوجد عدمه . . . . .  
و لا يراه . . . . . من شئ الوجود . . . . .  
فحمل الوجودان على القدره خلاف الظاهر

ولكن يمكن ان يعل به اد شت في له خود للمدور الذي هو الموضوع

۱. الجواب الی الب ۴۶ من اہانت لہم حدیث ۳

٢ - الوسائل - الباب ١٩ - من أبواب التيمم الحديث ٦

۳ اصولی۔ الباب ۴۶ من باب التیمم حدیث ۱

لوجوب لطهارة المائنة بحسب ما يستفاد من الآية لشرقة ، يكفي في دتمشروعيه  
 التيمم من دون الغصص استصحاب عدم الوجود الحاص لكونه مسووع بالعدم (ودعوى)  
 ابرحوب الصارة المائنة ليس مشروط بالوجود بل هو مطلق غير مشروط به ومع الشك  
 في القدرة على الواجب المطلق يجب الاحتياط لعدم إغلاء عبء وجب الطلب من باب  
 الاحتياط ، واستصحاب عدم القدرة لا يجدى لعدم كونه بعدد شرف له وصوع الحكم  
 الشرعى بالاصفة الى وجوب لطهارة المائنة وإلصاح استصحاب وجوبه وعدمه لمحدده  
 (مدفوعه) بان الدهر من الآية لشبهة الامم دالطه دة ثم دتمم عند عدم  
 وحدان الماء هو ان لمحدث على قسمين وحد و غير وحد دالطه دة ثم تحب  
 على الطائفة الاولى دة البرية على اثباته دة داحرى سبب منها بقصد الامر  
 بالطهارة المائنة دالوجودان فهو شرط شرعى فالامع من الرجوع الى الاستصحاب  
 ومعها لا يبنى ددور الرجوع الى حكم لعل بوجوب الاحتياط (مع) دعدم  
 الرجوع الى دة في موارد الشك في القدرة انه هو فيه كانت القدرة شرط  
 عقليا ، واما لو كانت شرعية شرعية فهي بحرى فيه كعب حقه في محدده  
 (مع) انه لو سلم عدم دلالتها على اشتراط وجوب الطهارة المائنة دالوجودان  
 ريب في ان عدم الوجودان قد شرعى لوجوب الطهارة التماسية فهو بالاصفة لم  
 يكون بحرى للاصل شرعى فدا امسا موصوع وجوب له مم بالاصل و اهم الى  
 عدم وجوب الجمع بين الطهارتين من عدمه دة وعنه يشت سقوط وجوب الطهارة المائنة  
 فتدبر حتى لا تندر بالاشكال (و على ذلك) فالامع لدول بوجوب الغصص في صوة  
 الشك في بوجود الحاص مسند الى الآية لشرقة من عبءه ما يمكن ان يستفاد  
 من الآية وجوب الطلب في صورة العدم ، لعل على انه بعد الطلب كما هو مو  
 الموصى المتقدمة

واعلم له صاع الثاني فشهد لوجوب الطلب في صوة الشك في لعد

مصحح (١) زراره عن جده عن عليهما السلام ان لم يجد لمسافر الماء فليطبخ

ماء في لوقت واحد من يعونه لوقت فستيم ولص (والايراد عليه) من لمرؤى في احدهم يقي التهذيب (فلمسك) بدل (فطلب) وعدم لثم حد من لقتناء سلاقه (غير سديد) دالكدي صط من الشح لاسيما وفي احدهم يقي الشح اصماغن الكافي وعدم الترام القماء سلاقه ليس اعراضا عن لصحح كفي بوجوب وهه بل لما يكون لأجل المقعد لدى سمن علك

وحبر (١) سكوي عن جعفر (ع) عن سه عن عبي (ع) بطلب الماء في السفر ان كان المروية فعتوه وان كان سهوية فعلوتس لا يظن اكثر من ذلك (والايراد) عليه بعدم صحة سنده وعدم كونه في مصنفين بوجوب بطلب بل به هو في مقدمه من جده (في غير مصنفين) عدم صحة سنده لا يقدح كون لراي هو السكوي الذي من لاصحاب على العمل به به . وفي هره كونه في مقدمه من حكم الطالب وحده (وهه) يدلان على الماء لشرع صاله عدم لوحدن الجدي به في نفسه

١- وقد سئل للقول بعدم الوجوب بحبر (٢) في الرقي والطلب لا يقي عند الله (ع) ان يكون في السفر فمحصر الصلاة وليس معنى ماء . يقول ان الماء في ببه فطلب الماء وان في وجوب يمه . شه لا قول (ع) لا تطلب ولكن سمن وفي احدهم عليك التحلف عن اصح شافعي . كلنا السبع . حبر (٣) يعقوب بن سالم . قول سئب . عند الله (ع) عن رجل لا يكون معه ماء . الماء عن سمن الطريق . يساره علوتس او بعد ذلك . (٤) لا امره ان يعرد نفسه فعرص له لص اوسع . حبر (٥) على بن س . لم عنه عليه السلام . من فب له سمن امي . وفي له دود التي فطلب الماء يمت وشعلا . قول (ع) لا يظن يمه ولا شمالا ولا في : ان . حدته على الطريق فبوصأهه . ولم تحذه . ومص

١- الوسائل - الباب ١- من ابواب التيمم الحديث ٢

٢- الوسائل ابواب ٢- عن ابواب التيمم . الحديث ١

٣- الوسائل الباب ٢- من ابواب التيمم الحديث ٢

٤- الوسائل الباب ٢- من ابواب التيمم . الحديث ٣



في هذا المورد كانه معني عليه ولا في وجوبه في عدمه (وما ح) على من سبم فيه  
 ولا انه من المحتمل قويا كونه هو الحسن المعلن لدى دواءه وبعنه اذ من المستعد  
 جدا تعدد اواقعه كما لا يخفى وعلا ذلك لا يجوز الاستدلال به وذلك لا يدل على  
 حوز البرهه من غير ان يفحص عن امعاء من يتلخص عدم وجوب لطام يمينه وشملا  
 في ان يظن في غير ذلك لي مقصده في عدمه انما يطبق بحكم على بحرير  
 المنة من (فحص) في لاسم وجوب الفحص في حد

م ان وجوب الفحص هو هو معني كما في قوله اشهد الحبل المتين و  
 به من او شرط في صحة بيعم تمدا كما جازد صاحب لحوهر و بسب الي  
 المسهو و شدي الى حكم لعقل مدروم الاخر طمع ذلك في القدره كما  
 حده من لاء اطام و شرط في سره في وجود قد استدل بالاول بظهور الامر  
 في كونه معناه و لا يظن بحسب المذهب هم المرفي من الاواء و  
 الوهي او به في مثل ثمنه كم اشدي في اشريه و لجزئيه والماعيه  
 و به يظن مسند لعول الذي (لكن) في لظهر من الامر بالطلب انما هو  
 لاحتمل وجود الماء و انه مبره لضم ذلك ولو عدم عدم الماء لا يجب عدمه  
 امحص و بعبه و بهذا لعول سنار عدمه لا في الايض الاثر به الداله على شروعيه  
 معجز عدمه الواحد في صهيحه و عرفت من عدم كونه مورد من مورد حكم لعقل مدروم  
 الاحتياط كي يكون الامر في طلب رشه اليه يتعين الالزام و اوجه الرابع (مع) ان  
 لازم التوجه الثاني ان يراك الفحص و كان في اواقع قد امعاء لا تكون مكلفه  
 في الصلاة مع شيء من الطعام في به فلهذا حصول شرط و به لماعيه فلهذا  
 عدمه على به هو كما رت و اعلاه قد ل هذه لانه على ر اشع لعمري ان يصح  
 عدم الوجود لمعذور لدى عرفت به يخبر في به (بحكم صححه تنبيه به هذا لا  
 بعد الفحص

## مقدار الفحص الواجب

ثم ان الطلب في غير لاص كالفولة والرحل ونحوهما لاحد له يدى تحقق ما يكون حجه عملاقة على العدم كالعدم بالنسبة عند تعذر دوى وشرا كالكالحح و لصر دوما لم يتحقق احدهما لرفع اجماعه . يجب ان يطلب مادام في الوقت كما يشهد له صحيح درارة لمتقدم

وما لطلب في الارض للمعبر والمشهور بين الاصحاب انه يكفي الطلب في الحر به عاوة سهم وفي لينة علوه سهم . وس غير واحد دعوى لاجمعه عليه (وعن) مظهر النهاية والمصنف لخير بين الرميده والرميين (وعن) المحقق القول بوجوب انطلب مادام في الوقت (واحد) المحقق لمدنى وره انه يجب على مظهر واحد مدين اما المخصص عن الماء له في مدينى سعة من غير ان يتعرف عن الطريق الى مدينى عليه الوقت . تحصر الوقت في مقدار الماء حوله مدينى علوه سهم او سهمين

ويشهد للاول حر السكونى المتقدم المنجر ضعه لو ثبت مع انه ممنوع كما تقدم بعمل لاصحاب (ودعوى) لاجمعه لمدنى و تر لاجمعه مدنى ولعدهم - تندوا لها (مدفوعة) مظهر - نه مدنى (و) وغيره من عدم العتو على حر حر السكونى وادعاهن لها في مظهره فلا بد من احد من فعل مراده لتفصيل المشهور كما لا يخفى

واما دعوى المحقق فقد سدر انه صحيح . رد المتقدم (وهو) نه مظهره من مبيده بحر السكونى ويكون مخصص لجمع سهمه هو الا لرام نه يجب الطلب المحدث بالعلوة والعلوس مادام في الوقت سقوط مع صفة من ممكن . قال ابن لصحيح ورد في مقام بيان وقت الطلب وره نه لامتداده فهو احسن عن مقدمه مدنى (وذلك) يظهر ان ما في لحدثه من لجمع بينهما بحمل الصحيح على صورته لظن بخصوص لعاء والحر على مظهره جوارى بحصول . في غير محله مضاف الى كونه جمعه



تسعيا .

واستدل للرابع بأنه مما يعتصم لجمع من الحبرين ومن حصر السكوبى بها هو فى مقام بيان حكم المسافر لمريد لاتباع الصلاة فى مكان مخصوص كما لو اراد الظاهر من لا ورد ان يصلّى فيه والأقله ان ضرب فى الأرض فى جهة من الجهات ولو فى الجهة الموصلة الى المقصد . و قد تحصل له فى أثناء الطريق الى ان يصير عليه لوفى ضرورة ان يعود الى المكان الاول ليس وحده معدية فحشمه الماء فى جهة ولو فى الجهة المؤدية الى المقصود بمقدار رمية سهم اية من هذه ان صلى فى المكان الذى انتهى له طنبه وان لا يعود الى المكان الاول الذى بدأ منه لكن يجب عليه لفحص عن الماء فيما حوله بالنسبة الى المكان الذى سبى الى السير فله فى هذا المكان ايضا كالمكان الاول ان يبحث او لا الضرب الى مقصده مثلا فى الجهة التى يعر به وهكذا الى ان يصق عليه الووف ويغير عنه لصنوه مع اليوم فثمرة العود الى المكان الاول اما هو حوار الصلاة مع السهم بعد الفحص عن الماء فى سائر الجهات . والمقدار المفيد شرعا وان لم يضيق عنه أووف فمقدار حصه رزاقه به اذا هذه لصوره انتهى

وفيه انه او طلب الماء فى جهة المؤدية الى المقصود بمقدار رمية سهم أو سهمين وان كان له ان يصلّى فى المكان الذى انتهى به . ولا يجب العود الى مكان الذى ابتدأ منه لطلب الاية فى حوار تيممه بشرط تطيب فى لحيات الآخر بمقتضى حصر لسكوبى التدهر فى الوحوب النجسى نعم . ان يكون الووف وسع من طلب الماء فى الجهات الاربع . السهم والصلاة للمكاتب الحد . وعند الفحص فى جهة من الجهات توفى فى الجهة الموصلة الى المقصود ولو تصق الووف ليس به ذلك ايضا وبالجملة . ظهور حصر لسكوبى فى الوحوب النجسى بشرط لا سكر فحملته على الوحوب التحجيرى بدعوى انه لا يعم منه ريد من الوحوب التحجيرى كما فى مصحح الفقه خلاف لظاهر ولصحيح ما ذكره فى عدم لجمع





على وجوب اطلاق علوه وعدم تنسكون من الية وغيرها مما حمل فيه الوجدان  
 عن مشروعه نعم نعم هو الوجدان ولا ريب في عدم صدقه في بعد الفحص حتى  
 مع العلم بوجوده فهو ذلك المتمد (الهم) الا ان دليل التحديد محصور بحس  
 السكوبي وهو لا سيما يعرفه ما في ذيله (ولا يطلب اكثر من ذلك) مختص بصورة  
 في لوجوده لا يشتمل على العلم والمسدود به اطلاق لا يد وغيرها داصد الوجدان  
 عرفه ولا يجوز نعم حتى مع العلم بوجوده ان لم يكن اجماع على وجوب السعي  
 في الماء مطلقا (فتحصل ان وجود سعي مطلقا لم يتحقق احد واقع لتكليف  
 لو لم يكن اقوى فلا ريب في كونه احوط .

وهو يلحق بالعلم به في وجوب الايراد كما في الحدائق وجميع

لمقاصد والروض املا

نحوه قد سئل الاول في مدخل ملاق خبر السكوبي (س) بجمع بيده .  
 من صحيح ربه يفرض حمل خبر السكوبي على عبر صورة الطل ومنها يرجع  
 الى الصحيح ادال على وجوب الفحص ما لم يتحقق الوقت (س) الطل في الشرعي  
 كعلم (ويان) من شرط ان يتم العلم بعدم وجود الماء

وهي الكل بطر (ام اول) فلما عرفت من عدم تمامة الجمع المبرور  
 لكونه شرعي (واما الثاني) فالان الطول لخصه وان كان كالمعلم لان مطلق لظن الذي  
 ليس بصحة ليس كعلم (واما الثالث) فالان من شرط التمسك العلم بعدم الماء في لحد  
 المذكور في خبر السكوبي لا سيما فوفه ولذا لا ريب في عدم اعتماده باحتمال  
 وجود الماء فوق لحد المذكور ولا ظهر عدم الامكان

نعم يلحق بالعلم ما ثبتت صحته من الامارات كالبسة وحس لو وجد على  
 القول بصحته في الموضوعات كما هو المختار بجمع وجود الصحة على وجود الماء  
 فوق لحد لا سيما المودة مشمولاً لخبر السكوبي ليس مذكور في العلم

## الاستئابة في الطلب

بحسب المحكي عن جماعة من الفقهاء من يشهدان و المحقق الثاني كفاية الاستئابة في الطلب وعدم وجوب المباشرة (وعلى المصنف في تذكره و لم يمتنع بعدم و يستدل للآول في محكي جامع المصنفين أحد العدل ثم لظن و لك في محكي لتذكره و الممتنع من الخطب لطلب المصنف فلا يجوز أن يتولاه غيره و حق يقول في المقدم أن وجوب الطلب له كمن يصلي أو غيره و كما أن يظهر الخطب هو اليوم مباشرة المكاتب نفسه فلا يجوز أن يتولاه غيره لعدم الدليل على مشروعية الآية في المقدم و سقوط المكاتب بفعل الغير خلاف لأمره ، (والكن) و قد تقدم بعد المسمى ولو كان مريضاً فلا يعتبر المباشرة حتى يكون مورد التسمية و على كذا لم يمتنع من أن يكون التسمية في المقدم مرة واحدة و كما أن الأمر كذا في مفسر كفاية الطلب من غير المكاتب لأجل أن التسمية بالاحتيال لغيره و هو أبش من وجود الداء و منه يظهر أن لا كفاية بطلب الغير بما يجوز فيه الاحتياط العام من قوله و كان حرمه أحد الشرط لجمعه أو علمه فليس لا يرى حرجاً لو حشد حجه في موضوعات ليس له لأمره فكيف لا يمتنع في الطلب إذا كان التسمية واحدة

## الاكتفاء بالطلب قبل الوقت

السادس لو طلب قبل دخول وقت الصلاة ولم يجد ففي كفايته بعد دخول الوقت مع احتمال العثور عليه لو أعاده احتمالاً غفلاً في أقوال (الآول) ما عن جماعة و هي الكفاية مطلق (الثاني) مدعى معتبر المحقق و منتهى المصنف وهو عدم الكفاية كذا (الثالث) ما عن التحرير و جامع المقاصد و الذكرى وهو الفرق بين بطلب في وقت صلاة و عدمه فحري بالآول ولو في صلاة أخرى لم يدخل وقتها ، دون الثاني

و استدلل بعدم الكفاية (بأن) البعض من جهة الإجماع و غيره و هو لا يتحقق



لا يشك باستصحاب عدم الماء والظاهر ان مراده ان شرط التيمم هي الحالة الحاصلة للطلب بعد الطلب وهو اليأس من العدة على الماء . وقد احدث ما يوجب رجاء القدره عليه ترول تلك الحالة ولا يشك باستصحاب عدم الماء ( و قد ) اولاً لو سلم ان ظاهر الدلالة هو اعتبار لعدالة الحائلة من الطلب في صحة التيمم وهو اليأس عن الظاهر للماء فلا يثبت في كون وجوده طريقاً كما تقدم الى عدم الماء واقعاً الذي هو الموضوع لمشروعية التيمم وقد جرى استصحاب عدم الماء والحجر عن لظهوره به ثمة تترتب عليه من وعيه التيمم ( و ذاك ) ان الظاهر من الدلالة ان كان عدمه يوجب من يطلب في المشروعية لا نفس السعي والطلب ، لا ان الظاهر ان ذلك ايضا بمعنى وهو عدم الاعتناء على الماء لاصح وجوده عتارية فتدبر فيه دقيق

ثبت ان قعدة الاشغال تعصى وجوب التحجر ( و قد ) ان لاستصحاب واراد عليها كما تقدم . ( فحسب ) ان لا يجرى ولا كفاً به مطلقاً

## لو ترك الطلب حتى ضاق الوقت

السابع اذا رآه الطلب حتى ضاق وقت السعي كما هو المشهور من الظاهر ان من المستبعد ولم يجر الخلاف وقد لا من المحقق في المعتمد وصح تيممه وصلاته على الاشهر من المشهور كما في المداك وعن الروض بسنة الى فتوى الاصحاب منهم ما من الاول في الحكم التكليفي الثاني في الحكم الوصفي اما المقام الاول فانه على كون وجوب الطلب بمقتضى بعضا من احراء حتى ضاق لوقت مذهب الوجه لكونه تموت للتكليف وما ساء على كون وجوده طريقاً الى عدم الماء كما فويده فانه على عدم صحة الصلاة والتيمم فكذلك به فوات الصلاة الواجبة عليه .

وما ساء على صحة الصلاة وشكل لحكم بالعصيان لان الامر بالوصوء والطلب

ممنعه له ليس الالتجاء الصلاة عليه وهو اما يكون مع القدره ومع العجز لا تتوقف عليه لغرض صحة التيمم فترك الطلب اما يوجب تعدد الطهارة المائية من دون ان يلزم منه تفويت ما مر به لاحله فلا يقتضى للعقاب (ودعوى) ان العقاب بما يكون على ترك مواجب العزى نفسه (مدفوعة) بان الصحيح المحقق فى مجله انه لا عقاب على مخالفة لو حجب لعزى من حيث هو (مع) انه لو سلم ترتب العقاب على مخالفته وانما هو فى صورة الانحصار لا فى مثل المصالحه ممكن يتبادر الى المصلحة بجميع شروطه وبعبارة اخرى مع ما يكون بدلا عنه بل يكون المصالحه بطر ما لو كان فى اول الوقت محدثا لا يعرفه ولا يظن وطعته الوضوء للصلاة ثم احب نفسه وتدل تكليفه بعزى الى غسل لحيته بدل الوضوء وبالجملة يكون العجز على الغرض موحدا لتبدل الموضوع لاما بما من تخرج اشكليه مع ما يقتضيه

وقد يقال فى وجه الحكم بالعصا مع الالتزام بصحة الصلاة ان الصلاة مع الطهارة المائية فرد كامل من الصلاة ومع النزائية فردا من احتجى به لشارع عند ضروره والمكلف فى الغرض فوت سواء احتج به صفة كمالها (بعبارة اخرى) ان فى الصلاة مع طهارة التيمم بين قسمين مدارا من المصلحة الملمرة وفى خصوص المائية منها مصلحة اخرى ملمرة او تلك المصلحة بسحو او فى بحيث يكون بعدها لازمة لاستيفاء لو ترك الطلب حتى ضاق الوقت فلم يتمكن من الوضوء وان صحت صلواته مع التيمم لانه لاحسن تفويت المصلحة الرايدة بحسن العقد عليه ويكون عاصيا بذلك (ودعوى) انه على ذلك لا بد من الحكم بوجوب القضاء بحكمهم بدمه يكشف عن عدم تمامية هذا التعريب (مدفوعة) بانه يمكن ان تكون المصلحة الرايدة بحيث لا يمكن استبعادها بعد استيفاء المصلحة الاخرى اودات تلك المصلحة .

ولكن يرد على هذا التعريب مضافا الى كونه خلاف ظاهر الادلة وبها ظاهرة فى ترك التيمم مرة لطلب المائية فى اودته الطهارة التى هى شرط للصلاة ان لازم ذلك عدم سماعه سائر الدفات التى لا يضر الى فعلها كصلوة العصر وصلوة الايات



مع ان سائهم على الاستحالة كما ان لازم عدم حوز تيان الأخير بالصلاة مع التيمم مع هم حكموا بالحو و يصاير منه عدم حوز قضاء المنوصى بالمنيم مع انه يحوز فمن ذلك كنه يستكشف عدم تمامة ذلك

والصحيح في دفع الاشكال ان يدل ان في لصهاره المتيمن حيث هي مقدمة للصلاة مصلحة اخرى لروحه غير متكونة مترتبة على الصلاة وليست تلك المصلحة في الطهارة بما فيه مع قطع النظر عن وقوعها مقدمه للصلاة حتى يزيل الازم ذلك ايحاط مطلقا كونه وحووب نفسه بل ترتب عليها حال كونه مقدمه للصلاة والصلاة مع الطهارة المراه و ان كانت كالصلاة مع الله وانه يثبت ملائمة بينهما من حيث النقص والكمال الا انه في الغرض من امكانه وبت سواء احياءه تلك المصلحة المترتبة على الطهارة المائنه يكون عاصم بذلك و دليل على كون الطهارة المائنه كثر هو مبادل على ان التيمم بدل اضطرارى من الوضوء او لعمل سوجه العجز عن الاتيان به و لازم عدم كونه موجبا لانتفاء ملائمة الطهارة المائنه معه الى ان ركنية بدلية التيمم عنها يصاقطنفى ذلك و يعتقد منه وجوبه انحد العجز احراز هذا مع و الى الاجتماع المدعى على الحرمة في المقام وامل في جميع ذلك محذو شكل وطر سوى الاجتماع ان ثبت وحيث ان مصلحة العبد مستوية الامر لمفيد لا يمكن استيفائها والاقتضاء عليه وبذلك يجمع بين كلمات لغو والأدلة فتدبر فانه دقيق

ثم ان المراد بالعصا في المقام انها هو ما يعجز لتجرى بالاقدام على عدم اليقين بالفرار اذ بناء على محذور في وحووب الطلب من كونه طريقا لوعلم ناه لو طلب لغث يكون العصيان حقيقيا ولكن لو لم يعلم بذلك فلا يكون عصيا حقيقيا اذ يستعمل عدم الماء ووعلم بكونه مكفرا للوضوء من الاول والعصيان واقعا ولعله لذلك عر جماعة منهم لمحقق في الشرايع المصنف في محكي لغواءه غيرهما بالخطاء ولم يعر وبالعصيان وهو اولى

## لو ترك الطلب حتى ضاق الوقت صحت صلاته

ما لم يمتد إلى المشهور بين الأصحاب على ما في المدارك صحة صلاته  
وسممه وعن فروض نسبتها إلى فتوى الأصحاب ولم يفعل الخلاف إلا عن طاهر  
الخلاف والمسوط والبهية ولا يعتد به يكون المراد بها في هذه الكتب، للعدول  
في السعة كما يرشد له دعوى الأحاداع في محكي الخلاف عليه (١) عليه (٢) والإحلاف  
في الصحة

ويشهد له إطلاق قوله تعالى (١) (٢) من لم يجد ماء فمسوا (٣) على كونه  
المراد بعدم الوجود الممدور كما عرفت فإنه ح غير حامل الماء وإن كان الماء موجوداً  
في لحد وعلم به ، نعم لو كان المراد منه عدم الماء لما صح الاستدلال به لأنه قد لا يأت  
الشرعية بالادلة الأخرى بالوحد في لحد (٤) وبذلك يظهر عدم صحة الآية (٥) على  
الاستدلال بالآية لشرعية ما بها يدل بعد التمسك على أنه أنه يمكن تعرض إلى الاسم  
مع عدم وجود الماء في الحد فثبت أنه موجوداً ؛ يحتمل وجوده فلا يكون المورد  
مشمولاً بالآية الشرعية .

والإطلاق قوله (ع) في مصحح (٦) زارة لمتقدم وإدخاله في مورد (٧) عليه .  
وليس (ومذكراً) نص المحققين (٨) من ربه الصحيح كغيره ، ما دل على مشروعية  
البدل للعاهر منصرف عن العاهر لدى احتثار أجزء المزارع من التكليف لم يعرفه  
ويخص بصورة عدم التعريض (غير ترم) (٩) أدلوسلم لأصناف بدو أفليس يحو صالح لتعدد  
الإطلاق ويروى ما دس تأمل

ثم أنه قد استدلل للصحة في الجواهر وغيرها (١٠) التكليف بطلب ما قطع عند الصيق  
لعدم الممكن منه فيرجع إلى العمومات الدالة على عدم سقوط الصلاة بحال ، وهي

١ - مورد الساء - الآية ٤٦

٢ - وسائل - الباب ١ - من أبواب تيسر الحديث ١

تقتضى صحته مع التيمم (وإطلاق) بذلة التراب (والمحوى) ما تسمعه من صحة التيمم لغير المتمكن من استعمال الماء مع وجوده عنه لصيق الوقت (وبعد) تناول ما دل على شرطيته لمثله .

وهي المجموع بطر (أما لآل) فلا ينعقد له دليل على أنه في مرس (١) يوس الطويل . فإني لأندع الصلاة بحال فدعوى دلالة لمعلومات عليه كما ترى أن معنى عدم سقوط الصلاة بحال إنما هو أن كل مكلف في حال من الحالات كان مكلف بالصلاة بحسب طبيعته حتى العرفي . لا أن لتكليفه يكون بعد أن عصى المكلف وصير اجتهادها على النحو المفسر شرعا في جملة مفسره (وأما الثاني) فلا سند سبل الآية لشرعيه فيجوز فيه ما ذكره فم (٩٠٣ الثالث) فلا دليل صحة الصلاة في تلك المسئلة بعض هذه الوجوه المذكورة في المصنف (وأما الرابع) فلا سقوط له دل على شدة الطلب بعده لا يصلح أن يكون دليلا لمشروعية التيمم في المقام فالعمدة ما ذكرناه .

## لا يجب القضاء في الفرض

وأما المصنف الثالث ففي الحدائق استدل المؤلف بوجوب القضاء في المشهور وعن جامع المقاصد بسنده إلى أكثر الأصحاب (ولكن) لكلام المحكية عن جماعة من الأصحاب الذين نسب إليهم ذلك غير مرة . ومن الظاهر ولا أقل من المحتمل ، أن مراد جماعة منهم الإعادة في الوقت لو وجد بعده في رحله مثلا دون القضاء كما أن مراد جماعة آخرين القضاء في خصوص سورة لتيسر كما يظهر لمن راجعها ، ويرى فيها وكيف كان فيشهد لعدم الوجوب أن لا تبار بالمأمور به الاضطرابي يجري عن قضاء المأمور به الواقعي لا أولى كما حقق في محله ، مصنف إلى أن المورود من صفريات ما يأتي من أن من صلى تيمم صحيح لا يجب عليه أداءه .

ولقضاء لمسدل عليه ، لخصوص الكثيره . مع ان قوله (ع) في صحيح (١) زيادة المتقدم فادّا حاف ان يموت في الوقت فليشم وليصل في آخر الوقت فادّ وحد الماء فلا قضاء عليه وليتوضأ لما يستقل صريح في عدم وجوب القضاء في المقام بقاء على شمول قوله فادّ حاف الح له كما هو لأصهر على ما عرفت

وسدّل للوجوب خبر (٢) اي يصير حال تيممه عن حال كان في سفر وكان معه ماء فبسه وتيمم وصلى ثم ذكر ان معه ماء قال لا يخرج لوقت قال (ع) عليه السلام يتوضأ ويعيد الصلاة (ويرد عليه) ثم اورد جملة من اخصه به سببان (مع) ان الظاهر منه وقوع تيممه في لسمه وهو خلاف معروض الكلام معناه الى صعب رده والأظهر عدم وجوب القضاء

ذلك من ادّ ترك الطل في سعة الوقت وصلى من ثم شمس عدم وجود الماء فلا اشكال في الطل كما لا خلاف فيه وفي الوجوه اجماعاً بقولنا لم يكن محصلاً ، والوجه فيه بقاء على كون وجوب الطل شرطاً لتلازم بين السعة اشراف وانشاء له شروط وام بقاء على كونه طريقاً كما هو لأظهر ولعدم ثبوت مشروعية التيمم في العزم لأجل وجوب له سعة على استصحاب بقاء التكليف وقد عده لاشغال عدم الاكتفاء بما انبه

وان سبب عدم وجود الماء في لم يحصل منه قصد القرية فلا اشكال في الطل كما لا يخفى ورحم الله من ذلك ومن المصنف قوله في التحريم الصحة وتبعه جماعة من المحققين

واستدل للعدم (٣) مقتضى شرطه اطلب لصحة التيمم ذلك (وما به) ان اتى بالصلاة بعدد الأمر فهو تشريع موجب للتلازم وان سبباً حتمياً للأمر (فحيث) انه يتمكن من لا مثال العلمى قدس له لئلا يلى لا مشل الاحتمالي فهو

١ - الوسائل - الباب ١ - من ابواب التيمم - الحديث ١

٢ - الوسائل الباب ١٤ من ابواب التيمم الحديث ٥

لا يكفي في العزم

وفيها نظر (أما الأول) فلما تقدم من أن وجوب العحص طريفي لا شرطي (وعليه) فالعمل مصدق للمأمور به وأما فيسقط الأمر ، (وأما الثاني) فلما حققناه في حاشيتنا على الكفاية من صحب المني المدكور ، أنه لا يعسر في صحبه لعدة سوى الأتيان بالعمل مستند إلى المولي في إجماعه كذا ، ومفعلا ، ودأما حواره لمصنف (ره) هو الأقوى

## إذا طلب وصلي ثم تبين وجود الماء

السبع إذا طلب الماء بمقتضى وسعته فلم يجد فتم وصلي ثم تبين وجود الماء في محل لطلب فهل يجب لأدائه و لقضاء ، أم لا يجب شيء . مهم كنه لعله لعمق عليه ، يجب لأدائه إذ تبين في الوقت ولا يجب إذ تبين في حارجه وجوه

وفد استدلل للأول من المآخوذ موضوعا في الآية لشريفة وغيرها مما دل على مشروعية التيمم ، أم أن يكون عدم له ، واقعا في الحد المعين ، أو يكون عدم الوجود المعدور ، أم على الأول فعدم تحقق موضوع التيمم في العزم وصح لا يكشف كونه ، وحدا ، وحل أمره لعدم يستند عن لعملة ، و كذا على الثاني ، لأن ما جعل موضوع هو عدم القدرة واقعا مع قطع النظر عن العلم والحد ، وهو متب في المعام ( وفيه ) أن الظاهر من الآية الشريفة ، ولو بعد ملاحظة الفرائد الداخلية والخارجية أن الموضوع هو عدم استيلاء المكلف على الماء ، وبغضه أخرى عدم وجود الماء المستولى عليه في الحد المربور ( وعليه ) فهو صدق في المعام ، في حل المورد فيما يأتي من أن من صلى بيم صحيح لا يجب عليه الإعادة والقضاء كما سيأتي تحقيقه

واستدل للإخير ، بأن موضوع مشروعية التيمم لعجز الممسر إلى آخر الوقت لا مجرد صدق عدم الوجود في وقت حاسي والشهد على ذلك كون البدلية صطراية

فالكشاف وجود الماء في الوقت يوجب عدم تحقق ضرورة المصوعه للسمع وإن كان حين العمل تبين ما يقتضيه كنيته في مراحله الصادرة عن صحته بعدم اكشاف الخلاف وهذا بخلاف الاكتشاف في خارج الوقت (وهو) أن المصوع الآتية في محلها الدالة على أنه لو تعددت المدة بعد الأمان بالصلوة بوجود الماء في الوقت لا يجب عليه المصوع للصلاة يدل على عدم اعتبار استمرار العجز، كما أنه يدل عليه من على جواز الصلاة بعد الفحص وعدم لوحدن كما لا يخفى، ولجميع من هذه الدلالة على أن المصوع هو عدم لوحدن يقتضي الالتزام بأن المصوع هو عدم لوحدن في الحد حال الصلاة (فحصل) أن أقوى عدم وجوب الصلاة أو الفحص.

### إذا اعتقد ضيق الوقت ثم تبين السعة

المراد إذا اعتقد ضيق الوقت عن الطلب فسمع صلى الله عليه وسلم في سعة الوقت فهل تصح صلاته فلا يجب لأمره الفحص لا تصح وجوبه بل قولاً  
وتمتد للاول (ب) يستدل ذلك من قوله (ع في صحيح) (١) ضرورة ما  
حاشي أن يعرفه الوقت فليسمع ليس في آخر الوقت أو أحد الماء فلا فضاء عليه  
بالاولوية ولو صح الصلاة في صورة الحوف حتمل ضيق الوقت عن الطلب صحب  
في صورة اعتقاد الضيق بالاولوية (و) أعيد الصبح وجب ضيق عدم القدرة و عجز  
عن استعمال الماء الذي هو المصوع لمشاركة التيمم

(وفيهم، نظر) أم الاول فالمراد صحيح (ب) ما يدل على صحة عدم الاستمرار  
بمكشاف السعة ولا يدل على الصحة حتى في صورة اكتشاف السعة كى يشتد ذلك في  
صورة اعتقاد الضيق بالاولوية (ب) على أنهم لصحيح كقول الواحة في صحة  
التيمم عند الحوف هو صحيح حتمل وقت الصلاة على احتمال بدع الصلاة بالظن

المائة فإن أمكنه حين الحوف بحتمل السعة الموحدة لطلب ويحتمل الصيق  
 الموحدة لا يباع الصلاة بل طهره لم يديه فراجع لدرع في حقه لعمل على لثني  
 وهو أم يبدل بخلافه على الصفة في العرس حتى على تقدير السعة وافضل على  
 المشروعة في المصنف بالأولوية (مدونه) بان لجمع بين الصحيح وبين ما دل على  
 موضوع مشروعه هو عدم الوجدان في أحد لموقف حرره على الطلب يقتضي  
 الإلزام بان موضوع الحكم لو قضي هو عدم الوجدان في عدم سقوط الطلب في  
 صورة الحوف والأمر بالنعم والصلاة من باب الحكم العملي لطريقي في الشرعي  
 الظاهري لأنه موضوع سعة للحكم الواقعي فيشير إلى ذلك قوله في الصحيح وليصل في  
 آخر الوقف أو ثبت قلت في ترجيح أحد الأحكام من لاهة قد ملقته من باب الاحتياط لا يوجب  
 الحكم لصحة حتى مع بكشاف السعة وعدمها أحسن الصيق الذي هو بموضوع مد  
 الحكم وتندرو به دفعه في لثني فلا بد عدمه في عرس أم يكون مشاعن لأعتقاد  
 الحظي ومظهر لأدلة العرس أو بعده أخرى بقاء في العرس تحلى لأفعلي  
 الموضوع لمشرعه السهم هو عدم القدرة وعدم الأقرى هو لزوم الإعادة أو العسر  
 (للم) إلا أن يقال إن الصحيح في صورة حذف يدل على لزوم السهم وترك الطلب  
 (وحيث) بان المصنف شرع كالمصنف عدلا فهو غير واحد لعدم في شرع له السهم و  
 ثبت المشروعة في المصنف بالأولوية وتصح صلاته ح فلا يجب عنه الإعادة أو العسر  
 وإن كان الاحتياط ذلك بل لا يترك .

ثم انه على تقدير الحكم بل و لا ضرورة العسر فإنه هو فم إذا لم يعلم به  
 على عرس لطلب لم يكن يعبر به ولا فلا يجد به يكون من صعوبات ما في  
 السببه لسمع وعدمه في لأقوى هي لصحة في العرس

## لو اعتقد عدم الماء ثم تبين وجوده

وبعد كبرياء طهر حكم ما لو اعتقد عدم الماء فترك لطلب ثم نسي وجوده ، و به  
لو طلب لعشر وان الأطهر وجوب الأعداء والقضاء ادلاوجه للحكم بالصحة ، سوى  
صدوق عدم الواحد ، وقد عرفت عدم صدوقه في امثال المعدم ، وما ذكره في توجيه  
صدوقه في المسئلة السابقة عرّج في هذه المسئلة كما لا يخفى هذا في غير ساسي

واما هو منه قوال (الأول) الآخر ، وعدم وجوب لاعاده او العشاء وهو لدى  
نسب الى عدم الهدى ، والمحقق في المعبر (الثاني) وجوب الاعاده او العشاء وهو  
مسبوق الى شيخ طه و شهيد وسعما جماعه من المحققين (الثالث) عدم وجوب  
القضاء لو نسي بعد الوقت ، وجوب الأعداء لو تبين في الوقت ، وهو الذي حذره  
في الحقائق

وقد استدل للأول بصدوق عدم لو حذر فيشملة الآية ، للشرعية فهو قد تنى بالصلاة  
بصحبة المشروعه وبذلح على عدم وجوب العشاء او الاعاده ، ما دل على الإجراء  
في امثال المقام ، وبحديث الرفع .

وفيها نظر (ام لأول) فلم عرفت من عدم صدوق عدم الواحد في المرس  
(واما الثاني) فلما جمعا في حاشتنا على الكمية من ن ظهر من الحديث الشريف  
رفع الأثر المترتبة على فعل لمكلف اذا تعلق به احد العدوين المذكورة في الحديث  
واما الآثار المترتبة على الموضوع ، الحرجي ، لا يدخل ليعمل لمكلف فيه فالحديث  
لا يرفع تلك الآثار (وعليه) يترتب عدم ارتداع نجاسة الملاقى المترتبة على الملاقاة  
اذا لاقى يد الانسان مع نجاسة خطاء و مياها وعن اضطراب او اكراه لان الآثار  
لم يترتب على فعل لمكلف ولا حرج له في ذلك ، كما انه اذا لم يتعلق احد هذه  
العدوين بعين المكلف بل تعلق بالموضوع الحرجي لا يكون مورداً للحديث فلو  
اكره على ايحاد الحمر لأصح التمسك بالحديث لرفع حرمة شره وفي المقام  
بما يتعلق لسان الموضوع الحرجي وهو وجود الماء والحديث لا يصلح برفع حكمه



وهي شرطية الوضوء معه للصلاة (مع) انه على فرض لشعول يختص بذلك ما اذا كان  
لسيلان مسبوقة للوقت ، ولا فطره ولا يوجب ارتجاع الحكم عن متعلقه اذا ما طرأ  
عليه لسيلان وهو الفرد لاحكم له وهو معلق بالحكم : هو لطبيعي لم يطرأ  
عليه النسيان

واما الجواب عن الاستدلال به من الحديث بما يدل على رفع الحكم  
المتعلق بالمرتب اذا معلق احدهه لعارض باحد الامور المعترضة فيه ، اذا الامر  
والسبب الصميمين لا يرتفعان الا برفع اصل التكليف اندي هو المشأ لا برفع الجزئية  
والشرطية او المانعيه ولا يدل على تعليل التكليف بانه قدله وفي لعدم الحديث بما  
يدل على عدم وجوب الصلاة مع الوضوء لا لوجوب مع السمع (فعبره) ادق خصوص  
الصلاة دل لدليل على ذلك ، وهو قوله الصلاة لا بدع بحال فامل

واستدل للاخير بعد تسليم ان منتهى القاعدة عدم وجوب الاعاءه والقضاء  
بما روه (١) الشيخ عن ابي بصير قال سئل عن رجل كان في سفر وكان معه ماء  
فسيبه وتيمم وصلى ثم ذكر ان معه ماء فدل ان يخرج للوقت ، قال (ع) عليه  
ان يتوضأ ويعد الصلاة ، وود على الاستدلال به في محكي لمعسر من  
في سنده عمار بن موسى وهو ضعيف وفي محكي الدكري من في سنده عثمان بن  
عيسى وفي الخواهر بالاصمار والكل لا تخلو عن النظر لان ساء على ثقة على  
الاقوى ادلا وجه لدعوى ضعفه سوى كونه فطح : هو لا يوجب عدم وثاقته بعد ان  
جماعه كالشيخ وغيره وثقوه ، بل الظاهر ان كل من شهد بضعفين شهد بثلاثة مع  
عدم ثبوت ذلك منه و ابن عيسى وان ضعفه جماعة كالعامل الجزري والمحقق  
والمصنف والاردبيلي ، لان الظاهر انه موثق معتمد كما نص عنه المحقق في محكي  
لوجيزه والمصنف رده في محكي التحرير وصاحب الدجير له عن لمحقق الشيخ  
محمد بن صاحب المعالم بسنده الى لمحضرين ، وعن الكشي نقل قول انه من صحاح  
الاجماع ، واما اصدره فمضاهي ان المحقق في المعتمد رواه عن ابي بصير عن

الصادق (ع) ان معناه من احكامه لا يصح دعو لا يردى عن غير المعصوم (ع)  
ولكن الصحيح الايراد عليه من الحديث ان احتصاص بالانكشاف في الوقت  
ولا يشمل الانكشاف في حادثة لانه عرف ان لردم الغطاء مما تقتضيه القاعدة  
الاولى فتخص ان لاظهر وجوب الاعادة والقضاء

## أوراق الماء

الحادى عشر المشهور بين اصحاب عدم حواذ راقه الماء الكافى للوضوء ولعل  
بعد دخول الوقت اذا علم بعدم وجود ماء آخر بل في الحواضر دعوى ظهور لاجمعه  
عليه . ادلم يعرف الخلاف فيه الا انه في الماء .

واستدل له (١) لو يسهل من اجاب الطلب (و يظهر) لادلة في الاهتمام بالنسبة  
لي ذلك كما يؤمى اليه شره بما يتمكن (٢) بالاجماع

وفي الجميع طر اما لاول فلابد ما يجب لطلب لمكشاف الحال انه هل هو  
واحد بماء فلا يكون السبب في حقه شرعى او غير واحد فيكون مأمورا به وهذا غير  
مروط بعدم الذى يصدق غير الواحد بعد لاراقه قطعه (ومنه يظهر) في الثبوت  
دعوى مور الامر بشره يصدق لو وجد لاجله امر به بخلاف المقدم (و عبارة اخرى)  
لامر بالطلب و لشره في دست الموردس بما يكون لاجل عدم التمكن من الحصول  
الطهارة الانه وهذا خلاف المقدم مما يمكن تحصيلها بالنسبة بعد لاراقه (وام لاجماع)  
فلا احتمال ان يكون مدرك لمجمعين بعض مذكر

فالاولى لاستدلال له بطلاق ما دل على وجوب الطهارة المائية وحب حفظ  
لماء مقدمة لها ولا يراى عليه ان لاراقه اما توجب تعدد الطهارة المائية من دون  
ان يلزم منه تعويت ما امر به لاحده وهو لصدوه ولاوجه للعصيان . فتعرف الجواب  
عه في النسبة السابع مضافا لجمع م حقيقه (ومنه) يظهر عدم حوا ر اصل لوضوء  
بعد الوقت اذا علم بعدم وجود لماء لو كان على وضوء ادما دل على وجوب حفظ لماء  
لاجل لوضوء يدل على عدم حوا ر حص ذلك لوضوء (والحق) حوازالثبى دون

الأول عري

نعم بحجوله ابطاله بالجماع مع عدم الممكن من الغسل ، كما هو المشهور بل  
عن المحقق ، عوى الاحماع عليه

و قد صح (١) ، بحق من عدم عن الكاظم (ع) عن الرجل يكون مع  
اهله في سفر ، ولا يجد الماء ، يأتي اهله فقل (ع) ما أحب أن يفعل ذلك إلا أن يكون  
شتماً ، و يحرف على نفسه ، قلت بطلت بذلك المدة قل (ع) هو حلال (و دعوى) أن  
مهره حرام ، لجماع حيث لا ، أصلاً لا الوضوء ، ولا للغسل ، حيث كانت ، وظيفته التمتع  
على ذلك ، فهو إنما يدل على حوار تدوين الحديث لأصغر ، لا أكبر ، و هو غير  
مروط ، هو محل الكلام من تعديل الصبغة المائية ، الترابية (مروية) ، أن فوهة ولا  
جد لها ، نظمه من حيث وجود الماء بعد الوضوء ، إذا ظهر منه عدمه بمقدار يكفي  
للغسل ، و تم ، مع أن عدم الاستفصال في الجواب بين كونه منطهر أو غير منطهر  
شهد بشواه للنعم

و قد (٢) لسكوني عن جعفر (ع) عن أبيه عليه السلام عن أبي ذر أنه  
في أمي (س) قل يا رسول الله (س) هلكت حمامة أهني على غير ماء قل و امر  
البي (س) بمحمل فاستقرت به و ماء فغسلت ما بهي ثم قل (س) يا أبا ذر يكفيت  
عصيدة عشر سير ، فلا يدل على ذلك إذا طاهر من قوله هلكت حمامة فريضة حوانه (س)  
أما هو هلاكه من حيث تعويت الصلاة لأنعويت الطهارة المائية فقل (س) يكفيك  
عصيدة عشر سبي يكون ردعاً عن ذلك و أنه تصح الصلاة مع الطهارة الترابية لا أنه  
ردع عن اعتقاد لهلاكه لأجل تعويت الطهارة المائية حتى يدل على المحترق فالعمدة  
هو الصحيح ، و به يخرج عن التواعد الممتصية للحزمة

و بذلك كله يظم صعب ما عن طاهر المقصد و ابن الحبيد من عدم الحوار

١- الوسائل الباب ٢٧ من أبواب التيمم - الحديث ١

٢- الوسائل الباب ١٣ من أبواب التيمم - الحديث ١٢

« قد استدل به مرفوع (١) عن أبي حمزة عن الصادق « قل سألتني عن محدور  
 أصابه حنابة قل «ع» كان أحب هو فليغتسل وإن كان حنتم فليستيم ، و نحوه  
 مرفوع (٢) ابن هبيرة بن هشيم (مدعوه) أن لروم لاغتسل وإن أصابه ما أصابه بما  
 جعل عقوبته به ففعله أو كان الأحباب حائرا لم يكن وجه لجعل لعقوبته (وفيه) مصاف  
 إلى مستغفر من بهم صغير إلا سال وأمر من المشهود عهما ، انهم إنما يدلان  
 على وجوب الاغتسل على المحب وحده وعدمه ، بل فرصة إلى لزوم فيه دالك  
 لأغنى مصر . لعل مشاء عدم صحة سقم فيه ، دا يوفق بغير عن اختيار بخلاف  
 ما إذا تحقق نفسه ، غير ذلك ، وعلى كل حال (لشاهد لكون الوجه فيه كونه عموه  
 . جمولة له فعله كفى دلائل على حرمة (فحصل) أن الأقوى هو حوالا لجمع مع عدم  
 وجود الماء للغسل

## أراقة الماء قبل الوقت

م بهل يجوز رقة الماء قبل وقت مع العلم بعدم : حذر الماء بعد الوقت  
 كما عن جماعة في الحواهر فلهذا لا يجوز كما عن غير واحد حنه له وعن الواحد الحرم  
 به وجهان

و قد سئل للشي (١) لعل أما يحكم بوجوب حفظ المقدمة قبل محيء  
 زمن الواجب إذ علم بعدم لحدوه عنه بعده ، بل يجب انقاء لاستطاعه بعد أشهر الحج  
 وتحصيل أتممت لوجوديه كالسفر قبل وقت الحج ، بل خلاف في ذلك (و بأنه) يظهر  
 من الأدلة زيادة الاهتمام بالصلاة وعدمها ورفع مواضعها كما يشعر به المهي عن السفر  
 إلى أرض الماء فيها ، والله أعلم بالدين

فيهم ، نظر (١) (أول) فإن حكم العن بوجوب الإنسان بالمقدمة دا علم بعدم  
 لحدوة عليه بعد دخول الوقت ، ما يكون فيما دأكت مصلحة الواجب تامة قبل

فعليه وحويه و يعلم يؤمر به لعدم القدرة عليه لعدم ممانعة ملاكه أو كآب القدرة شرط عمليا للتكليف وغير دحيه في ملاك الفعل ، اشرعيا و كان الشرط هي القدرة المطلقة و الفعل في هذه الموارد اما يحكم بوجوب تحصيل المقدمات من اول ازمه الامكان لتحصيل القدرة على الواجب ثلاثا موت الملاك في طرفه بعد كونه زاه لا قصور فيه واما اذا كآب القدرة شرطا شرعيا و كان الشرط هي القدرة في زمان الواجب فلا يحكم بفعل بلزوم الاتين ، للمقدمة قل وحيى زمان الواجب اذا لم يروى ان الفعل لا يكون داملا مالم لا بعد القدرة عليه في زمانه فلا يحكم ، لفعل بلزوم حصول الفعل داملا في طرفه واما يحكم بحرمة عوب الملاك لملم في حديقته وتمام الكلام في ذلك و كقول لى محله في الاصول و في الملام مقصى لانه كونه القدرة على الوضوء او لفعل في زمان الواجب شرطا شرعيا فيه و صافى اى دعوى لاجتماع على حوار اراقه الماء قبل الوقت ، والى عدم الاشكال منعه في حوار حساب لمكلف نفسه من الوقت مع العلم بعدم الممكن من لفعل بعده يستفاد ذلك من قوله تعالى .

في الآية الشريفة (١) (ادقمتم لى لصلاة واعدوا الح ) و قوله (ع) (٢) اذا دخل الوقت وحب الطهور و الصلاة و غيره من النصوص التى تعرب هذا المصنوع فيكون الشرط هي القدرة بعد الوقت و لا يجب حفظ الماء و لا اياه لوضوء و لا تحصيله قبل الوقت و ان علم بعدم تمكنه بعد الوقت .

و اما الثانى فلعدم كونه الهى عنه تحريما كما لا يحتمى فتحصل ان الاظهر حوار اراقه الماء و ابطال الوضوء قبل الوقت و اما التفصيل سمى بالالتزام بحرمة الاول و حوار الثانى و لظهور انه لا وجه له سوى ما عن المحقق النجاشى و انه في مجلس بحثه من ورود رواية صحيحة دالة على وجوب اراقه قبل الوقت وهو غير صحيح ، و لم يرد في ذلك رواية

صحة وجهه ولا يضر صحته والاراء م دقق عنه الرجوع عن دعواه بعدم حاله وهو  
ولا يظهر عنه فرق بينهم (ثم نه) لو في الماء بعد الوقت او قبله فما يصدق عليه  
عدم الواحد ويكون اليمين في حقه مشقة فلزوجه وصلى صحت صلاته ولا عدة ولا قضاء  
عليه لاندليل بمشروعة زهر في شدة في كونه من ضرورات المسئلة لاتي، و  
هي ان من صلى بيمين صحيح لا عده عليه ولا خلاف بينهم (اما) عن المقعدة لشيء من  
وجوب الاعادة عند الممكن (صحة)

الثاني عشر اذ حلف على عدمه ان يسقط وجوب الطلب بالانابة

### كما في الجواهر

يشهد له خبر ١١ دود ارفى يعقوب بن سالم لمقدم في صدر المبحث  
الذي عرفت كونهما موثوقين في عمل لا صحت بهما وسيحتمل في بسوء  
لذلك تقرب احتسابهم بالخوف على نفس دور المال فلو حلف على ما لم يكن  
فمن يجب الطلب ام لا يجب قومه الثاني بعموم مدل على معنى الحرج ، فان في  
مريض لا من عده بالمصوص عصبه بحرارة لا يحمل ، وبذلك يظهر عدم صحته لا يراد  
عليه بانه والمرق من مريض ليس له مدله في الشرء فمدل الدليل على وجوب  
الثاني وبه فرق وصح بين شرء والمريض للمصوص عند المعلاء كما لا يخفى بل  
يمكن التمسك به وهو حديث لا يرد فان تخصصه في ما لا يمكن لوصله الى الماء الامع  
مدل من خطي الذي دل الدليل على وجوب المدل لا يستلزم تخصيصه في المقام ، مع ان  
ستقر به انه يحمل عدم صدق الضرر في ذلك المورد ويطر ، فلا يظهر سقوط وجوب الطلب  
اذا حلف على ما لا يضر .

لثالث عشر لو تمكن من مخرج الماء الذي لا يكتفي لظهوره به لا يسقط طلاق  
الاسم وتحصن به لكفاؤه ، فهل يجب عليه ذلك كما عن جمع من المتأخرين  
منهم لمصحة ، ونسعه م لا يجب كما عن جمع من المتقدمين كالشيخ واسباعه  
وجهاً .

قد استدل للثاني (ب) الظهيرة بالماء واحده مشبهة بوجود الماء وتحصيل مقدمه الواحد المشروط غير واجب (و ب) الظاهر من الوجودات المأخوذ عدمه موضوع للمشروعية وجوده كغير الوصوثة والماء من الماء وفيه نظر (اما الاول) فلا للظهور بالماء واحده مطلقه ولا يجب تحصيل الماء عند دفعه بل يمكن كعدمه (واما الثاني) فلما عرفت من ان المراد من الوجودات هو الوجود المقدر و يصدق في الماء الممكن به ما هو كذلك يظهر مدرك القول الاول

لكن يمكن ان يقال ان مشروع في بعض موضوعات الاحكام الشرعية التي هي الواحد للماء وعبر الواحد له اما هو بطر لعرفاءهم لا يعتنون بمثل هذه المقدره الحاصلة بالماء لحدت عن تصديقه ولعل سرده هو ما ذكره بعض اعظم المحققين «وهو من ان صدق الوجودات في صوره الحائط المبرح ما هو لعدم اعتنائهم باستهلاك و عدم المصوبية الحائط في حدوده محالوه حكم و هذا ما ليس حكمهم بوجوب ايحاده مقدمه لا مثال له . لو صوّف به ووقوف على تصويره . ملاحظة كونه موحودا مسئلا مؤثرا في رسد الماء . لا قوى هو القول الثاني و ان كان الاول محوط (بعم) عند الحائط لا يرب في وجوب الوصوء به لصدق الوجودات

## الخوف من استعمال الماء

الثاني من موضوعات التيمم (تعدد استعماله) لاستدراكه حدوث (مرض) أو شدته أو طول مدته أو بطؤ أثره أو صعوبة علاجه أو لحد (أو خوف عطش) أو حدوث ما يعسر تحمله بالأحلاف فيه في الحمله وعن امصنف «وهو في المسبب والمحقق في لغته دعوى الإحصاع عليه

ويشهد له عموم قوله يعني (١) (و ان كنتم مرضى) ماء على ما تقدم من ان





الك من موصوع الوضوء فيه فعضو بالحرفه ويتوضأ ويمسح عليها اذ اتوضأ فقل (ع)  
 ان كان يؤديه الماء فمسح على الحرفه وان كان لا يؤديه الماء فمسح على الحرفه ثم ليسهها  
 (بحرفه غير راتيه) ما دل على ان الحرفه العسل على من اصابته حمية وان اصابه ما  
 صبه كصحيح (١) عندنا من يمسح عن الصدوق (ع) عن رجل كان في رص باردة  
 وحجوف وهو اعتسب ان يصبه على الحرفه كمن يمسح على (ع) يمسح وان اصابه  
 ما صبه ولول كان يصبه لوجع ما صبه حبه هو في مكان بارد وكان  
 ليله شديد اربع بارده فعدت اربع احمطوني وعطوني فملوا بالحجوف  
 حدث فملوا به فحمه وحدثوني على حبه فملوا على الماء فملوني و  
 صحيح (٢) ان مسلم وان سأل ابيه عن رجل في الحمية في ارض بارده  
 ولا يبعد الماء وعسى ان يكون له حبه فملوا على ما كان حدثه رجل انه  
 فعل ذلك فمر من شمس الحرفه فملوا على ما كان حدثه رجل انه  
 ايوه الله (ع) فملوا به فحمه وحدثوني على حبه فملوا على الماء فملوني  
 هذه الطائفة من من عدم ما عاينه هو احد من اهل الحرفه في حواء لسم من كونه  
 محدثا بالحدث الاصغر او الاكبر .

ولكن رد على الطائفة الاكبر انهم تدل على افعال العرس من الوضوء التزم  
 الى وضوء الحيرة وهي اما يختص بها الم تنصر من عمل الموضع الصحيح لعموم  
 حديث لاصره وتدل على انه في ذلك المورد وضوءه الى احب هو وضوء الحيرة وما ذكرناه  
 من لادلة لا تدل على انتقال العرس في ذلك المورد الى السهم فتم اما تدل على الانتقال اليه  
 عند التنصر من الوضوء الواجب فتلك الموص تكون له نحو حكومة على هذه لادلة  
 فتكون النتيجة ان الانتقال الى السهم ما يكون فيما كان وضوء الحيرة بمعضرا  
 وما الطائفة الثانية من الشيخ في الخلاف والمفيد في المقامه والصدوق في الهداية

وصحاح لودن والراقي في - من لم يول بوجوب الغسل على من حب متعمدا  
دون غيره جميعا من النصوص

بقريّة مرفوع (١) على بن أحمد عن بصري (ع) عن مجده؛ أصابته حب، فقل (ع)  
ان كان حب هو فليغتسل وان كان احتلم فليستيم، وبعوه مرفوع (٢) ابيهم بن  
هشام (وفيه) ان المرفوع عن صعب عن الازد - واعز من اشتهر عليه مصروف  
لسي - الثاني مقطوع؛ الاول محتاج بظهور الكتاب والسنة لمعتمد بالعوائد  
العملية، وعليه (عليه) فحدث ان صاحب معارض النصوص مقدم بعضه لانه  
على ان من صفة حبه وكان به في - ح - خروج؛ يكون بحرف على نفسه اريد - يتم  
ولا يقتل - وهي اشر - فقد اورد شرح هذه النصوص او يحمل على الاستصحاب - على  
مشروعية الموضوع في موارد لودن - مخرج ان الضرر كما سأل في وسط

## تسيهات

ثم انه يسعى ليدفع على - مو - الاول لا يغير العلم بالمد كواب - بل يكفي - بل  
بل لاحتمال الموحب للخوف الاحتمال - لما خذ في - من قد لاحه عاب هو الخوف  
وكذلك في حمله من نصوص الكتاب كصحيح - اشر على - من شرح - وافر في  
وحذر يعقوب المتقدمة - من عرفت - من حبه - من نفسه وقول غيره وان كان كافرا  
وما عن منتهى المصنف - من عدم قول - لودن - لمدى - محمول على - هو - والتمه له -  
عن تحقق الخوف

ولو احتمل احتمالا غير موحب للخوف، فظهر لسبب في عروته عدم افعال  
الفرص لى التيمم، ولا اكتشاف بالوصوء وتبعه جمع من المتحريين عنه، وورد عليه  
بعض الاعاظم بان الموضوع للمشروعية ان كان هو الخوف صح مذكوره، وان كان

١- الوسائل - الباب ١٧ - من ابواب التيمم - الحديث ١٠

٢- الوسائل - الباب ١٧ - من ابواب التيمم - الحديث ٢

هو الصبر لو فعى كم يشهد به حديث لا يصرف مع احتماله ولو صعبا لا يمكن الرجوع  
الى اطلاق دليل بغيره انه ثمة لكونه تمسك بالعلم فى شبهة المصادفة الا ان  
تجرى اصابة عدم الضرر الى ما بعد الوضوء .

قول الطاهر : « مائة ما ذكره السدق قد حثى الله على كونه موضوع هو  
لصبره » فعى « عدم حور المسك بالعلم فى شبهة المصادفة » وحدث بوجهين  
الاول : « مسك » من صحة الوضوء حتى مع العلم بالصبر فصلا عن احتماله ( ثانيا )  
به على عرض عدم صحته فى تلك الصفة فى العلم لا مجال للرجوع الى عموم  
حديث لا يصبر لعدم شموله له وقع وحدث فى دليل على الصبر وروى فى « الامتنان  
وفى الحكم عن احمد » انه ثمة له فى العلم بكونه تمسك به له وقع كك حلال  
لا ممان به لا يثبت عليه سوى الكلفة الرائدة هى صم لتسميم بى الوضوء ففى  
العلم الا انه الى وجوب احدهم والحد من صبره من عدمه وله جمع هو عموم دليل  
الطهارة المائية فيصح وضوئه فى العرض .

الى اوضح من ذلك : « هو ما يطلو المشرقة من الخشونة المشوكة للجلدة  
» موضوعه : « شغل الجلد وجرحه » ارم : « ممان له » حمله العلم بالاخلاق فيه  
فى الحجة وعن مسك المصنف : « ممان » بى علمه « عن اعمير الى مذهبنا عن جمع  
المقصد و « ممان » فى مدارك لى قطع لا صحت ( « يشهد له مصنف لى حديث اذله  
فى العسر ١ ) والجرح : « الصبر »

ومقتضى « افاق كالا » صم : « ممان » بى علمه « ارم » « ابروص عدم الفرق  
من الشديد والصغير »

« استدلال به فى محكي لروى « لا خلاف » ورد عليه « انه لا يصح على الشين  
» « موصوفه فى الاحكام كى بمسك » « لاقه » « صدق » المرض على شدة « فصلا عن صغره »

« سورة له ثمة » « لانه » « الواسئل » « لاف ١٢ » من يوت كتاب احكام الموت و

مشكوك فيه والأمور المذكورة لا بد لشرعها ، (ووجه) أن الظاهر كقول من ذهب لتعميم  
 إطلاق معاقبة الأحماء بناء على كون الأحماء في المقام من قبل الأحماء على القاعدة  
 لدى به مل مع معصية من معصيتون لمصوص (أو لكن) . . . على عدم ثبوت كون الأحماء  
 في المقام من قبيل الأحماء على القاعدة لتعدده في جملة من يكف بهما حش ، وفي  
 جرى به لا يتحمل عاقبه وعن كذا به عوى الأحماء على عدم ثبوت عاقبه لا يغير الحقيقة  
 ويشوبها (وعليه) فتعين الأمر على منسب لدى عمومور أدبه على لغزو الجرح  
 والضرر ، وفي غيره يرجع إلى دليل الظاهر أنه لا يوجب بقاء الشر المسوغ للتعميم  
 ما يكون تحملا شاقا وموحدا للجرح والضرر

لذلك المحكم عن تحرير المصنف في حقه لا يخفى ومفسر لمحققان يحرص  
 السبر لا يكتفي في مثل العرض إلى التعميم من شئ من الخلاف فيه عن به لمصنف  
 وقواعده وذكرى لشبهه بتدقيق الجوارح على عظمه له . . . ولا يبعد أن يكون لراعي اعتبارها  
 كما يظهر من ملاحظته ذلك بطريقين وبه قد استدل الأول بعدم صدق الجرح والضرر  
 لضرره ، وطلال لاية الشريعة بقرينة عدمه بحكم : المصوغ المعروف في  
 الأدب ، والأحماء منزل على غير ذلك .

واستدل الثاني (بجرح) ، (يقول) سم من (١) لضرر والضرر (ووجه)  
 شد ضرره من شئ الذي سوغ لتعميم له (ووجه) : لو بوق بسبب لمرض عن أن  
 يصير شديدا من أدلة الطرفين ظاهر ، في اتفق الجميع على جوارح لتعميم في المرض  
 الذي يجري فيه هذه بوجوه دون غيره (وعليه) فلا راع ولا كلام والمرص السبب  
 الذي لا جرح فيه ولا ضرر ، وتعميم عدم ضرره به شد لا يكون من مسوغات التعميم  
 كما عرفت كما أنه لا يسلط على السكتب الأصوم والمصاة من قدم (وغيره جري) لمرض  
 الذي لا عاقبه في الماء لا يكون موحدا لاستعمال العرض إلى التعميم

وبذلك يظهر حكم رده لمرض في الماء لا كانت الزيادة بسره ولم تكن ولو

مع الانضمام الى الاول مشقة لا يجوز التيمم

وهو لالم الحالى فهل يسرع معه التيمم ، كان محييه لا يتحمل عدده كما عن  
الاكثر بل عن طه لعدده لأحد ع عدده لا كما عن المذكورين ووجهان اذ هما الاول لعموم  
دل على العرج ولعن مراد كنهيد لالم الذى لا حرج فى تحمله

## إذا تحمل الضرر وتوضاً

لرابعه تحمل الضرر وتوضاً وان كان يصرف فى تحصيل الماء ويعود من  
ممنه ت فلا اشكال لا كما فى صحة التوضا بل وجوبه بعد تحمل الضرر وحصول  
ممنه لعدوى لو جاز ان عدم المانع عن وجوبه بوضوء ان كان فى استعمال الماء  
فى الجواهر ، لعدوه وعن غيره بوضوء

وسئل عن وضوء الاول ، فى الجواهر من ان استعمال الماء حرام لكونه  
امراً بفساد ولا يكون موقراً ، من عدمه فيفسد ، ورد عليه ان استعمال الماء  
به يكون محرماً عرياً لانه ان كان حراماً بمعنى هو لغير امر به عليه ، و  
حرمه العريه لا يصح للمعديه ولا مانع من العريه (١٥٩) بل لضرر الضرر لا يكون  
حراماً اذ يتعلق بمكذب لا بدوان يكون فعل المكذب وهو فى المقام الاصرار وهو حرام  
بمعنى يعود ، كان عوباً تولد من استعمال الماء الا انه ليس له وجود آخر غير وجود  
ما توافقه لا حرجى الماء ان من ان هو ، يكون متعدياً على ما توافقه فحرمته  
عنه اخرى عن حرمه استعمال الماء (لوضوءه لا يصح) بل ورد عنه بان لا اى على  
حرمه الاصرار ، انفس (اشياء) من مخصوص لى استدلال بها لا يدل عليها ، كما  
حفظه فى محله

المعنى ان حدثت لايضا ، ما يوجب تعدياً متعدياً الاحكام ، ويدل على ان  
كان شريع ضررى معنى فى الاسلام (اعليه) فلو وضوء لم يربو لم يشرع فى شريعته  
ولا يصح (ورد عنه) بان مدلل على وجوب بوضوء عند حدث الماء ، بما يدل على ان

الوصوء ولو كان ضررًا واحدًا وواحد للمالك وحديث الضرر بما يوجب تعبدًا  
لذليل من جهة دلالة على وجوب الوصوء وأما دلالة على حدية كوصوء ولو كان  
ضررًا للمالك فهي دفيه بحال ولا دليل على تعبد حاله فمن هذه الجهة فإنه كانت  
للكلام دلالات مشهورة متعددة وسقطت عن البحث والموح لسقوط الآخر  
(وعليه) وضح لاسان أنه إذا عي للمالك (وصوء) أن التمسك بالاطلاق فرع  
كون الكلام موقوفًا على كونه موقوفًا على حكمه لا يمكن في التمسك  
بالاطلاق في حكم آخر وذليل وجوب الوصوء أنه يكون في مقام بين وجوب كونه  
وصوء لا كون كونه فردًا واحدًا للمالك وأنه يستكشف ذلك من الحكم إذا فرضنا تعبد  
الحكم وعدم ثبوته للوصوء لصري ولا كاشف عن وجود المالك ولا خلاف حتى يتأكد  
به فندبر (وأما ذكره) بعض الأعظم من أنه على أن الاختلاف بين الوجوب  
والاستعبد أنه يكون للاختلاف في الدرجة في تركه وعدمه فإنه في الضرر  
والجرح لا ترفع لطلبه أنه يقضي بترخيص فترفع الوجوب والطلب يكون بعدا  
باق بالانصاف أصلا (غير بعيد) بل لا بد له روية للكلية لأشدة فلا يشترط  
ترخيص وهي ما ترفع لأحكام الشريعة لا المعية فلا تصاح أن تكون رافعة لحكم  
العقل بوجوب تيان ما أم به المولى ولا محذور يكون رافعة لطلب المتعلق بالعقل  
الذي هو المشأ لحكم العقل المأمور لاسان به بعلو به (ولكن يرد) على أصل الاستدلال  
أن حديث الضرر ما ورد في مقام (التمسك) لا يصح أن يكون رافعا للاستصحاب  
ألا كلفه في وضعه كمن يرفع (الكلام) الرومية (أو حدث) أن الوصوء  
مستحب يقضي على الآخر وهو مستحب غيري على حديث المشهور لما فهم على كون  
المستحب يقضي هو الكون على لطلبه على ما تقدم تنجح لقول في ذلك في الجرح  
لأول من هذا لشرح فلو روية وإن كان مرتبة إلا أن استحبابه دقيق فيصح لاتباع  
به لاستحبابه النفسي أو لغاية مستحبة .

لأنه ما سألني به محقق الرضى رحمه الله وهو أنه لا يرد في صحة التمسك في العرض

فلو كان الوضوء ايضاً صحيحاً لزم التحسر بسببه وهو شبه الجمع بين القيعين  
 اذ موضوع مشروعيه لوضوء هو الوجدان وموضوع مشروعية التيمم هو عدم الوجدان  
 والحكم بمشروعية كليهما يستلزم كون المكلف واحداً للماء ، وغير واحدة (وقه)  
 ان موضوع مشروعيه التيمم لا يخصص في عدم الوجدان ، بل قد يشرع التيمم في  
 فرض الوجدان وهو ، اذا كان سبب عدم الوجدان مع صدق الوجدان لا يجب  
 الوضوء لعدم حديث الامر (وعله) فلا يلزم من مشروعيتهما مع صدق الوجدان  
 وعدم الوجدان

ارابع ان ظاهر النصوص الخاصة بسبب التحسر عن العمل بالوضوء لأمره بالتيمم  
 في المقام هو عدم مشروعيه الوضوء ولو لم لا ركن التيمم (وقه) ان ليس عليه  
 لو رده مورد توهم الوجوب لا يكون مراً في عدم المشروعية بل لا يستدعيه انه اراد  
 من عدم الوجوب ، الامر بالتيمم لو رده هو ، توهم يحظر لاندل على الوجوب  
 (فتحصل) ان الأقوى هو الحكم بالصحة .

وبذلك يظهر ان الأقوى هي صحة الوضوء ، اذ يحمل الجرح والمشمه فتوصاً  
 بل الحكم بالصحة فوهذه المسئلة ، الى من الحكم ان في مشتملة سابقة لعدم جريان  
 الوجه الاول ، امد كونه لظلال في مثل المشتملة في المقام ، ولذا فصل السند في  
 العروة بين الجرح والضرر فحكم بعدم الوضوء في الثاني دون الاول

## إذا تيمم باعتقاد الضرر

الخامس ان يعم باعتقاد الضرر او خوفه وصلي فتن بدله فهل يصح سببه  
 وصلاته ام لا وجهان

قولهما الاول انه مشروعه لتيمم غلبت في حتمية من صول الى امتنعه  
 بعصب (كما جبهى ١) ليرطى في رده ، على الجوف من البرد والعطش وذاشب

مشروعيته كان محرية بالاكلام كما سيأتي العرض لهذه الكيفية وهو : هذه الأصوات  
 بما هو الخوف لكن شرط في صورته الاعتقاد للأولوية لقطعها  
 ودعوى : لمنع حمل هذه الأصوات على إرادته جعل حكم ظهري في  
 طرف احتمال الضرر أم لا ؟ لأن مقتضى الجمع العرفي بين وسن هيدل  
 على تعاقب حكم على الضرر لو فعي كحديث الضرر ، ولأية الشبهة وغيره  
 وهو لا يمنع كون كل منهما أي الضرر الوفعي وخوفه واعتقاده موضوعاً مستقلاً  
 للحكم لاستمراره جميعاً فممثلين في لوح الضرر ، كما في الواقع كذا فلا بد  
 من التصرف في إحدى الطائفتين أم يحتمل ذلك ، لأنه على رده كون الموضوع هو  
 خوف ولا يبعد أن يحمل خصوص الداء على إرادته جعل حكم صري ولا يبعد  
 في أن الثاني ولي (و عليه) فكونه محرز في صوته انكشاف الخلاف يستلزم على  
 القول بخرء المورد ، جازي عن الأمر الوفعي وهو خلاف الحكم (١٠٠٠٠) ، ب  
 بجمع العرفي في غير الجمع ، كما في بعض النسخ ، لأن ما دل على  
 مشروعيته لعدم اعتبار الخوف في لعدم بني عده ، ولا ما يقيم عدد الخوف في  
 الصحيحين أنه وقع في : في الأمر به لدى الخروج والجروح (و حث) أنه لا ياب في  
 كون الشيء حكماً واقعياً فكأن الأول (و هو نسوي) لزوم اجتماع المشين ، و إذا حث  
 بصرر أو اعتقده وكان في الواقع كذا (فمعه) دالاً على أنه هو احتج به حين  
 لمشروعيته ليعلم ، لا محذور في ذلك ، كما لو عداله ، وكان استعمال الماء فيه ، و حاله  
 فانه لا يلزم من ذلك اجتماع المشين ، بل لازمه مشروعية التعم من حينين  
 وبذلك يظهر مستند لقول الثاني في الجواب عنه : (١) ، أين سأل به سأل  
 أباعد التعمين الراجح تصديه الجارية في الدلالة لردده وخوف على نفسه لثقل أن عمل  
 فعال (ع) يقيم ويصلي فدا من ليد عمل وأعداد الصلاة فهو غير مانع فيه ، بما يدل  
 على لزوم لأعاده بعد ارتفاع العذر وسعيه في تعجيل العمل في تلك المسئلة ، فتحصل :



ان لا قوى هو الاول

واد توضحاً مع اعتقاد ان الضرر وجوده فسد على المجتهد من صحة الوضوء مع  
تحمل الضرر كما عرفت صح وضوئه في صورة من عدم كسبهه صح واد توضحاً على  
عدم ابعاده في تلك المسئلة ان كان مستند هي لصوص حصه حرمه يستقيم  
مع الخوف لم يصح في المقام له عيب من ان الظاهر من ذلك ان من كون الخوف  
موضوعاً للمشروعة الهام والاعمال ليقرب له ان لا يمكن في الواقع كثرة من كان  
مستند هو حديث لاضرر فصح في المقام عدم كون الوضوء حرام على عرسه اما  
ان كان المستند هو ان استعمال الماء في الضرر يفسد النفس فهو حرام ولا يجوز به  
به فالبطال في امه دور مدرن العن امجدى بهل هو حرام الا ادعى  
الاول بضر الوضوء محرمه ومن ادعى ان لا ينع عن كون الوضوء مأثور به  
فصح لو انى به محرمه لوقوعه وان لم يجد لاضرر ان يكون من ان لا به  
كونه مقرراً في صورة ان لا ينع تحقق قصد له به كما هو المعروف (حسب)  
المجتهد هو الذي كما جفده في محله فالأصل هو الصحة كما ان الظاهر على  
كون المستند في تلك المسئلة هو كونه محققاً في كونه لا ينع

## لو توضحاً باعتقاد عدم الضرر

ولو توضحاً باعتقاد عدم الضرر من تبيين وجوده ولا مشهور من لاضرر على ما  
ليهم بمحقق الرئيسي هي صحة وعدم لزوم لاضرر (و سئل لم بان من عدم  
فقدان الماء بصدق عليه انه غير احد لغيره وان كان له وجوده عند ذكره موطناً بالبحر  
وكث من اعتقد كون الوضوء معصية او به يصعد بغيره ذلك عدم التمكن من امتنه  
حارجاً (وهو) ان من اعتقد لاضرر فانه ان لاضرر يفسد النفس غير محرمه عطفه يصدر  
عنه لافقد كما هو واضح

والاولى الاستدلال بان حديث لاضرر او زوده مورد الاعتدال لا يمكن بحكم  
الذي لا يمكن في فعله بل بغيره منه كغيره في الواجب من عند عمل في الحكم

بإذنه ع محسوب الوضوء في تعرض يدرم منه لأحد ركنيهم وادد الصلاة فلا يشمله  
لحديث ولا أقوى هي أصح له إذ كرماء

ولو اعتقد عدم أصري قسم ثم سر وجوده فهو يصح تيممه أم لا وحسب يشهد  
للأول عموم حديث (١) لأصري قوله تعالى (٢) (و كنتم مرضى) وأصوي محدود  
(ودعوى) عدم شموله إلى الضرر لمود الجرحه ، فالوقوع في الضرر فم ليس  
مستندا إلى الحكم السريع لرفع به من مشأه جعل المكلف بأصري عنه عدم  
الضرر ، ولذا لو لم يحكم شرع به لاني به المكلف لاعتقاد عدم الضرر (م. فقه)  
بأن طهر لحديث رفع كل حكم كالأصري بفسه أو بمثله ولا يكون من إلى  
لأصري اشخاص الجرحى وأنه من شئ ما دام من أحكام الشريعة في موا  
بجعل ، أصري كوجوب الوضوء لو ثبت لصدق عليه أنها حكمه ، فم جعله في الشرع  
(وعليه) فدل على الضرر يدل على انتعاشها .

وأما دعوى أنه لا مانع في شموله لو أورد الجرح فلا يكون شاملاً له كونه  
والدعوى عدم الامتناع (فم. موعة) فيه يكفي في كونه أمراً جرحه في مثله  
بمقامه الأمانة صحة ليهم و جرحه (و من فلب) أن طهر لأصوي الواردة  
في مورد خاصة كالمحدود به كونه الموضوع هو اعتقاد الضرر أو خوفه لا مطلق  
الضرر (فلب) طهر هذه لأصوي و كذا لك لا المعنى حديث لأصري ولايه  
الشريعة وغيرهما من الإله كونه موضوع هو الضرر الواقعي و لجمع سببه ، قد  
عرفت في المسئلة السابقة أنه يقتضي الإلزام بكون كل واحد من هذا موضوع مستملاً  
(فتحصل) أن لأصري صحة اليوم مع تأتي قصد العربة منه

## لوحاف العطش على نفسه أو غيره

سادس لأشكال وأحلاف في أنه لو كان عنده ماء قتل وحاف أن يبطش

١ - المسائل الباب ١٢ ص - بوب كتب حواء لموا

٢ - سورة المائدة - الآية ٨

بعضه ان يوصاه بخور له الشهم بل عن المعتبر سمه الى اهل العلم  
وبسبيله صحيح البخاري (١) ومثلي (٢) سمه له لمعتنمان في اول هذا المسوع  
وبخوره صحيح (٣) ابن سب عن ابي عبد الله (ع) في رجل اصابته حبة في السرة  
وليس معه الا ماء فليل ويحاف ان هو اعتدل به عطش (٤) ان حاف عطشه ولا يهرق  
سمه فطره له مم بالصعيد من الصعد حب اليه بخوره (٥) ابن ابو يعقوب

الكلام في انه من خصم ذلك عطش بسمه كذا في الشايح ام يعصم  
عطش بسمه كذا مسلم وكذا في بسمه هذا وعطش حبوب حرمه كما  
عن المصنف "وه في مصر كذا م يكره من عدمه ف لعل فيه الوفوخ  
في الحرام " اسرار الدين اياه في الحرام بسمه لى اذ ان وجوه  
واقوال

قد استدلل لحوار النعم فبما حش العطش على وبما في المعتبر بان  
حرمه احده لمسلم كحرمه و بان حرمه لمسلم كد من حرمه لملوه و الجوف  
على بان حوف على المال وبما حوف النعم وبما ان اياه بدل عليه لادله  
بما هي حرمه قبل المسلم و وجوب حفظه من التلف و ما عدا الجوف من  
بما يجب لاحد في حفظه فلا بد من سمه به لادليل على وجوب حفظه من  
حدث من سمه او حرج او مشقة (١) عليه ) فلا بد من مدكر على حوار اليم في  
هذه المواد كذا ان كور لحوف على المال في سمه مظنه مسوء لليمق بن للبحث  
كيف وفدلل لدليل على لزوم بدل فمن حطير في شراء الماء للموصوء

و استدلل لحوار النيم في مطلق موارد خوف العطش سواء كان على نفس  
معترمة او غير معترمة اسما كان ام حيوانا بادل (٥) على ان الله يحب ايراد كيد

١ - ٢ - ٣ - الوسائل الباب ٢٥ من ابواب التيم حديث ٢ - ٣ - ٤ - ٥

٥ - الوسائل باب ٢٩ - من ابواب الصدقة من كتاب الركاة حديث ٥ وبمضمونه

اخبار اخر في ذلك الباب و باب ١٩ - من ابواب الصدقة

حراء (وغيره) من بعض أربابنا ، لا يدل على وجوب رفع العطش في جميع الموارد فلا يصح أمر حمة بدل على وجوب الطهارة المائية ، (وبطريق قولهم موثق (١) عنه (ع) حاف نعمة) فليس بالأحد ملاقه يستلزم الإلزام بحوار التيمم مع خوف نعمة الماء عن استعماله في إخراج حوائجه كغسل وجهه وجوده وبذيه عدم حوار التيمم في عدمه .

والحق يقضي بان يقال بان ظاهر من الموثق إنما هو حوار التيمم في كل مورد يتم فيه اعتبار على ما مر من عدمه ، وله عروا (وعليه) فمقتضى عموم حوار التيمم مع خوف عطش كل من هو في موضع كان كذا فامتنع من الماء بل وان كان واجب بغيره لاسم الماء من جهة عدمه فله سبب محذور شرعي على عدم رفع عطشه وكذا ان خوف عطش وجهه بان لم يكن من مونة من اللزقة حفا تبدل أموس ووجوب حصوله على ما مر من كونه في الحوارات بان لم يكن من سطره وان كان ممن يجب حذره من أهميته في الحوارات بان يجب صرف الماء ووجه اليمين الأول لا يكون خوف عطشه من سوءات التيمم لعدم شمول الطلاق بموثق له وإنما بان أن كان من جهة عدمه بان يجب التصريح بان الماء في رفع عطشه أو مقتضى عموم حديث لأمر عدم وجوب دبحه وبما لم واجبة اليمين عليه لئلا يترتب السعي في التيمم من شدة ج عموم الموثق (ودعوى) ان لأمر لا يصح لرفع وجوب نعمة في الماء بل على وجوب شرب الماء ثم حطير (منذمة) ما كرهه في ما لو حاف على ماله من أن يفسد أو غيره من أغراض الشرب والبال في حال التصرف بتلقه من جمع وان لم يدر من دسه التصرف وحب الدبح ولا يجوز التيمم كما لا يخفى ولا يوجب دواب لغير ، فلا ريب على صرف الماء لرفع عطشه مع وجوب لطهارة يديه وأيدي بعض الجوارح ، فإذ كان ذلك لحوان مما يجوز فله كالكتاب لعقود والحرير بلا ترتيب صمان عليه فتدبر .

## عدم الوصلة الى الماء

ثالث من مسوعات لعدم الوصلة الى الماء : ان كان موجودا فلا خلاف ان حمة ماء كما ادعاء جمعة منهم المحقق (١٥) و يشهد له (١٦) مقصود الى حمة ماء لا يلاق لاية لشريعة اما عرف من ان معنى عدم الوجود ما هو بوضوح في الآية الشريفة هو عدم الوجود المسمى لا معنى لعدم الوجود ، حمله من صوصا الى ان من عدم الوصلة الى الماء ، لا يكون له وقعة على سر الى مكان المسمى في حمة الماء او غيره ، اخرى يكون الوجود من سبه (او) لغيره ، ثلثه يكون بكونه في ثرو (عدم) انه يتوصل به الى الماء ، و به يكون له وقعة على ثمن بصره في الحال ، انما هذا

الذي لا خلاف كما عرف في انه ولم يشهد من ان يتوصل به الى الماء بغيره يسئل فربما الى السهم ، يشهد له مقصود الى ما يقرب قوله = الى (١٦) وان كسب مرضي (١٧) به بطلافة يشمل بمرض بوضوح (بغير) عن سبه الى (و عموم) مادل على رفع العسر والحرج

انما الكلام في ان لو صدق ان حمة يوم الجمعة ، يوم عرفة من الخروج للنسوة ، فمن الشرح التصريح به يتيم ويصلي ثم يعيد (وعن) المحقق به يتيم ويصلي ولا يعيد .

واستدل لشرح (ره) بحر (٢) المكنون عن جعفر ، عن ابيه ، عن علي (ع) به سئل عن رجل يكون في وسط الرحا يوم الجمعة ويوم عرفة لا يستطيع الخروج من المسجد من كثرة الدس فل يتعمد يصلي معهم و بعد اذا صرف و نحوه هو (٣) سماعة عن الصادق (ع) ، احاط عنهم المحقق صاحب السند واستدل

هو على مجرد بانه صبي صلوه موعودا بها مسجعه للشروط حل اذا انها فتكون مجرية

افوا ان لظهر من حرس وود هم في مورد عدم صق لوقت وانتمكن عن الوصي خراج المسجد بعد في اس و المثلول عنه فيهما الصلاة في يوم الجمعة و م عرفة ومعلوم انه في يوم عرفة اقامة الجمعة لا يكون ووب الصلاة صفا (مع) ان لظهر موعود هو المسؤول عن الصلاة مع لمح لغير بالاصوء لاع الصلاة لصاحبه لاهم ارباب جمعه و لجماع في تلك لارعة لاسما في الموصع لظاهرة و اجتماع عامة اس و على ذلك ولا يكون الصلاة لمعروضة مع لسم مجرية و حرس لاول كوسبع المذاهب ان في السهم لاهم مع عدم تصديق ووب الصلاة ولا عاوه تكون على القاعدة

• لكن مع ذلك يدل ان على مشروعية لسم في امثل هذا المورد وانه بعد فرس كون الوصوء موعودا للصلاة معهم كما يشهد له حرس مسنده بن صدقه وفسر مرعوم وانه قد اوعده اهم الصلاة و عدم بكمه من الوصية لى له من اثرة لاسما مع راسمه و قد در و بذلك يظهر في كلمات لاصحاب في المقام

## الخوف من سبع أولص

لمسئلة الثانية اد حاف من السر الى مكان الماء من نص اوسع يحذره التيمم بالاحلاف فيه في الحملة بل عن عبر واحد دعوى الاحماع عليه و يشهد له صحيح (١) داود الرقي عن الصادق (ع) لا تطلب الماء ولكن تيمم فاني احاف عليك لتجلب من اصحاب فتصل ويا كذلك السبع و حرس (٢) يعقوب بن سالم عنه (ع) عن رحن لا يكون معه ماء والماء عن يمين الطريق ويساره علويين او

بحودك قال (ع) لا مرة ان يعرر نفسه ويعرس له لص اوسع وقد تقدم في اول هذا المبحث انما مفسران مصداقاً الى عمل الأصحاب بهما فلا يسئل الى طردهما

ثم انه هل يختص الحكم بالخوف على النفس كما احتاره في الحدائق ام نعم الخوف على المال كما عن المشهور بل عن المصنف في الخلاف فيه وفي الحدائق دعوى الاتفاق عليه وظهر (و) بدل لثاني (و) طلاق الحرين لمعدمين (و) فيه ان صريح الاول لا يختص بالخوف على النفس كما انه يظهر من الثاني ان التعرير بالنفس اما هو عا عنه عن نعم لم يوجب الهلاك

فالاولى لانه دل على رفع الحرج والعسر لما في المدارك من انه لا ريب في ان في تعرض له لالمصوص حرجاً عظيماً وممة على النفس بخلاف بدل المال احتشاراً فيه لا عداوة فيه على من يرويه به حتى انه يطهر الخواص عن سؤال الفرق بين تعرض له لالمصوص بدل له لالكثير في الشراء عند من (الايار ادعية) بما في الحدائق من نعم من دل على وجوب الوضوء او الغسل وهو اصرح واوضح من تعديمه مع انه لو سلم لتكاثر نعمه عن تعديله ولا وجه لبقدر وجوب الوضوء او الغسل به (غير تمام) ما جعده في محله من دل على رفع العسر والحرج يكون حاكماً على الادلة المنصبة لسان الاحكام الثلاثة للموضوعات بها وبين الاولية وعليه فهو يكون مقدماً وان كانت السبعة بينهما عمومها من وجه (فحصل) ان لا يظهر هو التعميم ولا فرق في انه لاس ان يكون له اول غيره ولا ينقلبه وكثيره كما عن غير واحد الحرم به والشاهد عليه عموم مدل على رفع العسر والحرج

لمسئله الثالثه . ذاك الماء في ثوبه ولم يكن معه دلواو عره ليعترى به. ولم يتمكن من الوصول الى الماء لانه مشقه تميم وصلى بالاحلاف بل عن المصنف انه يقول علمائنا اجمع

ويشهد له صحيح (١) الحلبي عن الصادق (ع) عن رجل مر به ركية وليس معه  
 دلوقل (ع) ليس عليه سيدخل الركية لأرب له ، هو ب الأرض  
 ويحويه حسن (٢) العسر بن أبي لعل و إطلاق الحكم بعدم الدخول في  
 الركية أما يكون من جهة لمشفة في الدخول فيها غالبا فلو أمكن الدخول فيها لمشفة  
 لا ينتقل العرض إلى التيمم

وما صحيح (٣) ابن أبي يعقوب ذات الشراعت حسب ولم يحدد ولو لا شيء  
 تعرف به فتم بالبعد عن رب الماء هو ب لصحة لا يقع في الثروة لا تصد على لغوم  
 مائهم فالظاهر كونه أحد عن المعداد لمعروض في الاعمال في سدر  
 افسد الماء على الغوم ولا يرب في عدة حوار مثل هذه لصرفات في المال لمشارك  
 فامس

ثم من مقتضى إطلاق الحرمان عدم لغوم من الممكن من حر ح الماء ويحويه  
 متعارف كادخال لثوب واحراجه بعد حذره الماء وعصره ويحويه وعدمه

## وجوب شراء الماء

المسئلة الرابعة اذا بوقد الوصول إلى الماء على بدل مال كثير ، وما ان يكون  
 ذلك غير مصر بعدله ، او يكون مصر ، والكلام يقع في معين (اما الاول) واشهور  
 بين الاصحاب وجوب شراء وعدم بدل انصر إلى التيمم وعن الخلاف والمهدب  
 لبارع وغيرهما عوى لأحماص عليه

اقول الكلام فيه يقع في موردين الاول فيما تقتضيه امواع العامة لثاني فيما  
 تقتضيه الموصى الخاصة ، اما الاول ، فان كان الشراء بالقيمة لم يكن باكثر من ثمن  
 لمثل وان كان باكثر من ثمنه ، المعتاد كما لو كان الماء في محل يعترضون الفقلاء

١ - ٢٠ - الوسائل - الباب ٣ - من أبواب التيمم - حديث ٢٠١

٣ - الوسائل - الباب ٣ - من أبواب التيمم - حديث ٢٠٢



لهذا لم يدار من لمالية لقلته و كثرة الحاجة اليه او غير ذلك . فبحث انه يصدق عليه الواحد فيجب عليه شراء مقتضى الطبق الآية الشرعية غيرها ، ولا مجال لتطبيق الامر لان لحاظ الشراء لا يلحظ الوضوء الاول فلا ينعزل في شراء الشيء بقيمته واما الثاني فلا يهتاف اليه ما قيل من انه وجوب الوضوء مطلقا حكم ضروري لاقتضائه اتفاق الماء الذي له ماله فيكون دليلا محضيا لقاعده الامر . و ان كان فيه تأمل و نظر . ان صرف الماء في الوضوء كصرفه في المقصد العقلية لا يعد ضررا عرفيا و ان شراء ثمن خطير و عليه مقتضى التواعد هو وجوب الوضوء في هذه الدوره و ان كان الشراء اكثر من ثمن لمثل مقتضى عموم حديث الامر هو عدم وجوب الشراء في هذه الصور لكون الشراء اكثر من ثمن المثل صرفا اما اتفاقا فمقتضى لقاعدة عدم وجوب الوضوء فيها

واما المورد الثاني فمشبه لوجوب شراء نصف ثمنه للمعاد وعدم انتقال العرس الى التيمم صحيح (١) صفوان . قال سأل ابنا الحسن (ع) عن رجل احتاج الى وضوء لصلوة هو لا يقدر على الماء فوجد ماء يوضأ به فقدر هم او بالبرهم وهو واحد لها يشترى ويوضأ او يتمم ؟ قال (ع) لا بل يشترى قد اصابني مثل ذلك واشترى وتوضأت وما يشترى بذلك لكثر وجر (٢) الحسن بن ابي طلحة - ات عددا صالحا (ع) عن قول الله (٣) وعر وجر (٤) ولا تسم النساء فله حد و ماء فتيمموا صعيدا طيبا ما حده لك فان لم تجدوا شيئا فامسوا من الارض مما لم يفسد وكم بلع . قال (ع) ذلك على قدر حدته ، ومقتضى اطلاعيه وجوب لشراء مائتا و اركان نصف من لمثل (والايراد) على الصحيح بان استعمال الوجوب في الاستعداد المؤكد شايع والقريبه على ارادته منه في المقام قوله قد اصابني واشترى و لترغب فانه يكون عاليا في المستحبات كما عن المحقق المجلسي في شرحه على العقيه (عريب) لانه غير متضمن للعط الوجوب واما ضمن المبنى عن التيمم الامر بالوضوء لانه في الوجوب وقوله

فاشترت الح لا يصلح ان يكون قريبه لصرو الامر عن صاهره فهذا مما لا يسعى التامل فيه اما الكلام في الجمع من هذه النصوص وقاعده لاضرر وان طاهر لاصحاب تقديمها على اعادة دعوى كونه حصص منها وقد مر تصريح المجتنبى قده هذه وجوب لشراء يريد من ثمن المثل (ولكن) قد عرف ان لشراء الماء ثمن خطر صورتيين شمل قاعدة لاضرر واحديهما دون الاخرى وهذه النصوص تشمل كتب لصورتيين فتكون النسبة سهمين عمومًا من وجه وتقدم له عده للحكومة كما تقدم على ما يبره تضمن الاحكام المرتبة على الموضوعات بعضها فيها (اولية فتجسس) الجمع من الدلة يقتضي انفصال في ما د كان ثمن الماء خطر اس كونه ذلك ثمن سهمين و كونه اردين سهمين فحد الموضوع لشراء في الاول دون الثاني ولعل هذا مراد من قد وجوب الشراء ثمن خطر بعد الم يجمع في الثمن وسكن الانصاف ان دعوى شمول وعده لاضرر بلوصوه ماء يتوقف لوصول الماء على شراؤه بصرف ثمنه المعد مطلق قريبه حد وعلمها فتكون هذه النصوص حصص من الماء فتكون محصنة لبقا فتى به المشهور لولم يكن اقوى فلا ريب في كونه حوط

المعام التي فيما د كان اشراء مصر حياه وله مشهور بسهم عدم وجوب الشراء فيه في الجملة وعن السد قده وان سعيد وجوبه مطلق والمائلون بعدم الوجوب اختلفوا في ما د كان مصر باء في المال فمن المصنفه والشهد وغيرهما عدم الوجوب ايضا وعن المحقق وجوبه .

ويشهد للادل عموم مدل على رفع الجرح والعسر، وقوله (ع) في دبل حمر الحسين المتقدم ذلك على قدر حدته من معنى اطلاقها عدم لمرق بين كونه مقصرا بحاله في الحال او في المال، واستدل لعدم وجوبه في الثاني بعدم العلم باللقاء الى وقته، وبذلك حصول مال له على تعدير الماء ولكن بر دعليهما ان استعداد لبقاء وعدم حصول مال اخر يقتضي كون المورد مشعلا لعدم مدل على رفع الجرح، وعن الحسين المتقدم، فتدبر .

وبما ذكرناه من صحة القول ، لو حوت مطلقا مسدداً لى إطلاق الحريرين المتقدمين ، فتدبر .

## المراحمه بالتكليف الآخر

الرابع من مسوعات التيمم ما إذا راحم استعمال الماء فى الوضوء أو لعلل بكلف الآخر كما لو كان عدده ١٠ مقرر أحد الأمرين من رفع الحدث ، أو حفظ النفس المحترمة من سلب ، وأنه يجب استعمال الماء فى رفع عطش من يجب حفظه ، ويتم ، أنه حقه فى محله من أنه لو تراحم تكلاً مانعاً كان لمصلحة أحدهما بدل دون الآخر .  
يعد ما أسلفه ، أنزل وسقط له النسل فى المقام يستند بحوث الظاهر بمأثبه وبتول الفرص لى التيمم لى يمكن ببدل أنه يكون التيمم مشروعة فى جميع الأحوال .  
سرحم . لم يجرى فيه وجوب الظاهر ، وإن لم يثبت كون ذلك من مرحلات سرحم وذلك ولو احرر أمه لكلف الآخر ووضح أنه لا كلام فى كون الأمه من مرحلات ذلك التيمم وإن لم يجر ذلك احرر لتبويها الحكم وهو المحذور وهو يكفى فى مشايخه .  
سرحم . لم يجرى فيه وجوب الظاهر ، لم يثبت مشروعة التيمم ، للملازمة بينهم المسدود من الأحرار .

لاحظ بعض الناس (١) ، أن مشروعة التيمم فى مورد الخوف من السمع وفى حروف عيش الخائف من صديق الخ ، أولاً للملازمة بين معنى وجوب الطلب ومشروعية التيمم .  
لأن ذلك (٢) قوله (٣) فى خبر (٤) حر (الأمره أن يعرف نفسه) حيث لم يصر بمشروعة التيمم لى اقتصر على سرحم .  
وجوب الطلب (وصحيح) الحللى لس عليه أن يدخل الركبة لأن رب الماء الخ

ل يمكن الاستدلال على الملازمة بوجه آخر هو أن الأمر فى موارد سقوط وجوب الظاهر أنه أنه بدور من حوار ترك الصلاة رأساً ، الصلاة بالظاهرة ، ومشروعة

مطهرة اخرى غير المائية والترايبية ومشروعة التيمم ، ولا سيل لى الانترام بشى ومما  
سوى الاخير كما هو واضح

## تنبيهات

الاول ان سقوط وجوب الوضوء عند انراحمهم لم يكون سحوا ، و حصه كما لو حشى  
عطش نفسه لوتوضأ اذله ان يتحمل مشقة العطش ويوضأ بالماء الطاهر ، كما عرفت  
فى بعض المساحات السابقة وربما يكون سحوا للمريمة كما لو كان عنده ماء فقد  
ما يتوضأ به وكان مسلم فى معرض الهلاكه من شدة العطش ، فانه فى مثال ذلك  
يحب عليه صرف الماء فى رفع عطش المسلم والتيمم ولو عصى ذلك وتوضأ هل يصح  
وضوئه ام لا فولان احذر اولها بعض الاعانم

وستدل له بثبوت الامر بالوضوء على سحوا لم يصب مضافا الى صحة الوضوء  
يكفى فيه وجود ملاكه ولم يكن مأمورا به عقلا

وفيهما نظر ( اما الاول ) فله جمعة فى محلها من مبحث التيمم عند حريانه وفى  
تشكيل لمشرطة بالمذمة شرعا كالوضوء فان بعض يحط بالاهم ح يكون معذما  
لموضوع وجوب الطهارة وهو الواحد فلا يعمل ثوب لحكم ( واما الثانى ) فلا يسه  
لاكتشاف عن وجود الملاكه بعد سقوط التكليف وعدم كون الدليل فى مقام بداهة  
الملاك بل طهر الأدلة عامة ، لا قوى هو الثانى ووفقا للسيد فى عروته وغيره من  
المحققين

الثانى ، ذكر جماعة من المحققين عليهم السيد فى المراءى فى المقام فروغ  
وتوهموا انها من مبررات هذا الموضوع ( منها ) ما اذا كان يديه وثوبه حسا ولم يكن  
عنده من الماء لا يحد الامر من رفع الحدث والحش ( ومنها ) ما اذا كان  
معه ما يمكن تخصيص حد الامر من ماء الوضوء ، السائر ( ومنها ) ما اذا دار الامر  
بين تعصل الماء او القلة ( ومما ) غير ذلك واحتيا فيها تعين التيمم وان توقف  
فيه بعضهم فى بعضا لشبهة حصلت له

وبسبب ذلك على ما بينوا عليه ، من ان موارد الشافعي بين الحكمين لصحيين  
من موارد التراحم (وعليه) فما ر من مرجحات بين التراحم كونه حد الواحسين  
منه ليس له بدل ولا حر مما له بدل وللطهارة لمائة له بدل ويسقط وجوبه ويثقل  
العرض على البدل

ولكن ودعوت عبر مره احمالا ويأتي تفصيله في الجزء الرابع من هذا الشرح  
في مبحث لمثله من ان هذه الموارد من موارد ردالة رخص لا لرحم (ب) من كرا التماضي هو  
خلاف دليل كل من الحكمين انحصار لو كان لهما خلاف كذا في الامثلة المتقدمة  
(وعليه) فم ر السنة بسببه اعموم من رجة ونساقط (١) ويرجع الى الاصل وهو يقتضي  
يحتسب في الاثنية يقع للعرض بين خلاف بين الطهارة المائة و اطلاق دليل  
م عارضة يساقط ويرجع الى صحة لرائة عن تعيين كل منهما فثبت التحجير  
فالاطهر هو التحجير في جميع هذه الموارد

(١) (١) انه في امثل الاول نفس التسم للخص وهو حر ابي عبيدة  
قال سئل ان عذبة دغ عن المثة لخص رى الطور وهي في السه وليس معها  
من الماء فكيف يعمل وقد صاب لصلوه ول (ع) ان كان مع بقدره غسل  
به وجب فغسله ثم تسم وتصلى حيث مرقبه غسل لجدسه ابحاثة مطلقا و  
مكن انوصه فثبت ودعوه في مبحث الاعمال ر الاظهر عدم وجوب الوضوء  
مع شيء من الاعمال (مع) انه لو سلم عدم التسم به فم به محل الكلام فليكن  
هذا الحد حدا لا له لدله على انك رهم ا في امثل ثاني لو كان تحصيل الماء  
او السائر موقوف على بدن ثمن خطه غير ممتد بعد له الاظهر يعني الوضوء ووجوب  
تحصيل الماء مرفوع بحديث الاصر راء على ما هو الحق لمعق عليه من شموله  
بصرف الماء الى وليس كذا وجوب تحصيل الماء للطهارة لم تقدم من وجوبه وان

١ قد اشرنا في هذه التعليل مرارا الى ان الاظهر هو الرجوع الى المرجحات

توقف على شراء الماء بأصناف العوس ما لم يصر بحاله (وعليه) فلا شيء يعارض  
دليل وجوب الطهارة المائية

كما أن ما احترازه من التحجير في مثل الثالث فانه هو فيما لودار الامر بين  
صلاته مع الوضوء الى غير لصلته يقينا والصلوة ليها مع التيمم (وها) لودار الامر بين  
تحصيل الماء والصلوة الى طرف من الاطراف مع حمله كونه فله والصلوة اليها مع التيمم  
فما ان المعارض لاطلاق دليل وجوب الطهارة المائية جازس اتلاق دليل لصلوة الى  
لقبلة كما لا يخفى من مدس على لزوم الموقفة العطية فلا قوى بعدم دليل وجوب تطهره  
فتأمل فانه لا يخلو عن اشكال ولكن كونه حوط منه لا ريب فيه كما لا يخفى

## ضيق الوقت

لخدمس من مسوغات التيمم ضيق الوقت عن الطهارة المائية ذكره غير واحد  
مهم لمصنف في جملة من كثره صاحب لعدنانق صاحب لخواهر وغيرهم من الاساطين  
وعن جملة من اكابر المجتهدين منهم المحدثون في العصر وجامع لعمدوسد المدارك  
وغيرهم عدم كونه من مسوغات التيمم

وسدل للاول بوجوه (الاول) مدس على تدويل الراب مبرله الماء كقوله (ع)  
في صحيح حماد بن عثمان هو بمرلة الماء ما يكون بمرائه لو ساواه في احكامه  
ولا ريب في انه لو وجد الماء وتمكن من استعماله وجب عليه لاء فكذا لو وجد  
ما سواه (الثاني) انه لا ريب في ان شرعية التيمم ما تكون للمحافظة على ادع  
الصلوة في الوقت ولا كال الواجب مع فقد الماء بعدد تحجير الصلاة الى حين  
تمكنه من استعمال الماء (روح) فمجرد وجوب الماء في المصم مع اسطرار استعماله  
خروج الوقت في حكم الدم (الثالث) انه لا ريب في عدم وجوب سعي الى الماء  
لو خاف فوت الوقت بل يستقل لعرس الى التيمم فكث في المقام لظهور مساواتهما  
(الرابع) انه قد ورد في بعض لصوصي الامر التيمم عند برحم يوم الجمعة و

يوم عرفة ، و هو يدل على حكم المقدم ايضاً ( أحب س ) مدلل على عدم سقوط الصلاة بحال ، فانه بعد عدم سقوطها وعدم طهارة غير المني و لثلاثة ، سقوط الاولى يعين التيمم و الصلوة مع الثلثة و الا لزم الصلوة عن غير طهور وهي مع دلل الاجماع و النص على عدم مشروعية ( السادس ) ، اوحداً لعدم موضوعاً لمشروعية التيمم يحتمل ما لا يجدد فيه من استعمال الماء و ذلك صريح لوقت موجب له ، و لم يجدد من استعمال الماء لموجود كان موجب لعدم عدم الوحدان

وفي الجميع بطل ( م الاول ) والاراء دل على بطل الدال عليه له لاسل الى التمسك باصلافة و الا لزم الالزام يكون الواجب في حال الوحدان احدهم على سبيل التحجير بل لا محالة يقيد اطرافه بما دل على احصاء مشروعية بصورة عدم الوحدان ولو صدق الوحدان كما في المزمع لا موجد للثبوت علاق دليل التيمم ( و اما الثاني ) فانه وان سلم كون علة تشريع التيمم ذلك الا ان ذلك لا يجدي لانه جعل الشارع لمشروعية التيمم موضوعاً و هو عدم الوحدان مع عدم صدقه لا يمكن التمسك بما دل على مشروعيته ( و اما الثالث ) فلا يجوز ان يطلب عند احوال وجود الماء في الحد عند صيق الوقت عن الطلب لا يستلزم مشروعيته ، التيمم عند صيق الوقت عن استعمال الماء بعد عرفت من انه يصدق في ذلك انه عدم الوحدان دون المقدم و اما الرابع ) فلما مر في بعض المباحث انه بعد ان دل على التيمم عند برحام يوم الجمعة و يوم عرفة احبب عن التيمم و اما ما دل على التيمم للصلاة مع المحالين و الا في يوم عرفة لا يثبت في عدم مشروعيته التيمم في اول الوقت بمحرم الرحام بل يجب لصبر تفرق الناس خصوصاً و يصلي و ( الخامس ) فلا يستفاد من مدلل على عدم سقوط الصلوة بحال ان كل مكنت في حال من الحالات كان يكون موجباً للصلاة ، لا يدل ذلك الدليل على ان من وطئته الصلوة مع لظمه امانية لو اخرها عنصراً او غير عنصراً حتى صدق الوقت يسبق حكمه في الصلوة مع التيمم كما لا يدل على ان عمل فرضه في الصلوة في غير وقت لو صدق له

عن التعم أيضاً ، فتدبر فانه دقيق ( و ١١ السادس ) ولانه ان ترتب محدود على استعمال الماء من مرض او حرج او غيرهما لا يجب الوضوء لمادله على عدم وجوبه في هذه الموارد ، لا صدق عدم لوحدن ولا دليل على انتغال القصر في التعم بمجرد ترتب محدود على استعمال الماء ودعوى كون المراد من عدم لوحدن ذلك كما ترى .

فصحيح في المقام ان يقال انه حين عاصق لوقت ولم يمكن لمكلف من الصلاة في الوقت مع الظهارة له ثمة لامة لة يسقط الامر بالمركب منهما ( وحيث ) انه لا ريب في عدم سقوطه رتباً بحيث لا يكون هذا الشخص مكلفاً بالصلاة ولا لامة لة يحدث امر اخر معقول بالمركب من سائر الاخرى ، والشروط واحد هذين الامرين في الظهارة المثبتة و يباع الصلاة في الوقت المتعيناً وتخييراً ولا امر يدور بين ان يكون الواجب هو خصوص الصلاة مع التعم في الوقت او خصوص الصلاة مع الوضوء خارج الوقت ، و يكون الواجب احدهما تخييراً ولا يحمل وجوب كليهما معاً ( وج ) مع تساوى بين طلاق دليل وجوب لظاهراً ، وثمة الدل على دخلها في الصلاة بجميع مرتبها ، وس طلاق مدلل على بروج ايقاع الصلاة بتمامها في الوقت ، لدل على لردده كك ( وحيث ) ان السبب بسبب عموم من وجه ، فيساقطان ( ١ ) معاً ويرجع الى الاول و ليس هو الا صالة الراهنة عن وجوب اتيان كل منهما ، بخصوص سائر على ما هو الحق من حرمانها في موارد دوران الامر بين التعيين والتخيير ، ونست التخيير ، فالاظهر هو التخيير في المقام ولا يتوهم ان هذا القول مخالف للاجماع المركب ، فلا يمكن الانترام به ادلا محدود في ذلك بعد كون العائلين شمس كى واحد منها استدوا الى وجوبه غير تامة .

هذا فيما لو دار الامر بين ايقاع الصلاة في الوقت مع الظهارة لثريه و يعاد في حرج



الوقت مع الطهارة المائية ولو دار الأمر بين إيقاع الصلاة ثمها في الوقف مع لزوم  
 وإيقاع ركعة منها في الوقت والسقي خارجة مع المتيه . ففيه اصطلاح قول الأول  
 بعين الثاني . انتهى . تعين لأول احترازه السيد في عرفه وسعه حمله من المتأخرين عنه  
 الثالث التحيير بينهما وهو الأقوى

وقد أسدل الالام بمادل (١) على أن من درك ركعة من الوقت فقد أدرك  
 الوقت (وقه) أنه لا يدل على حوزة الوقت إلا ركعة من أوامكن إيقاع الصلاة  
 سمها في الوقت وحب ذلك ، وإنما يدل على أنه في شؤبه هو الوقت لا ركعة تكون  
 الصلاة ، وفي حكم إيقاعها بمدها في الوقت

وأسدل للثاني در لقعدة محضة ثم إذا لم يبق من الوقت فعلا إلا مقدار  
 ركعة فلا تشمل ما دام بقي بمقدار تمام الصلاة ، يؤخرها متى بقي مقدار ركعة  
 فالمسئلة من باب دوران الأمر بين مراعات الوقت ومراعات الطهارة المائية ولأول  
 أهم لأن نظارة المائية لها بدل هو التيمم (وقه) بالعدة في نفسها شاملة للعرض  
 مع قطع النظر عن التيمم إذ المراد منه أدراك ركعة من الصلاة شروطها ومبطلها  
 والمعروض في المسئلة أنه لو حصم لا يدرك لا ركعة ، فمقصى قعدة من ذلك هو  
 تعين ذلك وعدم الاعتغال إلى التيمم ، كما أن مقصى مد دل على مشروعه التيمم لو  
 صاف الوقت على فرض شؤبه هو عين التيمم وإيقاع تمام الصلاة في الوقت فيقع  
 في شؤبه بينهما (وبصورة أخرى) يدور الأمر بين أمرين لكل منهما بدل ولم يحرر داعية  
 أحدهما عن الآخر فلا محالة يحكم العقل بالتحخير مدسأ على سلسلث القوم الملتزمين  
 بأن موارد التناهي بين الحكمين الضمير من موارد التراجع ، ما سأل على المختار  
 من كونها من موارد التعارض ، وإن مر كرت التدفيع أنها اصطلاح لا دل كل من الحرتين  
 أو الشرطين وأنه يسقط الاطلاق ويرجع إلى الأصل والحكم بالتحخير وصح  
 ادعى المقام بعد سقوط الأمر بإيقاع تمام الصلاة في الوقت مع الطهارة المائية وحدث

من الجلي عن حدهما يقع المعارض بين اطلاق دليل اعتبار الطهارة المائية وبين اطلاق دليل لزوم ايقاع تمام الصلاة في الوقت فنسقطان ويرجع الى الاصل وهو يقتضي التخيير كما اشرنا اليه امعا .

## فروع ضيق الوقت

فروع الاول اوشك في ضيق الوقت وسعته فهل يشرع له التمسك بالاول حين (قد استدلل للاول بصدق خوف نفوت الذي هو المصطلح لمشروعية الدم في المصحة (وفيه) وهو الى ما عرفت من عدم كون صحيح زرا . مدد كما لمشروعية بينهم ان مقتضى استصحاب بقاء الوقت الى ما بعد لطخة والصلاة ساء على حريته في الامور الاستعمالية من الداء على السعة . ويرفع خوف النفوت لو سلم كونه موضوعا لمشروعية التيمم .

وان قلت ان استصحاب بقاء الوقت لا يثبت به وقوع الصلوة في زمن هو وقت الذي هو المكلف به اذ الاصل الجري في مدها كان لزمه لا يصلح لاثباته . هو مهمل كان الفصة الاعلى القول بالاصل مثبت والاصل الجري في المصحة بتغير استصحاب بقاء الكفر في المحرم فيه لا يثبت به كرية الماء الموحود فيه (هـ ان شئت قلت) انه لا يثبت باستصحاب بقاء الليل . ولها كون الزمان الحاضر من الليل او لها ومع عدم اثباته لا يصدق علمو الفعل كونه واقعا في الليل او النهار الذي حد ظروفه وقوعه (قلت) ان الزمان الماحود طرفان حد بوجوده المحمولي قيده والامانع من حريان الاستصحاب كما في سائر القيود . دونه . تبيان الواجب بجميع قيوده الا حريجه كونه الواجب شاملا . كما انه محقق في الخارج غاية الامر بعضه . لو حدثت بعضه بالتمسك مثالا لو قل المولى امسك في ليل . لو استصحب بقاء النهار وامسك يحقق امثالا ذلك المكلف فيه يكون ح امساك وحدا في النهار لتعدي . (هم) ب حد بوجوده لعنى قيده كما لو قل المولى في المثال امسك امساك به . د

فالأستصحاب لا يجري فيه دلائل شك بوجوبه واستصحابه لا يبرأ بحر هذا المصواب  
لأدخيل في لهو به (وحيث) أن يظهر لآله في الموقفات ومنها الصلوة هو أحد الرمان  
والبحر الأول كما في سائر القيود كالظهور وعندها استصحابه الزمان بعيد في  
الموقفات عند ربه دقيق ، فالأقوى هو الثاني

والعدم مقدار للرمان ومع ذلك شك في سعة به طهارة المنة والصلوة من  
جهة الجهل بمقدار الصلوة مع لظهور المنة والظاهر أيضا السعة على السعة بالرمان  
سعة وإن كان مقداره معلوم : لا يجري فيه الاستصحاب لآله لو وحط مع  
الصلوة ولطهارة يكون بقاء البهر إلى حر الصلاه مشكوكا فيه فلا مانع من جريان  
الاستصحاب فيه أديكفي في حره كقول الشيء مشكوكا فيه من جهة ولو كان معلوما  
من سائر لحقات (ومعه) لا يصدق خوف الموت كفي سفل لفرص إلى ليجمع كما  
في المروءة .

والعجب من بعض المعاصرين حيث أنه مع الترامه في الصورة ، لا إلى جريان  
الاستصحاب وفي هذه الصورة بعدم الجريان ، لزم أن المرجع ولعدمه في الصورتين  
وعده خوف الموت المقتضية لوجوب المادارة إلى الموقت عند خوف فوته التي يدل  
عليها تسليم المعقلاء والعقلاء عليها وصحیح رد رده لعدم (أدبر عليه) مصفا إلى ما  
تقدم مما ومنه من أن مشروعية التيمم عند خوف فوت الوقت ليس مدر كها الصحيح  
ولا هذا لتسلم وإن هذه القاعدة لأصل لها ، كان مدر كها ماد كره . (إنه) مع جريان  
الاستصحاب لا يفتي خوف فوت الوقت كفي يرجع إلى القاعدة لما حقق في محله من  
قيامه مقام المانع (ومنه) يظهر أن ما فاده في المروءة من الفرق بين صورتين  
بصدق خوف الموت في الثانية دون الأولى مسمى على عدم جريان الاستصحاب في  
الثانية كما ذهب إليه جماعة وقد عرفت ضعفه فالظاهر في هذه الصورة أيضا عدم  
الاشتغال إلى السمع

الذي لو لم يكن عدة الماء ، يكن كان قادرا على تحصيله وصق الوقت عنه

بحديث سنن لم يصحبه خروج لوقت ولو في بعض أجزاء الصلاة فهل يستقل الغرض إلى التيمم (لا إله إلا الله) فهو ما الأول لصدق عدم الوجود في الغرض، بخلاف ما لو صاق الوقت عن استعماله مع وجوده إذ قد عرفنا دعوى صدقه حتى في تلك الصورة ممنوعة بل ينفذ المحقق الثاني من عدم صدقه في تلك الصورة وصدقته في هذه هو الصحيح وعليه فتعين عليه بسم الصلاة في هذه الصورة بخلاف الصورة السابقة قد عرفت أنه لا يتعين ذلك

يشهد به مصنف إلى ذلك من (١) حسن العامري عن سألته عن رجل أحب فلم يقدّر على الماء وحضر الصلاة فبهم بالماء ثم مر بالماء ولم يعتن وانظر ما حواه ذلك ودخول الصلاة لاخرى ولم يفته إلى الماء وحذف قوت الصلوة قال (ع) بسم ويصلي لا بأس به مع عدم الاعتماد عليه فالعمدة صدق عدم لوجوده على فرض عدم اصدق وحكمه حكم الصورة السابقة ويجزى فيها ما ذكرناه فيها ، فتدبر .

لناث من كراهة وطيفته لنتم لأجل سبق الوقت عن استعمال الماء على الاحتياط من أنه مجزى بين التيمم والصلاة وبين أن يتوضأ ويعصى لا شكال (وما) بناء على عين التيمم عليه فهو توضأ لأجل تلك الصلاة بطل أي لا يقع امتثال الأمر الثاني من قبل تلك الصلوة فلا واقع له فهل يصح لو قصد غاية أخرى أو توضأ بعد الكون على الطهارة أم استحبابه انتهى فلا حذر ولها السيد في عرويه واستدل له بان الأمر بالشئ أي التيمم والصلوة لا يقتضي الشئ عن صدق وهو الوضوء (وهو) أن الأمر بالوضوء يسقط لمزاحمته مع التيمم والصلوة الواحدين ، فلا يصح لعدم الأمر ، لا للنهي .

(فان قلت) أنه يمكن الالتزام بالأمر به على نحو الترتب مضافاً إلى النصيحة الوضوء يكفى فيه وجود المالك وإن لم يكن مأموراً به عقلاً (قلت) أنه قد حققنا

في محله عدم حرر الترتيب في أمثال الوضوء مما هو مشروط بالعدده شرع ولا طريق  
الى إخراج وجود المأخوذ فيه والأقوى هو عدم الصحة ثم بداء على صحته في هذا  
المرص لأوجه هي الصحة في المرص الأول بداء على أن عداية الطهارة ثلاثاً إما  
تكون من جهة أمرها المعنى كما لا يخفى .

## التيمم لأجل الضيق لا تمأخ به الغايات الآخر

رابع لإخلاف ظاهر في الاستدراج بالتيمم لأجل ضيق عمر تلك الصلوة  
من أنه يجب وما في غير واحد من الكهات من الاندفاع على الاستدراج بالتيمم لغاية  
ما يستشهد به المنظر من أن يراد به لا بد في ذلك من إجماعهم بدت كما صرح به  
في لجواهر وغيره ما لو كان مسوع التيمم وجوداً بالنسبة الى كل غاية من المرص  
وعدم الواحد من وجوهها بحيث يصح وقوع التيمم لكل من استاء دون ما من ذلك  
كما في المقام لعدم تحقق المسوع بالنسبة الى عمر تلك الصلوة وهذا مما لا كلام فيه  
إما الكلام وقع في موردتين (أول) لو ضيق أو وقت تيمم وتبقى وصار  
وقد للماء حين الصلاة أو غيرها بمقدار لا يسع الوضوء فهل يكفي هذا التيمم  
للمصلاة الآتية أم لا وجه (أقول) بداء على تعين التيمم عند الضيق لأظهر الكفاية  
دهو وقد للماء بالنسبة إليها من حين تيممه للصلاة الأولى أما بعد الصلاة فواضح  
وأما حين التيمم والصلاة فإلانه شرعاً مأمور بالتيمم وللصلاة وترك الوضوء (وبعباره  
خرى) أنه عجز عن استعمال الماء في جميع تلك المدة ففي بعضها بالعجز الشرعي  
وفي أجزأ بالعجز العقلي ويكون التيمم مشروعاً لنسبها إليها فتستباح تلك الصلاة أيضاً  
بهذا التيمم

وماءه على المختار من التحجيريه وبين الوضوء والأوجه عدم الكفاية حين  
تيممه للصلاة الأولى يكون واحد للماء بالإضافة الى الصلاة الآتية فعلاً وشرعاً أما لأول  
فواضح وبما الثاني لعدم إجماع الشارع بالتيمم وعدم لوحدان بعد ذلك لا يكفي في  
إباحة هذا التيمم كما هو واضح

أمور الثاني أنه حين ذكره منشأ تلك الصلاة هل له الآثار بسائر  
 لهيات، التي لم تنصق أو فتن كمس كنه المرائى لا قولاً اقويها الأول ، ماء  
 على ما هو لأظهر من التيمم ، ووجب حصول الطهارة أو هو بعبء طهارة على اختلاف  
 المستكس لا لآثره ، مجرد رفع المصع من فعل اليد ، دعيه لوتيمم وحصلت لطهارة  
 فمادام لم تم غسلوه تكبر الطهارة نافذة ( نعم ) لو تمص صلوته أو تفتت الطهارة (وعليه)  
 فله لأنس في أثناء الصلاة بجمع ، هو مشروع بالطهارة ( مدعى ) أن المجرع عن الطهارة  
 له ثمة من الجهات لتقييده لموضوع مشروعيه التسم لالتعليله ( وحيث ) أنه غير  
 عاجز عنها بالمقاييسه الى - ير له يد ولا يكون لتسم المبرور نافذ ، ليعاس إليها  
 ( المدعى ) أنه بعد كونه مشروعاً بالاصافة الى هذه الصلوة لوتسم تحصل لطهارة وهو  
 لا يكاد يصعب في ذلك لحدله بكونه - من منطق ، واما كان منظم فله فعل جميع العايات  
 و لا لزم عدم كونه من آثار الظاهر أو تحذف أثر طهارة عنها ، كالأهم كما يرى ، ( نعم )  
 ثم هذه الدعوى ماء على كونه مبيحة لأرفعاً

وقد استدل للمختار بوجوبه الآخر من ( الأول ) أن الأمر بالتيمم والصلوة ، ووجب  
 بغيره عن استعمال الماء ، بالاصافة الى لمس في أثناء الصلوة فصديق عدم الوجدان  
 بالاصافة اليه ( وفيه ) أن المجرع في مده قصره كالمجرع في مكان خاص لا يوجب صدق  
 عدم الوجدان معك ، فك قد عرفت ، لا يعين التيمم والصلوة فلا يكون عاجز  
 حتى حين التيمم والصلوة .

الثاني اطلاق معقداً جامعهم على أنه يستباح التيمم ويستباحه المتطهر بالماء  
 وان مقتضاه عدم اشتراط ثبوت مسوع التيمم لكل غاية ( نعم ) يفتر بناء ذلك المسوع  
 لذلك العية ولا يجوز المس بعد الصلوة لانتهاء المشروعية أمامها أو في أثناء فحشر ،  
 ( وفيه ) ما عرفت من أن الطهر من كلماتهم أرادتهم بذلك الاكتفاء بتسم واحد لاستباحة  
 جميع لهيات ، اما كان مسوع بتسم موحوداً ، ليسه الى كل عية فالعمدة ماد كرهناه  
 الخامس اد لم في الوقت بقائه لسوره في الصلوة مع الطهارة المائية ودار

الأمر من ترك أحدهما قبل ترك الآخر وتوصياً للصلوة التي تم وبقرائها في صلواته أم يتخير بينهما (وجوه) .

قد استدلل الأول (١) على إطلاق لمادل على وجوب السورة في الصلوة يشمل المأموم والمرجع إلى الأصل وهو يعصى المأموم (وبان) المأموم إنما دلت على سقوط وجوبها إذا ما عجلت به حاجة وجوب شئ ويكفي في صدق الحاجة الطهارة المائية فيكون المأموم من تعريض المعتصم والاعتصم (أو محذور) يدل على سقوط وجوبها في المأموم الموقوف إذا لم يمهله الأمر .

وفي الجمع بين (١) (٢) فلا دعوى لإطلاق لمادل على وجوب السورة في الصلوة على فرض تسليم دلالة عليه (مجموعة) كما يظهر لمن راجع صحيحي الحلي ومصور الدين استدلل به القول له وجوب (وأما كذا) فلا كون الطهارة المائية حاجة وعرضا مطلوباً يتوقف على سقوط السورة ، وإلا فلا أمر بها ولا تكون حاجة وعرضا مطلوباً (عليه) ولا يمكن أن يكون ترك الطهارة المائية وحماً لسقوط السورة والأمر بالدور (وما شئت) فلا سقوطه عن المأموم إنما يكون أدرك فصلة الانتهاء وأما في المأموم فلم يشك أنه إذا ترك الصلوة مع الطهارة له ثمة وفائدة للسورة حاجة وعرضا مطلوباً .

واستدل الثاني بأنه يقع الرخاء بين وجوب السورة وجوب الطهارة المائية وحيث إن الطهارة أبداً دل وليس كذلك السورة فسقط وجوب الطهارة ويسهل الرخاء إلى التيمم ونقي وجوب السورة (أما) عرف غير مرة من أن موارد التناهي بين الحكمين الصامتين من موارد التعارض لا تراحم فلا وجه للرجوع إلى مرجحات ذلك الباب

وحق القول في المأموم أنه بناء على ما فويده بحسب الأدلة من عدم وجوب السورة في الصلوة وإنما لم تقتضه لذهب أكثر المعقنين والاساطين ومن يعتمد عليه في الوجوب .

لا يسمى التوقف في انه يتعين عليه في العرس الوضوء والصلاة بلاسورة ، وامدء  
على لقول بوجوبها فيها ، فساء على ما هو الحق من ب موارد لتدعى بين الاوامر  
اصصة اما تكون من موارد العرس لا لرحم وان مر كر لتدعى طلاق اذلتها  
(يعنى) التعرض بين اطلاق مايل على وجوب لسورة ، واطلاق م اذل على وجوب  
الطهارة المائية ، واطلاق م دل على لزوم ايدع الصلوة بتمامها في الوقف فلا بد من  
سقوط حدها ، و حدث لامر حرج فسقط الجميع ويرجع الى الاصل وهو يقتضى  
التحذير كم شرط له وفي بان هذا المصوغ فراجع فهو محير في ابعاد م بين  
مورد ثلاثة الاول لصلاة مع الطهارة المائية والسورة وان حرج لوقت لذى  
اصلاء مع الطهارة المائية ولاسورة في الوقف ثلاث الصلاة مع طهارة لسورة  
والسورة في الوقف

السادس لوصف الوقف عن امسحب الموقف كما له وقوت صلوة  
للين مع وجود الماء والممكن من استعماله ، وهل يشرع م م لا وجوب ،  
اقول ، ان كان الموقف مما يقضى على فرض فونه في وقته ولا ظهر هو لا ينقل  
الى التيمم بمعنى انه يجوز له السجود والابن به في وقته لمن ما ذكره في ما  
لوصاف وقت الصلاة لوحدة ، وهو العلم بسقوط التكليف بتيين لواحد مع جميع  
ما يعتبر فيه في الوقت ، وتعلقه بتيينه في لوقت مع سقوط الطهارة المائية اوفى  
جارج الوقف معها ولازم ذات المحصر سبها على ما عرفت وان كان مما لا دليل  
على قصائه لوقت فلا مسوغ لتيمم اذ بعد سقوط التكليف باتباعه في وقته مع الطهارة  
المائية ، لاعلم بتعلق التكليف بشيء اخر كى يحرى فيه ما ذكره وبذلك بصيغة  
مذكره عند الاستدلال لانتقال الفرص الى التيمم لوصف لوقت عن الواجب يظهر  
ما في كلمات الصوم في المقام فلا بطلان يذكرها وما فيها

لسابع لوتيمم باعتقاد الصيق فبان سعة بعد لصلوة قبل بعيدة ، ام لا

وجوب بل وولان



ود استدلل لثاني دعواه (ج) في صحيح (١) زرارة قد حاف ان يموت في الوقت  
 فليتم سجدة واحدة ثبت مشروعه التيمم وصحة الصلوة مع الحواف ثبت مع القطع  
 بالصق بالاولوية ومرسل (٢) حسن العمري عمر بن خالد عن رجل حاف ولم يمتد  
 على الماء وحضرت الصلاة فتم بالتمديد ثم مر بالماء ولم يقم ونظر ماء آخر  
 وراء ذلك فدخل وقت الصلاة لاخرى ولم يمتد الى الماء وحاف فوث الصلاة قال (ع)  
 يتيمم ويصلي

و لكن يرد (على الاول) انه لا يدل على المشروعه وان كانت السعة الا ان  
 كان الحواف بمسح موصوف للمشرعية وقد عرفت سابقا ان الظاهر منه كون  
 الحواف صريحا الى الصق (وعلى الثاني) مصدقا الى ذلك به لا سألة لا يعتمد  
 عليه ، فالأشهر هو الاول لاكتشاف عدم مشروعه عنه واقع للعدرة على الطهارة  
 بمائه (وعليه) من كان له ماء نوصاؤه حوافه ومن لم يكن وماءه خير من  
 التيمم والوضوء

### التيتم مع التمكن من الماء

تيمم في باب من بين (و) الاول قد تقدم به في صورة عدم الماء (يجب الطلب  
 علوة سهم في الحرية و سهم في السهولة من جوانبه الاربعه ) كما  
 عرفت به (لو كان عليه نجاسة ولم يعقل الماء عن ازالته) و تردد الامر  
 بين الطهارة المائية ورفع النجاسة (بهم و ازالها به) عند المشهور و خير بينهما  
 على الأقوى

الثاني لا يجوز التيمم مع التمكن من استعمال الماء الا في موضعين (احدهما)  
 الصلاة الحرة ، لا اشكال ولا كلام في مشروعية اتيمم لها مع التمكن من استعمال

١ - الوسائل - الباب ١ - من أبواب التيمم - الحديث ١

٢ - الوسائل - الباب ١٩ - من أبواب التيمم - الحديث ٢

الماء لو حو قوت لصلاة منه لو اراد ان يتوضأ او يتسل

و يشهد له صحيح (١) الجلي ول سئل وعبد الله (٢) عن الرجل يدركه  
البحار وهو على غير وضوء فان ذهب بوضوء فأنته الصلاة ول (٣) يتيمم ويصلي  
في الكلام في مشروعيتها بها مع عدم حوق القوب فالشهو من الاصحاب  
بأن لا يحصل الا هو متحد به لها (٤) عن (٥) لمصعب (٦) في بد كره والمصلي يستدالي  
علماء وعن خلاف لشيخ دعوى لاحد ع عليه بريد (٧) عن ابن ابي عمير  
في الحمل والشيخ في لهديس بمسوط والبيهقي والاقصير في ان على وسائر  
والعاصي وراي يدي الشهد في بد من عدم مشروعيتها لافي بدو وحوق القوب  
في المعنى تقويته

وسئل للاول جوف (٢) سماعة المصعب ول سئل عن رجل مر به حرة و  
هو على غير وضوء كيف يصنع ول (٣) عن ابن عمر بن عبد الله عن  
ورود عليه في المعنى . . . سمعت من وجهين احدهما ان رزعه وسماعة  
واقعيرو لثاني ان المسئول عنه في ال واية مجزول ويسرد على الاول ان رزعه و  
سماعة ثقب و كونهما كل يكفي في حجية حريهما ان كذا نفس . . . على الثاني ان  
سماعة احل ش . . . عن ان يسعى من غير له وضوء في عده لغيره  
والكن يرد على الاستدلال به في الماء في ال من لسؤل فيه بواسطة  
المرائن الداخلية و لاجارحه اما هو المؤل عن طيمه عند حوق قوب لمشايعه  
و لصلاة عليها ، فلا وجه للتعدي عن «ورده

وبمرسل (٣) حريه عن حرة عن ابي عبد الله (٤) قال لطلعت تبلى على  
البحار لانه يس فيها ركوع ولا سجود ولحب يسم ويصلي على لبحاره . . . واود  
عليه بانه ضعيف لارساله (وفيه) انه لو كان الحكم لروما وكان يشترط في صلوة

١ - ٢ - الوسائل . الباب ٣١ من ابواب صلاة البحار الحديث ٦ . ٥

٣ - الوسائل الباب ٣٢ من ابواب صلاة البحار الحديث ٢

أخباره الظاهرة كان هذا لا يراد مستحداً ، ولم يمكن لأحوال عند تحريمه بعمل الأصحاب لعدم إقرار اعتمادهم عليه ، لكن بما أن الحكم سبحانه بي ، فيمكن هذا التحريم لأنه به تضمنه حاش من يلح ، به على سبب الاحتياط بها كما هو لأصبر (وتحصل) ب لأقوى هو القول (أول

بني للموم على المشهور من الأصحاب أن عن بعد ثوابه من لأحوال وفي استدلال له به (١) وهو الصدوق والشح وسلا عن الصدوق (ج) من يظهر ثم أدى إلى فرقة بنت وراثة كمدون . كراهة على غير مذهبهم من دثاره كما كان قولهم لثام برل في مذهبهم وذكره في عليه ديوان الأول انه بعد لأصل (ووجه) انه محذور صفة بعد الأصحاب وهو الذي أن الحكم سبحانه بي يمكن في ثبوته رواية صفة الذي انه محذور لمحدث لأصغر الذي ولعدي إلى غيره يحتاج إلى أن (٢) أن أهل المرفيرون هذه لخصوصيات منه في مثل هذا الحكم المسمى علم له صفة سئل ، كما تشهد لهم الأصحاب بجهلهم في الآثار به يعارضه من على احتياط شاع للموم غير المتمكن من الماء

وهو (٣) وهو عن لحي (ع) ، أنه علمهم السلام لأبى المسلم وهو حرم (٤) لأعلى وهو من سجد الماء فليحرم لأصعب الحديث (وجه) أن المرسل أحسن من أن على احتياط من شريعة لموم غير المتمكن من الماء فيحصر في وموم على حذر في يصير للموم مذكوره بعض أعظم لموموم ، من حكومة المرسل على حذر أبي بصير فهي كما روى لأقوى مذكوره لأصحاب

١ - الوسائل الباب ٩ من أبواب الوضوء الحديث - ٢

٢ - الوسائل الباب ٩ من أبواب الوضوء الحديث - ٣

# فصل

## في بيان ما يصح التيمم به

لنصل اثباتي في سورة يضح سيم به (ولا يصح) التيمم بالأرض بلا خلاف فيه بسا من عن كشف للناس والمشي والسر ثم يعود الإجماع عليه (ويشهد له) لادلة الآية وما يبني في بعض المسائل لأسماء حوار التيمم عند الاضطراب به لا يصدق عليه اسم الأرض كما أنبوب وأوحى بوسم عدم صدق عليه مع أنه ممن نظر بل مع كما سمر عليث لأسماء الإجماع على عدم الحوار في حال الاحتياط (ومنه) يظهر عدم قدح ما عن مصباح بسدو لأصاح والمراسم وأمان وغيرها من حوار التيمم بالثلج عند الاضطراب في إجماع له دعوى في المقام فهذا مما لا كلام فيه

أما الكلام في الخلاف في به هل يجوز التيمم مطلقاً بوجه الأرض كما عن مصباح السيد ومنسوخ الشرح وخلافه بالمعبر بالدكره والمحبات ولدكرى والدروس والمعه وجميع أمه ص والاعين والممد كشعها بل لمشهور تحصيلاً ونقلاً في العداائق والكفايه كما في الجهر بل عن لدكره دعوى لإجماع على حوار التيمم بالطحاء لدى هو مسير فيه وفق المعنى مع خروجاً من مصداق لثراب وعن أمتنى وفي المعبر دعوى لإجماع على حوار به لثراب أم لا يجوز (إلا بالثراب الحائض) كما في أمتنى وعن السيد في شرح الترمذ له وأبي على وأبي لصالح الحلبي وأبي زهره أم يصلح بين حالتي الاحتياط والاضطرار

فيسمع من غير سرب في حال الاحترار كما عن اكثر الفقهاء بل عن لوحد  
سنه الى معظمهم لامن شذوحوه

اقول بل لشروح في الاستدلال لاس بالنسبة على مروهو ان اعدهرولا فل  
من المحتمل به لاقبال باختصاصه بصح التيمم به والتراب وب الجماعة الذين سب  
اليهم هذا القول مطلقا في خصوص حال الاحتياط فثلوه بالتعميم اما المصنف رحمه الله  
مراده بالتراب لئلا يفسد مطلقا ولا من كما يشهد له قوله فيما بعد ذلك  
( و يجوز بارض النورة والحجر والحصى وبكره بالسحرة والرهل ) واما السيد  
فقد رثه المحكية في المعتمد والمدارك عن شرح الرضائي هكذا ولايجزى في السهم  
الا لرب يحل في السهم من محله مالا يقع عليه اسم الارض كالرديح  
ولكحل وانواع حصر وهذه لعدم كونه كالمصلحة في ان مراده بالتراب  
الحصى الاحمر نعم لا يقع عليه اسم الارض لامن الحصى ولا كذا الاوسى  
لتتميل به .

و شهد له مصنف في محكي الى صرياح الذي ذهب اليه صاحبنا  
ان التيمم لا يكون لالتراب وما جرى مجرى تراب مالم يغير بحث بسلب اطلاق  
اسم الارض الى ان قال حجت الاحكام وفي لمدركه بعد من العارضة المتقدمة  
عن السندول وجوه قال المعتمد في المتنعة و' و صالح . على ذلك فلا يفي وثوق  
بوجود فاقبل بعدم جواز التيمم بغير التراب مطلقا . واما القول بالتفصيل الذي سنه  
الوحيد الى معظم الاصحاب لامن شذو طاهر من مثله لسنه مع تصرح جماعة كثيره  
منهم بخوار التيمم مطلقا وجه لاس هو حكمهم بعدم جواز التيمم بالحجر الا بعد  
لغير عن السرب ( وفيه ) به يمكن ان يكون حكمهم ذلك لاسيما على اعتبار العلوق  
لمتعدد حصوله لدى السهم بالحجر ( على ذلك ) ودعوى انه لا خلاف طاهر في حوار  
تيمم بمطلق وجه الارض في محلها بل لا يبعد دعوى الاحكام عليه

وكيف كان فشهد للمشهور الآية الشريفة (١) (فيمموا صعيدا طيبا) إذا صعيد اسم لمطلق ووجه الأرض وذلك لوجود (الأول) تصريح جماعة من اللغويين بذلك ففي معكى مصباح المير الصعيد وجه الأرض يراد كونه وغيره ووجوده في معكى لمعرب وعن القاموس الصعيد التراب أو وجه الأرض ووجوده عن العين و المحيط والاساس والمعدنات وتحليل و الأعرابي ، وفي المعنى و لصعد هو وجه الأرض الفعل عن فصلاء اللغة وعن المشي واليه به - به لى المشي وسم وعن مجمع لسان عن الرجاج ، قال لا علم خلاف من هو لغة في ر الصعد ووجه الأرض ثم قال وهذا يوافق مذهب أصحاب في أن لسم يجوز بالحجر وعن البحاران الصعيد يتناول الحجر كما صرح ، ثم اللغة و التفسير ، عن لوسيلة قد فر كثير من علماء اللغة الصعد بوجه الأرض وادعى بعضهم الإجماع على ذلك وأنه لا يحسن التراب وكذا جماعة من المعربين ولغويي

الثاني قوله تعالى (٢) (فتصيح صعيدا طيبا) و صاعداه مرلعة

ومثله قوله (ع) ٣ يحشر الناس يومئذ على عرأ حدة على صعيد واحد

الثالث ما رواه ٤ ، لصديق في معكى لاجد عن الصادق (ع) الصعيد الموضع المرتفع و لطلب الموضع الذي يحدد عنه ماء ومثله عن الفقه الرضوي

الرابع ما ذكره بعض عظم المجتهدين وهو أن المصدر من قوله تعالى (فيمموا صعيدا طيبا) أرادوا الصعيد إلى صعيد طيب بالمعنى الذي نحوه لا مجرد تعميم

١- سورة النساء - الآية ٢٤

٢ - سورة الكهف - الآية ٣٨

٣- معالم الرافعي من ١٢٥ باب ٢٢ في صفة المحشر

٤ - تفسير الصافي سورة النساء الآية ٢٤

على استعماله وهذا المعنى لا يثبت ' اذ لا يثبت الذي هو من اسمعولاب في حدوداته  
بخلاف ما لو اراد به الارض او المكان لم يرتفع من

وبذلك كله ظهر انه يدل على هذا القول القولان المذكوران على وجه التسميه لصحة  
كصحح (١) من ابي يعقوب وعسفة عن الصادق (ع) - ان النبي اشترى - حيث فلم تجد  
دلو ولا شئ يعرف به قسمه لصعب و - ر - لم - هو - ر - لصعد وصحوه صححها  
الحلي و - ر - س -

يشهد للشبه و - ر - السوي ١٢ - يروى عنه ضرب حمد - في الارض مسجدا  
وسموا (فمن) الفقه س (١٣) قال في لسان (ع) - ع - حمد - يعطى احد فلي حمد  
في الارض مسجدا وسموا (ع) - ع - حمد - عن احمد بن محمد بن عيسى عن ابي عبد الله  
- رسول الله (ص) - فقال ربيع جعلت في الارض مسجدا وسموا - اما حل من ابي  
راد لصلوه ولم يحدد ما هو حد الارض فقد حمد له مسجدا وسموا - ظهور الحج وعنه (١٥)  
يحد بسنده عن ابي عبد الله عن رسول الله (ص) - ع - حمد - لم يعط احد فلي حمد  
في الارض مسجدا وسموا - ر - ع - حمد - لامي لعنه عن ابي عن ابي (٦)  
بسند عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله (ع) - ر - ع - حمد - ول الله - ر - ع - حمد -  
اعطى محمد (ص) - ر - ع - حمد - و - ر - ع - حمد - و - ر - ع - حمد - و - ر - ع - حمد -  
مسجدا وسموا -

ولصومس له على حواء الدم - الارض على الاطلاق كصحح (٧) من س -  
عن الصادق (ع) اذا لم يجد له حل - و - كان حمد - فصحح من الارض و - ر - ع - حمد -  
وصحوه صحح (٨) - الحلي - صححه (٩) - لا - ع - حمد - (ع) - ر - ع - حمد - و - ر - ع - حمد -

١ - الوسائل - الباب ٣ - من ابواب التسميه حدث ٢

٢ - ٣ - ٤ - ٥ - ٦ - الوسائل - الباب ٧ - من ابواب التسميه -

٧ - ٨ - الوسائل - الباب ١٣ - من ابواب التسميه - حدث ٢

٩ - الوسائل - الباب ٣ - من ابواب التسميه - حدث ١

وصحيح (١) من مسلم وثبت لماء لم يثبت الارض

وحجة من لصوص الواردة في كفيه التيمم لمصرح فيها بصرف كفيه  
(ص) على الارض (د-هـ) ع (٢) في تقدم التيمم لعماد (والموثق) المتقدم فيمن هرت  
بحجة لعدال على حو - التيمم بعد طهارة وحز (٣) لسكوني عن جعفر (ع) عن يبه  
عن علي (ع) ع - عن التيمم بالحن فقل نعم فقل بالورد فقل نعم فقل بالرماد فقل  
لانه ليس يخرج من الارض

واستدل القوم الامي (١) لانه ثبت عنه لما عن الجوهري وابن فارس ، واي  
عنده من تفسير الصعيد بالراب (٢) بالسوى المتقدم المروي مرسل في المصدر  
عن غولي عن فخر المجمعين ع - عن الحاصل والعلل بتفاوت يسير جعلت في  
لارض مسجدا وتر بها طهورا (٣) بالسوى المتقدم المروي عن مجلس المميد لابي  
جعلت في الارض مسجدا وطهورا - ما كتب منهم من تر بها وبالصوص (٤) لآمره  
بفصل اليدين بدعوى التيمم اولم يكن مسجدا للعلوق لم يتوجه حجاج المص  
فيشكك من ذلك ان المراد منه هم ، التراب وصحيح (٥) محمد بن حماد و  
محمد بن داود حماد عن ابي عبد الله (ع) في حديث ان الله جعل تراب طهورا كم  
جعل لماء طهورا - نحوه حماد عن موسى بن حماد وصحيح (٦) روى عن موسى عن  
ابي عبد الله (ع) ان كتب لارض مسجدا ليس فيها راب ولا ماء في نظر حف موضع تحده  
فتيمم فيه ونحوه ع - دعوى به لو حذر التيمم بالحن احتياطاً لفرس عدمه كالراب  
فانه لا يعتد به لجهل الجمع ان باهر قوله (ع) ليس فيها تراب ان الموضوع في

١ - وسائل - الباب ٢٢ - من ابواب التيمم الحديث ١

٢ - ٣ - الوسائل - الباب ١ - من ابواب التيمم -

٣ - الوسائل - الباب ٨ - من ابواب التيمم

٥ - الوسائل - الباب ٢٣ - من ابواب التيمم الحديث ١

٦ - الوسائل - الباب ٩ - من ابواب التيمم الحديث ٣



حال الاحتيا. خصوص التراب وبصحيح (١) زراره عن أنس (ع) الوارد في بيان ما  
يصح في التيمم. حيث قال أبو جعفر (ع) فيه غمضان وضع لوضوء. فمن لم يجد الماء  
أثنت بعض العمل بسجدة. قال تعالى (يوحى حكيم) ثم وصل هو (أي يديكم منه) أي من ذلك  
التيمم لأن علم أن ذلك أجمع لم يجر على الواحد لأنه يعلق من ذلك الصعيد بعض  
الكفى ولا يعمق بعضه. ثم لا دليل بقدر الإلقاء دل على حوز السهم. الأرض  
على الإطلاق.

وهي بجميع بقايا الأول. فلا قول هؤلاء اللعويين لا يصلح لمعارضة ما هو  
مشهور بينهم لا سيما عن بعض من فسر الصعيد بتراب نفس التراب ولا من (مع) من  
اللعوى ليس من أهل تعيين المعنى الصحيحة ومصرها عن المعنى المجازية والكلام  
المصنعة في اللغز نوضح لذلك لللعوى ما ذكر موارد استعمال له وطول ملاقاة على  
معنى ومعاني (وعليه) فقولهم الصعيد هو التراب لا يدل إلا على طاقه عليه. وهذا  
لا كلام فيه إلا ريب في كونه أحد معانيه وضح ملاقاة الصعيد عليه أنه الكلام في  
كونه به. لموضوع له وهذا لا يدل عليه (ويشير إلى) ذلك عن مصحح المرحوم  
الشيخ رحمه الله فسر الصعيد بطلق وجه الأرض قال وهو الصعيد في كلام العرب يطلق على وجوه  
على التراب الذي على وجه الأرض وعلى الطريق (مع) أن قول اللعوى لا يصلح  
لمعارضة الأصح من الأدلة بطلان وجه الأرض

وما ذكره بعض الأصحاب من أنه ساء على ما هو لتحقيق من عمل فوائده من  
من الترجيح أو التحجير مع اختلاف أهل اللعوى بعين الاعتماد على التفسير الأول لأنه  
أشهر ولو لم يكن على التماثل حذر الاعتماد عليه (فهو كما ترى) إذ مصنف لم يعرف من  
عدم كون اللعوى من أهل تعيين المعاني الصحيحة كى يكون قوله حجة من باب حجية  
قول أهل الجرح أنه لو سلم ذلك لانه لا عمل فوائده لمعارض من التحجير أو الترجيح  
لاحصاء من على ذلك من الموضع منه من الإحراز ولا يعم جميع الحجج الشرعية.

فالصحيح ما ذكرناه .

وما لثاني فلا نسوي أحد كونه غير حجة لصحة التيمم من لصوص  
أما إرسال فلا سال . وم . المسد . فلا حال . منهم من أعمه (مع) به ثبت  
لا يفي مع الإطلاقات المتقدمة كي يفهم (ورعوى) أنه مفهومه يدل على عدم ظهوره  
عن الثراب ومعه بقية الأساقط المدفوعة بعد ذكره المحقق أنه في المعتد من  
التيمم به تمسك دلالة بحدوث أي شيء لا يدل على حجة مفهوم الوضوء  
وليفه لا يقول بها ١٠٩٥ في لحد أنه عليه من الاستدلال . أس مفهوم بحدوث  
بل من حجه ، ولو كان عن الثراب به ظهوراً كان التيمم حجة عن مقتضى البلاغة أي  
هي مطابقة الكلام لمقتضى الحال لا ذكر لا من من . تعدد أحسن في الأصل الذي سمي  
الكلام اليبه (وفيه أولاً) لهذا ليرد . ح . في جميع الأوصاف لثوبت عند أي يمكن  
أن يكون المتقدم كونه الكيفية رعاة لذكره . لأحاط به حر . لكلامه الدعوية والله م  
حد تلك الأمور . ولأن لم . لم . ان لشعاع العبر عن لا ص . و . غير . (سواء) .  
لاشكل على فرض صحته . على كل حال . احتصم يعرف جور . لعمري  
لثراب عبد الله ووجهه قد يصح تخصيص لثراب بالذكرة في مثل هذه الحجة لمسوق  
ليان ظهورية الأرض في لعملة وقد لم . ع . به ما . قد لماء (من) . (الاسكال) .  
على لعملة الأولى . على أن المراد به مكان الصلاة لا موضع السجود كما هو الظاهر  
شبه ليه قوله في دليل حجة التيمم أي ما إذا كسى الصلاة صلت دجور الصلاة  
كل مكان ولو لم يكن .

وما ذكره يظهر ما في الثالث أنه أيضاً من قبل التيمم فلا في الإطلاقات  
وأما لصوص الأمر . له . فلو ثبت ذلك على عصار العلوق مع أنه ستعرف عدمه .  
لأنه على الاحتصاص لثراب لعدم ملازمة العلوق له بل هو ملائم مع لثرب و . حقيق  
العصر وغيرهما

وما لخاص فهو أيضاً من قبل . ثبت فلا يصلح تعدد المطلق . (والم) صحيح

رفاعة فيه - على القريب الأول الاستدلال به في هذه السورة فيما يسم به  
حجر اكل او ترا - كما عن بعض المحدثين الساء عند وسأني الكلام فيه وعلى  
تعريف الثاني ب قوله ليس في تراب تعين للمسنة لانه طرايد كما هو واضح  
واما صحيح راء - فانه مذهب في العلق لاداره ان يكون مذهبهم به ترايا  
كما عرفت - اما لا يمكن الاخذ بظهر لفظ الامر في بعض في الصوص (مع) ان  
التراب على معنى مذهب - لانه لا يفسد - وعلى ذلك وعلى حمته على ارادة بلقيس  
الاستدلال به في قول المجتهد (فتحصل ان شئ من الاستدلال به على عدم حوار  
التيمم بغير التراب لا يدل عليه

واما القول الثالث بعدم الاستدلال به (ب) بمعنى الآية - فلهذا في بعض المصنفين  
بعض عدم حوار التيمم بغير التراب - لا يدل على الوجه في غير ذلك لاختلاف الاجماع  
(و) ب) بجمع بين الأدلة بمعنى عند ملاحظة في حال الاحتياج - يدل على اعتبار  
كونه بالتراب (وتقاعدة) الاشتغال .

وفي جميع بطر (اول) فله عرفت من عدم الدال على اعتباره كونه التراب  
(مع) انه لو ثبت له لا وجه للاعتماد على الاجماع انه كونه تعذر - بل يكون  
فتوهم مسنده الى الدالة لدلالة على حوا - لم يسمه ولا من فيه - فليس به في اطلاقها  
بما دل على اعتباره كونه دال - فلا يسمي للاستدلال لمرءة معن (وما الذي) فانه  
وصفا الى عدم من عدم يدل على شئ - كما به بالتراب - انه لو سلم ذلك لا وجه  
لله - على التمسك في حال من حرى - اما في عدم الاشتغال والامور لها في المقام  
بعد دلاله الادله على حوار التيمم بمطلق وجه لارض مطلق (مع) انه لو سلم احتمال الادلة .  
فمع وجود التراب ثبت في اعتناء بخصوصية ومعنى صالة لرائة عدم اعتبارها (واما)  
مع تعدده في شك في وجوب الصلاة بناء على عدم وجوب الصلوة على - فبالطهورين -  
او في شرائط التيمم بغير التراب - والمرجع هو صل الرائة على التقديرين (فتحصل)  
من مجموع ما ذكره ان القول الاول هو لا قوى - فيجوز لتيمم بمطلق وجه الارض

## مسائل

الأول: ويجوز تسميم (بارص النورة والحجر والجنس) كما هو المشهور.

فيما يلي ما بحث

أول في الحجر، فقد تقدم الكلام في حوار التسميم بمطابق وجه الأرض حجراً كان  
عرياً واستدل لعدم جواز تسميمه على ما تقدم من الأدلة التي استدلت بها على  
احتصاصه من صبح تسميمه بالتراب الممطر، وهي جمل الاختيار التي عرفت ما فيها  
(بشرافه) العنق المتعدد حصوله لدى تسميم بالحجر، ولهذا الوجه نسب بعض عدم  
جواز التسميم به إلى أكثر من وجه (بوجه) من مسمى الأرض بالاستحالة كالمعدن كما  
عن ابن الجوزي (صريحه)

وهو (بدر) (أما الأول) فيما سنعرف في شروط ما يسمى به من عدم اعتبار  
العنق (مع) به أو سلم اعتباره وهو لا يلزم عدم جواره بالأرض ذات الأحجار لاسيما  
وإن العنق عدم خلوه من المعدن الذي يتعلق بالحد (وبه) يطهر ما في لسانه من بؤرة  
(مصدقاً) إلى أنه لا يدل على عدم جواره الحجر لمعدن (وإنما الثاني) فلا الحجر  
يصدق عليه الأرض بالكلام. وصدق المعدن عليه لو سلم مع أنه محل نظر بل مع  
لا يسمع عنه لأن المعدن على صدق الأرض لا يصدق المعدن، كما أن المعدن لا يخرج  
عن مسمى الأرض لا كونه معدن ولا ظهر حوار التسميم به

المبحث الثاني: يجوز التسميم بأرض النورة والجنس قبل لآخر في على المشهور وشبهة  
عظمه بل لم ينقل لاختلاف الأغنياء على حيث نسب إليه أنه مع عنه في النورة و  
الشيخ في النهاية حيث قيد لحوار بينهما بعد التراب، وهما غير مخالعين للمشهور،  
أما الجلي وإن ظاهر كلامه في السرائر أنه مع عنه في النورة لا رسم، وليندر معها  
«أداة ما بعد لآخر» و«الشيخ والظاهر أنه استدل في هذا لفصل إلى ما عن

كشف للثام عن ان ارض النورة ليست غير الحجر و بناء فيه على عدم حوار التميم  
والحجر لا بعد فقد التراب وكف كل فشهد المشهود صدق لارض عليهما وصدق لمعدن  
عليه لو سلم لا يفي ذلك كما تقدم

امبحث الثالث في لحص والوجه بعد الاحراق ومن جماعه عدم حوار التميم  
بما بل في الجواهر مسته في النورة الى لا اثر له من علم لهدى في المعتبر و  
الحدائق وعن لندكرة ومجمع المرحل وجماعة الاحرار حوار التميم بهما بل يمكن  
دعوى الشهرة عليه اذ لمشهور بينهم حوار السجده عليهم وهو ككشف عن رهم على  
عدم حروجهما بالاحراق عن كونهما لا يمل (كسب كان) وشهد لصدق لارض  
عليهما عرفا بالاحراق لا يوجب حره لارض عن حقه من وشئت في حذر للثام  
التميم المشوى .

ولو ثبت في ذلك فهل يجري استصحاب حكم التميم كما تمت به بعض  
يجري استصحاب بناء الموضوع ام لا يجري شيء منهم وحوه واقوال قوم الاحير  
ما لاستصحاب الحكمي فهو لا يجري من جهة الشك في بناء موضوعه لانه قيل من  
كونه من الاستصحاب لتعلقي لعدم كونه من اد امره من حوار التميم هو الحوار  
الوصفي لا الحوار بمعنى رب الطمقة عليه كى يقول انه معلق على وجوده واما  
الاستصحاب الموضوعي فعدم جريانه انه يكون لاحل ما ذكرناه في الجزء الاول من  
هذا الشرح من عدم جريانه في جميع موارد الشك في الاستصحاب لانه على فرض  
الاستصحاب يكون ما احل اليه غير ما احل منه وما كان متصفا الارضية بما هوالة بي  
وما اريد اناتها له في الرماح اللاحق هو الاول فمع لشك فيها لا يجري استصحاب بناء  
الارضيه للشك في بقاء معروضها (نعم) استصحاب بناء ذلك العنوان بنحو معاد كان التامة  
يجري اذ ترتب عليه لاثركه لا يشتبه في الموجود والحار جريانه في العدة ما ذكرناه  
من عدم حروجهما عن حقيقتهم بالاحراق

ويشهد له هذا الى ذلك حصر (١٦) السكوني عن جعفر (ع) انه سئل عن التميم

بالجص قال (ع) بعد فقير المودع (ع) نعم فعمل بالرمال قال (ع) لا، بل ليس  
يخرج من الأرض ما يخرج من الشجر

• نحوه ما عن نوادر (١) الرازي مع التفرع فيه حور لزم، أصلاً عليه  
أو ورد عليها) ثم صعد السد وحده من المشهور عنهم (اقول) ما صعب  
سند عن الرازي فهو كذا • ما حذر السكوتي فلا سلم صعبه إذ لا وجه له سوى ما  
في المعتمد من أن هذا السكوتي صعب وهو كما ترى • السكوتي وإن كان  
من ألعاب المشركين من عظم عليه وغيره لا يبعد عن إطلاق يرد به  
سماطين بن أبي برة وهو ثقة على الأقوى (وما دعوى آخر من المشهور عنه (موردوه)  
وما عن حقه من الفقهاء والمأخوذ من الأثر المصنوع ولا أقوى حواء  
السم بهم

وبعد كان • إلا أنه من لا يجوز التيمم بطين المطبوخ كالحرف والآخر  
كما يجوز السجود عليه بل هو المشهور فيه (وما) مدعى لمتهم من أن الأتربة لم يسمع لانه حرج  
«الطبع عن حم الأرض» فعلى من لا يعرف من الناس أن لا يخرج عن حصته ولشوى  
على أن لا • ثم عدم حور السجود على ما مع به من في الحوار (اعتداله) عن ذلك  
• (وهو حور سجود على) • من كل مكان (له طين عرب) • كما عده لفرطاس  
وعدل على حوار سجود عليه من حسن • من كث طين المطبوخ فمع عدم صدق الأرض  
عليه لا بد من • على عدم حوار السجود عليه • لعدل على عدم حوار السجود على  
غير الأرض • ما وعد صدق تباها عليه واضح •

## التيمم على المعادن

لمسئله انه لا يجوز التيمم على المعادن كما هو المشهور شهرة عظيمه ، بل  
عن خلاف الشيخ ومضى المصنف والعبة دعوى الاحماع عليه ولم يقبل ، لخلاف لاعت  
من يي عقل ، حيث انه حور ، لتيمم بالأرض ويكمل ما كان من حسنها كالحلل والرريخ

ويشهد للمشهور ان الأدلة انما ادب على حود السموم والارض وهي لاتصدق على المعدن، فلا يجوز لتيميم بها (وبذلك) يظهر ان المساط عدم صدق الارض ولو قرصا صدقها على معدن خاص كعض نواة الطين حار التيميم به لعدم الدليل على ما يعبه ان معدنية (والقول) عدم حوار التيميم على المعدن وان صدق عليه اسم الارض غير ظاهر الوجه (فان قلت) ان وجهه، صلاقه مع الاحكامات بحكمة (قلت) ان الاحكام، المدعى في المعاد لس احكاما متعددا، لتلك الاحكام في حكمهم ذلك الى حروح المعدن عن اسم الارض

واستدل له اختاره ان في علم به مفهوم لمعين لعدم حوار التيميم بالرماد هي حمر السكوني به ليس يخرج من الارض (بمعناه) تدره بصفه عند الخبر واخرى به لا يعمهم من تعليل الاصلع من كل به لم يخرج من الارض وانه الحور بكل ما خرج منها ولا (وقد يظن ان لاول ما عدم من اى قدى واما الذى فلا يه انكار لبحجة مفهوم العلة

فالصحيح في الجواب ان يقال ان المراسم يخرج في لعل تدل الارض الى غيرها، لانه هو الظاهر من لعل الحروح كما، يشهد له قوله (ع) وانه يخرج من الشجر (وعليه) فلا يشمل المعدن، لانه تدره ومفهومه حتى عما استدلل به له (بعم) انه يدل على ان كل به كان لعله اى كان فعلا، لا يصدق عليه اسم الارض يجوز التيميم به كالرماد الذى استحيل، انه البراب او المحررة، وان كان اجماع على عدم الحوار يرفع به اليد عن المفهوم ولا يؤخذ به كما افق، الحوار في محكي نهاية الاحكام في المثال وعلى كل تقدير لا يربط له تيميم على ان اى عمل، فلا يظهر هو ما سى عليه المشهور.

الثالثة (يكره) التيميم بالارض (السمكة) دعى ارض ماله (والرمال) بلا حلاى وهو مذهب فقهاء اجمع على ان الحديد به منع من السبح كما فى المعتبر (قول) يشهد لحواد التيميم بهما ما تقدم من الأدلة الدالة على حوار التيميم بمطلق وجه الارض بعد وقوع اسم الارض عليهما (وعنه يظهر) ضعف ما عاين الحديد (واما كراهته) فلم

أقرب لها على دليل كما صرح به الأساطين (وقاعدة) السماح قد مر اختصاصها باب المستحبات وعليه فالأظهر عدم الكراهة إلا أنه ينبغي ترك التيمم بها مع استحسانه من غيرهما كما لا يخفى وجهه .

## ما يصح التيمم به عند فقد الأرض

لمسئله الرابعه ( ولولم يجد ) ما يتيمم به من وجه الأرض يتيمم بها التوب  
أو للبند أو عرف الدابة ونحوها مما فيه عذر لا خلاف فيه بل في المعتبر هو مذهب علماء  
وقريب منه ما عني (تذكره) (عن) السعدية أنه لا بد من وجه الأرض وعن المصنف فيه  
قوله (وعن) لم يثبت اشتراط فقد الوحل في حود التيمم بل في المدالك لا شك  
في تقديم المار على الوحل بحسب الرويات مع عذر قدس لأصحاب وطعن به  
ويشهد للقول الأول جملة من النصوص كموثق (١) زرارة عن له ور (ع) أن كان  
أصابه الثلج فليطرح لندسرحه فستتم من عذر أو شيء معروا أن كان في حال لا يجد لا يطر  
فلا يابس أن يتيمم منه وصححه (٢) قال قلت لأبي جعفر (ع) ما يرب لمواقف أن لم  
يكن على وضوء كيف يصح ولا عدد على الروول ول (ع) يتيمم من لده أو سرحه أو  
عرف دابته فإن فيها عذراً ويصلي وصححه (٣) رفاعه عن الصادق (ع) فإن كان في ثلج  
فليطرح لندسرحه فليتيمم من عذره أو شيء معروا أن كان في حال لا يجد لا يطر فلا يابس  
أن يتيمم منه وصححه (٤) أبو بصير عنه (ع) إذا كب في حال لا تجد الأعلى الطين  
فتيمم به فإن الله أولى لا تجد إذا لم يكن معك توب حذو أو لم تجد من نفعه و تيمم  
به ونحوها غيرها

وأما القول الثاني فإن أريد به العبار الكثير الذي لو بعض فيه العار يصدق عليه  
التراب كما يشير إليه الاستدلال المذكور في محكي إرشاد الجعفرية لهذا القول فلا

١ - ٢ - الوسائل الباب ٩ من أبواب التيمم - الحديث ٢ - ١ -

٣ - ٤ - الوسائل الباب ٩ من أبواب التيمم - الحديث ٤ - ٧ -



شكال فيه إلا أنه خارج عن محل الكلام فإن مورد الكلام هو أنه مما بالمدار لا بالتراب واللا  
فلا دليل عليه بعد عدم صدق الصعد عليه

وأما القول الثالث فقد استدلل به بصدق الصعد على الوحل كما يشهد به خبر  
درارة الاتي فيكون معناه على العار (وفيه) ان الصعد لا يصدق عليه عرفاً والمراد  
من التعليل في الحران اصله الصعد كما يشهد له قوله (ع) في مرسل (١) على من مطر  
(نعم صعد طيب وماء ظهور) وفي المدارك بعد لاستشكل في تقدم العار على الوحل  
ذكر في وجهه بغير خبر أبي بصير من صومر الداء لادلاله فيها على ذلك ادبها واد  
في الموقف التي لا يتمكن من المرور الى الأرض فيها وبعضها يختص بحال الثلج المائعة  
من الوصول الى الأرض

(وأما) هو مصنف لحد (وفيه) أولاً قوله (ع) في صحيح وعنه لو ارد في حال  
الثلج بعد الأمر بالسم به ولا كان في حال لا يحد الاطن الحج كالصريح في تقديم  
العار على الوحل وفيه يدل على ان خبره الطين اما تكون بعد فقد ينتميه به وعدم  
الاضطرار ، والقدر المذموم من الملاقاة هو صومر الداء العار المحمول كونه ظهوراً في  
ول الصحيح فمعنى موهومه عدم حوار التعميم ، مع وجود العار فتدبر فيه دقيق ، و  
فيه يظهر ان على الصومر الواحدة في حال ائلاج تدل على هذا القول (وثانياً) ان  
خبر أبي بصير ليس ضعيف السند فان جميع رواته ثقات اماميون بل بعضهم اجل و  
اعظم من ذلك كما يظهر لمن احصى سنده (وما) في حمله من الكتب من توصفه  
بالصحة (منين)

(فان قلت) ان الظاهر منه ولا اقل من المحتمل ان يكون المراد من بعضه في  
الصحيح يحصل لثراب منه يجمع عناه على وجه يتمكن من التعميم بالتراب ولا اشكال  
في تقدم ذلك على الطين (المنه) ان الظاهر من الصومر في لفظة (به) هو رجوعه  
الى مسمع المريد للصلوة لا الى التراب فلا حظ و تدبر (وعليه) فهذا الاحتمال

## حالات الطاهر

وفي الحديث يؤد كراهي وجه توافقه في تقديم العار على الطين ان دوس لعديم معارضة بخبر (١) زرارة عن احدهما عليهما السلام قل قلت له رجل . حل الاحم لهس فيها ماء وفيها طين ما يصح قال تيمم فاء الصعيد قلت وانه راكب ولا يمكنه اليرول من خوف وليس هو على وضوء قل (ع) ان حاف على نفسه من سمع وعمره وحاف فوب الوقت فليتيمم يصرب سده على اللد ؟ لردعة ويسم ويصلي ومرسل (٢) على بن مطر سئل الرضا (ع) عن رجل لا يصب ماء ولا السراب يتيمم بامس قل (ع) نعم يصعد طيب وماء ظهور

وفيه ان الحزين ساعد في الاول الا ان في طينه احمد بن هلال . انه في المصنع ندى ورد فيه دم كثير من سيدنا ابي محمد العسكري (ع) ورجع من اشمع الى لصب واما الثاني فللارسال (مع) ان خبر زارة ما يدل على تحريم مرسة السم باللد او الردعه عن التيمم بالطين لاعلى تحريم مرسة السم به في الارض عن الطين كما لا يخفى فهو يدل على كون المراسب ربا (هـ الم سل) مطلق يقيد بما لا يتم يتمكن من العار (مع) به لو سلم لعارس لاد من الرجوع الى المرحلات والرجوع مع تلك النصوص من وجوه عشرة (محصل) لا قوى انه ار لم يجد وجه لارض يتيمم بغير الثوب او اللد او عرف الدابة . بخلاف مما فيه عذر كما انه لو لم يجد (الا لو حل تيمم به).

## تنبيهات

ثم به يسعى التمس على امور الاول . انه يحشر في صحة التيمم بما فيه العار صدق عنوان تيمم على العار نفسه لا مجرد التيمم على ما فيه العار الامر بذلك و بالتيمم بالمعنى في النصوص المتقدمة وهو لا يصدق الا مع كون العار محسوب

ويشهد لذلك معناه الى ما ذكره قوله (ع) في صحيح أبي بصير المتقدم اد لم يكن معث ثوب حاف ولقد بعدد على ان تمسكه وتبسم به بناء على ما عرفت من رجوع التبسم الى الثوب او السند ، وفيه بدل على لزوم بقية مقدمه للتبسم ولا وجه له سوى ظهور العبار ، تكاف

(والقول) تكافه صرف ، لئلا يفتقد الأمر مطلقا او بشرط ثوران العبار منه (ضعيف) (قوله) ان بعض النصوص تضمن الأمر بصرف اليد على اليد وجوده معنوي صلافة عدم الأمر وجوده ، لعدم فصلان كونه دررا ولأن في ذلك النصوص الأمر بالتبسم ، لعدم كفي بعيد اطلاقها (قوله) ولا الجهر المطلق ليس الأحمر وزير المتقدم الذي عرفت انه ضعيف (قوله) (ع) في صحيح الإمام المتقدم (قوله) (ع) معجمه بدل على عدم صحة له جم بما ليس فيه عار وقد نه صلافة الجهر (ع) (قوله) ان معنوي صلافة هذا الصحيح لا كفاء ، لعدم ما فيه العبار و ان لم يكن ، (قوله) انه بعيد اطلاقه الأمر ، لنفس في صحيح أبي بصير لظاهر في شرطه للتبسم به ، وانما ر ، وانما ر ، ليس شرطه من حيث هو بل كونه مقدمة لزوم العبار .

الذي لا يخص هذا الحكم عار ، ولقد مرجه وعرف دونه بلا خلاف و العبر بذلك في الكتب الفقهية ، انه هو ادعية نفس والتعبر في النصوص بما يكون لا حصار ما فيه العبار مع عدم قرينه لا موز . ويشهد للمعجم قوله (ع) في صحيح روضة المصنف (قوله) معبر وقوله (ع) في صحيح روضة (قوله) عار (قوله) (ع) في موثق روضة (قوله) من شيء معه) ومعنوي اطلاقه التحير من الأفراد (قوله) عن جماعة من تقديم بعض المصاديق على بعض (ضعيف)

بأن مقتضى صلافة النصوص عدم اعتبار تقدمها ، هو الاكثر عار ، وعن جماعة منهم من حيث لحدوهر اعتبار ذلك ، يستدل له (باعدة) العيسور (وإن) معروسة له عده وفي الدهن توجب صرفا لاطلافة الى تعصيه (وفيها نظر) اما القاعدة فلعدم

ثبوتها كما حقق في محله . واما الانصراف فلانه يدوي يروى بادي تأمل لاسم ملاحظة  
احتمالي لمذكورات في الصوم في كمية العار

الراجع اختصت كلمات القوم في كيفية اليميم بالطين وعن صريح الحلبي  
وعيره ومظاهر الشرايع وغيرها انه يضرب يديه عليه ويمسح بهما جنبته ومظهر كفه  
(وعن) المعيد انه يضع يديه ثم يرفعهما ويمسح بهما بالاحرى حتى لا تبقى فيهما  
ردوه ثم يمسح بهما جنبته ثم ماهر كفه (و عن) الشح في كنهه انه يصنع يديه في  
الطين ثم يهر كفه ويتم به (و عن) الوسيلة يضرب يديه على الوحل قللا و يتركه  
عليهما حتى يسر ثم يمسح عن اليد و ييميم به (و استدلال) الاول بانه مضمي اطلاق  
الصوم لوارده في مقام المسأ (وفيه) ان مضمي الاخلاق انه امي اعتبار ما يعتبر  
في التيميم بالصعيد في اليميم به (و حيث) انه يعتبر فيه لمسح باليدين فيعتبر في  
التيميم بذلك ايضا المنوقت على ادالة الطين والافسكور المسح بالحوائل . وما افاده  
المفيد هو الاقوى و اليه يرجع ما عن كتب الشح و لوسلة كما لا يخفى على  
المتدبر فيها

الخاص التيميم بالطين اما يجوز ادالم يمكن جمعه و الا فتعين عليه دلت و  
تيميم بالصعيد كما هو المشهور بل لظاهر عدم بخلاف فيه عن التيميم بالصعيد واجب  
مطلق يجب تحصيله ان امكن مالم يلزم ضرر او حرج . وقوله في بعض الصوم فانه  
لصعيد قد عرفت ان لمرا بانه عادته و اصله (و فاب) ان ظاهر قوله (ع) في  
حملة من صوم الماء لا يحد الا لطين ماهر في ان من ليس عنده الا لطين يتميم به و  
مضمي اطلاقه عدم عسر تحصيل الصعيد ان يمكن فانه من المهمات الوجوبية  
لا يوجبونه (قلت) ان الظاهر من لا يحد ، عدم الممكن منه كما عرفت في اول  
هذا البحث

## فاقد الطهورين

لمسئلة الخمسة في بيان ما يتعلق بقا الطهورين والكلام فيها يقع في مقامين

(الاول) في انحصار ما يطهر به و لو اضطررنا الى الامور المذكورة فمع فقدتها يكون  
وقد الظهورين من غير فرق بين ان يحد لتلح اء الماء الحامد وعنده (الثاني) في حكم  
وقد لظهورين

اما لعظام الاول فعبه اقوال (الاول) ماعن اكثر الاصحاب وهو انه ان امكن  
لاعتدل و يوصى بالثلج و الماء لعادم مع حرياس الماء على الاعضاء وحب و  
يكون معده على احم نواته والا فلا مر يستعمله بوجه (الثاني) ماعن المعبدى  
لمقبه ومحتمل المسوط و لوسيله وهو يقدم التيمم على الاعمال بالثلج وان حصل  
مسمى بعمل (الثالث) في الحقائق وسه الى كتابي الاحد وهو تقديم اعصاب  
بذرة الثلج وان لم يحصل مسمى بعمل على التيمم دلل ان (ارابع) ما عن  
الشعبي في بعض كتبهم وبنى حقه وسعد و انتهى و لذكره و لمختلف وغيره  
وهو وحب مـ حـ عـ صـ الجـ مـ سد مـ الثلج مطلقا عليه الامر ان لمع لندوة  
جدا يجرى على العضو لمعول بحمد يسمى عملا فهو معده على لسمم والا فليتم  
بالرب معده على (احد) وهو ماعن مصاح سيد والاصح وطاهر الكتبي  
انه ان فقد لوجل يسمم بالثلج مـ مـ لحد و معده لوجه في الاختلاف الاختلاف  
في مـ يسه مـ من الصوس فلان من لرجوع لها

اقول من حملة الاوصوس لمعدل بها في المعام خصوص (١) التشبه بالدهن  
عوى م تدل على عدم عدد حريز الماء في الوصوء وهي من شواهد القول  
ثالث (ووجه الاعتقاد في تحرر الاول من هذا الشرح في مبحث الوصوء من ان  
الجمع بين وبين معدل على اعتداد الحريز يقتضى ان يعدل انها سيفت لسان عدم  
اعتداد الماء الكثير وانه يكفي ما يوجب حريز الماء وبعبارة اخرى سيفت لسان  
اقل افراد دسمي الفل

وهم لصومنا بمنعهم في المسئلة لئلا يفرحوا من صحاحه رفاة وعمرها وطهر





(فتحصن) به لا يستعمل هذه الأصوات شيء سوى الأمر بالصلاة أو العمل بالشئ إذا بلغت الدرة حده تجزى على العضو المعقول بحيث يسمى عضلاً وهو مقدم على التيمم .

ثم انه قد استدل للأول الرابع بماءه لم يسور ( وفيه ) أولاً لو ثبت كان مقتضاها ما احتاره صاحب الجرائد كما لا يخفى ( ثانياً ) انها غير ثابتة بنفسها كما اشرنا اليه عن مرة ( وثالثاً ) لو سلم سقوطه هو في الاحراء والحرية لا المعطية فلا يصح ان يقال انه عند تمكن كان يجب له واصل الوضوء بالماء وحرائه عليها فلو سئل ان لا يستعمل وجوب الاول

واستدل للأول بالجمع والالتزام بالاحتياط وبما تصح به التكليف بالصلاة وحر ( ١ ) الصلاة لا يدخل ويرد على الجمع بصلاته لمراته عن وجوب تيمم به تكون حاكمة على قاعده الاحبط والانتصاح ( والحر ) لا يقتضي التيمم بل لا يخفى التيمم بالماء هو عند فقهه ( فتحصن ) من مجموع ما ذكرناه ان التيمم من ثلثاً ومع فقد الجميع يكون قد قد الطهورين

## حكم فائد الطهورين

ما المذهب الذي فيه اقوال ( الاول ) وجوب الاداء أولاً ، والعناء مع حد الطهورين ان تمكن وهذا القول منه في شئ يرجع الى قيل وفي الجواهر كما لم يعرف فائده وعن بعض سنده الى المسقوط ونهاية ( الثاني ) وجوب الاداء حصة وهو لهسوب الى حد لسند . واما المحدث الجرائد ترى ( الثالث ) عدم وجوب الاداء ، ووجوب العناء وهو مشهور . ان الاصحاب يلزم في المدارك لما سقوط الاداء في مذهب الاصحاب لا يعلم فيه محاذاً صريحاً وقريباً مما عان جامع المقاصد والروص ( الرابع ) عدم وجوب الاداء والعناء عليه وهو الذي اختاره المحقق في المعتمد و



لشرايع والمصنف في جملة من كتبه و لمحمو الذي وغيرهم  
والكلام يقع في مودعين الأول في وجوب لااء وعنده الذي في سبب القضاء  
وسقوطه (أما الأول) فيشهد لسقوط الألاء قوله (ع) في صحيح (١) ردة لأصالة  
الانطواء فانه يدل على ان الصلاة لا تتحقق بدون الطهارة ومقتضى العجز عن الصلاة  
في هذا المورد فلا امر بها

واستدل لوجوب الألاء بان الصلاة لا تسقط بحال الاجماع المحقق وانه قول  
المأثور (ع)

في صحيح (٢) رزاة الوار في القضاء (١) لا تدخ الصلاة على حال) وعرب منه  
في مرسل (٣) يؤمن الطويل فان فيه (و لا بدخ الصلاة على) و قد عده الميسور و بيان  
الطهارة من شروط الصحة لا لوجوب وهي كبرها من لباس و لحيته و باقي شروط  
الصحة اما يجب مع مكنتها و لا لكتات الصلاة من قبل لواحب المقعد كاجماع  
والاصول على خلافه و يستصحاب بقا وجوب ذات الصلاة

وفي اجماع نظر اد ما دل على عدم سقوط الصلاة بحال لا يمتلحس بان يكون رديلا  
لوجوب الصلاة في المقعد لالما في لحوه من انه قد يراه عدم لقضاء و قد  
خلاف لظهر و لالما ذكره بعض الاعظم من احصى من موردهما فانه  
تم لهما لانتم في الاجماع (مع) انه لا يتم فيهما ايضا للعلم بعدم لخصوصية كونه  
يشهد له استدلال الفقهاء بهما في غير موردهما (بن) لان صحيح رزاة حاكم على  
هذه دلالة فانه يدل على بقاء حقيقة الصلاة بدون طهارة (و ما) وعده الميسور فقد  
مر عبر مره اخرى ثبته (واما الثالث) في انه عده ان مقتضى له عده الاوبه سقوط  
الواحب بعد كل حد من فوده الا انه لا حل لدليل غير له من للمصنف حكمت  
بعدم سقوط الصلاة بعد بعض احرائها وشروط غير الطهارة و قد مع تهاه فوجوب

١ - الوسائل الباب ١ من ابواب الوضوء الحديث ١

٢ - الوسائل - باب ١ - من ابواب الاستحاضة حديث ٥

٣ - التبرع ج ١ ص ٢٥ و التهذيب ج ١ ص ١٠٨

الصلاة سقط ومن لازم ذلك كون الطاهر من شروط الوجوب وان مقتضى دليل  
عنده بطلان الصلاة بدونه - وليس لأبويه - والصحيح - ارجح عن تحسب  
النية - وام لا تصحح ويرد عليه (ولا) انه لو جرى بهما هو فساد طرأ لفقدان  
لامورده فيما ذكره - ذل الوضوء لعدم ليقين بالثبوت ح (وما) عن المحقق  
الشيخي - ومنه من عدم الفرق بين المومنين والمؤمنين ان حريصا لا تصحح في  
الاحكام الكنية لا يتوقف على فعلة الموضوع خارج (عربا) اذ مشأ اشك في  
بقاء الحكم كذا - هو اجمال السج فيجزي - تصحح عدمه بقاء الحكم بالادخل  
للموضوع لحد حتى فيه وان كان هو الشك في حد الحكم الفعلي الموجب للشك  
في سعة الحكم وصيغته كما اذ شك في ان - منه وطء العائس هل ترتفع بدفع  
الحرص ام لا ترتفع لا الاعتدال - على حريص لا تصحح في الاحكام الكنية لا يتوقف  
حريصه على فعلة الموضوع بل بمعنى به - مرته حائضا تمت حرمة وطء وشك  
في - معها - الاعتدال يجزي لا تصحح - يسمى بقاء الحرمة الى حين الاعتدال وفي  
هذين المومنين ويجزي لا تصحح - من جهة بغيره ان كان لا تصحح وهو اعلم  
بالحدوث والشك في بقاء - وهذا بخلاف لعدم ما لا علم بالحدوث وان جعل وجوب  
لصلاة ابد - شخص غير معروف - وجوب - لغيره اذ في غير هذه الحالة لا يصحح  
حريص لا تصحح كمالا بحقي تمام الكنية في محله

(و) في - - - لا تصحح - تصحح لتكليف الجمع بين صبي  
والاسقلالي لئلا - للاحد - غير العدد المتعدد (ويرد عليه) انه من القسم الثالث من  
تصحيح الكنية لا - (ان - ) به تصحح لتكليف الاسقلالي لئلا  
بعدم ذلك قد - لم يكر المتعدد من العمود المعقوفة بان يقال ان المركب  
باعتدال للعدد - - - مع الواحد له عدد كان معصوم به قبل بعد  
فيستصحب - - - الكنية لصبي المعقوف لكل واحد من الاخر -

فيل ائتمدر (بذعوى) انه يتعلق التكليل ، لمركب يسط الامر على الاحراء ، لا  
بعد ارتجاع تعلفه واساطفه عن الحر ، لمعد شش في ارتفع اسسه على سائر  
الاحراء فيستوجب (فقد عليه) ما حقه د في حمله من عدم حريان لاستصحاب في  
الاحكام اد ، كان ، لثك فيما من جهة الحمل بكفه العدل لكونه محكوم  
لاستصحاب عدم العدل (دك) ان قوله (ع) لصلاة لا ظهور ، رفع حتمل  
لوجوب في لظهور منه عند الظم ، في جمع من الصلاة ، يحصل لافوى  
سقوط الاداء

واما المورد الثاني ، فقد استدلل لوجوب لعدم (بعموم) (١) من على قصه  
موت بكهية وجود الملاك في صدق الموت ، هو حصل في الموت (دك) المسند  
من مجموع الاحار الواردة في الفصل لوجوب قصه ، لم انص على ، لم يات في  
وفها كان من لامور المعهودة لديهم بنسبه من ان له لمعلق اصله في اذون  
من قبل تعدد المطلوب .

وفهمنا نظر (اموال اول) فلا يله في مواد موت التكليل وعدم مثاله يصدق  
لموت كما انه يصدق في صورة وجود الملاك الملمر ، ان لم يشك لتكليف كاللثم  
وساهي . مستكشف من النصوص اذ له على حارب القاء عليهم واما ان يمكن  
التكليف ثبات ولم يحرر وجود الملاك كما في لعدم فانه يحمل ان لا تكون  
الصلاة للحدث غير المنمكن من تحصيل الطهارة ذات ملاك ملمر ، بل تكون كالصلاة  
للحائض ولا يكون صدق الموت على الترك ح معلوم فلا وجه للتمسك بتلك لادلة  
الاساء على حور التمسك بالعم في الشبهات الموضوعية وهو كما ترى (وفيس) فاقد  
الظهورين على الثائم والساهي (قياس) مع الفارق لور ودالص فيهما دونه (واما الثاني)  
فالان لمسند منها وان كان عاد كر من ان وجوب الصلاة كان من الامور المعهودة  
لديهم لكن لاستد منها ان موضوعه ترك الصلاة في وقتها مطلق وان لم يكن تكليف

به ولم يحرر. وحيث المالك فيه (وعادة) فتلك المعروضة والمعبودية لا تكفي في المقام والله اعلم. من شك في الصلاة في أوقاتها من قبل تعدد المطلوب فعنده إشكال على عدمه فلا يهرع في وجوب التعماء عليه للأصل (فتحصل) من الأقوى هو القول الرابع

### تتميم

نرجح غير واحد من وجوب حصوله، رغم أنه إذا لم يكن عبده، وهو في الجملة مملوكا كلامه لأن وجوب الطهارة ليس مشروطا بوجودها تحصل فعنده كفى لا يجب بحصوله بل وجوبه مطلق ومعه صاه وحيث تحصله

أما الكلام في لو كان الشراء مستلزما لتدل مال معتد به، فقد استدلل لوجوبه في هذا الموضع أن لم يكن مصر بحاله (مع) أن مقصدي عموم عادل على معنى الضرر عدم وجوبه (ب) لمسه من قواه (ع) في بعض تلك النصوص، وما يشترى به من كثير أهمية الطهارة مطلقة بالنسبة إلى الضرر لخصوص المنة ثم (وبإطلاق) دله التبريل (ووهما) نظر، أما الأول فلا يله للاحلاق له من جهة المنة والتراية واستعادة حكم التراسه منه مع المظلم كعادتي (وهذا) في المعلوم كون تلك النصوص في عمومها من هذه الأمور

الحق في المقام كبراه في من ليس عبده لهذا، ولكن يمكن من تحصيله بالشراء من أن الشراء أن كان منه المثل فيجب ولا يشمله حديث الأمر، وإن كان أكثر منه فلا يجب فتأمل. راجع ما ذكرناه في تلك المسئلة

### شروط ما يتيمم به

لمسئلة المدونة في شروط ما يتيمم به وهي أمور (الأول) لمسوب إلى المحدثين اعتبار لبوسة مع الامكان وعن جماعة النصريح بعدم وعن التذكرة بسنه إلى علمائهم وعن كشف اللثام دعوى الاتفاق عليه

١- يدل للأول بما في صحيح رواعد المتقدم وطرأحت موضع تحده وتيمم به  
بدعوى ان طاهره تقديم الاحف على غيره وحيث يؤيدل على حوارد التيمم بالارض المستله  
فهو يدل على اعتبار الحذف مع الامكان خاصة ، وبذلك يطهر صحة الاستدلال به على حوارد  
التيمم بالارض الندية

وورد عليه بعض الاعظم انه يحمل بغيره قوله (ع) مثله ليس فيها ماء ولا  
ر ب ، على اظن الذي هو غير ما نحن فيه (و فيه) انه من جهة جعل لطيف في  
نفس هذا الصحيح ، امرتة الثالثة ثم نعلم به لا موانع له الدليل كما لا يخفى  
(وان قلت) انه يدل على عدم الاحقية في الارض المسئلة لامتطاء فلا يدل على اعتبار  
الحذف بقول مطلق (قلت) انه يدل على تيمم احدى على غيره ، لا لوجه ولا لظن  
بحسب الادلة عند الحذف مع التمكن منه ، الا انه لا حرج عند ذلك الا ان يتعين  
التوقف في الفتوى ولا حرج لروا مراعاتهم.

الثاني المشهور بين الاصحاب اعتبار كون طهرا ، وعن المصنف في لمنه  
في الخلاف فهو عن الناصريات والعنه والدكاة وجمع المقصد وغيره ، دعوى  
الاجماع عليه

واسند له (بالعدة) المرتكزة (وورد تشي لا يقطر) وبصرف لادله انه  
ولو بغيره الفعدة ادهى توجب دلالة للكلام على عدم الطهارة في المطهر كما  
توجب دلالة على نجاسة المنحس (وإن) المنحس لا يغسل ان يسكون مطم أو بقوله  
حالي (١) صعبا طبيا لدخول الطهارة في مفهوم الطيب وان شئت قلت ان امراد  
بالطيب هنا الطاهر كما عن غير واحد تفسيره به بل عن المحقق الثاني سببه الى  
المفسرين ويؤيده ما عن معاني الاحكام المتقدم من تفسير الطيب بالممكن لدى  
يحتدر عنه المء وبقوله (ع) (٢) هي الاخبار المستفيضة (جعلت لى الارض

١ - سورة النساء - الآية ٣٦

٢ - الوسائل - الباب ٧ من ابواب التيمم

معدنا وضوءا لأن تطهره من الظاهر اعطيه و دا عرصها الحصة لا توصف  
بالتطهير به (و حلا في (١) الذي يدل صفة ما دس على اعتبار الطهارة في الماء الذي  
تطهر به

[illegible]

ثبوت هذين الحكمين له (واما) كون احدهم شرط لآخر فهو احسن عن يمينه .  
 (واما السادس) ولا به لا يستبعد عن حذر لتيمم مساواته للطهارة لمائية في جميع الاحكام  
 الا ما حرج بالدليل حتى مثل هذه الشروط بدأ العمدة في هذا الحكم هو الاجتماع  
 القطعي (ويؤيده) ادلة التبريل وما عن المعصيين من تعبير الطيب بالطهارة فلا  
 يسعى التوفيق في الحكم فامل

## اعتبار الاباحة

لثالث صرح غير واحد باعتبار اباحة ما يتيمم به ، واباحه مكانه ، والنساء  
 الذي يتيمم فيه . ومكان المسموم به مسائل  
 الاولى يعتبر اباحه ما تم به كما هو المشهور من عن المصنف في التذكرة  
 دعوى لاجتماع عليه وهو له أشكال . . . على كون لضرر مأخوذ في مهية التيمم  
 فانه يحل يكون لضرر ضروري حال الضرر فيسقط عليه عنوان العسبة فيبعد المأمورية  
 والمصبي عنه وجوبا والامتناع في امثال المسموم من القول بالامتناع . . . وام ساء على كون  
 الضرر من مقدته التوصلية فقد يشكل في بطلان التيمم  
 قول تارة يحصر ما يتيمم به ، وحده لا يحصر ما في الصورة الاولى وفيه  
 التراحم بين وجوب السهم وهو . . . لند لضرره على الارض على لجهة والدين .  
 وحرمة الضرب (فمنه) . . . من مرححات باب التراحم كون احدهما ماله البدل . . . وايضا  
 من مرححات ذلك انما تقدم احد المترشحين على الآخر وتقدم في المقام ما دل على  
 حرمة الضرب فيسقط الأمر بالتيمم وينقل العزم الى لمرنه اللاحقة (بعم) لو خالف  
 المهي فضرر يديه على الارض ساء على عدم اعتد به الغربة فيه على فرض كونه من  
 المقدمات التوصلية للتيمم ، يصح تيممه بل يعجز لبقدره عليه بعدة عقلا وشرعا كما  
 لا يحتمل (وبذلك) يظهر وجه الصحيح وجوب التيمم في صورة عدم الاستعداد

الثانية يعتبر ادا حقه كما كما صرح به جماعة . . . والمخصص القول فيما ان لضرر عليه ح  
 تارة يكون موجبا للتصرف في ذلك المكان عرفا واخرى لا يكون كما لو كان التراب

في طرف عميق مملوء منه لا كلام على الثاني فان الضرب ح لا يكون حرماً ما عدا على الاول  
فما ان الضرب ح عمل واحد يطبق عليه كلا العواين العوان فامور به وهو التيمم  
والعنوان المسمى عنه وهو التصرف في مال الغير فيكون حكمه ح حكم مالهو كان نفس  
لثواب معصوباً ويجرى فيه ما ذكرناه في تلك المسئلة

الثالثة صرح بعضهم باعتبار اباحه لعصاء لدى يتيم فيه و استدله بان عصا  
العصاء موجب لحرمة حركة اليد لمعترة في مسح الاعضاء لانها تصرف فيه (وفيه) اولا  
ان هذا المصوب التصرف في مال الغير لا دليل على حرمة لا تصرف لادلة عدمه لا يعترف  
تصرف في مال الغير (وؤ ب) انه لو سلم ذلك يكون لمحرر من مقدمات التيمم لانه كما  
لا يجرى فيدخل في باب التراحم وعلمه فينتج التفصيل برصورة لا يحصار ويظن وعده  
يصح كما تقدم

وبذلك يظهر حكم المسئلة الرابعة وهي مالهو كان مكان المتيمم عصا وان  
لاظهر هو التفصيل بين صورة مكان التيمم من دون ان يتصرف في ذلك المكان  
ويصح ولو جلس في ذلك المكان وتيمم وبين صورة عدم امكانه فيسقط لسقوط امره  
ولا يجرى الترتب في امثال المقام مما هو مشروط بالامدرة شرعاً كما ذهبوا في  
الاصول .

## فروع

الاول ذكر بعض المحققين انه لا فرق في بطلان التيمم على التراب المعصوب  
بناء على دخل الضرب في مهية التيمم بين صودتي العلم والعمد والجعل او لسان  
واستدل له بانه على القول بالامتناع وتقديم حساب الهوى يجرى المحرم  
من حيز الامر ويكون منحصراً في الحرمة ومعها لا وجه للاحتراء به

وبه يظهر ضعف ما ذكره بعض المعاصرين وحجاً للصحة في صودتي الجعل  
والسبين من اجماع عدنان عقلا في حوار حاله لحرمة فلا يترتب عليها عقاب و



مع العند لا يكون معدا فلا يصح من كونه قريبا لأن له مع كونه معدا (وحد الصلح)  
 أن المانع هو تمحص المجتمع في كونه معها غير مأمور به وهو موجود في  
 الصورتين

وذكر ما ذكره ابن سبغ في صورة الجهل غير المانع عن فعلة الحكم الواقعي  
 ولا يتم في صورة السان وفي تلك الصورة تكون الحرمة مرتفعة بحديث لرفع  
 (وعليه) فلا مانع من كونه مأمورا به لأن المانع هو كونه معها غير بعد ارتفاعه  
 يرتفع اعتبار كونه مباح (ودعوى) السان ما يوجب سقوط الحرمة وأما الملاك  
 المعنوي للسبي فهو باق على حاله فلا محالة يقع السبي بينه وبين ملائكة الأهر  
 (وحيث) أن المهر من علة ملائكة السبي فلا يمكن التفرقة بينهما بل عليه (مدفوعة) بأن  
 الملاك الذي لا يؤثر في المعنوية المعللة به يكون الفعل هو دأ للترخيص لا  
 يمكن أن يكون مانعا عن تعلق الأمر بالفعل (مضاد) لي ما ذكرناه في معناه من أنه  
 بعد سقوط التكليف لا طريق له إلى كشف وجود الملاك (فتحصل) أن الأقوى هي  
 الصحة في صورة السان ويلحق بها صورة الأكره ولا صراط فيدير

الثاني إذا كان عدداً فإن أحدهما يحسن تيمم بهما لا علم للاحد لى بوجوب التيمم  
 بالظاهر منهما وويل لا يجب بل يسرهما ويستقل العرض لى المرتبة (اللاحقة  
 واستدل له) بأن الوضوء بالمائتين المعلوم بحاجة أحدهما موع كما في الخبر (١)  
 فعقضى إطلاق أدلة التبريل ثبوت هذا الحكم لتيمم بالترائين المشتهيين  
 (واجب عنه) يفرق بينهما حيث أن الوضوء بالمشتهيين يستلزم بحاجة البدن  
 بخلاف التيمم بهما (وفيه) ما ذكرناه في معناه من عدم الإتيان بها  
 لتعارض استصحاب الحاجة الثابتة للأعضاء حين العلاقة مع المحسن منهما مع  
 استصحاب الطهارة الثابتة لها حسن التوضي بالظاهر إذا عمل مواضع الوضوء  
 بعد التوضي بالاول بالماء الثاني فيساقط ويرجع إلى أصالة الطهارة ولا حيل ذلك

سواء على ان يقتضى القاعدة هو الوضوء بهما وانه مع عدم تمكن سبغ (واحد) ايه  
مختص بالوضوء بالقليل فعند ادا كل المائتان كبرين ، او كان احدهما كسرا  
يتوضأ بهما .

والحق في الجواب ان يقال ان ادلة السري لا تطرأ الى مثل هذا الحكم  
لا سيما مع كونه مترتب على بعض اقسام الوضوء وهو الوضوء بالماء لقليل دون  
الجميع كما لا يخفى واحذر المحقق الدائبي دانه مع تمكن من التيمم بهما  
لايجوز التيمم بهما مع عدم الامكان يحد ذلك ، وهو منى على عدم جواز الامتنان  
الاحتمالى مع التمكن من الامتنان الفعلي (وحيث) ان لمسى يدك ، شر اليه  
فى الجزء الاول من هذا الشرح ومالو شنه ثبوت الحس بالظهر ، ولا سبغ هو جواز  
التيمم بهما حتى مع تمكن من التيمم بغيرهما

لثابت اذا اشتبه المباح بالمغصوب احسب عنهما وضع لا يحسد به من الارض  
الى المرتبة اللاحقة للعلم لاحتمالى وجوب الاحسان عن احدهما ، وان شئت قلت  
ان التيمم بالارض اما يصح بعد اوجدا ولو كان وقد لا يسهل الفرص الى سبغ  
اللاحقة ولتقدير كما يتحقق فيما اذا لم يكن المكلف مضمكاً من استعماله وجداً  
لعدم وجدها او شرعاً لحرمته كك يتحقق فيما اذا كان لاستعماله موهبة حكم  
لعقل لاحتمال الضرر وهو العاقبة كما فى المصنف وبه لاجل العلم لاحتمالى مصادفة  
احدهما ، لا يجرى الاصل فى شيء منها فكل منهما مورد لقاعدة وجوب رفع يصر  
المحتمل

الرابع اذا كان عدده ماء و ترب و عدم سبغ احدهما وكان يظهر  
محصراً بهما فمن المحقق الدائبي وجوب الوضوء بالماء ولا كفاة به لعدم تحجر  
هذا العلم لاحتمالى وحرمان اصابة الطهارة فى الماء بالامراض (دعوى) ان تحجير  
العلم الاحتمالى متوقف على كونه مشأ للعلم بالكيف الفعلي على كل تقدير وهذا  
غير ثابت فى المصنف اد على تقدير كون الحس هو التراب لايتب عليه شيء لان عدم  
جواز التيمم به من جهة تمكن من الوضوء بالماء لظهور للاحقة لثواب وان

شئت فقلت ان الحصة لمعلومة لم تؤخذ في عدم حوار التيمم على كل تقدير اما على تقدير كون لحسن هو الموقوف صح واما على تقدير كونه هو الراب فلا ان عدم حوار التيمم ح مستند الى وجود الماء الطاهر لا الى نداسة لثراب (و على ديث) فتجرى صالته لطهارة في الماء بالامكان وبما يرتفع موضوع حوار التيمم وهو عدم التمكن من الماء (ومنه) به اما يتم اذا لم يكن لثراب اثر اخر غير حوار التيمم كما اذا كان لثراب في مكان مرتفع لا يمكن المجود عليه او كان مملوكا للغير لم يأذن في ذلك ولا يتم فيما كان لاثلاء بعض غير تلك الجهة ايضا كان له اثر اخر كالمجود عليه فانه ح تدر من صفة الطهارة في له مع ازالة الطهارة في لثرابه وطين (وعليه) وجب عليه الجمع بين الوضوء والتيمم

ومنه يظهر حكمه لو علم بمسحة احدهما ، فانه ان لم يكن للثراب اثر سوى حوار التيمم به واعلم لاحد الى بعضه احدهما لا يوجب عدم جريان اصاله الجبل في الماء فتجرى ديثه بعدم حوار الوضوء به كونه به (لا يخل) ان الماء مورد لاصالة لا حيد لا لاجل الماء على ما شئت من اصاله الاحيط في الاواب لثلاثه التي هي الاموال (و قد نال) انه عرثه سحر الكلبة الشبهة لما اذا لم يكن اصل موضوعي معص بلجره ولا احيط به ان كان له اثر اخر غير حوار التيمم يجرى الاصل في كل منهما في نفسه ديثه صان فيس فطن وحكم يكون امكاف وقد للظهور من جهة ان كالا من الماء لثراب منه مع لاسع لبحكم لعقل لاحتمال الضرر وهو معروف به حيد لثرابه لو علم بمسحة احدهما ، وبس لو علم بمسحة حيد حكما في العرص لادل بكونه وقد للظهور من في الذي يوجب الجمع بين الوضوء والتيمم انه في لادل بحرم الصرف في المقصوب وفي الذي لا يحرم ذلك تكليفا كما لا يخفى

ثم انه في علم مسحة احدهما كات وصفيه الجمع بين الوضوء والتيمم يجب عليه لعدم التزامه لو علم او صوة يعلم بعدم مشروعية التيمم به على اعتد طهارة (عصاه في تيمم مسحة لثرابه لجره عصاه ، لا قل) ان شريطة طهارة لاعصاه

ساقطة عدد الأصطرار (و منه يقال) ان تيمم العاقد لهذا الشرط محكوم بالصحة اذا لم يكن العقدان يحمل المكلّف بعدهما حراً عن تحصيله كما في المقام فان له تقديم التيمم على الوضوء فلا يتلى بذلك (مع) ان ايقاع المعص احتبأ الى الاصطرار بترك الشرط لايجوز ، فلو فرض صحة التيمم يكون التقديم واجب لذلك (ومنه يظهر) لزوم مسح الاعضاء عن العذر لو فرض لتيمم كالا يحصل العلم بحدثة الماء ، اما لكونه محسباً او لتنجسه بملاقاة الاعضاء ؛ لئلا يتلى مسح الاعضاء ، ام لحدثة الماء او لنجاسة التراب .

الحامس المحسوس في مكان معصوب ، من يجوز له ان يتيمم فيدهام لا . وحيث ان قولان ، اقويهما الاول لان التيمم لا يكون بصرى رايذاً على ما اضطار اليه من العصب (وحيث) ان الاصطرار وحذف الحرمة غير نفع المانع من شمول دليل الامر بالتيمم لهذا العزم ، فشمله اطلاق دليله وجب (لا يخل) ان الاصطرار اما او حر رفع الحرمة ودليل حرمة العصب حصص في مدلوله لمطابقى واما بالنسبة الى مدلوله الانزامى وهو عدم وجوب مسلق السبي فيه ، اذ على حجة عدم ورود التحصيل عليه من هذه الجهة (وانه يقال) ان ادلاله لا ارامة كما تكون تدعة للدلالة المطابقة وجوداً تكون تابعة له في النجاسة كما حقق في محله (فان قال) ان الاصطرار اما او وجب رفع الحكم واما المالك ولا دليل على فعله وهو منع من تصرف الفعل بالمعصية والتقرب به الى الله تعالى (قلت) ان المالك الذي لا يؤثر في الحرمة والمعصية الفعلية لا يصلح ان يكون مانعاً عن ايجاب الفعل (و دعوى) ان ما ذكر احايتم بالنسبة الى القضاء ولا يتم بالنسبة الى الارض فان الصرب على الارض تصرف فيها تدعى لتصرف في القضاء فلا حدود الاصطرار الى شغل القضاء المحض (مدفوعه) وان المكلّف اذا كان مضطراً الى المكث في المحل المعصوب لا يفرق الحال من ان يحل فيه او يدم او يصلح ، وغير ذلك من الحالات ولا يعد الزوم مثلاً بالنسبة الى الوقوف تصرفاً رايذاً والتصرف فيه ان الجسم يعمل بمقدار أعماله من الخير بعد رجحه باى نحو وصحة التدبير (يتحصن) ان لا يظهر حوجته التيمم فيه

## عدم اعتبار العلوق

الرابع صرح جماعة منهم ابن الحيد و السد و المحقق النجاشي و والده  
والمحدث الكاشاني و الحارثي و الهادي و صاحب العدايق بأنه يعتبر أن يعلق من  
ما يتيم به شيء - بل سب ذلك إلى أكثر الطغاة الثلاثة . و المشهور  
بأن الأصحاب بعلامتهم و تحصيلها كما في الجواهر عدم اعتدائه . وعن المصنف  
في المنهاج و المحقق الثاني في جامع المقاصد دعوى الإجماع عليه و استدلل  
بالأول (بمورد) .

الاول قوله تعالى (١) «فامسحوا بوجوهكم وايديكم منه» بدعوى ظهور كلمة (من) في النص كما يظهر من ملاحظة ظئر الماء في الحقائق عن الكشف انه لا يفهم احد من العرب من قول لقائل «مسح رأسي من الدهن» او من الماء او من الثراب الا معنى التبريد، وعدم ذكر لفظة (منه) في آية التيمم في سورة النساء لا ينافي ذلك فان العرب ان يعيد بعضه بعضا (وهو) وصفا الى ما عن جماعة من الجوين المصنف من ورود من لغز الانشاء (به) او حمل لفظة (من) على التبريد ارم يريدتها فانه لو قل «فامسحوا بوجوهكم الصعد» لما كان يستلزمه الا ذلك لتعددا ادتها كلمة (مع) ان معنى الآية ح يكون هو لزوم مسح الصعيد بالوجه والدين وهو لا يضر ما و جماع الاسماء و و احد من بعض مورد للاجماع (و دعوى) انه يمكن ان يقال ان لاجراء الصعد الدنية في اليد بعد البعض كافية في صدق كون المسح ببعض الصعيد (مدفوعه) بعدم صدق الصعيد والتراب على لسان الذي في اليد كما لا يخفى (و عليه) فيعين حمل «من» على الانشاء فيكون المعنى ح انه يصح ان يكون ابتداء لمسح من الصعيد (وبعدوه اخرى) يكون المسح بثر الصعيد

الثاني صحيح (٢) قراره عن الـ و دع المتقدم فلما ان وضع الوضوء عن

٨- سورة المائدة - الآية ٨

٢- الوسائل الباب ١٣ من أبواب النعيم . الحديث ١

ثم يجد الماء ثبت بعض لعل مسحاً لانه قال بوجوهكم ثم وصل بها وايدىكم منه اى من ذلك لتيمم لانه علم ان ذلك اجمع لا يحرى على الوضوء لانه يعلق من ذلك الصديد بعض الكف ولا يعلق بعضها

وقد استدل بمورد من منه (الاول) قوله وح من ذلك التيمم بدعوى ان المراد به ما يتيمم به وان لعله من التيميم (الثاني) قوله في معام العليل لانه علم ان ذلك اجمع لا يحرى على الوضوء لانه يعلق من ذلك الصديد بعض الكف

وفهم نظر (اما الاول) فلما عرفت في مقام الجواب عن الاستدلال بالاية الشريفة (و اما الثاني) فلانه لو كان عليه بدور الحكم مدارها لم اعتبار الملوّق بعض الكف بحيث لا يكفي الملوّق بماء الكف وهذا مما لم يلزم به حد (و عليه) ولا ينافى عن حملته على كونه حكمة جارئة محرى الى ان وقد ورد ذكره في كونه الاستدلال بالاية الشريفة ، وصحح رادوا الجواب عنه يظهر بغير الاستدلال بها في بعض اصحاب كصحيح الحلبي فلتصح من لا يرونه يرون عليه

الرابع اطلاق الصوم (١) لبعض من يرونه قدّمه به اذا ايق الملوّق فان لادّيه قديمة كلّهم صحيح لان يقع فيه هذا الامر المطلوب (و فيه) ان بعض ما انه مستحب فعليه ما يمكن به من الصوم - بحال الملوّق لا اعتباره كما لا يخفى

الخامس ظهور مدلل على (٢) جهوية الشراب في سرقة مرلة الماء (و فيه) مضاف الى ان طهوريه امر بعدى صرف ملة من الشارع في سرقة مرلة الماء في تلك لا يستدعى اعتبار مباشرته للحد كالماء (٣) لاشبه في عدم اعتبار مباشرته له بها وحماه حتى من اله تكرر دعته الملوّق فيه لاختلاف سهم في رجحان البعض المستلزم لعدم نفاذ الصديد في الكف وان يغير اثره

فتحصل ان شئت مما استدلل به على اعتبار الملوّق لا يدل عليه ، ولا يظهر عدم

١ - الوسائل الباب ١١ من ابواب التيمم .

٢ - الوسائل - الباب ٢٣ من ابواب التيمم .

اعتباره للإصا و اطلاق الأدلة (واما) ما في المقتر من الاستدلال اعدم الاعتار بان  
اسي (من) بعض يديه من التراب ولو كان بعائه معشراً لما بعض يديه و لانه بعض  
لادائه فهو كما ترى اديمكن ان يعت الطوى لا يكونه مستلزمه لماشروه الصعيد للحد  
ل لجهة اخرى ، جهولة ل كما لك مطهريه التراب (عم) استحب الطوى كما يشم .  
له نصوص المعض بالتقريب المتقدم .

## كيفية التيمم

(و كسفته ان يصرب يديه على الارض) اجماعاً ومحصلاً ومعولاً و هو  
واما الكلام و الخلاف في قوله (لاول) هل يصرب كما في المشهور ، ام  
يكفي الوضوع كما في الشرايع ، عن القواعد والذكرى و الدروس و جامع المعاصد  
و حاشية الارشاد و لمحقق الادبلى (و حاشية) و عاشراً لاختلاف اختلاف الاخبار  
في حمله مما الامر بالصرب (كصحح) (١) رآه عن الدقر «ع» بعد ان سئل عن  
كيفية التيمم ، لسم صرب واحد للوضوء و لعل من الحدة تصرب يديك مرتين  
و روه (٢) في محكي لمهديك عن لث المرادى عن الصادق «ع» في التيمم تصرب  
يكفك على الارض مرتين ثم تصبهما معاً معاً و اوجحك و اعاك ، و نحوه غيرهما  
، في حمله مما يظهر منه الاكفاء بطلاق الوضوء و عمدتها الموضو الوا ده في  
مع بيان التيمم سقل قصة عمر و فعل ابي «ص» كصحح (٣) رآه عن الدقر «ع»  
اهوى (اى سول الله ص - يديه الى الارض فوضعهما على الصعيد و حمر (٤) زاد من  
العمان عن الصادق «ع» فوضعهما على الارض ثم رومهما و حمر (٥) ابي ايوب الحرار  
عه «ع» فوضعهما على المسح ثم رومهما ، و نحوه غيرهما  
و تصحح القول في المعام ان معبومى الوضوء ، والصرب كان مناسبين و

١- ٢- الوسائل الباب ١٢ من ابواب التيمم الحديث ١- ٢

٣- ٤- ٥- الوسائل الباب ١١ من ابواب التيمم الحديث ٨- ٣- ٢

كان الصرب المعاسة مع الدفع والاء ماد ، الوضع المعاسة تصردفع واعتماد ، فيعين  
 لالتزام بالتبني اد لجمع بين لطائف يقتضي التحجير (وبعبارة اخرى) يقتضي الالتزام  
 بكفاية العذر لمشترا بين المفهومين من دون اعتبار شيء من الخصوصيتين (ودعوى)  
 ان هذا لجمع في له ٢٤٠٠ ، ان لظهور ان احبا الحكمة لعل لشيء من في قضية  
 عذر انما هي احذر عن دأونه شخصية (مدفوعة) بان تلك الاحذر به يستند اليها من  
 جهة ان نيل المعصوم ومن لشيء من ان يكون به د للحكم لشرعي و عليه فهو به  
 يحكي الخصوصيات الدخيلة في الحكم من غيرها و بد بطر من كل خصوصية من  
 الخصوصيات التي يقطبها المعصوم دخلة في الحكم و يجب مراعاتها (و عليه) وما  
 انه دغ في مقام نيل فعله من عذر به بوضع يديه على الصعد و اخرى تصرد ما  
 عليه فيستكشف من ذلك عدم دخول شيء من الخصوصيات و به دغ في مقام النقل  
 نظر الى ان لورد امثريت ، و دبر و اما ان كانت السنة من المفهومين عموما مطلقة  
 وكان الصرب احص معهم ما من الوضع و نعتن لالتزام الاول حوالا للمطابق على انه قد  
 (ودعوى) ان خصوص الواردة في المقام لال لى حمل عليهم على معيده ان يكون به  
 من قبل المشتري (مدفوعة) من له د لاشبه له على لال لاد من يظهر في كونه  
 ارشاد الى اعتد الخصوصية في صحة الترم الامراض عن التحمل المذكور كما انه  
 على فرض كون السنة من الطائفتين عموما من وجه بدعوى ان المتعار من بوضع  
 قائم يكن به شده واعتماد عكس الصرب مع ذلك يتعد دغ في بعض اوضاع بقاى  
 يتحقق به اول مراتب الصرب لال من عن لال ان بهد القول لان ظهور خصوص الوضع  
 في كفاية مطلق بوضع ضعف من جهة خصوص الصرب في اعتد الصرب وامل (و حيث)  
 ان المستفاد من كونه التعودين والمفاهيم المر في ، احصية الصرب من بوضع ، لا قوى  
 هو القول الاول ، وهو اعشار الصرب

ثم انه لو صرنا ان حكم من الوضع دون الصرب و لظاهر كفاية لوضع (لا)  
 لقاعده بعبارة اعرف مراتب غير ثابثة (ولا) لما في الجوهر من اطلاق  
 دل على الوضع مع عدم امتيد هذا الظهور حصص ادلة الصرب بالاحتياط (لمسح) هذا



الظهور بل مقتضى إطلاق ليل الصرب ثبوت اعتبار الصرب في جميع حالات الأمر بالتيمم ولازمه سقوط الأمر به عند الاضطراب وعدم التمكن من الصرب (بل) لم عن غير واحد من دعوى الإجماع عليه

لثاني المشهور بين الأصحاب عدم كفاية لصرب إحدى اليدين وفي الجوهر إجماعاً محصلاً ومنقولاً وموصلاً

ويشهد له المصنوع (١) المصنوع الأمارة بصرب اليدين وحكاية ذلك عن أبي (من) (وعن) المصنف في التذكرة والنهاية احتمال الاحتراء بالمسح بكف واحدة (و عن) المقدس الأردبيلي استظهار الاحتراء بصرب واحدة واستدل لذلك بموثق (٢) زرارة عن الصادق (ع) عن ثمامة ضرب بيده على الأرض ثم رفعها ومسح بها ثم مسح به حبيبه وكفيه مرة واحدة وحبره (٣) الآخر عنه (ع) وفيه ضرب بيده على الأرض ثم ضرب أحدها على الأخرى ثم مسح بحبيبه ثم مسح كل واحد على الأخرى مسح بالسرى على اليمنى (أي على السرى) أو حبر (أي أيوب المتقدم) ولكن لأولى طاهراً بقرينة ما في دليلهما من مسح الكف في إرادة التحسين المصدق على إميل والكثير من اليد للأفراد (وعليه) يحمل الأخير

ثم إنه هل يبرر أن يكون دفعه كفه عن الحقائق بسنه إلى طاهر الأصحاب أم يكفي لصربهما على التعاقب (حيث) أقوبهما الأول لأن المصادر إلى الدهر من لصوص الأمارة بضرب الكف إرادة ضربهما معاً وكذا لصوص (٤) العدة كفه لعمله (من) كقوله (ع) ضرب بيده على الأرض وأما احتراء الصربة والصرتين فالظاهر كونهما أحسبة عن المقدم فإن المصادر منها رادة ما يقال التعدد لا التدرج

الثالث صرح عنه واحد باعتناء كون الصرب أو الوضوء باطل الكف من وأنه لا يكفي الصرب بظاهرهما وعن بعض المحققين أنه وافي (ويشهد له) مصافاً إلى أنه

١- الوسائل الباب ١١- من أبواب التيمم

٢- الوسائل الباب ١١- من أبواب التيمم الحديث ٣

٣- الوسائل الباب ١١- من أبواب التيمم



كذلك تصروف لى رطوبتى احدا هم و تود فى لاجرى كما مر فاداً الاقوى هو  
الوجه الثالث

أَلَمَ

ثم انه قد ان يكون ليقيم في حال كون لمنهم ما ورا اعضاء حكام جماعة  
بل عن لد كم . دعوى اخصاخ علماء الاسلام عليه .هـ . ش . ب . هـ . معني الدلائل ان العمل  
غير المصروع احد لا ينصف بالحسن ولا الفجح والاعمال به الامر ولا الهوى ومن  
تعلق الامر بديل على اعضاها

ويشترط أيضا بالأحلاف بل وجميعهم ، لا إلا ، لا الع ، لا الإجماع على كونه  
من العادات و تفتيشه من تكرار المثل هذه ، صلاحيته لا أنه يصححه ، بل على  
عددية البصوة والعرض ، واعتباره نقده في أعداد العادة من بصره يات و شير  
له (ص ١) كثيره تقدم ، بعضه في مبحث البصوة ،

في الخلاف و الكلام في انه من يفسر ان يكون له علة في انصراف  
اليدن له هو المشهور ان يحكى مع انه لمصح الحديث كما حمله المصنف و قد  
في محكي له عن المصنف لصرح به قولان و ذكره ان حيث هذا الخلاف  
البراع في ان صارت اليد من اجزاء الجسم ام من شروبه اذ على الاول يعترض  
له انه لا يشهد لعاديه ما دل على عاده التعميم و على الثاني لا يعسر ذلك  
لعدم لدليل على اعتبارها و يرجع الى صالة التوصلية فيه ( قول ) يقع الكلام في  
مورد بين الاول في انه جزء ام شرط الثاني في انه على فرض كونه شرطا هل هو  
من لعبادات ام من التوصلات

أما المورد الأول فقد استدل بذلك بطهر لاية الشريعة (٢) وحديث (٣)  
رواه عن حدهم (ع) في حديث، أن من حلف على نفسه من سبع أو غيره أو حلف قوت

١ - الوسائل - الباب ٥ - من أبواب مقسمة المباديات

٢- سورة المائدة ، الآية ٨

٣- الوسائل - الجواب ٩- من أبواب التجم - الحديث ٥

الوقت فليتيمم ضرب يده على الداء أو له دعة و يسيم ويصلي فان الطاهر منه خروج  
لضرب من حقيقته ثم وكونه مقدمه له

و احب بعض المعاصرين عن الآية الشريفة انه في الآية الشريفة لم يذكر  
الضرب فظهرها عدم وجوبه فاداء ذلك الصواب على وجوبه وحرثته وجب لغير  
في ظاهر الآية (١٠) ان قوله تعالى في ذيل قوله فثمموا صعيداً طيباً (عبد) في  
من الصعيد يدل على اعتدال كونه المسح ناشئاً من الصعيد فهو تدل على اعتداله ما به  
المسح مع الصعيد قبل المسح (و عليه) فيكون عدل على اعتدال الضرب مثلاً مما به  
الآية الشريفة

فالاولى ان يدع عنه فان ظهر الآية الشريفة حرثته للامر بالتيمم الذي  
عرفت في صدر المسح ان المراد به هو العدالي لثبات المسح على الوجه ولا يدين  
وطاهر الامر حلة ما تعلق به في المأمور به لارحاله التقيد به خاصة (مع) انه لو سلم  
احتمال الآية لشريفة من هذه الجهة فمقتضى لاصل وان كان هي الشرعة لا اعتبار التقيد  
فيه على التقديرين والثالث في دجالة الضرب بعينه الا انه انما يتم مع عدم الدليل  
على الجبرئية وستره ما يدل عليه (و ما الحذر) والتيمم فيه وان استعمل في ما عدى  
الضرب لان الاستعمال اعم من الحقيقة وماله الحقيقة اما يرجع اليها لتعيس المراد  
لا لاجرار كيقية الاستعمال مع معلومية المراد

واستدل للجبرئية (بظاهر) خصوص النيابة (وبه) لولا لجبرئية لم حوار تلقيه الريح  
بحيثه المتجمع على طلائه وفيها نظر (اما) الصواب في النيابة فلان الفعل اعم من الجبرئية  
والشرطية (واما الثاني) فلا وجوب الضرب مما لا كلام فيه ، اما الكلام في الجبرئية  
والشرطية (والصحيح) يستدل للجبرئية ما اذا الى الآية الشريفة كما عرفت (بلاهره)  
في بعض خصوص الداء كقوله (ع) في حر (١) دراره عن ثاقب (ع) تضرب بكفك  
لارص ، ملح وجوه غيره ، الطاهر في ان ما تعلق به بعينه دحيل في المأمور به لا التقيد  
به خاصة كما لا يخفى (وما) في بعضها كصحيح الكندي النصريح بان التيمم ضرورة

للوجه وصحبه للكعب ، و صحبه صحيح ، ١٠ (فحصل) ١ الأقوى حرثته ، واعتد  
ة القرية فيه أيضا الاشكال فيه .

٢٠ لمورد الثاني والأقوى أيضا اعتد بها فيه بناء على شرطته أيضا (وذلك)  
قال الطاهر من خبر لكهندي لمعتد اعتدوا كل صرة ادعى مسح واحدة  
ى صرة ، مسح الوجه و صرة لمسح الكعب ، ومن الواضح ان : ان لمعتد  
داعى الورد ، الى دى لمعتد يوح ضرورة المقدمة عامة ادلا يعتبر فى العبادية  
سوى العمل بالوجه و استناد العمل الى الله تعالى (٢٠٠٠) ، به يحتفل ان يكون المراد  
به ان الامر صر بسا كما يكون لأجل غير كون المسح عن ص من كل مسح  
عن صرة ، ولا يدل على اعتد قصد الوصول الى مسح فى كل صرة (مقدمة) ، به  
خلاف بظاهر ، كما لا يخفى (فحصل) ١ لآخر اعتد صرة به ، بقرينة ضرب اليدين  
مطلوب سواء كان انصرف خبره ٢٠ شرط

ثم ان الكلام فى انه هل يفرضه دفع الحدث او الاستحاضة او هما معا ، ام لا  
يعسر شي ، مهم ، على لقول بكونه ادعاء للحدث ، وان هل يفرضه الاستحاضة خاصة  
ام لا يفرضه ، على لقول بعدمه ، فعينه هو الكلام فى اعتنا ذلك فى الوضوء سابق العمل  
بالعمل والا عدم ذكره (وعليه) فالأقوى عدم اعتد بية شيء منهما (٢٠ كك) لا  
تعتبر به لدلله لعدم تعدد حقيقة التيمم بل هى حقيقة واحدة عبر مجازة بالذات  
و لعنوان كى يوقف تحقق كل مهم على قصد لدلله ، ولا يكون قصدها ما جود ،  
فيه لعدم لدليل عليه من غير فرق فى ذلك من لو قلنا ان التيمم لذى بدن عن العمل ،  
و التيمم لذى يكون بدلا عن الوضوء مجزاه فى الكيفية من حيث عدد لصرات و  
من ما لو قلنا انهما متعديان لعدم الاختلاف بينهما على لتقديرين من حيث لعنوان  
كما لا يخفى .

ثم (بعضها) بالاختلاف بل عن لمتن الى علماء الاحوال الكثيرة المقدمة  
فى المساجد ، السعة الى مرة ، ولتخص ، وصورها وان كان هو الوجوب الا انها دعوالة  
على الاستحاضة لعدم لاختلاف فى استحاضة بل عن الدعوى فى المدركة دعوى الاحماع

على عدم الوجوب

ثم لا ينص لا يصدق لا يفيد علقاً بشئ من احراء الارض مما يراد بالنص  
ولا يستحب مع عدم الملو (والمراد به) ما يعم صرأ إحدى اليدين على الأخرى و  
صعقته لقوله (ع) في صحيح (١) رواية الحكي للبراء (ص) ثم صرأ احدهما  
على الأخرى فإنه حكى هذا العمل في - ير النصوص بقوله فيصعب ، فاردلك كاشف  
عن اتحاد المراد من العاتين

## مسح الوجه

(و يمسح بهما وجهه) لا خلاف فيه في احتمله بل هو محل اتفاق بين المسلمين ،  
بل هو ضروري الدين ، و إنما الكلام في موردين لأول في حد للمسوح فالمسح  
إلى على بن بابويه في - أنه لروم - صرأ الوجه - أن كان في السنة ما يعرف  
(وعن) وبدء الصدوق في إهدائه لأقرب - على الخمسين مع رواية الحسين (وعن)  
المشهور كما في الحدائق عشر مسح لجنبه حصة ويصرف ما في هذه السنة أيضاً وأن  
لمشهور بينهم اعتبار مسح الجنبه و الخمسين وفي المتن لم يخبر بين مسح الوجه  
وبعضه وعن كشف الرموز تقريبه وفي المدارك أنه حسن

أما لأول وقد استدلل به بحمله من خصوص (٢) التمسح البابية قولاً وفعلًا التي  
تدع عشرة وفيها الصحيح (وفيه) أن ظهر تلك النصوص وأن كان ذلك لا أنه لابد  
من رفع اليد عنه وحملها على إرادة لمسح لوجوه (لأول) الإجماع على عدم وجوب  
مسح تمام الوجه و على بن بابويه لا يكون محلًا لذلك كما يشهد به ، ما عن أمالي  
ولده بسببه إلى دين الإمامية وأنه مسمى عليه المشايخ فإن ذلك من جهة اعتقاد الصدوق  
أن والده رئيس الإمامة أقوى شاهد على أن مذهبه كان عدم وجوب مسح تمام الوجه  
و إنما عسر تلك الوجه بما لم في النصوص كما هو عادة القدماء لاسيما هو في رسالته  
(الثاني) دلالة لاه لشرعية على إرادة البعض من الوجه المعتر مسحه لمكان البناء

فيها لا دخلت على المسمى كما حذرته أهل لغرة (مع) بها لولم تحمل  
عنه لرم الألف بـ م وهي خلاف الأصل (مض) لي بصريح أمم الدفر في  
صحة ضرورة الوارد في غير الأيقال بعد ذلك، فوصف حملة من الصوص  
التي في المصممة (ص) - مع حسنة وجهه في عدم وجوب مسح الجميع وعلى هذا  
فلا يفي دليل على - مع - م لوحد في حال الحوائج الحق العمل بالحرين فيكون  
معتبرين مسح الوجه أو بعضه كما في المعتر

١ اما يقول الذي قد سئل له حملته من النصوص السائدة المتعصرة على  
 لفظ الحين في قوله وفي بيت مسجونهما لخصوص (وفيه) انه للاخوة مع علي وحوث  
 مسيح الجنة تحصيلا لا مالا منه من ماله كما في نحو من بل عن امير المؤمنين والمصالح  
 به ضرورة الذين ينبغي حمل بحسن على خصوص الجنة او على ما فهم (ومحمله)  
 لصدوق وحده لانهم والاخوة مع مع ... .. مع الله مع القوم في ذلك او اما  
 عن "بحسن" لجهة النصوص كما يشاهد انه لم يثبت احدعه خلافا في ذلك فوحوث  
 مسيح الجنة مما لا كلام فيه

ويؤيده مؤلف (١) راءه لم ينشأ له من غير دعوى عن اليمين فصرف  
بيده لاص من ثم رفعه فصرفه بمسح يديه جميعه (١) عدمه لا مدلال به وجملة  
مؤيداته عن الكافي (٢) به (٢) حسبه فده الامر من وجوب مسح الخمس ايضا  
وعنده وقد عرفت سنة صاحب الجرائد عدمه الى المشهور والطاهر عدم صحة هذه  
النسبة بل المشهور على وجوده بل عن الامالى بسنده الى ابن الامام تارة وانه  
مضى عليه مشايخا اخرى وعن شرح المعاني لمده لا اعني من العقباء ولعل  
الذي غره

تعتبر جماعة الوجه (من قصاص الشعر الى طرف اللق) كما في المشعر  
المفيد والسيد والحلي والشح واب ادريس وغيرهم قد استظهر منهم الاختصاص

بالجنبه ويعبر 'حريين' بالجنبه لكن الظاهر من التجميع أنه ما يشتمل الحبيبين  
 من الأولين للمعبرين بالوجه فشموله لهما لأسماء بعد ملاحظة تحديد الوجه عرض  
 في باب الوضوء ومن المعبرين بالجنبه فالاستدلال بمصوم بالحسن الحبيبين على  
 لجنبه وعدمه من سوييه من الحد من لغتين مسح لجنبه مع صمها على  
 الحبيبين

وكتب كان يشهد لوجوب مسحها بمصوم يحسن في حملها على ذلك  
 نعم الجنبه قرب من حملها على مصوم لجنبه من لأصبح هذا لعدم عدم استمر  
 منها على المشي (ولأية رصها) حبر لجنبه لمعومه له وقت من إقامته في مكانه  
 بلغة الحسن ومع) بأدله نعم الحسن من لجنبه شائعه على كل حال حملها  
 على ذلك هو من حمل الحسن على لجنبه خاصة ويؤيد ما ل على المسح الحسن  
 معاً ضرورة عدم سعة لجنبه لمعومه لذلك

واستدل للعدم بحمل مصوم الحسن على لجنبه، يؤيد به (٤٠٢) من ذلك  
 يعني ما عليه الأصحاب من التخصيص لجنبه بغيره سيد (شوخ) المعبر عنه بالحسين  
 كما في حسن ابن المعبر وموافق (١١) عمار لا يحريه لاله لأصحب لأب ما من  
 لحسن (٩) بورود) لعدم لحسين مفرد في مصوم (مصوم ١٠٠) مصوم الحبيبين معتمده  
 للاستصحاب دهي منسبه لبقول الحسن غير بظاهر في لوجوبه إذا ذكر في حمله منها  
 نقص ليدبين لدى هو مستحب بالكلام

وفي التجميع نظر (أما لأول) فلم عرفت من أن ما عليه لأصحاب هو وجوب  
 مسح الجنبين (وأما الثاني) فلا في الحريين لم يحتر استعمال الحسن في خصوص  
 الجنبه من يمكن أن يكون المراد بها ما يعبر (مع) أن استعمالها فيها في مورد مع  
 القرية لا يكون دليلاً على استعمالها فيها مطلقاً حتى مع عدم القرية (وأما الثالث)  
 فلا به لا يتم فيها اشتمالهم على المشي (مع) أن الأمر لو كان دائراً بين إرادته خصوص



الحسين وبين اراء الحجة لثم في لفظ الحسن امير (والكن) لا يتم في مثل  
العدم لدى يكون الامر انيس ، اذ يعنى الحجة : راء خصوص الحجة في  
ذكر لفظ الحسين من : بالاثم مع الالبالي ، كما لا يحق (واما الرابع) فلما عرفت  
مرادنا من ان حكاية الفعل في عدم من الحكم تدل على الوجوب (فتحصل) ان الاقوى  
وجوب مسمى الحسين ايضا

ثم ان المحكي عن احدى في لهه وجوب مسح له جس واجت  
في محكي جميع الموده . يعى عنه نأى في محكى لدارى من طهر قول  
لمصنفه في محكى المسبى انه لا يجب مسح . بعد له جس ان وجوب  
مسحهما مسلم

وسئل له عن الصدوق ان به وية (١) انه حرمة فلا يعتمد عليها  
(نعم) يمكن ان يقال ان ظاهر من معنى الاحكام لم ينعكس على احوال لم ينعكس  
القصاص في طرف لان الاعلى كذا لا ينعكس له كذا ومن وعينه احوال  
مستحسنا ، كاحوال مستحسنة مع عدم حرمة في لحمه والحبس في  
ولمة ، فاذا لاحوال مستحسنة ايضا

المسح باليدين

الثاني ظاهر المصنف وغيره لزوم كون المصحح باليدين وفي الجواهر بل هو المشهور بين الأصحاب فلا يتعد إلا بل لعله مجمع عليه انتهى ، وعن ابن الحميم الاحتراء المصحح بالمصنف وعن بهية الأحكام والتذكرة احتمال الاحتراء بواحد ، وعن الأردبيلي و الحوسنى استظهره (ويشهد للأول) لخصوص لمصنفه ، وهذا يشمل من صومع المصنف على الأمر بذلك (كحبر) الثالث لا يفي عن الصادق (ع) ، وبمعنى

واستدل لعدم اعتياد ذلك بالأصل (١) بخلاف الآية الشريفة و بعضصوص

الباب (و) في بعض (١) النصوص من غير اليد (والمساواة) للصوص والجمع كما ترى (والأصل) لا يجمع اليه مع ذلك (والأصل) بتقديمه سبق (ودعوى) أنه كما يجوز حمل المطلق على المفيد كك يجوز العمل بالمطلق وحين امتد على فصل الأمر الواحد كما عن المحقق الحوسري (مندفعة) بل أنه في خلاف ما تضمنه قاعدة لجمع من المطلق والمقد (٢) (و) لا يصلح للمعرفة مع عدم المعروف من الممكن حملها على رتبة الجنس بل قد عرفنا من حمل اليد بقرينة ما في دير يحرم عليها (والمساواة) مضافة لاسم بعدو والد على عدم كما لا يخفى .

(ثم انه) لو تم شيء من هذه الوجوه انبأ احتمال عدمه وهو قول ابن الجبجد بالاستثناء

(ثم انه) لا يرب ولا كلام في عدمه عند إيراد كل جزء من الجنس كجزء من الممسوح لتعدد الأجزاء كمن الدسور - متعددة غير الواحدة قسم كما يشهد له النصوص البياية

كما انه لا يجب إيراد أحداهم على بعضه - كما في الأخرى على - في ذلك سلم ظهور الاختلاف في صفات المسح لاسم ظهورها في لزوم مسح - من أجزاء الخصبة بكل منهما فالمراد من عدم صفات المسح كالممسوح - بمعنى وجوب مسح مجموع الممسوح بجمع من الجنس - سواء كانه أو كونه إيراد كل من البدن في الحملة ولو بعض كل منه على بعض الممسوح بحيث يسهل المسح ووجوب المسح

وقد يتوهم أن الأمر هو الأول (بدعوى) أنه يدل عليه أكثر نصوص المقام إذا الظاهر من قوله «مسح بها وحبك» كقوله «تصرب بكفك على لارض ردة الجميع لا البعض» (و يؤيده) أن المتبادر من النصوص المسح بها يصرب على الأرض لا سيما

وكون الظاهر ان عشر المص على الا من اما هو تصحيح علاقته مسح الوجه من الصعيد (١) لكنه يوهى وقد لتعسر صها عن طاهرها لعول لدور (١) دفع في صحيح ر... ثم مسح ح... به وبه كالمسح في عدم عشر لاسعاب قاد لا قوى كهيئة العصر

## مسح اليدين

(ثم يصح ظهور كف اليد عن سطح كف اليد ثم ظهر كف اليد عن سطح كف اليد)

الايم من الرند الى اطراف الاصابع) مذهب مائ

لا الى الا كلام في وجوب مسح اليدين في لحيمة في وجوب ضرورة من المذهب ان لم يكن من اليدين (و شهد به) وهذا الى ذلك الكتب و نسخة المنوارة

الذي به مذهب من الاصحاب اخصه بظهور الكف من اليدين الى اطراف الاصابع كما في المص من الاستدراك له في دعوى لاجتماع عليه (وعن) يصدوى في الا الى سنة و ذلك لانه (وعن) على من سنة وجوب مسح ليداعين (عن) اربعة وجوب لمسح من فوق الرند قفلا وعن ال اثر عن قوم من اصحابنا مسح من اصول الامة

واحد للادل في انه انك بقوله ته الى (٢) دو مسحو بوجوهكم و ايديكم و قل و انه ليس من اما سنة و هذا هو الكتب الى لرسع دل عليه قوله ته الى الس و الله فة وقطعو ايديهم و لاجتماع من الامة معقد على انها لا تنقطع من فوق برسع و بذلك الا لعدم دل الدلة حقة انتهى (وهو) ان كون انه ليس من لا يوجد منه لايه في هذا القول بل بالام مع قوى ان يابويه يصاعد

١- الوسائل - الباب ١٦ - من ابواب التيمم - الحديث ٨

٢- سورة المائدة - الآية ٨

كأن اليد حقيقة في مجموع هذا لعمد إلى الكف ومعارضة من كبر اليد حقيقة في الكف إلى أربع ماضي في نفسه كماء وب الأيلائم مع ما استدلل له ، و هي أية السرقة ، وريد إشاري تقطع من أصول الأصابع ثمانية (مع) « مقصود الجمع من ليلته ، وهذا كقولنا في الكف إلى أربع و كبر اليد للضعف ، عدم وجوب المسح من الرمد كما لا يخفى ، بعد حرجه بذلك عن مراد الأرب و لله تعالى بمقتل البشائر

فالمصحيح لا يدل على انصوص له (١) صحيح (٢) اراد عن الدور (ع) ثم  
 وسج وجهه كنه ولم يصح لدار عن شي. وصحيح (٢) - دورين هما عن الرضا (ع)  
 اجمع صر به لوجه وص به للكثير وجوه غير هذه وفي بعض النصوص من  
 ذكر للمحمود علمي لك لمر احدها في عدم وجوب رايه على الكف وصفا لي  
 وهو الاية لشرعية في عدم وجوب مسح جميع اليد كما تقدم. لاجماع على عدم  
 وجوبه

و بتدليلنا في الصحيح (٣) ان مسلم عن ابي و (ع) عن ابيهم فصرح بكيفية الارض ثم مسح بها وجهه ثم قال شمالا الا ان مسحهم مررت الى اخره في الاصابع و حده على طائرها و احده على اعظم ثم صارت بمعية الارض ثم مسح بشه ثلث كما صنع بمعية و صحيح (٤) ان ابي ابي عبد (ع) في السهم تصيب بالبحث على الارض مرتين ثم تعصبها و تمسح بها و حدث في اعلى و موش (٥) فمعه و فقه فمسح بها و جهة و دراهم الى المرفق (٦) و ح (ب) عفا من حب الحداث في و ر في محاولة اظهر لغير ان الموهو

- ١- الوسائل - الباب ١١ - من ابواب التيمم - الحديث ٥
- ٢- الوسائل - الباب ١٢ - من ابواب التيمم - الحديث ٣
- ٣- الوسائل - الباب ١٢ - من ابواب التيمم - الحديث ٥
- ٤- الوسائل - الباب ١٢ - من ابواب التيمم - الحديث ٢
- ٥- الوسائل - الباب ١٣ - من ابواب التيمم - الحديث ٣

يعرض الاحبار عليه الاحكام الثلاثة و قد جعله لمكان اليد الطاهرة في التيميم  
و التمرين المتقدم (١٠٩) ان اليد عرو و لعل هي من الكتف وهذه النصوص لا بد في  
ظاهر الكتاب

و لصحح في الجواب عدم مسح الي اشمه على مسح ليطن و  
تثليث لصدت ليدن لا يقول به و عدم مسح اليد عن النصوص المتقدمة الصريحة  
و عدم وجوب مسح ما فوق الكتف كما لا يخفى اليه من جهة مع صحيح (١) و لا يقل  
مسح اليد عن (ع) يقول (و قد ذكر له) ان قول مسح وجهه و كتفه و لم يمسح  
الذراعين شيء الظاهر في عدم محو مسح الذراعين و لو على سبيل الاستصحاب  
والا فلي وجهه يجمع في النصوص بحمل هذه على لا مسح لاسم مع بكرة  
أما من الاستصحاب (١) و (٢) و (٣) لا يفي و قد مر في المتن

١ - استدلال انما صحح (٢) من النصوص عن ابو داود (ع) عن التيميم  
و ان انما راى مسح الي و من مسح يد علي لا من ثم فمسح وجهه و  
يديه فوق الكتف فلا يجوز صحح ٣١ من ابواب الجرا و هو و كان هو و هو ما  
هو و ان عمل له و قد مر في محكي المتن في معنى مسح (لا) (٤) لا يوجب  
مسح الاطراف و انه في اليد في يجمع تحت هذا الحكم لدى تصديه و ما هو  
دار عن النصوص انه و هو و هو الي النصوص الكتف و صحح رتبة المتقدمة  
بصريحه في عدم وجوب مسح فوق الكتف تجمع على عدم ظاهره و الي عدم  
عمل لا يوجب مسح ي اجماع الاله لمسح فوقه من باب المقدمة (٦) بحمل ان  
يكون فلا يصفه مصدر محذوف و مسح قباله يكون المراد من فوق الكتف ثمرة الكتف  
و يكون هذا هو صحح مسح ظهره كمن مسح قباله و مسح عنقه و من حدى الكتفين

١ - الوسائل الباب ١١ - من ابواب التيميم - الحديث ٥

٢ - الوسائل الباب ١١ - من ابواب التيميم - الحديث ٢

٣ - الوسائل الباب ١١ - من ابواب التيميم - الحديث ٢

طهر الآخرى ومسح قبلها سجوداً - المسح لم يمر تمام بطن أحدهما على  
طهر الآخرى

و سئل للاخبر جـ ر س ل (١) حم د بن عيسى عن بعض صحابة عن الصادق (ع)  
انه سئل عن اثم قتلا هذه الآية (الرفق) ابروفه فطمو ايديهم فقال (فاعسلوا  
وجوهكم وايديكم الى المرفق) قل فامسح على كعب من حيث موضع القطع  
وقول هذه كان ثابته لا يضره ان يكون امر س ل من اصحاب  
الاجماع

وفيه ولأن عراض لأصوات عند منبع عن العمل به (أشياء) من لظاهر كقول  
المعصوم (ع) في هذا الخبر أنه ذكر لأمس غير المربوطين المقدم وقوله و  
كان رائد صد بعدم لاسدلال على المنة و من وضع قطع ووضع قطع  
عندهم و تكون كيفية لاسدلال ان اجمع لاصلا في منها لاند و دا ريد  
لرايد عليها لاند من حيث العربية و ان ليس حسب خلق ليد في لاولي و ذكرت  
في الثانية مع العربية (عنه) فاما في الاخرى فمهم بلان به فيقدر منها لكف  
حصة ولو كان لمرافق كذا لانه في الصورة فان لله تعالى لا يسي شئت  
فتدبر (ونحصل) من ذكره ان هو المشهور هو لافوي

ثم ر الوجب هو مسح ظهر اليد من مضمض احدى حكا جماعه  
(وبشهادة) ووصف الى ذلك حسن الظاهري (١٢) ثم مسح كفهما على  
صبر لا حرى و نحوه مؤثوق (١٣) : : : : : مسح به سه شربه مسح ولا  
يجب مسح ما بين الاصابع : لا لتعميق : لتدقيق فيه كما يشهد له التعميم  
السادس

- ١- الوسائل - الباب ١٣ - من أبواب التيمم الحديث ٢  
٢- الوسائل - الباب ١٦ - من أبواب التيمم الحديث ١  
٣- الوسائل - الباب ١٦ - من أبواب التيمم الحديث ٥

## بقية واجبات التيمم

ثم انه يقع الكلام في ما يصير في التيمم لدى من على بعضها لمصافه وهي امور  
(اول) المشاهدة في حال الاحتياط من يولاه نفسه بالاحكام كما في التيمم من  
جماعة كما عن غير واحد (ويشهد له) ان طاهر توجه لخطاب ذي المكف هو ع. ر  
صدور الفعل من نفسه وعدم سقوطه بغير العذر (وبعد اخرى) الامر شيء يظهر في  
المطلوب هو خصوص له. له. من لم يجب كما هو الحال في سائر الاول  
المتنبه الى شخص فانه يظهره في ادب الفعل الى غير من ابداله فهو  
الواجب بغير العذر يستلزم بعد به حد (وعلى) ود. ان امولى في مقام سبب  
وغير شيء ولم ينفذ. عدم صدوره من غيره يكون معصى لاطلاق عدم شترط  
الواجب لعدم صدوره من العذر وعلى فرض عدم وجود الاملاق معصى مستحل  
بعدم التكليف عدم بوطه بفعل العذر عدمه الى ما ذكره في وجه اعتبار المباشرة  
في الوضوء في جمع ما ذكره في اجزاء الثاني من هذا لشرح وانه يجري في عدم  
طابق الفعل بالفعل

## الموالاة

الثاني الموالاة كما هو المشهور شهيرة عظيمة (وعن) العدة وذكروا  
المتنوى وجامع المقاصد والرداس وغيرهما عوى الاحكام عنه (وعن) السديد احتل  
عدم عسره في ما هو يدل على العمل وحيثه في محكي الدروس  
وسيدل للاول في محكي المتن. بقوله تعالى (فسموا) وانه واجب عند  
التيمم عقيب ارادة القيام الى الصلوة ولا يحقق الا بمجموع اجراء فيجب فعله عقيب  
الارادة بعد الامكان

واو د عليه السلام في هذا كما بان المراد نعم هذا المعنى المعنى هو غير  
ما يجري فيه وتعمه بعض المعاصرين (ووجه) انه يريد بالتيمم في لابه المعنى الشرعي

عبارة الامر بدفعه له في المعنى انه قد دفع له المعنى الشرعي منه بالتقرير بمقتضى  
في اول هذا البحث لصحح روى عنه في انهاء ما يكون فاء لجره وهي لا يدل  
على شيء سوى الترتيب وعلامة رخصه في الامر بالشرط هو الغاء من النون لانه  
الفرق الى الصلاه كما في الحديث حديث عن ابي موسى او في تفسيره ومن المعلوم  
عدم وجوب دفعه في اليوم الا في الامور الاستدلال به

[illegible]

و ستره بقى لمد اذ اذله و قد حصص من اللحم و حر الووب بالجمعي لاني  
 ركزوه كذب لمو له من صروا ب صحبه لتع لصلاه في الووب (ووه) و مجد  
 لكلام عبد الله و له في صحبه و هم لا ارمه و عنها لأجل فب الصلاة به كم  
 (ه) و جد و في من في صفي الووب و هو غير مبريد فالو حوب الش يلى  
 (مع) ان عه و هو ان حصص اللحم و حر الووب و يد حر الووب لبقى و هو  
 لبقصى لمو لاه كما لا يحصى

ولقد هيّأت في هذا لأعداءه وهو إلى اجتماعه لي (أي) ما قبل من أن  
الأمم في كبرى حروبها لم تظفر بغيره في النصر ينادي به الأمة.



شمام اجرائه متو ليه لابلعريق كما يظهر من لاحظ طء المصداق لايعم المرف  
من الامر مسيحه لاهراء عليها السلام به الصلاة المطلوبة من جمع ذلك  
لادكار متو ليه لابلحو التعريق ولقطيع من يكر في اول الصبح ويحمد في  
الظهر ويسبح في العصر (باله) في قوله له لي (فامسحو) عقب قوله تعالى (فتيممو)  
السلام على العقب نحو الاتصال في مسح لوحه اذا ثبت عقبه في مسح الوجه  
والصبر على الصعدا في مسح لوحه ومسح اليدين اما ادم لقول بالصل كما  
عن جمع المصداق والافاء المطلب لك في يدك على مشركه معطوف مع المعطوف  
عليه في الحكم

و استدلال في الملاق (١) دليل لدناه (وفيه) ما عرفت من امر الله  
صحة الاستدلال في مثل هذه الخصوصية (ثم) امر الله بالموالاته في مشايخه لعرفيه وان  
بعض الاله المدكوه ذلك (واما) في احوال من ان الله اذ بها عدم  
للعريق الله في الله ذلك التيمم صورته (وفي) عليه ان صورته التيمم كماله من  
العبادات السب الا اجرائه في شرب الله المشربه فيه معهم يتحقق الاسم ولم تثبت  
الله الاتصال لله للهم كما ورد في الصلاة كى يدل على الفصل له احثي انك  
نصوره موجب المطلق (وعليه) فيفسر الموالاته بعدم للعريق الله في الله ذلك  
التيمم في عدمه (واصف) منه عن الله من الله اذ به هو المعنى المعنى  
في لوصف بتقدير الجواب ان كان الله ادم اذ الله عيه وكونه خلاف المعطوف  
بهم

## الابتداء بالاعلى

الثالث الابتداء بالاعلى ومنه الى الاسفل كما صرح به جمعه وفي الجداول  
سنة الى المشهور عن المحقق الثاني روى الا جماع عليه في التدريس

و عن ( لمحقق ) لا دليل و كذا في كلام الابرار عدم وجوبه و جعله رعاية  
في المدالك احوط

و سئل الاول ذلك بدرجة ١٦ من ١٠٠ عدمه و في بعض الاحاد (٢)  
من ١٠ التيمم نصف الوضوء ٩٩ لعموم ال ١٠٠ و لا جماع  
٩٩ في جماع نظر على ذلك لثبته و لم يعمد فيه من ذلك لادله لا تدل  
على اعتدائه مثل هذه الخصال ٩٩ لا بد من تخصيص لاكثر (مع) ٩٩ معصي  
ذلك الادله لتعريف من هو يدل عن الوضوء و هو يدل عن غسل و يعتبر  
في الاول دون الثاني لان الثاني ٩٩ في نفسه هو يدل عن الوضوء و ثبت  
فيه هو يدل عن اتم الوضوء (٩٩) و يدل انه يمكن ان يعكس ذلك  
فيتمزم عدمه عند عدمه و يدل على وضوءه و لا لذلك ٩٩ اما لعموم لادله  
فليس في شيء ٩٩ و العرف يدل على ان هذا لا يعمد و على من سهر من  
ان كان احكامي يتعمد مع هذه الخصال هو عدمه في صحيح الاسد لال بذلك  
احكامه لظواهرها في ٩٩ و لانه من ٩٩ ان كان غيره (مع) و لا يصح  
الاسد لال به ٩٩ اذ بعض لا يصلح ان يكون الاعلى اعلى مثل هذه الخصال لانه  
لا بد وان يقع على احد بوجهين و هذا يصلح ان يكون طريقة لتعرف هذه القول  
بواقع ابي الحكم عن بوجه ٩٩ و لا جماع و لا مدعى ٩٩ اسقطه من اعوى  
اجماع غير واحد منهم السيد و ابن هرة و المدقوق و غيرهم على وجوب مسح  
الجهة من الغصن ل ٩٩ و لا بد من دعوى جوع العدد الى مسح و لا قدم يصح  
بانه و ذلك لاجتماعه (٩٩) و لا يصح ان احصاه في بوجه لعدم تعرضه به  
بالسنة في ط ٩٩ و مسوق ل ٩٩ بتحديد الممسوح لانكسره المسح ٩٩ لا اول

١ - الوسائل - الباب ٢٣ - من ابواب التيمم

٢ - وسائل الشريعة - باب ٢٤ - من ابواب التيمم الحديث ١

من حذول ثلث ثلث صحيح، ا ب ع هـ ل م ن هـ ث ش ذ ز س ح ط ي ع  
ب ع ر ق ف الى حرف ال اصبع فلو سلم يهـ في عـ د ث لا يبعد عليه لما عرفت  
من به طريق المحمول على لغة د ثلث ل اصبح لاسد لال في لغة الرصوى  
لصعب سمعه (م م ر ن ٢) حم ر هـ ص ي ع ك ح ط موصع ا طع و قد عرفت  
ان الاصـ هـ في م م ن ي ي ع م ك هـ ل حـ - ب ع هـ هـ اس في م م ن ل احكم  
لو في فالت ل ب م ع ب ح و ع ل ع د ل ا ب ح لا يمسوح ع م هـ ر و قد حصل  
ال ل ا ل ع ي ع ر هـ هـ ب ح و ح هـ ل ا ل ا ل اصاع ع م فحصل

الزراع عدة يهتد من الله سبحانه - امداد - لطيف لاله في اعين  
مهمه له سبحانه - لا تفكر امداد - هو سبحانه لا اله الا هو الرحمن الرحيم

عبد الوهاب

ظهاره الماسح و الممسوح

[illegible]

١ - الوصل لـ ليد ١٢ من أبواب لسم - الحديث ٥

٢. الوصائد الباب ١٣ - من ١٠ - لجمع الحديث ٢

فقد ورد عدم دليل على اعتداه ماء الوضوء قداً الاصل عدم اعتبارها كما  
عن مداراه في الحديث عن مجمع له من وليد عمدتين وان فقد و  
كان الاحوط ذلك

### في اعتبار الضربتين وعلمه

المشهور على انه لو كان التعميد لا عن الوضوء ضرب مرة واحدة للوجه واليدين  
(ولو كان تدلاً من الفعل ضرب ضربتين للوجه واخرى لليدين)  
في ادوار هو المشهور به لا يتحصل الا بين المتقدمين والمتأخرين شهرة كسادت  
بكون احدهما وعن صاهر التهذيب وليس بمجمع البيان دعوى الاجماع عليه وعن  
لا له لي سمعته في ذلك الامام (ع) المصنف في الاركان وجماعة من العلماء  
منهم من قال في لكل (ع) لسد وسفيد في لغرية والتهذيب وان زهره  
والصنف والذكرى والكافي في الكافي في النسخة واحدة في الجميع  
وعنه على سبيله اعلم ان ثلاث مرات في المعتبر ستة الى قوم ما هذه  
هي ادول لمثله

اما النصوص لو ورد في المقام فهي على طوائف (الا لى) مدد على لا كفاء  
بصره في الجميع كموثق (١) زر عن الدور (ع) عن التميم ضرب منه الى  
الارض ثم رفعه فمضى ثم مسح بها حسه وكفه مرة واحدة ونحوه صحيحا (٢) رواية  
وحده (٣) وحده (٤) من بي المقدام وحده (٥) الكاهلي وموثق (٦) سماعة وموثق (٧)  
رواية لم يروى في مسطوف الراثر وصحيحا (٨) داود بن العماد واني ابواب الحر  
(الثنية) ما دل على اعتبار الضربتين في الجميع كصحيح (٩) محمد بن مسلم  
عن حدهما عن التميم فقال (ع) مرتين للوجه واليدين ونحوه صحيح (١٠)  
لكندي وحرليث (١١)

١-٣-٤-٥-٦-٧-٨ الوسائل - الباب ١١ - من ابواب التيمم

٩-١٠ الوسائل الباب ١٢ من ابواب التيمم الحديث ٣

١١-١٢-١٣ الوسائل الباب ١٣ من ابواب التيمم الحديث ٣-١-٢

الثالثة ما دل على اعمار ثلاث كصحيح (١) محمد بن مسلم عن ابي  
 (ع) في مثله عن الربيع ضرب بكفيه لاصح واما وجهه ثم ضرب شفه  
 لاصح فمسح به رقبته الى اطراف الاعمى واحده على يده وواحدة على يده  
 ثم ضرب يمينه لاصح ثم صبح شفه كصحيح ووجهه  
 لرابعة وهم دالة على الفصل من هو يدل عن الوضوء فكيف فيه  
 لاصح هو يدل عن الفصل فوجهه كصحيح (٢) عن محمد بن مسلم  
 الشيخ في صحيحه عن ابي رافع ان الربيع له وضوء واحد ومن بعده  
 صحيح (٣) ربه عن ابي رافع وقد اكد انهم وضوء واحد له وضوء  
 والعباس من بعده ضرب بيمينه وضوء واحد له وضوء واحد  
 والوفى قوله ج. الفصل لاصح لاصح صحيح من مسلم تقدم اذ  
 على اعمار ثلاث لمزيد بقوله (ج) ثم ضرب يده على اذن يده وضوء  
 لوجه والذين الى مرفوعين وغنى ذلك عنه صحيح من ابي ابي  
 والصعيدا دعوى ان المصنف قد اقره في من القسم في عدم الصلوات او امر  
 مصنف من حمل بسدوا لوجهه وضوء واحد له الفصل الى رواية صحاح  
 لوجهه ما دل على لسونه من مسلمين (١٥) عما عن الصادق (ع)  
 قال ما دل عن مسلم من وضوء واحد من حمل بسدوا لوجهه وضوء واحد (ع) نعم  
 وقد استدلل المشهور بوجوده الاول بطلانه لرابعة الفصل بين القسمين  
 شاهدة للجمع من الاولين بحمل الاول على ما هو يدل عن الوضوء والثانية على  
 ما هو يدل عن الفصل (وهذه اخرى) تقيد اطلاق كلب الطائعين (و كك) تميد اطلاق  
 لدقيقة لوجهه وتوجب حملها على ارادة السوية في المصوح لا مطلقا وما لثالثة فتنطرح  
 لآخر من لاصح بغير (١٥) ان تلك لدقيقة من عروال على تفصيل وغير ذلك من الدقة.



ظهور الصريح في المعنى المدعى كما لا يخفى (ودعوى) انه ذكر لا يتم في متن الخبر  
على ما في المعنى ، حيث انه رواه ، عنكدا ضربه واحده للوصوء وللغسل من الحدة  
الح (مدفوعه) بان المحقق اعرف في هذا القل وقد دفعه عنه من لفقاء وارباب الحديث  
على لسو المتقدم ولا يمتد على بعله لاسم في المعنى الذي لم يوضع لقل الحديث  
بل للافتاء والاستدلال

واما صحيح ابن مسلم لمقدم فليس د لا على هذا التفصيل ادلعه اريد بما هي  
دبلة الفرق بين الصريحين في الكفة بان يكون الواجب فيما هو بدل عن الوصوء  
الايتداء بالاصابع قيام على مدله وهي ما هو بدل عن غسل لاسم اليها ويكون  
هذا ايضا من الشو عند حمل الخبر على التيمية (مع) انه يحتمل ان يكون الغسل  
بالفتح مقابل المسح لا الغسل بالضم معادل الوصوء فيكون المراد ان التيميم  
اما يكون على الاعص ، انى غسل في الوصوء لاما تمسح ، بل يمكن دعوى ظهوره  
في ذلك كما يشهد به حر الوجه ولبيدين لكونهما بدلاء (ما) المحرورة ، ويؤيده  
استقاط حرف العطف في بعض النسخ وذكر (في الوصوء) عبر مصدر ، بالواو (وقوله) والقي  
ما كان عليه مسح الح (مع) به لو تمت دلالة على التفصيل بين الصريحين من حيث  
عدد الصرعات فيما يدل على اعتبار الثلاث فيما هو بدل عن الغسل وعدم اعتبارها  
فيما هو بدل عن الوصوء فلا يدل على ما اختاره المشهور (وحيث) به لا فائل بمضمونه  
في طرح للاعراس

واما المراسيل فلم يشت كونهما عبر الصحيحين الذين استدل بهما الشيخ رحمه  
وعيره وهموا منهما التفصيل المذكور ، لان من بعيد غنور هؤلاء على غيرهما دون  
غيرهم (فتحصل) انه ليس في الوصوء ما يكون طرأ في التفصيل المربور كي يكون  
شاهداً للجمع (مع) انه لو كان لما صح حمل الوصوء المرة على ما هو بدل عن الوصوء  
بعد كون اكثرها كالص في ما هو بدل عن الغسل لورودها في مقام تعليم عمار لما احتج  
وكان فاقداً للماء فيتحقق المعاصرة بينهما وبين ما دل على التفصيل ، فلا يصلح ان يكون

شهداً للجمع المتعدد (واما) مذكوره المحقق الهمداني ره من انه يعارض بادل على التفصيل ، الطائفة الدالة على التسوية بين ما هو بديل عن الوضوء وما هو بديل عن غسل كموثق عند المتعدد (غير تام) لما عرفت من انه على فرض دلالة تلك النصوص على التفصيل ، تكون شاهداً لحملها على التسوية في الممسوح وان كان خلاف الظاهر .

لثاني ما عرفت من ان ما هو محتمل لمحقق لثاني في جامع المقاصد ، من الجمع بين النصوص بالانترام ، بالتفصيل المذكور معطلاً ، (بان) وجوب استيعاب الحسد في الغسل يناسب كثرة الصواب وعدم الاستيعاب في الوضوء يناسب وحدتها (وبانها) جدتان محتملتان في البديل فمحتملان في البديل (وحيث) انه لا تفصيل وراء هذا التفصيل قطعاً ، فينسب الامر ٢ به (وفيه) ان هذه لوجوه الاعتدالية الاستثنائية لاتصلح ان تكون مدركاً للحكم الشرعي .

الثالث حمل احاد المرء على لبديل عن الوضوء ، ونصوص لمرتبة على البديل من العمل بعريضة الشهرة ونقل الاحكام ، بدعوى ان الاولى من في كفاية المرء في الجملة وطاهرة في الاطراد ، واثانية من في اعتبار العدد في الجملة وطاهرة في الاطراد ، و مفتضى لقاعدة رفع اليد عن ظهور كل منهما من الاخرى فتكون النتيجة وجود التسمين في التيمم (وحيث) لا تفصيل آخر فينص الامر ٢ بالتفصيل المشهور (وفيه) مصداقاً لما عرفت من خصوصية احاد المرء فيه ، هو بديل عن العمل فلا يصح هذا العمل ، انه ليس جمعا عرفياً كما يشهد له ، انه لو جمعا الطائفتين في كلام واحد لا يري العرف احداهما قرينة على لتصرف في الاخرى بل يرويهما متباينتين و هو اية عدم كون هذا الجمع جمعا عرفياً و الشهرة في نفسها لاتصلح ان تكون شاهدة له (فتحصل) مما ذكرناه ضعف القول بالتفصيل ويؤكده ما دل على التسوية من ما هو بديل عن الوضوء وما هو بديل عن العمل

والقول باعتبار الثلاث فيه اضعف لصعق مستنده وهو صحيح



من مسلم المتقدم لأعراس الأصحاب عنه ومعارضته بما هو أشهر عنه كما هو واضح.

في دور الأمر بين القولين الاكتفاء بالمرء مطلقا أو اعتناء الصرتين كل (وحيث) أنه لم يبق من الأصول ما يمكن أن يستدل به إلا لأصول أدالة على كل من القولين، كما عرفت، فيتعين، إما تعييد لأولى الثانية أو الأثرام بأنها ليست في مقام البيان من هذه الجهة وحمل الثانية على الاستحباب أو حملها على لبقية الأثرام الأولى اعتبار لصرتين مطلقا، ولأن الثالث لاكتفاء بالمرء واستحباب المقتضى كما أن الأثرام الرابع الاكتفاء بالمرء، وعدم الدليل على استحباب الثانية.

أقول لا سبل إلى الأول، إذ أصول المرء لوروده في مقام بيان العلم وحلها عن التعرض للثانية كالص في عدم وجوب الرد وليس من قبل المطلق كي تقيد بمادل على اعتبار الصرتين.

وما دعوى أنها ليست في مقام بيان من هذه الجهة (أما بدعوى) عدم إرادتهم في تلك الجهة، بيع الأبيان كيفية المسح لأعداد الصرتين والاضرب بيديه على الساط (أو بدعوى) العاكي اقتصر على حكاية الصرّة الواحدة لعدم تعلق عرصه بنقل الفعل بجمع لخصوصيات، لذا أهمل ذكر حملته من خصوصيات (فمدفوعة) بأن السى (ص) في مقام تعليم عمار الذي كان لا يعرف من التيمم شيئا سوى لزوم كونه بالصعيد كما يظهر من ملاحظة فعله لا يكون في مقام الإهمال من هذه الجهة ولذا ضرب بيديه على الأرض ليعلمه كيفية التيمم بالصعيد.

فالأوجه للأثرام بأنها مهمة من هذه الجهة وضرب بيديه على الساط، فما هو لأجل عمار، كان يعلم بلزوم كونه بالصعيد ولذا لم يتعرض له بخلاف الصر على الأرض مرة أو مرتين، فلو كان الواحد من نين لم يترك السى (ص) لثامه مع كونه في مقام بيان التيمم الواحد.

وأما العاكي لهذا الفعل الذي هو المصوم (ع) فلا يترك مثل هذه الخصوصية

على فرض صدور ضرورة أخرى لليدين من السبي (من مع كونه (ع) في مقام بيان أهمية التيمم بصورة واحدة من جهة عدم وجوب الرايد ، ويؤيده قوله (ع) في موثق زرارة ضرب يديه على الأرض ثم رفعهما ففصهما ثم مسح بهما جهته وكعبه مرة واحدة وبعوه حرا راي المقدم وقريته صحيح زرارة ادويه ثم لم يفعل ذلك ، اذ لظاهر بحسب لقواعد العربية ان كل رجوع اليدين الى الموضع (الا) انه من جهة عدم الخلاف من احدهما ومن مخالفا في الاكتفاء بمسحة واحدة . لا يعد دعوى رجوعه الى الصرب لالي لمسح فتدبر

وام دعوى حمل يصوص لمرتبي على النية ، كما عن المحقق المحلى وهي لحدائق قد استدل بها من القول المشهور بين المالعين الصرطان (وقبه) ان مجرد الموافقة لمذهب المالعين لا يصلح ان يكون . لئلا على العمل على النية فان المخالفة للمذهب من مرححات احدى العتس على الاخرى عند التعارض وقد حمله من المرححات لانها من معيرات النية عن اللاحقة . فمع امكان الجمع لمرعى لائحة للعمل على النية (مع) ان المشهور بينهم سنة لقول بالضرورة الى على (ع) وعما رانابع له وابن عباس وهو المنقول عن جماعة من فقهاءهم وجمهور محدثهم . فيتمس الجمع بحمل يصوص المرتبين على الاستصحاب ( فتحصل ) ان لا هوى الاكتفاء بالمرة مطلقا واستصحاب الضربتين كك

## فرعان

بقى في المقام فرض ان لا من التعرض لهما (الاول) به على القول بالتعصيل هل لا غسل سواء في كيفية التيمم كما هو المشهور وفي العوارق قول واحد ، ام يعصل بين اسباب الغسل فالتعدد واحص في الجملة دون غيرها (وحيث ان يشهد لالاول صحيح (١) ابي بصير سأل عن تيمم الحائض ولحسوا اذ لم يجد ماء قل نعم وانه بصيغة عدم

الفصل بين الحصص وسائر اسباب العسل يدل على ذلك (ويؤيده) قوله (ع) في صحيح ابن مسلم المتقدم في ادلة التفصيل ، هذا التيمم على ما كان وه العسل الحج فيه على فرض دلالة على القول بوجود القسمين يدل على ان التمدد اما يعتبر في جميع اسباب الفصل

الذي هل يعتبر التوالى بين له شئ . ١١ يعبر لفصل سهمهما بمسح الوجه ، ١٢ يتخير بينهما وجوده قويا الاخير . لان الجمع بين صحيح (١) الكندي السهم ضرورة للوجه وضرورة للكعبين الظاهر في تعين الذي و من حبرايث (٢) المروى عن الهديس عن الصادق (ع) تضرب بكعبك على الارض مرتين ثم تعصهما ومسح بهما وجهك ودراعيك الظاهر في تعين الاول يعنى الالتزام بالتحذر بين الكعبتين ولكن بما ان حبرايث متضمن لمسح الذراعين ولاحظه قبل انه يحمل على التيمم يكون العمل بما تضمنه الصحيح احوط واولى ، كما ان العمل به قبل ان غاية الاحاط ان يصرب مع ذلك مرة اخرى يده اليسرى و مسح بها ظهر اليمنى ثم يصرب اليمنى و مسح بها اليسرى لانه لا بأس به لصحيح ابن مسلم المتقدم الذي استدلل به للقول باعتبار الثالث .

## الترتيب

(و) السابع مما (يجب) في التيمم (الترتيب) على الوجه لمد كورا حه كما عن العبة والمتمهي والمدارك والماتبع وغيرها (واستدل له) بالنصوص لسانية (وبه) ان ظاهر العمل في مقام بيان الحكم وان كان هو الواجب الا انه في غير مثل هذه الخصوصية التي يمكن ان تكون لاحل ان الترتيب من ضرورات لافعال التي لا يمكن الجمع بينها (والاولى) ان يستدل له في غير مسح الكعبين بالاية (٣) الشريعة . وان ائماء يدل

١-٢- الوسائل الباب ١٢ من ابواب التيمم الحديث ٣٢

على الترتيب فهي تدل على اعساره بين مسح الوجه وضرب اليدين وكذا لو اؤ  
عبدالقراء فهي تدل على اعتداله من مسح اليدين ومسح الوجه (وإن) تضمن حكاية  
الامام (ع) الترتيب كصحيح (١) رواه عن القم (ع) وضرب يديه على الارض ثم ضرب  
احدهما على الأخرى ثم مسح بجمعه ثم مسح كفه الح  
وإن الترتيب من مسح اليد اليمنى ومسح اليد اليسرى ، فلا دليل عليه من  
الكتاب والسنة لحدوثهما معه والعمدة فيه لأصحاب المتقدم ، وإن صحح ابن مسلم  
المتقدم في مسح يديين فهو وإن كان مظاهراً في عساره إلا أنه قد عرفت تعيين طريقه  
وحمله على الثنية والوجه الاستدلال به (وإن) لقعه (٢) لرضوى فهو وإن دل عليه  
الإله لضبط سند لا يعتمد عليه .

## فروع

الأول . إذا كان على وجه المسح لحم رابد يجب مسحه لأنه يعد عراً من أجزاء  
الممسوح وإن كانت له يد رابدة ولحكم فيها كما مر في الوضوء فراجع  
لأنه إذا كان على محل المسح شعر . . . كان مسحه فيه يكفي لمسح عبه  
للسيرة المستمرة بطبيعته ولأنه لمصوم عن تعرض لأزالته لشعر ومسح لبشرة  
مع غلبة وجوده وعموم الاستلاء به (فإنه) دليل قطعي على أن المراد من المسح  
ما يعم الشعر  
وقد استدلل به (مورد حر ، الأول) أنه يكون عرف من تو مع مساهمة عليه  
(لثاني) استأنى لذهن إلى مسحه من (أمر) مسح الحبة و (يدس) (الثالث) لروى  
الحرج من وجوب رلته بالخلق . نحوه (الرابع) عموم (٣) كل ما احاط به  
الشعر الخ

١- الوسائل . الباب ١٦- من أبواب التيمم . الحديث ٩

٢- المستدرک . الباب ٩- من أبواب التيمم .

٣- الوسائل . الباب ٣٦- من أبواب الوضوء .

وفي الجميع طر (أما الأول) فلا النية، الحارحة أهم من النية في دلالة (مع) أن مقتضى النية لرو مسح أيضا لا الاكتفاء بمسحه عن مسح الشرة (وأما الثاني) فلا كون الشعر غير الحية واليدين معهما وحارحة مع عن الأسبق، المذكور (وأما الثالث) فلا الحرح لا يلزم نوعا من الأزالة بالخلق (مع) أن لرو الحرح يجمع عن وجوب مسح الشرة عند لزمه لأطلاقه (وأما الرابع) فقد مر في مسحت الوضوء عدم شموله للمسوح في الوضوء فصلا عن التيمم (وأما الصحيح) ما ذكرناه

الثالث إذا كان على الماسح أو الممسوح حبرة يكفي المسح بها أو عليها بالأحلاف يعرف كما في الجواهر عن غيرها دعوى لاجتماع عليه

واستدل له (بقاعدة) المسور وح (١) عند الأعلى مولى الصافي (ع) قال قلب له عثر فاقطع طعنى فعملت على اسمي مراده كيف أصح بالوضوء قال (ع) يعرف هذا واشبهه من كتاب الله عز وجل قال الله تعالى ما جعل عليكم في الدين من حرج . أمسح عليه حيث أنه يدل على أن سقوط لرو منه الماسح للمسوح وبقاء لآخر بباقي الأجزاء . سجد من عموم الآية الشريعة وعليه فمقتضى عموم الآية لرو أمسح به وعليه في أمقاء (وبار) المستند من لصوص الحبره قائمة مقدم البدن عند تعدد أجزائها فوجب العمل بها في موضع العمل والمسح في موضعه مع تعدده وكذا المسح في لجم (وبار) الألام من عدم المسح عليه ترك الصلاة إذا تصح بدون طهارة ومن المعلوم بطلانه

وفي الجميع طر (أما القاعدة) فله عرف من عدم دلالتها على عدم سقوط الممسوح من الأجزاء بمسورها وأما تدل على عدم سقوط المسور من الأجزاء بمسورها (وأما الحبر) فلا أنه يدل على أن سقوط حبره ما هو حرجي يستفاد من الآية لأوجوب الباقي كما لا يخفى (وأما الثالث) فلا لصوص استدل على قيام الحبره مقام الحسد في باب الوضوء لأطلاقه (وأما الرابع) فلا مدلل على عدم سقوط الصلاة أن

دل على عدم السقوط حتى مع تعدد الطهارة فلازمه وجوب الصلوة بالاطهارة في المقام  
والا فلازمه سقوطها لمصر بعد الطهارة ، و على اى حال لا يصلح ان يكون دليلا  
على حصول الطهارة ، لتيمم الناقص فبدأ العمد هو الاجتماع بثبت و كل تعديلا  
مستندا الى بعض ما تقدم من الوجوه

## تيمم النائب

الرابع يجوز الاستثناء عند عدم امكان المباشرة بالاحلاف وسبه سيد لمبارك  
الى علمائنا و يشهد له ما رواه (١) ابن مسكين وغيره في الصحيح عن الصادق «ع»  
في المحذور الذي غسل فمات الايمموه ان شاء الله الى السؤال  
ومرسل (٢) ابن ابي عمير ، ييمم المحذور والكبير اذا احببهما حذبة و هوهما  
مرسل الفقيه (٣) في المحذور والكبير ، فاصل الحكم مالا كلام فيه  
انه الكلا في ان المراد من النصوص تيمم يدي النائب او انه يصرب يدي  
العليل في مسح بهما كما صرح به جمع من الاساطين بل في الجواهر لم اقف على قائل  
بالاول او انه يصرب الصحيح بديه ثم يصرب يديه على يدي العليل كما عن الكاتب  
او يتعين الاضابط «الجمع بين الكبشيين الاولين كما في الجواهر  
والاقوى هو الثاني اذا ظاهر من النصوص ان التيمم الذي يكون وصيفة التيمم  
في حال صحته هو لما موربه عند عدم تمكنه من المباشرة بسقوط المباشرة ويكتفى  
بصدوره من اليك (وحيث) انه يصرب في التيمم الذي وطأته صرب يدي التيمم نفسه  
فكذلك اذا سقطت المباشرة و ان ثبت قلب ، ان صدق عنوان التيمم و حقيقته يتوقف  
على صدور هذا الفعل الحاصه اى صرب اليدين ومسح الجبهة و اليدين من شخص  
واحد فلو صرب شخص بديه ومسح الآخر وجهه و لثالث يديه لا يصدق على هذه  
الافعال التيمم بخلاف ما اذا صدرت من شخص واحد (و عليه) فالأدلة ظاهرة في ان

المائب اما بياشر تيمم المنوب عنه فكما يجب مسح وجهه وبديه فكث يجب صرب بديه ايضا والا لما صدق عليه التيمم (والمحمله) المستفاد من الصوص سقوط المباشرة عند المعر خاصة وقيام المائب مقامه في ذلك لآخر

واستدل للاول (بظهور) الادلة في مباشرة المنولي (ومانه) لا يستند المسح الى العليل بذلك فيكون المسح بيدى العليل بالنسبة الى العامل كالمسح بـ"اله احسية و بامر (١) المصادق "ع" العلة بان يغسلوه لما كان شديد الوجع وبانه طاهر في تصديهم للغسل من دون ان يباشروا بديه "ع" و لهذه الوجوه توقف في الجواهر في الحكم

ولكن يرد (على الاول) ما عرفت من ظهور الادلة في اعتبار كون الصرب بيدى العليل (وعلى الثاني) ان عدم استناد المسح الى منوب عنه مشترك بين القولين وهو لا يمتنع قطعا واما الكلام في سقوط قدا خرزايدا على ما عر عنه العليل وهدمراه لادليل عليه (و كون) المسح ببديه بالنسبة الى العامل كالمسح بـ"اله احسية لا يصلح دليلا لذلك اذ لم يشت اعتبار كونه ببديه لكونه اول الكلام (وعلى الثالث) ما عرفت بين المقامين اذ لا يمتنع في العمل مباشرة اليد بخلاف المقام ، واما القول الثالث فلم يمتنع صاحب الجواهر "ره" على مستنده

ثم انه على ما احتراه لو لم يمكن الصرب ببديه فهل يصرب المائب ببديه نفسه ويمسح بهما اعضاء المنوب عنه كما احتراه حم عقام بصرب الصحيح ببديه على الارض ثم يصربهما على يدى العليل ثم يمسح بيدى العليل على اعضاءه كما نسب الى ابي على وكاشف اللثام ام يسقط التيمم ويكون بحكم قدا الطهريين ، وجوه اقويها الاخير. لما حقق في محله من انه اذا تعدد احدا حراء المر كب. لا اعتبارى معتضى القاعده سقوط الامر بالكل وتوقف الامر بالفاى على ورود دليل خاص مفقود في المقام (اللهم) الا ان يقال ان المستفاد من الصوص ولو بصمية تنقيح الصايط قيام المائب مقام المنوب عنه في كل ما يمتنع عنه من ما يمتنع في التيمم

ثم ان الظاهر عند ان يسوى الدب لفرص عدم قدرة لمبوب عنه على التيمم و  
عجزه عنه فلا يكون ذلك العمل اختياريا له حتى يصير ان يكون داعيه لهذا الاحتياط  
من لدواعي العربية (ومنه) يظهر صحت ما قبل من اعتد قصد لتليل ريبه

## أقطع المدين

الخامس هل يسعد التيمم عن قطع المدين كما عن المسوود ام يجب عليه مسح  
جنبته بالارض ، ام يصرب داعيه ، يمسح بها وجهه وعليهما ام يستتيب وييمم اليك  
وحوه واقول  
اقول لولا اجماع على وجوب التيمم كان الاظهر هو ما نسب الى الشيخ ره لما  
حققه في محله من سقوط الواجب بعد بعض اجرائه ولكن الظاهر عدم توقفهم في  
وجوبه مع لغة الشيخ مع عدم كونه موجه له من الاعتداع على ذلك غير ثبته اذ يحتفل  
ان يكون مراده بذلك ما صرح به في معكى الخلاف من سقوط فرص التيمم  
عن المدين ويشير اليه ، تعليله بها امر لله مسعه قد عدم وفي لخواهر ولعله اجماع على  
ان لم يكن ضروريا هو العمدة (واما) الاستدلال له كما في الجواهر بقاعدة لميسور  
والندية ، وعدم سقوط الصلاة بعد الاستصحاب (في غير م) اذ القاعدة غير ثبته كما  
عرفت مرارا وما دل على الندية لا يصلح ان يشبه بمثل هذه الاحكام لثبته للمعدل منه  
لعدم الاطلاق بحجبه شملها ، قوله (ع) الصلاة لا تدع محل ، قد عرفت في وقد اظهرين  
عدم صلاحية لاثبات طهورية شيء ، والاستصحاب مضافا الى عدم حرمانه في نفسه في المقام  
لعدم ثبوت الحالة السابعة بين لعدله لثبته هي عدم جعل الوجوب محكوم بدله  
الشرطية والجزئية

واما كيفية حيث ان ، غير معلومة تفصلا فيجب الاحتياط بالجمع بين الكميات  
الثلاث وبعد كرها ظهر حكم اقطع الد لو احده فلا يعيد



## القيد والداعي

السادس اذا اعتقد كونه محدثاً ، لحدث الاصغر فقصده ، لبدلية فليس كونه محدثاً ، بالا كبر ، وفي العروة فان كان على وجه تغير مطلق وان انى يفسر باب الاشتباه في لتطبيق او قصد ما في النية صح انتهى (ومحصل) ما قيل في وجه الفرق ، هو انه اذا كان قصده ، امثال الامر بالتيمم الذي هو بدل عن الوضوء ، نحو ، ليقصد ما به ما يتعمد ، لقيد يستلزم القيد ، فلا يكون ممثلاً للامر الواقعي الموجه له وهذا بخلاف ما اذا كان قصده امثال الامر الواقعي ، لمتوجه له عناية الامر اعتدائه هو الامر المتعلق به هو بدل عن الوضوء ، اذا لخطاه اعتدائه الصفة ، مع عدم احده قيداً في الوضوء لا يمنع من قصدات الوضوء وتحققه ، تصافه بوصف يقاير ذلك الوصف .

ولكن الاسهر هو الصحة في العرسين و ذلك لان الميراث في صحة العتاة الا بان بدأت المأمور به بجميع قوده متفرياً ، الى الله تعالى ولا يشتر فيها شيء اخر ولو بعصت عن ذلك لاتصح ، (وعليه) فلو صلى في اخر الوقت ، تحيل ، به اول الوقت صحب صلاته وان كان ذلك ، نحو ، ليقصد عدم كون هذا القصد مطلقاً ، ولو صلى صلوة العصر تحيل انه صلى لطم لم تصح على الله عدة وان كان قصد الامر بالعصر على نحو الداعي لان حقيقة صلاة الظهر ، تحيل حقيقة صلاة العصر من حيث لعمري ان كما يكشف عن ذلك اختلافهما من حيث الاحكام فاذا لم يقصد احدهما ووجد الآخرى لانتفع عنها لعدم تحققها

(وعلى ذلك) ففي المقدم ثم ان المستند من الآية الشريفة ( ) و الموص (٢) للباية وغيرها الواحدة في مقام بان كيفية التيمم ان التيمم حقيقة واحدة وان اختلاف حالات التيمم اوجب اختلاف ، لان ، اذا لو كان محدثاً مثلاً بالحدث لا يصح ان يكون تيممه مسجلاً للصلوة بل لا توقف على شيء اخر ، و لو كان محدثاً بالا كبر عن الحدث

١ - المائدة - الآية ٨

٢ - الوسائل - الباب ٩ - من ابواب التيمم

لا يكون سممه ذلك مبيح الامع صم الوضوء او سمم الآخر بدلا منه اليه بناء على عدم الاكتفاء بمسح اليه من وضوء (ج) فمن قصد ما هو بدل عن الوضوء، وكان في الواقع محدثا بالحدث لا كبر فقد اتى بالتيمم مع جميع قيوده متعديا الى الله تعالى فيقع صحيد وان كان قصده ذلك على وجه التقيد وتعمد الكلام في ذلك محذور في مبحث الوضوء من جم

للسماع يجب امر رد الممسح على الممسوح وهو بطاهر من الالة الشريفة واصوص الالة لدخول حرفي (باء) و (على) على الممسوح فان الطاهر كون المصحح له ورود الممسح عليه مع سكونه (ودعوى) ان المصحح له ليس ذلك بل المصحح كون الالة غير مقصودة بالاصالة (منذفة) بان اللفظتين في لصوص الالة دخلا على الممسوح لا الالة المصحح كى يصح ما ذكر فتدبر

## حريان قاعدة التجاوز في التيمم

الذم اذا شك في شيء مما يعتبر في التيمم بعد الفراغ منه لم يعتن به وبني على لصحة قاعدة الفراغ (واما) ان شك في شائه قبل الفراغ ولا اشكل في ان يقل تجاوز محله ياتي بهوبما بعده .

ابن الكلام فيه اذا تجاوز محله ، كتب لو شك في مسح الوجه بعد مسح اليمنى ، فقد نسب العلامة لاصدق القول بعدم حريان قاعدة لتجاوز ولروم لاعتناء بعد الشك الى المشبه . وقد صرح جماعة بجريانها فيه

وقد سئل الاول ووجه (الاول) ان دليل قاعدة التجاوز مختص بالصلوة و شامل لغيرها وعليه فهي لا تحرى في غير الصلوة (الثاني) ان المستفاد من موثق (١) ابن ابي يعقوب عن الصادق (ع) اذا شككت في شيء من الوضوء و قد دخلت في غيره

فليس شكك بشيء اما الشك اذا كنت في شيء لم تحرره ، بعد ارجاع الصمير في (غيره) الى الوضوء للاجماع على عدم جريان قاعدة التجاور فيه ان الوضوء تمامه اعتبر شيء واحداً لاحل اذ حل الشك في شيء من الوضوء قبل الخروج عنه في الشك في المحل كما يشهد له ، ذكر الكري الكلفة في دينه دلو لا ذلك لما كان يطبق عليه الكري ، لمذكورة ولا وجه لذلك سوى ترتيب ايراد واحداه طبق عنوان واحد عليه وهي الطهارة (وعليه) فلهذا في التيمم لأشراً كما مع الوضوء في ذلك ، وبما ذكرناه يظهر عدم صحة ما اورد على هذا الوجه بأنه يحرم من التيمم دون شاهد .

واما ما عن المحقق الحراسامي رحمه من لا يرا عليه من لازم ذلك عدم جريان قاعدة التجاور في شيء من العبادات حتى الصلاة ليرتب ايراد واحد على كل واحدة منها (فصديق) به فرق واضح بين المسببات الوليدية وما ثبت بها كاطهاره على المحل التي تكون ما مورسها وهي التي تعلق التكليف بها دون محصلها او ما تنطبق عليه وبين غيرها ما لا يكون كذلك كما يراد بالعبادات (الثالث) دليل الدلالة فانه لا يرتب في عدم جريانها في الوضوء فكذلك فيما هو يدل عليه

ولكن يرد على الوجه الاول ما حققه في محله في الجزء الخامس من هذا الشرح من ان الاظهر عموم الدليل سواء سب على اتحاد قاعدتي الفراغ والتجاور ، او على تعاميرهما (وعلى الثاني) انه على فرض صحة الموثق ، عدم طرحه للاعراس به على رجوع الصمير الى شيء من الوضوء كما هو الظاهر منه وتسليم ان الوجه في اذ حل لشك في شيء من الوضوء هو فيه في الشك في المحل ترتب اثر واحد او اطلاقه عليه مع ان للمع بينهما محالاً واسماً (انه) لا وجه للالحاق لان كونها ذكر على لامي قيل حكمه ، بشرع الفل لا يتعدى عنها غير ثابت فلا وجه للالحاق (ويرد على الثالث) مصداق الي كونه احص من المدعى عرفت غير مرة من عدم عموم يدل على بدلية لتيمم عن الطهارة المائية في جميع الخصوصية والاحكام (مع) انه لو كان لما كان يصعد عليه لاختلافهما في كثير

من الخصوصيات ولم يحجب تحصيل الأكثر (فتحصل) أن الأظفر حريصاً في التيمم

## فصل في أحكام التيمم

(و) فيه ما تلى الأولى (بمقتضاه كل نواقض الطهارة) المائية بإحلاف بل  
أحداً كما عن جماعة حكيمه وشهد له جملة من الصوف كصحيح (١) زادة قلت  
لا يجرى (ع) يصلى لرحل تنعم واحد صلاة الليل والنهار كلف فقال (ع) نعم  
ثم يحدث أو يصب ماء ويحده غيره ومنه يظهر وجهها في المشي (ويؤيد عليه وجود  
الماء مع التمكن من استعماله) الذي مما لا خلاف فيه بل عن غير واحد دعوى الإجماع  
عليه وعن ذكره المصنف رحمه الله قول العلماء الأما يقل عن أبي سلمة والشعبي  
(ويشهد له) مصاف إلى ذلك ثلاث دليل لظهوره المائية

لمسألة الثانية (ولو وجدته) أي الماء (فقل الشروع في الصلوة نظهر) بالماء  
كما أنه قد تقدم بعد ذلك بحال تنعمه بإحلاف فيه بل عن غير واحد دعوى الإجماع  
عليه وعن التذكرة دعوى إجماع العلماء عليه لا ما نقل عن أبي سلمة والشعبي بل  
لا يستشهد به عن المنهوي يشهد له جملة من الصوف مصاف إلى ما مر من مدلل على انتقص  
التيمم بوجدان الماء كصحيح (٢) رواه فلهذا فإن أصاب الماء وحاشا بقدره على ماء الحرو  
من به يدر عنه فلهذا أرادته تعبر ذلك قول (ع) يقتض تيممه وعليه أن يعيد التيمم و  
حضر (٣) أبي يونس لم يروى عن تفسير العياشي إذا رأى الماء وكان يقدد عليه  
انتقص تيممه وحضر (٤) الشيخ عن الحسين العامري (وفيها) بعد حكمه دعوى بتجديد  
لتيمم في الفرس فإن تيممه الأول قد انتقض حين مر بالماء ولم يغسل، فاصل الحكم  
مما لا خلاف فيه ولا كلام

أما لكلامهما إذا كان زمان الوجدان لا يسع الوضوء والغسل فعن جامع  
المعاصد وهو قد نشر في المالك ومجمع الرهاوي لجواهر وغيرها أنه لا ينتقص

— الوسائل الباب ٢٠ من أبواب التيمم الحديث ١

١ - ٣ - ٤ - الوسائل الباب ١٩ من أبواب التيمم الحديث ١ - ٢٠٦

التييم في العرس وفي الحدائق وعن طاهر حبل المتين الانتقاص وسب ذلك الى طاهر كلمات كثير من الاصحاب والاطهر هو الاول او المتأخر الى الدهن من النصوص بعد الماء الحصوصيات الذي لامناص عنه ولذا تعدى الى صورة روال العدد ان الناقص هو الماء الذي يتمكن من منعه له عقلا وشرعا وان ثبت قلت ان بطلان التيمم عدد وحدان الماء اما يكون لاحل تحقيق ما احد غنمه موضوعا لمشروعه و من لصروري ان المأجود موضوعا ليس عدم وجود الماء خاصة بل عدم الممكن من سمماة عقلا وشرعا و لداث لم يفت احد بانتقاص التيمم بالعود على الماء المفصوب

واستدل للثاني (باطلاق) النصوص و ماطلاقها تدل على انماض التيمم بمحدد الاصابه بالماء اعم من ان يمضي بان يتمكن فيه من الايبان بالظاهرة ام لا (وبان) ايجاب اشرع الطهارة انه يفت عنه في تلك الحال لايجتمع بقاء التيمم (لايفال) انه في نفس الامر لا يكون مكلفا (وهو يفت) انه يكفى في تعلق التكليف على بقاء الماء او احتماله استصحابا للحال (وبانه) يلزم من القول بعدم الانتقاص ان يجوز الدخول في الصلاة ومن حبل المصحف شمه ذلك قبل مضى ذلك لمقدار لانها طهارة صحيحة ام تنقص فاما مضى ذلك حرمب عليه ثلث الاشياء وهو كما ترى لا يمكن الالتزام به

وفي الجميع نظر (اما الاول) فلما عرفت من ظهور النصوص لاسيما بعد ملاحظة مناسبة الحكم والموضوع في اختصاص الانتقاص بصورة التمكن من الاستعمال (واما الثاني) فلان ايجاب الطهارة المائية عدد وحدان الماء اما يكون في صورة سعة الوقت للاستعمال والتمكن منه ولا فيكون تكلفا بما لا يطبق واستصحاب بقاء ثلث الحال مصفا الى عدم حرده فيما لو علم من الاول بعدم التمكن انه لا يكفى في الايجاب واقعا وانما يكون حكما ظاهريا وذا انكشف الخلاف يكشف عدم الوجوب واقعا (وعليه) فيكون بيمه صحيحا وقعا ولا يفت في صحته واقعا فده طاهرا (واما الثالث)

فإن لفائس احصاى الانقاص بصورة التمكن لا يلزمون بانه فى صورة التمكن  
 ببعض بعد مسمى ذلك المقدار من يلزمون بانه فى تلك الصورة بمحدد الاصابة  
 ببعض التيمم (عليه) وان اريد من انه يلزمهم الحكم بحوار الدخول فى الصلاة  
 ومن المصحب ، الى اهمم بذلك فى صورة عدم التمكن واقفا فهو حق يلزمون به  
 وبقاء الحوار بعد مسمى ذلك ولا محدود فيه وان اريد انه يلزمهم ذلك حتى فى صورة  
 التمكن وقفاً فهو غير لازم عليهم (فتحصل) ان لا قوى هو احتصاص البطلان بصورة  
 التمكن ، وبذلك ظهر حكمه ما لو وحده فى وقت يسبق عن استعماله بانه على المشهور  
 ان تعين التيمم فى سبق الوقت لا يقتضيه تيممه وعلى المختار من تخييره بين  
 الوضوء والتيمم يكون فى العرس محسراً بين ان يصلى مع ذلك التيمم وبين ان  
 يتوضأ ويصلى خارج الوقت

بما به هل يكون من موانع لانتفاء عدم دخول وقت العادة حين الوجدان ام لا ،  
 مثلاً او ييمم قبل وقت الصلاة لعاية ثم اصاب الماء وكان قادراً على ان يتوضأ ففقد الماء  
 هل ان يدخل الوقت فهل سعى تيممه ام لا فقد يتوهم الثانى بدعوى انه غير متمكن  
 من الوقت من الوضوء للصلاة فلو دخل الوقت يحوز ان يصلى تيممه ذلك ولا يجب  
 عليه تجديد التيمم (وفيه) انه قبل الوقت يتمكن من ان يتوضأ لاستحبابه العسى او  
 لعاية اخرى فكم لا يشرع عليه ان يتيمم فى تلك الحال كك يستغنى بتممه السابق بعين  
 ذلك الملاك (ومعارة اخرى) انه لا يكون عاجزاً عن الطهارة المائية واما يكون  
 عاجزاً عن الاتيان بها لعاية خاصة لاجل عدم المقصود فتدبر (لا يقال) انه لو فرضنا  
 حصول مانع عن فعلها قبل الوقت للغياب المستحبة والاستحباب العسى كما لو نوبه  
 الوالد عن ذلك فما انه لا يتمكن من اتيانها للصلاة ولغيرها بمصدق عدم التمكن  
 من استعمال الماء فلو فقد بعد ذلك قبل دخول الوقت لا يجب عليه التيمم (فانه يقال)  
 انه على هذا يكون حكمه حكم من كان واحداً للماء قبل الوقت وكان يعلم بعدم  
 تمكنه منه بعد الذى قد عرفت لروم ان ينظر به مراجع ما ذكرناه فى تلك المسئلة

## لو وجد الماء في أثناء الصلوة

المسئلة الثالثة (ولو وجدته) أي الماء (في الأثناء) فيل (اتم الصلوة) مطلقاً ولو نلّس بتكبيرة لأحرام كم في المتن ونسب إلى المشهور عن العلي دعوى الإجماع عليه (وقيل) يعمى في صلواته إذا كان قد ركع والأبهر جمع ويتوضاً ويستقل صلواته وحكى هذا القول عن السد في مصاحبه وحمله، والجمعى : الصدوق و الشيخ في النهاية ، وغيرهم من الأصحاب (و عن) ابن الحنفية أن وجد الماء بعد دخوله في الصلوة قطع ما لم يركع الركعة لكنه إن ركع يعمى في صلاته وإن وجدته بعد ركوع الركعة لا إلى وجوبه في الوقت حين لا يقطع (وعن) سلافة أن لا يصرف ما لم يقرأ (و عن) ابن حمزة في الواسطة يجب القطع مطلقاً ما لم يركع على طهارة في الوقت ولا لم يقطعها إذا ركع هذه هي لأقوال في المسئلة

واما النصوص فهي على شوائف (الأولى) ما دل على المشهور كصحاح (١) زرارة قال قلت لأبي جعفر (ع) ما يصنع إذا وجد الماء في الصلاة قال (ع) فيصرف ويتوضاً ما لم يركع وإن كان قد ركع فليست في الصلوة فإن انتم أحد لظهورين وحسن (٢) عذرة بن عاصم المرعى عن سديد ثلاثه طرق قال سائب بن عبد الله (ع) عن الرجل لا يجد ماء فيتميم ويقوم في الصلاة فجد الماء قبل أن يركع فقال (ع) ما يصنع قال لم يركع فليصرف ويتوضاً وإن كان قد ركع فليست في صلاته

الثانية ما دل على القول الثاني كصحاح (٣) زرارة ومحمد بن مسلم قالا قلنا لأبي جعفر (ع) في رجل لم يصلا الماء وحسن الصلاة فتميم وصلى ركعتين ثم أصاب الماء أيسقن الركعتين ويقطعهما ويتوضاً ثم يصلى قال (ع) لا ولكنه يعمى في صلاته ولا يقتصها وينها لمكان أنه دخاها وهو على طهر يميم ، فإن مووده وإن كان هو الإصابة بعد الركعتين إلا أن التعليل يقتضى وجوب المصى ولو نلّس بتكبيرة لآخر (و حسن) (٤)

محمد بن سماعة عن محمد بن حمرا عن الصادق (ع) عن رجل تيمم ثم دخل في الصلاة وقد كان طلب الماء فلم يجد عليه ثم يؤتى بالماء حين يدخل في الصلاة قال (ع) يمسح في الصلاة و اعلم انه ليس يسمى لاحداث تيمم في آخر الوقت و اشتراك محمد بن سماعة بين الثقة وعبره لا يصير بالسد و به عند الاطلاق بصرف لى ابن موسى بن رويد بن شيط، ثقة الحديث كما ان محمد بن حمرا عن عند الاطلاق بصرف الى الهندي ثقة مصافا الى شهادة المحقق « صحة سند الحديث (مع) ان الراوى عنهما لم يخطئ لدى هو من اصحاب الاجماع

الثالثة . ما دل على لزوم القطع حتى بعد ركوع الركعة الاولى كحجر (١) الحسن الصعل قل لابي عبدالله (ع) رجل تيمم ثم قام صلى فمر به نهر و قد صلى ركعة ول (ع) فليغتسل و لا قدر ، اصوله قل انه قد صلى صلاته كلها قل (ع) لا يعيد .

وحجر (٢) زرارة عن الصادق (ع) عن رجل صلى ركعة على تيمم ثم جاء رجل ومعه قرطبان من ماء قال (ع) يقطع الصلاة ويصلى ثم يمسح على واحدة واما الجمع بين الصلوات بعد ذكرها في لجمع بين الطائفتين الاولتين وحوها (الاول) ل طائفة لديه مطلعه فانه للتعبد و تعبد « طائفة الاولى (واورد عليه) بان ما في دليل حجر زرارة من التعليل الموقوف على العمل العرفية مما يثبت ذلك (وفيه) ان هذه التعليلات غاية يستند منها اطلاق الحكم لانها مما يابى التصديق ترى ان مثل هذا لتعليل موجود في صحيح زرارة الفصل بين وحدان الماء قبل الركعة و بعد ولهم اتهم احداهما و به لما في صدره من الفصل و الصحيح ان يورد عليه من حجر ابن حمزة ، كالصريح في رد ما قل الركوع و لا يكون مطلقا وبسائر اخرى هو كالص في اربعة لوجدان في ولانات الدخول في الصلاة ، كما يشهد له تعبيره بلفظ المصارع فلا يصح حمله على ما بعد الركوع (ولعله) الى هذا ، لخر اشار السيد في حمله حيث قل و روى انه اذا كبر تكبيرة

١ - الوسائل - الباب ٤٦ - من أبواب التيمم الحديث ط

٢ - الوسائل - الباب ٤٦ - من أبواب التيمم - وحدث ٥ -



الأحرار م م في صلواته

الثاني م م في الجواهر وهو حمل الدخول في الطائفة الثانية على الدخول الكامل وهو الدخول في الركوع بقربه الطائفة الأولى وماورد (١) أن أول الصلاة الركوع وانها (٢) ثلث صبر و ثلث ركوع و ثلث سجود و (٣) ادراك الركعة بدراك الركوع (وهي) انه ان يدرك ذلك عدم صدق الدخول في الصلاة في نفسه ما لم يركع فهو يندبى الفساد وان اريد به عدم صدقه قبل الركوع في خصوص المعام لقيام بقرينة على ان المراء به الدخول لكامل غير الصافي قبل ان يركع فيرد عليه انها غير موجودة اد لطائفة الأولى لا يصلح لذلك لعدم تعرضها لصدق الدخول وعدمه وانما هي متضمنة لصحة الصلاة ان اصاب الماء بعد ركوع وصادها ان اصابه قبله و قد دل على ان اول الصلاة الركوع فاما هو سجد بعض لحجب وللخصوصيات ولعله اريد به انه اول جزء من السجدة والركعة والعرائة من السجدة كما نطق بذلك جملة من المصنفين و مدر على الثالث المذكور لعله اريد به ان الصلاة اسم لهذه الثلاثة وكل ما زاد على ذلك في التسمية ولو نقص عنها شيء لا يصدق على ثلثيها وان الصلوة كما جمعها في حديث الصحيح والاعم وما ورد من ان ادراك الركعة بدراك الركوع انه يدل على ان احرار ركعة هو الركوع لا انه اول جزء الصلاة (مع) ان هذه لادله لا تصلح ان تكون قرينة لادخال الدخول في الركوع من قول لسان حين يدخل في الصلاة وان اريد انه يصدق الدخول من اول التدنس بالسكيرة الا انه مطلق قابل للتقييد فهو يرجع الى لوجه الاول الذي عرفت ما فيه

ثالث ما في جملة من كتب الاساطين وهو حمل الطائفة الثانية على ضيق الوقت عن لقطع والظمارة كما يشعر به دليل حمر ابن حمر (وهي) ان حمر ابن حمران دل على لزوم كونه في احر الوقت فحال حاله يدل على ذلك المحمول على الاستصحاب

١- الوسائل - الباب ٩ - من ابواب الركوع - الحديث ١٠٦

٢- الوسائل - الباب ٣٥ - من ابواب الجماعة

وعليه فهو لا يصلح ان يكون قرية للصرف المربود وان لم يبق ماء قلنا بظهوره في نفسه في الاستحباب (وبعد ذلك اخرى) لاسيما الى هذا الجمع لا توهم دلالة حر ابن حمر ان على لزوم ايقاع التيمم في آخر الوقت وعليه فيكون الامر بالمضي وعدم الاعادة لاجل صيق الوقت (وحيث) انه لو لم يكن طاهر في الاستحباب فهو محمول عليه بقرينة غيره فلا وجه لهذا الجمع

لرابع من المصنف رحمه الله في امتهن من حمل الحريين المفصلين على ان المراد بالدخول في الصلاة فيهما لشرع في مقدماتها كالاداء بقوله عالم ير كعب مالم ينلس بالصلاة وبقوله و ان كان قد ركع دخوله فيها اطلاقا لاسم الحرة على الكل (ويرد عليه) ما افاده السد في المدارك بقوله ولا يحق ما في هذا بعدل من السد وشدة المحاذفة للظاهر

الخامس لرجوع الى المرححات وهي تقتضي تقديم الطائفة الثابتة لاشهيرة روايتها في العلم والعدا القنونة الطائفة الاولى (وهي) انه لاسيما الى الرجوع الى المرححات بعد ما كان الجمع العرفي كما ستعرف.

والحق يقتضي ان يلزم بحمل الحريين المفصلين الامرين الوضوء واستقبال الصلاة لو وجد الماء قبل الركوع على الاستحباب كما في محكي لمسوطه الاصباح والمستثنى (الايمان) انه لو ثبت حوز الوضوء واستقبال الصلاة فهو غير عا حرة عن استعمال الماء فيصلى عليه لو احدى غير تقع به صوغ مشروعية التيمم فكيف يلتزم بعده اثره (فانه يقل) ان هذا احتياط في ما قبل النص لايمان (وم) انه يمكن ان يكون عدم الامر وجوبا باستقبال الصلوة مع الوضوء رعية لحرمة الصلوة او تسهلا على المكلف ، (فان قلت) ان الطاهر عدم كون هذا الجمع عروا اذ في الحريين المفصلين امر الواحد قبل الركوع بالانصراف والتوصي ، وفي الطائفة الثابتة امر بالمضي ، ولا ريب في انها متعارضان كما يظهر لو جمعنا الامرين في كلام واحد (قلت) ان طاهر الامر بالمضي كونه اضرا الى عدم بعض التيمم (وعليه) فهو يصلح ان يكون قرية لحمل الامر بالاستسعال على الاستحباب عند (وم) لو لم يتم

ذلك وتعين الرجوع إلى امر حجت وأمر حجت مع الطائفة المفضلة لمجدلها للمعدة وهو فقه معارضها لا أكثر علمهم بعد كون الطائفتين متساويتين من حيث صفات الراوى كما لا يخفى

واما الطائفة الثالثة فمحصل القول فيها ان حبر الصبغ لا يزيل في طريقه موسى بن سعدان لحاظ الكوفي الذي قال النجاشي في حقه ، صعب في الحديث وحمر ردة يطرح لامر اس لا صحت عنه حيث انه يدل على انه يتوضأ ويسى على صلوته لدى ثم يمت به احد (وذكر قل) ان صحت حبر الصبغ لا ينافي مع حملته على الاستنجاء بعدة الثلث مع كونه التزم به لمصنفه في محكي التذكرة وبهاية الاحكام لا ينافي مع ما تم اذ الامر بالمصى في تلك الموضع محمول على الجوار اوروه مورد توهم الخط (قلت) ان حمل الامر بالمصى في الجوار من المصائب على الجوار لا سيما بعد حمل العبرة الاولى وهما على الاستنجاء كما يرى ، فادأ يعني طرجهما لذلك بعد حصول من ما احسنه المشهور اطهر ، وظهر من ذكره مدرك القول الثاني وصحة

واما القول الثالث فقد استدلل به من مادل على المصى مطلق بقصد اطلاقه بالجنين ، المفصل (وحيث) هما معارض من مع الطائفة الثالثة الدالة على لزوم القطع على من صلى ركعة فحمل كل من المتعارضين على ، هو المتعين ارادته منه وهو في الطائفة الثالثة خصوص موردها وهو قبل الدخول في ركوع الركعة الثالثة في غير مورد الصبق المطلوب عدم كونه مراداً من اطلاقها وفي غيرها ما بعد الركوع في الركعة الثالثة ، فتدبر (وهو) ما تقدم من ان مادل على المصى مطلق عرقس للنقد كما انك عرفت ان اخبار القطع مطلقاً ضعيفة من حيث لشد

واما القول الرابع فقد استدلل به بان تكثير الافتتاح لسد من اجراء الصلاة واول اجرائها لمرائه (وذكر عليه) ما ذكره في اجراء الرابع من هذا الشرح من انها من اجراء الصلاة وراجع

واما القول الخامس فقد استدلل به بان التيمم في المصى غير مأمور به فوجوب

القطع في فرض السعة بما يكور لفاد التيمم ومورد - خصوص الداء هو لتيمم في  
صق الوقت وفي ذلك لم رد لجمع بين يقتضى لالتزام بحوار - لمصو ولو بعد التمس  
شكيرة لأحرام وحمل ما دل على القطع قبل الر كوع على لاستصحاب (وفيه) ما تقدم  
من حوار التيمم في السعة (مع) أن لازم عدم حواره لأهى الصبق بطلان التيمم و  
الصلوة لو تيمم في السعة و صلى و ان لم يجد الماء في الأثناء مع أن طهر كلامه  
يدل على التزامه بالصحة في صورة عدم وجدان الماء (و قد ورد) إلى ر لالتزام بلزوم  
إيقاع التيمم في لصق بهذه المربة كما ترى ، ولا يظهر هو لمول الأول (ثم منه) بعدما  
عرفت من أن يقتضى لجمع بين النصوص حوار - لقطع لو وجد الماء قبل الر كوع فيتعين  
تقييد إطلاق ما دل على حرمة قطع الصلاة لو كان له إطلاق مع أن للمصنف منه مجازا واسعا  
كما ذكره في الجزء الرابع من هذا الشرح

## فروع

الأول هل يجد من حوا المص في الصلوة عند وجدان الماء مطلقا ، وبما دل كوع  
بالمريضة كما عن جامع له صد والمدد لك احتماله وفي الجزء ٥ و ص ٥٥٥٥  
اختياره ، أما يعلم النافله كما عن المسوود والمتمم في التحرير والفوائد والمساك و  
غيرها ، وحيث أظهر هذا إلى لا إطلاق للصوم

و استدلال (بما صراف) ما دل على حوار ، إلى المريضة (و بيان) استدلال  
النافله حايير فسحق المكن من استعمال الماء ، ومع ينحقق شرط التمس  
(وبان) الأمر وبما لا يمانظ في له حوار ، و به تنهى لاحص من له واد قطع  
النافله اختيارا

وفي الكل طر (ما لا ١) فلمعه لعدم بوجه له وطهور السؤال في المريضة  
لا يكون قرينة على ذلك

(و اما الثاني) فلم عرفت من أن حوار الاتصال لا يمانى مع نداء اثر لتيمم و  
لذلك التمس ما حوار لمص بل استصحابه إذا وجد الماء قبل الدخول في الر كوع (مع)

ان وجهه عدم الانعصاف في لفريضة امر هو عدم حوار قطعي . دلو انتقص التيمم  
بوجدان الماء اعطيت الصلاة (واما الثالث) فالامر بالانتماء ليس بمسما و حويا  
بل ارشاديا الى صحة التيمم . الصلاة وعدم بقائها (فتحصل) ان الاقوى هو لشمول  
للدفعة

الثاني لا يلحق الصلاة غير هذه من بعد ادراك وجد الماء في شأنه بل تطرأ مظنة الانحصار  
المخصوص بالصلاة فيكون المرجع في عموم مدل على تنقاص التيمم بوجدان الماء  
وهذا في الجملة مع الاكلام فيه .

اما الكلام في موردين . الاول فيما لو وجد الماء في أثناء الطواف فانه قد  
ينوهم . مسمى ملاقى مدل على ان الطواف في ليس صلوة ثوب جميع احكامها  
له ومن حمايتها هذا الحكم وهو توهم ورد . اذ لظهر عدم ورود خبر مخصص لهذه  
الجملة وما في بعض النصوص انما هو قوله (ع) (١) فان فيه صلوة . وهو غير طاهر في  
ارادة كون الطواف صلاة (مع) ان هذا الحكم من احكام التيمم فان النصوص بما  
دلت على عدم انعصافه لو وجد الماء في أثناء الصلاة وليس من احكام الصلوة كى يتعدى  
الى مدبره . ولو سلم امكان الرجوع الى الصلاة لاريد في انصراف بخصوص  
التبريل لو كانت عنه . ولا ظهر عدم انعصافه بالصلاة

لثاني اذ اقيم الميث لعدم الماء بعد زواله لو وجد الماء بعد الصلاة عليه  
او الشروع فيها لا يجب العمل بتبريل الصلاة مرله لتكرر في لفريضة او الركوع  
والمصنف (ره) في محكي الفوائد تنظر فيه حيث دل في تبريل الصلاة مرلة لتكرر  
طر . وهو صعب جدا (وعاية) ما يمكن ان يدل في توجه هذا الوجه وان كان خلاف  
لظاهر النصوص انما وجب شرط للصلاة مع عدم الماء لو تيمم وصلى سقط لتكليف  
ولا يجب (وهو) ان طاهر لادلة كون وجوبه نفسا لا عبريا  
وهل تعد صلاته لو صلى ثم وجد الماء كما عن لموحيرو المير والدروس و

في الجواهر أم لا كما عن جمع المصنفين في الأحكام وغيرهما وجهان  
أولهما الأول ، إذ الدليل إنما دل على لزوم إيقاع الصلوة بعد الغسل وهو ممكن  
فلا تحرى الصلاة التي أتى بها قبله ولا في التيمم انكشف فساد بولوجدان ولذا يعيد  
الغسل ( نعم ) بناء على لمواصلة في التيمم لدى هو بدل عن غسل الميت الملائمة  
للقول بصحة التيمم وإسناده بوجدان الماء ، لما دل على ذلك لا أنه يكشف  
عن فساد من أول تحققه لا تعاد الصلوة لوقوعه عن طهره ( لا يقال ) إن لازمه  
عدم وجوب غسله أيضاً ( فانه يقال ) إنما يجب غسله لم دل على اعتبار سببه الممت  
إلى أن يدفع

ثم إنه على القول بعدم بوجدان الماء في بناء الصلاة هل يصح في صلواته  
كما عن المعتبر أم لا وجهان أقويهما الثاني لأن من السهم بالوجدان فتقطع الصلاة  
بفسادها وبه يظهر ضعف استدلال الأول بأنه دخل في الصلاة دخولاً مشروعاً فلم  
يجز إبطاله ، ( وأما ) استدلاله بعموم قوله (ع) لمكان أنه أحلها وهو على غير  
تيمم ( فعير تأم ) أنه محض ما لو صلى المتمم نفسه فالعدي عن مواده إلى المقام  
غير ظاهر الوجه

الرابع الظاهر أن المراد بوجدان الماء في النصوص والقوانين هو التمكن  
من استعماله عقلاً وشرعاً لا خصوص لوجدان العقل ، فلو كان واحداً للماء وتيمم  
لغدت آخر فإن عده في بناء الصلوة يحرى فيه عدم كونه من الحكم في وجدان  
الماء والطاهر من النصوص والقوانين لأسماء ملاحظة ، ط : هذا الحكم من  
أحكام التيمم وكونه طهره لا للوجدان كونه صفة للماء في الأسئلة والأجوبة من  
باب لمثل حرية على أنه لا بد لاء المرأة مطلق تحدد القدرة من استعمال الماء من  
غير فرق بين الموضوع ويشهد لذلك مصنف إلى ما ذكرناه التعليقات المذكورة  
في نصوص المصنف كقوله (ع) ( ١ ) لمكان أنه أحلها ، بل وقوله (ع) ( ٢ )

فإن التيمم أحد لظهورين وغيرهما (فما) في لزوم من الاستشكال في الحديث والعدول بوحده الماء في الحكم المذكور (ضعف)

الحامس إذا وجد ماء في أثناء الصلاة ثم فقد في ثلث أو بعد إعراف من الصلاة بلا فصل يعني بطهارة الثمينة فمن لشح في المسوطة الموحدة لا يصح لزوم تحديد التيمم أصالة أخرى . انتهى من ذلك التيمم . عن المصنف . و . في المنتهى .  
التذكيرة تقوية

واسد دلالة إطلاق ما دل (١) على تنق من لزوم وجود الماء وبإطلاق (٢) دليل وجوب الطهارة له . ثم قد لا قدر المعلوم من أدليل لم يعد عدداً من التيمم وعدم وجوب الطهارة المائية بالنسبة إلى الصلاة انتهى هو . منقول . لا مطلقاً فمما سبقت إلى غير هاتين .  
مرجع إلى . لأطوار (وإنه) ممكن عتلا من استعمال ماء والمصع الشرعي أي الأمر بالمصى في الصلاة لا يرفع القدر . لا معة جمعة والحكم معلق عليها (وبان) مقتضى الأدلة وجوب الوضوء أو التيمم لكل موطوء . حرج . حرج . دليل فيسمى لناق .  
المعنى من تلك الأمور رد الية لأن الدليل المخرج في التيمم

كصحيح (٣) ر . ر . صلى الرجل تيمم أحد صلوة الليل والنهار فعاد (ع) مع ما لم يحدث أو يصيب ماء مخصوص بغير الموضع . في الجميع بطر

(١) ما لا دل . ولم يعرف . ما من المراد من لوج . أقصى هو وجود الماء مع القدرة على استعماله . لا شرعي . هو غير متحقق في المقام في ما . مدار كوج لوجوب المصى وحرمة قطع الصلوة . (٢) ما لا دل . فهو مقيد بمدل على أن لزوم ظهور الماء حرج عن الطهارة المائية ولو لم يجز شرعي (٣) ما لا دل . فلم عرفه . مر . من المراد بالوجدان المأخوذ موضوعاً لمشروعة التيمم . ليس هو . يمكن . أمضى . حسه بل اعم منه . من الشرعي . (٤) ما لا دل . فالان لمساعد من مجموع الأدلة شروط الصلوة بالطهارة . و . ما لا دل

١- الوسائل - الباب ١٩ - من أبواب التيمم .

٢- سورة المائدة - الآية ٨

٣- الوسائل الباب ٢٠ من أبواب التيمم الحديث ١

حصلت تبقى الماء يستحق الناقص فوجوب جديدها يتوقف على تحقق الناقص وهو غير متحقق في المقام ، واحتج من الصحيح غير المورد بمسوغ لما عرفت من ان المراد بصلابة الماء الممكن من استعماله عقلا وشرعا (فتحصل) ان الاظهر مانع المعتر والمردوس والى والد كرى وجامع المقصود لمساك و لروى و لمدا رك وفي الحدائق من عدم انتقاص السم والاكثناء به لغير الصلوة التي بيده بل في الحدائق هو المشهور بين المتحريين عليه العلامة في باقي كتبه (نعم) يتنقص التيمم بها اذا كان الوجدان في الفلحة ، او قبل الدخول في الركوع في العريضة لما تقدم من حوار القطع في هذين الموردين فينبغي لو حذر بالنسبة الى غير هذين بعدم المانع شرعا من استعماله فلا يكتفى بذلك التيمم ( كما انه ) لا يبعد دعوى الانتقاص مطلقا اذا كان متمكنا من ان يوضأ او يغسل في أثناء العريضة به ولو لا تطل صلاته لغير تلك العريضة كما لا يخفى

السادس لو وجد الماء في أثناء الصلاة فمن يحوز من كفاية القرآن حال الاشتغال بالصلاة ام لا وحيث بل وجوه ومحصل القول في المقام انه ان وجد الماء بعد الركوع وعلم بعدم بقاءه الى ما بعد الصلاة يحوز ذلك حرما لمعرفت من صدق عدم الوجدان بحالسة الى سائر تعاييب عدم الصلاة التي مدته ويشمله بل على ان التيمم يستصح ما يستصح المتطهر وان وجد قبل الركوع ، او بعده وعدم بقاءه الى ما بعد الصلاة فحيث انه في صورتين لا صدق عدم الوجدان اما في الاولى فاعرض حوار القطع وتمكنه من استعمال الماء عقلا وشرعا واما في الثانية فبالا ، المعرض استعمال الماء في الامد القصير لا صدق معه عدم الوجدان الذي جعل موضوعا لمشروعية التيمم فقد يتوهم عدم حواره لاحد ان العدد المنع من بقاء السهم و صحته اما هو بالنسبة الى تلك الصلاة (ولكنه) توهم فساد بناء على ما هو المشهور المنصور من ان التيمم حد الظاهر بين الاصلح خاصة فانه يحل ان يكون ماء في الصلاة متطهرا فله الاتيان بجمع ما هو مشروط بالطهارة وقد تقدم تفصيل القول في ذلك في فروع سبق الوقت في محبت المسوءة فراجع (فتحصل) ان الاظهر حوار



المس مطلقا .

السابع في حوار العدول من الصلوة التي وجد الماء فيها الى فائقة سابقة في الموارد التي لا يصدق عدم الوجدان بالنسبة الى سائر الحالات غير ما بيده من الصلوة وعدمه وحماها بل قولان وقد اضدل للثاني (عدم) بقاء اثر التيمم بالنسبة الى غير هذه الصلاة (واحيط به) بان العدول ان كان واحداً فالصلاة المعدول اليها بدل عما هو فيها بحمل الشرع وان كان مسجداً فهو ايضا اقل من صلاة واحدة الى فائقة واحية غاية الامر بالانتقال عبر وجه (وفيه) ان دالة المعدول اليها ليست بشيء يدعو يترتب عليها جميع احكام ما بيده ولا يجرى هو الاول ويشهد له اطلاق مدلل على المصطفى في ما بيده فان مقتضى اطلاقه المصطفى ولو اتمامها بدوان احر غير العنوان الذي قصده من الاول اوله) الى ذلك يرجع ما في العدايق حيث قال و بالحمل على قول الشيخ اما هو بالنسبة الى الصلوة المستقلة المحكوم عليها بالصحة من نوع تلك لصلوة التي شرع فيها لاشخصه بعينه انتهى فالظاهر حوار العدول مطلقا

الثامن اذا كان وجد الماء في أثناء الصلاة بعد الحكم الشرعي بحقوق ما يعتبر في المصطفى وجدان الماء بعده كما لو وجدته وهو في السجود وشك في اتمه ركع ام لا ، بناء على تعليق حوار المصطفى على الوجدان ، بعد الركوع فهل هو كالوجدان بعد الركوع الوجداني ام لا وحيث قد اضدل للثاني (بان) في عدة النجوى الثالثة بالاحكام (١) لا تكون نسبتها حجة فلا يشتبه بوجدان بعد الركوع (وفيه) ان ذلك من قبل لموضوع المركب لذات احد حركته والقاعدة وهو تحقق الركوع ، والاخر بالوجدان وهو وجدان الماء قسم الوجدان الى قاعدة يتم الموضوع ويترتب عليه حكمه (ورن) دليل القاعدة بناء على ترتيب اثر وجوب الحرية من حيث صحة الاحراء اللاحقة لامن جميع الجهات (وفيه) مصاف

الى اطلاق دليلها . اربع من ماض على حريون الم عده فيه من . لا حرة لا اثر لثركه  
من حيث صحة لاحراء اللاحقة كالفرائه . فان اثر ركه ليس بطلان الصلاة من محدود  
السهو وهذا دليل قطعي على عدم احتصاص الدليل بخصوص صحة الآخر واللاحقة (فتحصن)  
ب الاظهر المص في انصر من ايت

### لا يعيد الصلاة اذا وجد الماء

المسئلة الرابعة ( ولا يعيد ما صلى بسمه ) المصحح لو وجد الماء وان  
كان في الوقت كما هو المشهور شهرة عظيمة كذا في يكون اجماعا وعن  
غير واحد حكايته ( وعن ) القديمن وجوب الاعادة مع وجدان الماء في  
الوقت ( وعن ) السد في شرح الرسالة وجوب الاعادة على المصدا اذا وجد الماء  
في الوقت

ويشهد للاول طائفتان من المصنفين ( لا الى ) مدلل على معنى الاعادة مطلقه  
كصحيح (١) عندائه من على لعلني امثل اعد الله (ع) عن رجل اذا احب  
ولم يجد الماء قال (ع) يتيم بالصعيد ودا وجد الماء عليه تسلي ولا يعيد الصلاة ويصوم  
حملة من الاحبار (الثانية) مدلل على عدم الاعادة عند وجدان الماء في الوقت كصحيح (٢)  
بي بصير عن الصادق (ع) عن رجل تيمم وصلى ثم بلغ الماء قبل ان يخرج  
لوقت فقال (ع) ليس عليه اعاده للصلاة صحيح (٣) زرارة قال لابي جعفر (ع)  
فان اصاب الماء وقد صلى بسمه وهو في وقت قال (ع) تمت صلاته ولا اعاده  
عليه وجوهها غيرهما ويسمى حكمه ما لو وجد الماء في خارج لوقت من الاولوية  
القطعية

وستدل للثاني صحيح (٤) يعقوب بن قطين قال سئل ابي الحسن (ع) عن  
رجل تيمم فصلى وصاب بعد صلاته ماء أيوساً ويعيد للصلاة ام تجوز صلاته قال (ع)

١ - ٢ - ٣ - الوسائل الباب ١٤ - من ابواب التيمم الحديث ١ ١١ ٩

٢ - الوسائل - الباب ١٤ من ابواب التيمم - الحديث ٨

اد وجد الماء قبل ان يمضي الوقت نوصاً وإاء - من مضى الوقت فلا إعادة عليه (وفيه)  
انه وان كان احص من لطائفة الاولى من النصوص المتقدمة ، الا انه معارض مع  
بطائفة لكسة فحدث انه يمكن الجمع العرفي بينهما بحمله على الاستصحاب فيتم  
ذلك ، وشهد لذلك مصداق الى كونه جمعا عرفيا موثق (١) مصور من حارم عن  
انصاف (ع) في رجل يتيم صلى ثم صاب الماء فقل : ع ، اما ان افككت فاعلا اني كتب  
أقوصاً واعذور ظهره الاستصحاب (قد قبل ) ان نصوص عدم الاعادة لاشتمال  
بعضها على النهي عن الاعادة معارض صحيح ان مضى الامر به ، بسهولة يمكن لجمع  
العرفي بينهما ، وفي الاستصحاب (قد قبل ) انه او رد النهي فيها مورد توهم الوجوب  
لا ساقى الاستصحاب

و استدلل لذلك بانصراف نصوص عدم الاعادة عن المعاصر لندرة عدم وجدان  
الماء في العصر حين الصلاة مع اعتماد استمرار العجز و وجدانه بعده و بخبر (٢)  
السكوني عن جعفر عن ابيه (ع) عن (ع) عن علي (ع) انه سئل عن رجل يكون في وسط الحرم  
يوم الجمعة او يوم عرفة لا يستطيع الخروج من كثرة الرحام قال (ع) يتيمم ويصلي معهم  
ويعيد ، انصرافه وجوده موثق به عد ولكن يراد على اوله مرارته من ان الانصاف  
الشي عن فله وجوبه لا يصلح ان يكون معددا للاطلاق (مع) ان ندرة وجود هذا  
الفرد منبوغة ، واما الجواب فقد عرفت في منحة المسوعات ، بها احثيان عن  
المقام لو ود هما في الصلاة مع لم يفسد فراجع (فتحصل) ان لا أقوى عدم وجوب  
الاعادة مطلقا .

ثم انه قد يتوهم وجوب الاعادة في موارد (الاول) فيمن تعمد العبادة مع كونه  
حائطا من استعمال الماء ، من المحكي عن التهديد والاستبصار والتمية والمبسوط  
والمهدب والاصباح و روى لحيان ذلك واستدل له بصحيح (٣) عبدالله بن سنان

١ - التوبة لل - الباب ١٤ - من ابواب التيمم - الحديث ١٠

٢ - الوسائل - كتاب ١٥ - من ابواب التيمم - الحديث ١

٣ - الوسائل - الباب ١٤ - من ابواب التيمم - الحديث ١

المروى عن الفقيه أنه سئل بأعذار الله «ع» عن الرجل تصيبه الحابة في الليلة الماردة ويعافى على نفسه التلف من أعين فعل (ع) يتيمم ويصلى فإذا أمن البرد اعتسل و  
 «ع» لصلوه (و حسب «ع» ) بمعارضة مع ما دل على معنى الإعادة عن أحب فتميم ثم  
 وجد الماء بدعوى أنه «ان كان واردا في وقت الماء إلا ان عدم دخل هذه الخصوصية  
 في الحكم واضح (وهو) أن «ع» ما يتصبه لك ضروره مطلقا فيقيد بالصحيح  
 فالصحيح في الجواب عنه ان «ع» من معنى الإعادة لاشتمالها على التعليل بان  
 ب الماء هو «ب» الصبح فيقيد «ع» (مع) ان الصحيح لم يعمل بأخلافه فيتعين  
 جملة على الاستحباب أو التيمم الذي فمن معه الرجاء يوم لحظه من الخروج  
 «المحكى عن لوسيله الجامع والمصنف النهاية» المسووط والمهدب وحوب الإعادة .  
 «قد مر الكلام في هذا الفرع في المسوعات عند ذكر المسووع الثالث وعرفت ان ما  
 سئل به ليد القول حتى عنه الثالث من اروق الماء الموحود عنه مع العلم  
 بعدم وجوده بعد ذلك «المحكى عن المهدب والشهد وحوب الإعادة وقد مر الكلام  
 فيه في مساحت لمسووعات في الفرع العاشر من فروع المسووع الاول وعرفت ان لاظهر  
 عدم لوجوب

## التيمم قبل دخول الوقت

المسئلة الخامسة (ولا يجوز) التيمم (قبل دخول الوقت) اجماعا مهولا  
 مستقيما لو لم يكن منواتر أقول ان مرادهم بذلك ان كان ان الوضوء والغسل  
 مستحبا فبسبب اولئك على الطهارة مع قطع النظر عن اى عاية فرضت وليس كك  
 التيمم لاسم، على القول بأنه «بيح لاظهار فلا يصح قبل دخول وقت الصلاة فرد  
 عليهم ان الاظهر كون التيمم ايضا كك كما ياتى في المسئلة السادسة وان كان  
 مرادهم انه يعال فقدان الماء قبل الوقت غير محرم في التيمم وصحة الصلاة به لان  
 ادله التشريع اما وردت في فقدان الماء في الوقت لا عبر فرد عليهم ان عاية ما

يمضيه ذلك عدم حوار التييم قبل الوقت للصلاة لآلة به أخرى أو الاستحباب العسى و  
عدم حوافه كك كم في الوضوء والغسل مما يقصده القواعد لأن وجوب الصلاة  
مشروط بدخول الوقت وليس وجوبه من قبل لمعلق كما حققه في محله ، والوجوب  
لغيره تسع في الأخلاق والأشراط للوجوب العسى فلا يمر به قبل وقت الصلاة كما  
لأمره لصاوة ولا يصح الاتيان به بداعي ذلك لأمر أو التوصل لها ، كما حققه في  
حاشيته على لكيفية (وهو يظهر) انحرادهم لو كان ذلك كان لفرق بينه وبين غسل و  
الوضوء بلاه في وان كان مراهم . بالوضوء التهوئي قبل الوقت يصح ، إلا في التييم  
(فعيه) انه دل على صحة ذلك الوضوء وهو المرسل (١) المروى عن الذكرى ، ما  
وقر الصلاة من آخر لظهوره لب حتى يدخل وقتها ، المنحصر صعبه باعتقاد  
الآه حتى عليه (يدل) على مشروعيه لتييم التهوئي لأطلاق المرسل (لا يقال)  
به يقيد بالأحجام المتعددة (وهو يقال) به لعدم معلومة مراد المحققين لا يقيد  
ذلك بالأطلاق (فتخصص) انه لا فرق بين لظن . المأثمة والراية فيما تقتضيه القواعد  
من هذه الجهة

(و يجوز مع الصلوة) أحجامه ، كذا ولأه التييم من موارد مشروعية  
التييم .

## التييم في حال السعة

(وفي حال السعة قولان) بل احوال (الأول) ما عن المنتهى والتحرير والأرصاد  
والبيين والمعاني والمعارك وغيرها وهو الحوار مطلقا (الثاني) ما عن المشهور مطلقا  
أوبين المتقدمين وهو وجوب التأخير إلى آخر الوقت كك ، وعن ماصريات السيد و  
حمل العصى وغيرها ، دعوى الإجماع عليه (الثالث) ما عن المعتز و تدكرة المصنف  
«وهو» و لسيه ، والمختلف وغيرها وهو جواز تقديم مع تعلم باستمرار المحر وعنده مع

عدمه وعن المحقق الثاني بسنه الى اكثر المتأخرين وعن الروضة انه الأشهر  
بهم وعن غير واحد من هذه الأقوال فيه لم يعلم برؤال العدد ولا فلا يجوز  
قولاً واحداً

أقول الكلام يقع في حقين الأول فيه تفصيل لقواعد الثاني فيما نصه  
للموصول لعدم

اما المقام الأول فقد يقال بان مقتضى التوسع وان المدار على فقد الماء حين  
ارادة الصلاة لا في تمامها والثاني عليه اطلاق ادله لدلية (وفي) انه يمان لدلية  
استطارية فيحد صدق عدم له حد في وقت حصر لا يكفي في صدق انعقاد المأخوذ  
موضوع حوار تييم وان يظهر منها طريقة مناسبة للحكم والموضوع اختصاص  
مشرعية التيم بصورة سقوط التكليف بالمعدل منه رأساً فعليه ما يستفاد منها حواره  
في السعة ذا علم بعد العدد في آخر الوقت (والأولى) الاستدلال له  
بطلاق ما دل على حوار التيم والمالة بعد العحص وعدم وحدان الماء كما  
لا يحصى فتأمل وعلى فرض تمامه لا يعد دعوى احتصاصه بما اذا لم يعلم  
برؤال العدد كما يظهر مما دل على وجوب الطل رايذا على العدد ذا علم  
بوجود له فيه ، وامحتمل من الأهواء حواره في السعة ما لم يعلم برؤال العدد  
واما المقام الثاني وللموصول الواردة في المقام على فوائد (الأولى) ما استدل  
به على لحوار مطقة بالانترام لدلالته على عدم وجوب الاعادة لو وحد الماء  
في الوقت كصحيح (١) رواية لب الامي جعفر (ع) فان اصاب الماء وقد صلى  
تيمم وهو في وقت قال (ع) تمت صلاته ولا عده عليه وصحيح (٢) ابي بصير سألت  
ابا عبدالله (ع) عن رجل تيمم وصلى ثم بلع الماء قبل ان يحرح الوقت فقال (ع)  
ليس عليه إعادة الصلاة ، وهو مما غيرهما ، (الثانية) ما استدل به على عدم الجواز  
كك كصحيح (٣) يعقوب بن يقطين قل سألت ابا الحسن (ع) عن رجل تيمم وصلى  
فانصب بعد صلاته ماءً أو تيمماً وبعد الصلاة تمحو صلاته قل (ع) اذا وحد له ماء قبل  
ان يمضي الوقت تيمماً واحداً فان مضى الوقت فلا إعادة عليه (الثالثة) ما استدل

به على لزوم الاتيان بالتيمم في الآخر الوقت كصحيح (١) محمد بن مسلم عن الصادق (ع) سمعته يقول في حديث فادا لم تجد ماء و اردت التيمم فاخر التيمم الى الآخر الوقت فان فائت الماء لم يفتك الارض و موثق (٢) عبدالله بن بكير عن ابي عبدالله (ع) هذا تيمم الرجل فليكن ذلك في الآخر الوقت فان فاته الماء فلي تيممه الارض و موثقه (٣) الآخر سألت ابا عبدالله (ع) عن رجل احب فلم يجد ماءً يتيمم و يصلي قال (ع) لاحتي الآخر الوقت ان فاته الماء لم تغتبه الارض

اقول ان الطائفة الاولى اما تدل على عدم وجوب اعادة التيمم صحيح دا و احد الماء في لوقت ولا تكون في مدة السان من جهة ان التيمم في سعة الوقت حائز مطلقا او في بعض الموارد فانتهك . علاوة حواراه في السعة مطلقا حتى فيما لو علم . تعاء العدد كما ذكره بعض المعاصرين في غير محله (بسم) هي بالدلالة الانترامية تدل على حواراه في السعة في الحملة (و حيث) لا اطلاق لها لعدم ورودها في مقام السان من هذه الجهة فمعين الاحد بالمتيقن وهو الحوار لو علم باستمرار العدد (هـ) ذكر من ان حملها على خصوص هذه الصورة مما تطمئن النفس بخلافه لدرء حصول الاسباب الموحية للعلم المذكور (صعب) واصعب من ذلك كله دعوى انها مطلقة اية عن التقييد لما في حملة منها من التعادل بان رب الماء هو رب الصيد . فانه ايب عن التحصيل لان هذا التعليل لا يطر له الى موارد الجوار والا كان مقصاه حواراه مع وجود الماء . اما يدل على عدم وجوب الاعادة لو صلى بتيمم صحيح

واما الطائفة الثانية فهي اما تدل على وجوب الاعاءة لو وجد الماء في الوقت ولا يطر لها الى ان التيمم في السعة حائرا لا . ولا تنافي حواراه . كما انه لو ورد ما دل على وجوب اعادة الصلاة جماعة عند انسقاد الجماعة . لا ينافي مشروعة ما سلاه مرادى صل

ذلك فيلزم به تعدد أولئك من جهة دل على عدم الوجوب بل الظاهر من دليل صحيح  
 بن يقطين فإن مضي الوقت فلا عذر عليه حوازه في السعة في الجملة ، وإن امتنادر  
 منه في فرض واحد فصل (ع) بين ما لو وجد الماء في لوقت محكم بالإعانة وما لو  
 وجد في خارج الوقت محكم بعدم الإعادة (وعلى ذلك) فمضاف إلى عدم تعارض الطائفتين  
 من هذه الجهة هما متعارضان في دلالة على لجواز في السعة في الجملة والمتعين من هذه الصورة  
 العلم باستمرار العدد

بعم هما متنافيان من حيث دلالة على وجوب الإعادة وعدمه ولكن مقتضى الجمع  
 العرفي بينهما كما عرفت ضمن لطائفة الثانية على الاستحباب واجب ما ذكرناه و  
 بما ذكرناه من أن ما أفيد في مقام التجمع من الطائفتين بمسألة الماء على تعارضهما  
 من جهة دلالة الأولى على الجواز مطلقا ولأنه على عدم لجواز كثر (ثلاثة) يحمل  
 الأولى على صورة وجدان الماء قبل الفراغ من الصلاة بأسم (وحرر) يحملها على  
 صورة التيميم قبل الوقت لصية أخرى فدخل وقت الصلاة فصلاها في لسة (و ثلاثة)  
 يحملها على صورة الحمل والالحكم المصانفة (كتب) أحسنه عن المقام مضاف إلى أن  
 قوله (ع) في ذلك انصوص وصلى ثم بلغ الماء بأي عن الحمل الأول وقوله (ع) فيم تيميم  
 وصلى يأتي عن النبي والثالث خلاف طهرها

كما يظهر بما حققناه من ما أفاده بعض المصنفين في توجه العمل للثالث إن الطائفة  
 الأولى تحمل على صوره العلم بعدم وجدان الماء لظهور لطائفة ثالثة في الاحتصاص  
 بصورة احتمال وجدان الماء فتكون حص مطلقا منها ، ولا حل ذلك تكون احص  
 مطلق من الطائفة الثانية فحمل هي على صورة أرخاء جمع (غير تام) ثم عرفت  
 من عدم كون الطائفتين مطلقتين ، مضاف إلى عدم التوافق بينهما من هذه الجهة (مع)  
 به لو سلم ذلك لا ينم لجمع المذكور لتوقفه على القول بانقلاب النسبة ولا نقول به  
 في هذه الموارد

وما لطائفة الثالثة هي وإن دلت على وجوب التأخير وعدم حوار المدار إلا  
 بالاشتغال على الترجيح المبرورة ماهرة في الاحتصاص بصورة رجاء وجدان الماء



(وعلمه) وهي لازمة مع الطائفة الأولى (١٠٩) يخرج عما تقتضيه القواعد من الحوار مع الاحتمال ايضا (مع) به لوضع من ذلك وادى على كونها شاملة لجميع الصور فبعد طائفة الطائفة الأولى الدالة على الحوار في صورة العلم باستمرار العدد فعمل (من قلبه) الامام عن الله على ذلك لانه حملته تلك لخصوص صحيح (١) رآه عن احدهما (ع) انه لم يجد المسافر الماء فطلب مدام في الوقت فداحاف ان يهوته الوقت فلبسهم ولبس في آخر الوقت فنه مطلق شامل لجميع الصور (قلت) ان صاهره وجوب الطلب في تمام الوقت (وحدث) ان الاخوة على خلافه فعمل على رده انه يطلب ان كان الوقت يسع لطلب ولا فتيمة بلا طلب ولا دلالة له على وجوب التأخير فهو ليس من هذه الطائفة التي قد عرفت في مسحت وجوب الطلب به يمكن دعوى ظهوره في نفسه مع قطع النظر عن الاجماع او بواسطة المصنف الآخر في ذلك وراجع

والمتحصل من مجموع ما ذكره ان مقتضى القواعد ، و المصنف الخاصة وجوب التأخير مع العلم بالتقدم للعدد و مقتضى لخصوص الخاصة وجوبه مع احتمال لا تناف مع ايضا وادى خرج عنه نفسه القاعدة من حوار الدار في هذه الصورة . مقتضى كلنا انه امتن من الأدلة حواره في نفسه مع الاعتناء ببقاء العدد ولو كان خطأ

من قلبه انه ساء على . هو الحوار من حريص الاستصحاب في الأمور الاستثنائية ولو كانت تدريجية ، يجري استصحاب بقاء العدد الى آخر الوقت فتعلق صورة احتمال الأرتفاع بصورة العلم بالبقاء غاية الأمر يكون حوار الدار حواراً ظاهرياً ، لا واقعياً (قلت) انه مع الدليل لا يرجع الى الأصل ، وقد تقدم ان الطائفة الثالثة مختصة بصورة الاحتمال و تدل على وجوب التأخير ، ومعها لا وجه للرجوع الى الأصل

## لا يجب تجديد التيمم لكل صلوة

بقي في المقام أمور يجب التنبيه عليها (الأول) إذا تيمم لصلاة سابقة وصلى لأرب في حوار إتيان الصلوات التي لم يدخل وقتها بعد دخوله ما لم يحدث و يجد ماء في الحمة وعن الدخيرة الظهراء لا خلاف فيه بين الأصحاب وعن لحناف و المعتز دعوى الإجماع عليه

ويشهد له حمة من نصوص صحيح (١) حماد بن عثمان قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل لا يجد الماء أيتم لكل صلوة فقال (ع) لا هو بمسألة الماء و صحيح (٢) زرارة عن الصادق (ع) في رجل يتيمم قال (ع) يحريه ذلك لئلا يجد الماء وصحيحه (٣) الأحرار قال لابي جعفر (ع) صلى الرجل يتيمم أحد صلوة الليل والنهار كلها فقال (ع) نعم ما لم يحدث أو يصب ماء أو يحوط غيرها (وإراثة) مدافعت من النصوص (الأولى) ما دل على أنه يتيمم لكل صلوة كحضر (٤) فيهما عن الرضا (ع) يتيمم لكل صلوة حتى يوح الماء (الثانية) ما دل على أنه يتيمم لصلوة واحدة و لا فلها كحضر (٥) الكوفي عن الصادق (ع) لا يمتنع بالتيمم الصلاة واحدة و لا فلها و لجمع العرف يقتضي حملها على الاستصحاب وما فيها من اختلاف على اختلاف مراتب الفصل (و منه يظهر) عدم صحة ما قيل من حملها على لغة ، لا يحمل الحر على لغة مع عدم معارض وعدة المروية عنه و موافقة مضمونه لمذهب المخالفين لاتصلح لذلك

أما الكلام في أنه هل يجوز لأبى في أول وقت الصلاة ، فمن غير واحد منهم الشيخ في المسوط لجوار مع قولهم بالمتابعة ، وعن بعضهم القول بعدم لحوار مع الترامه في تلك المسئلة ولو في بعض صورها بالمواساة ، وعن جماعة تبعية حكم هذا العرف للحكم في تلك المسئلة ، وهي الأقوى ، و ذلك لأن نصوص الاكتفاء يتيمم

واحد لصلوات متعددة نسب في عدم بيان حوار الصلوة في السعة كى يتمسك باطلاقها بل في مقام بيان عدم وجوب تحديد النية لكل صلاة بل الظاهر منها هو عدم وجوب التحديد وجهه ان الصلاة معه في مورد حوار النية لو كان محدثا كما يظهر لمن لاحظ مدعيها من السؤال والجواب وهي لا تدل على حوار الصلاة الا في مورد يجوز النية والصلاة (وعليه) فلا يجوز في موطن العلم برؤاى العدد واحتمال التيقن عرفت وجوب التأخير فيهما ويجوز مع العلم بالاستمرار وذلك يظهر ان ما استدله على الجواز في صورة الاحتمال من اختصاص بنصوص التحجير بغير النية وما هو يرجع الى ما تقتضيه القاعدة وهو الحوار كذا تقدم فاسد (مع) ان دعوى اختصاص تلك النصوص بغير النية (مضبوطة) بالظاهر منها لاسما بعد ملاحظه حوار النية لغير تلك الصلاة من الهيات المع عن الصلاة في السعة لا مجرد عدم حوار النية (و بعبارة اخرى) انها تدل على عدم ترشح الامر العرى من الصلاة الى النية وعدم صحة الاتين به للتوصل الى الصلاة لعدم صحة النية فانه يصح اذا اتى به لغاية اخرى او استعاض به بالشي (ولا يصور) وجه لذلك سوى لزوم تحجير الصلوة وعدم حوار الايات بها في السعة كما لا يخفى (فتحصل) ان الاظهر لزوم تحجير الصلاة الثانية فيها ايضاً

## المراد بآخر الوقت

الثاني المراد بآخر الوقت الذي يجب التأخير اليه الاخر العرفي ، لا الاخر الحقيقي لتعدد العمل على التحصيل عالياً او دليلاً ، فيكون تكليفاً بما لا يطاق (فهل) يجب الصبر الى زمان لا يعنى من الوقت الا بقدر الواحات ، ام يكفي عدم زيادة الوقت عن الصلاة لمصلحة على الواحات والمندوبات للمعارفة مثل القنوت والمفدمات المتعارفة كالشي الى مكان المصلى وسجوده ام يكفي عدم زيادة الوقت عن الصلوة المشتملة على المستحبات حتى غير المتعارفة وسجوده ، حيرها اوسطها ولا يخفى وجهه

الثالث صرح جمع من فضلاء الأصحاب ، ومن عليه فائدة فالوقت كلها سالحة  
لتييممه ، كذا في الحقائق وعن بعض عدم وجود اختلاف فيه  
واستدل له بمعموم ، له (دع ١) ومسمى ، ذكر صلاة وبتك صلتها ، وخصاص  
احاد (٢) لمصريه ، لتييمم اوجبة لوقت (وسعة) حكمها من احاد (٣) الموسعة  
الواردة في المراتب الموقفة لانتهاها على تحليل الموجب لتبعدي عن مو دها لى  
المقدم (ولكن) يرد على الاول انه لا يظن له لى غير الوقت من الشروط كى يستدل به  
لائحات طهوية اشعم ولا كنهه به واما يدل على ان لاقوات كلها سالحة لوقوع  
الصلاة القصائية فيه ، ومصادره اخرى به لا يدل على سقوط اعتبار نظم رة المأثية كما  
لا يدل على سقوط غيرها منه يعسر فى الصلاة ذات تعدد الاثر به وما شائى) فهو وان  
كان متشا فى نفسه الا انه لا يدل على حو رة فى السعة بعدم عروب من ان مقتضى الآية  
الشريفة وما شائى من لصوص عدم حوار الداراد علم بعدم سمر ر العدد لى 'أحر  
الوقت لدى يجوز بأحر الصلاة اليه (واما الثالث) مصادره ما يمكن اثباته بتلك لصوص  
حوار لانتاس به اذ علم بسمر ر العدد لما عروب من اخف من الحكم فى الملحو  
به بهذه الصورة

وحق القول فى اقدم انه تارة يقول ، مصادره فى القضاء كما هو المشهور .  
وحرى يقول ان وقتها يمرر ام على القول بالمصايقة فمحور سيمم لها حتى اذ  
علم بروال لعد فى الرمن الاحق لاصلاق الة مشروعية اسمم للصلاة من الآية  
والمصوص ، نعم يعتبر ان يكون اعد الروال بعدا و الا فلا يصدى عدم الواحد  
واما على القول بالموسعة واد علم بروال العد فى الرمن الاحق لا يجوز  
التييمم ، والا يجوز لى عرف من ان هذا مما تقتضيه المساعدة وعلما الاعتماد  
بعد من عدم شمول لصوص احادة للمدم (اللهم) لا ان يقال ان الظاهر اتحاد

١- الوسائل - الباب ٢ - من أبواب قضاء الصلوات

٢- الوسائل - باب ١٤ - من أبواب التيمم

٣- الوسائل - الباب ٢٢ - من أبواب التيمم

حكمها مع العرئى لائيه ، لى عرفت انه مع احتمل روال العدد لا يحور لندارهيا  
فكثفى المقام ، فتدبر

الرابع صرح غير واحد منهم المحقق \* الشهيد بخوار ، لتيتم لصلاة المسافة  
الرائية بدحول وقتها كصلاة الليل (ولكن) لاطهر عدم حوارها الا مع العلم باستمرار  
العدد الى آخر وقتها ، اعلم ذكره في العرئى لشمول لارئة لها ياف (وما) البوغل  
غير الموقنة فيحور لها لتتم حتى مع العلم بروال العدد في الرمان الاخرى لاني مصغه  
تموت بموات الوقت فلو لم يأت بها عند فقد الماء عند وقت

الخميس لو اعقد صبح الوقت وتمامه صلى ثم اكتشف سمة لوقت قصر الشح  
في جملة من كسبه انه يجب لاء \* وعن المحقق \* ولشيد انه لا يجب

وسند الشري (ه) بطهر ط \* شرعة وصلى صلوة \* هو بها فكون محرية  
(وه) ١٠١ من الصوص (١) على انه لا عده على من رجم وصلى ثم بلغ الماء قبل خروج  
الوقت ادلا وحده له على القول بالتصحيح لادلك

وهما طر (ه الاول) فانه على القول بالتصحيح لم يطهر ط \* شرعية ولا صلى  
صلاة ماوراءها من كن سجدة كونه ذلك فلا تكون محرية (وه) (صوص) فلم يعرف  
من دلالتهم في انهم على التوسع في الجملة لا مطلق

ولتحقق انه على القول وحبس حير الى آخر الوقت يجب عليه الاء \*  
وام على القول بالتوسع فانه على المحذور لا يجب لاعادة اد علم حين التيمم  
بستمرار العدد الى امد يدوى آخر الوقت واقعا ، وتجب اد علم بروال العدد او  
احتمل ذلك ، ومنه يظهر الحكم \* على المسئلة الاخر لدى احتارده جماعة منهم  
السيد في العروة .

## جميع غايات الطهارة المائية غايات للتراية

المسئلة السادسة جميع باب الوضوء و لعل عيت للتيمم كما هو المشهور

شبهة عظيمة بل عن مسهب المصنف «وه» دعوى بنى الخلاف فيه  
ويشهد له حملة من المصنفين، ولله على ن لتيتم طهور لما حر كما ان ثماء  
طهور القدر كصحيح (١) محمد بن حمرا و حميل ن الله تعالى جعل التراب طهور  
كما جعل الماء طهورا وصحيح (٢) زر زه عن الصادق «ع» في رجل تيمم قل «ع»  
يحريه ذلك الى ن يعدد لماء وصحيح (٣) حماد عن ابي عبد الله «ع» هو بمرة  
الماء وحس (٤) السكوني عنه «ع» ن النسي «ص» قل يا ادر يكفيك الصعيد عشر  
سين وصحيح (٥) زرارة عن الباقر «ع» التيمم حد الطهورين وصحيح (٦)  
محمد بن مسلم عن الصادق «ع» ان رب ثماء هو رب الصعيد فقد فعل حد  
الطهورين و هو ه غير ها ومقتضى اخلاقها انه يستباح به جميع ما يستباح  
بالطهارة المائية ودعوى انه لا يعد الطهارة بل هو مباح ستعرف ما فيها في  
المسئلة الثامنة

ثم انه وقع لكلام في موارد (الاول) نسب الى صاحب المجمعين «وه» ابن المصنف  
طاب ثراه انه منع من استباحة اللث في المساحد ، ودخول المسجدين ومس كتابة  
القرآن بالتيمم (واستدل له ) بقوله تعالى (٧) (ولا حب الا يعرى ميل حتى تغسلوا)  
حيث جعل نهاية التعريم العسل فلا يستباح به مرة والا لم تكن العناية عايه وكذا  
مس كتابة القرآن اذا لامة لم ترق بين المس واللث في المساحد ، (و اورد عليه)  
سيد المدارك بقوله ن رادة المساحد من الصلاة محار لا يصار اليه مع القرينة ، مع  
احتمال لم لغير ذلك احتجلا ط هرا وهو ان يكون مطلق النهى للصلاة في احوال  
الحاجة الا في حال لسر لحوار ت يتباح بالتيمم انتهى (وقبه) ان هذا التفسير لى  
عليه بنى العجر استدلاله و هو كون المراد مواضع الصلاة اى المساحد مما دل

عليه. لصوص الواردة عن المعصومين عليهم السلام في تفسير الآية الشريفة كصحيح (١) درادة ومحمد بن مسلم عن القرق وع قلناله العائض والحب يدخلان المسجد لاقال وع الحائض والحب لايدخلان المسجد الامختارين ان الله تاركه تعالى يقول ولا حياء الا على سبيل حتى يغسلوا (والصحيح) ان يورد على دليل المحر وده بان ادلة لدلية تكون حاكمة على الآية الشريفة كما انها حاكمة على ساير ادل على اعتبار الوصوء والغسل في شيء من العبادات كالصلاة وحوها

الثاني سب في العدائق الى السيد به في مداركه . التزم بان ما شئت توقعه على مطلق الطهارة من العبادات يسحبها التيمم وما شئت توقعه على نوع خاص منها كالغسل في صوم الحب لاسبغه التيمم لاحتصاص ادلة كونه مبيحا بالنسبة الاولى (وفيه) ان مقتضى اطلاق الادلة قدم التيمم في الغسل والوصوء في جميع احكامهما لاسبغ بناء على المختار من كون الطهارة من العبادات المطلقة عليهما لا امراً متولداً منهما

الثالث المحكى عن نهية لاحكام والحد من الاشكال في مشروعية التيمم بدلا عن الوصوء التجديدي (ولكن) صاحب الحواهر وده ادعى دحوله في ظاهر اجماع المسبوق وكيف كان فشهد لدليله عنه اطلاق ادلة الدلية ، بل يمكن ان يقال ان لصوص الوصوء التجديدي بانفسها صالحة لاثبات استحباب التيمم التجديدي لاحظ قوله (ع) في مرسل (٢) بعد ان ظهر بعد الظهور عشر حسنات فانه بصيغة مدلل على طهورية التيمم وانه احد الطهورين يدل على استحباب التيمم التجديدي وسعد السد لا يصح للتسامح

الرابع من الموارد التي وقع لخلالها وها كونه مستحبا . بالمعنى الذي

١ - الوسائل - الباب ١٥ - من ابواب الحياء - الحديث ١

٢ - الوسائل - الباب ٨ - من ابواب الوصوء - الحديث ٣

سموه في الوضوء والأمر كونه كذلك فإن بدل من الأثر (١) على ن التيمم  
أحد الطهورين بصيغة بدل على محبوبة الطهر في بعض المتقدم في محدث استصحاب  
الوضوء في بعض يدل على استحباب التيمم في بعضه ولا يزال عليه بأنه لا يستدعي سوى  
محبوبة لكون على الطهر، وقد عرفت دفعه في ذلك لمحدث فراجع  
(لخامس) وقد تقدم في المسئلة المتقدمة الاشكال في تيمم لفتاهب للفرصة  
ودفعه وعرفت ن الاظهر مشروعة التيمم سهوئي كالوضوء التهوئي فراجع  
ما ذكرناه

(السادس) في بحة الوضوء التيمم لدى بدل عن عمل لحبس ماء على  
حرمة فعل لأغسال و بعض ك تيمم يطلق لمحدث قولان قد استدل للثاني  
بان تحقق ما يوجب الحدة، وهو حول الحدة بوجوب ارتفاع أثر التيمم فلا يجوز  
لوطء بعده وقد تقدم الكلام فيه في احكام لمحدث فراجع  
(السابع) اذا تيمم لم يقم له باب كالحكم الطهر، كما هو المشهور هذه الاثبات  
بكل ما يحتاج فعله الى الطهر، فيه ادكاتب الدية من المدايات التي يشرع لها التيمم  
لقوله (ع) في صحيح (٢) حماد ومن لا يجد الماء قد سأل عن انه يتيمم لكل صلوة  
لا هو رلة الماء وقوله (ع) في صحيح (٣) زرارة في رجل تيمم يحريه ذلك الى ان يجد  
الماء وقوله (ع) في صحيح (٤) السكوني ان السلي (ص) قال يا دريكميث الصبي عشر  
سبعين، ويحرم غيرها منصوص بالدلة

## التيمم بدل الغسل يعني عن الوضوء

المسئلة السابعة التيمم لدى بدل عن عمل الحدة حله كحله في لاعاء عن  
الوضوء بالاحلال فيه ويشهد له، ان ايمان الشريفين، وغيرهم اذلة الدلة، واما

١ - الوسائل - الباب ٢٣ - من ابواب التيمم الحديث ٥

٢-٣-٤ - الوسائل - الباب ٢٣ - من ابواب التيمم -



هو بدل عن سائر الاعمال ، ومن المبدأ وطهر المقعدة الاحتراء تنم واحداً من الحاجة الى تيمم وعن الذكرى وفي المدارك ستة الى سبعة الاصحاب ، وفي الحواشي ان لم يتحقق ما ساء الى سائر الاصحاب ان لم يكن قد تحققت خلافه

وكيف كان بعد استدل له بالاول (١) ادلة تبريل التراب مرة الماء وما . واه (٢) ان ينصر من ان تيمم الحب والحنث سواء وفي المدارك الاظهر الاكتفاء بتيمم واحد بناء على ما احتروه من احد الكيفية وعدم اعتبارية ، لندبة فيكون حار . مجرى اسباب الوضوء والغسل المختلفة

وفي الجمع نظر (اما الاول) فلان تبريل التراب مرة الماء بعد كون الحكم في ما يتعلق بالماء وهو الغسل والوضوء متعددين يقتضى اعتبار التعدد في التراب لا الاكتفاء بتيمم واحد ، واما ما رآه بعض المصنفين من كراه كون عدد الادلة تبريل التراب مرة الماء اولاً وعدم الاطلاق لدليل البداية على فرض وجوده ثانياً فغير سديد كما يظهر من لاحظ نصوص لندبة ، والصحيح ما ذكره (واما الذي) فلانه انما يدل على التساوى في الكفة لافى الكفة بطرما ، ومن ان بعض الحنث كعمل الحنث ( واه الثالث) فلان الاتحاد في الكفة لا يلازم الوحدة ، بعد كون مقتضى الأصل عدم التداخل في الاسباب والمسببات واما الترميم في اسباب الغسل والوضوء لاجل الدليل للاتحاد ، لكيفية (والاظهر) اعادته عن الوضوء فيجب الوضوء او السمع بدلا عنه بناءً على ما هو المشهور من عدم احراز العمل مطلقاً عن الوضوء ، واما بناءً على ما احتروه من الاجراء فلا يجب لاطلاق نصوص الندبة

(ثم اه) على المشهور لو وجدت الحائض بعد ان تيممت تنم من الماء فقدر الوضوء بطل تيممها الذي هو بدل عنه حصة كما به لو وجدت ما يكفي للغسل ولم يمكن صر وفي الوضوء بطل تيممها لدى هو بدل عن الغسل ، واما ان وجدت ما يكفي لاجلها فهل ينقض مع

أو ما تحدث بهما م خصوصاً هو يدل عن غسل ، أم ترجع إلى نزعها وحسب و  
لعلها أقوال

قد استدل الأول ، بصدق الوجدان في كل منهما وعدم إلحاح (و فيه) أنه  
ساءة على ما هو الظاهر من تسالمهم على همة لغسل يتعين صرف الماء فيه وهو يوجب  
العدد عن الوضوء فلا يكون ما رواه ولا ينقص التيمم الذي هو يدل عنه (وعوى) به  
لم تحاولت تكليفه وتوصأت صح وصونها لعدده الترتب ومقتضاها انتعاش ما هو يدل  
عن الوضوء أيضاً على تعدد ترك الغسل ، ولو بلغت الماء أنقص التيمم (مدفوعة) بما  
حققناه في محله وأشار إليه في هذا المسح مرتداً من عدمه بأن قاعده الترتب في  
مثل الوضوء مما هو مقيد شرعاً بالعدة ، وما ذكرناه يظهر ضعف الوجه الثاني أيضاً ،  
فيتعين الثالث ، ساء على ما هو الصحيح ، من عدم العمل بالمرعة في تشخيص الأحكام  
الشرعية وموضوعاتها .

## إذا أحدث المتييم

المسئلة ثامنة إذا تيمم المحدث بالأكبر بدلاً عن الغسل ثم حدث بالأصغر ،  
ففيه أقوال (لأول) أنه يبطل تيممه فيعيد التيمم بدلاً من الغسل وهذا هو المشهور بين  
أصحاب شهرة عظيمة كادت تكون جماع بل عن المصنف في المختلف دعوى  
الأجماع عليه (الثاني) أنه لا يبطل التيمم الذي هو بدل عن الغسل ، وهو الذي  
احتاره السيد في شرح لرساله وتبعه جماعة من المتأخرين كالمحدث الكاشاني في  
محكي المعانيب وكاشف اللثام وصاحب لدحيمة والسيد في المروة (الثالث)  
التفصيل بين التيمم الذي يدل عن غسل الحادة وما هو بدل عن غيره فيبطل الأول  
دون الثاني .

فالكلام يقع أولاً فيما هو بدل عن غسل الحادة ثم في غيره  
أما الأول فقد استدل للمشهور بوجوه الأول أن التيمم لا يرجع لأحدث الذي هو

منع ، بل إنما هو صحيح هو حب دفع المص وذلك (للاجماع) المدعى عليه في كلمات  
الاساطير في المعتر النعم لا يرفع الحدث وهو . ذهب العلماء كافة وعن جامع المقاصد  
اجمع علماء الاسلام الاشارة على ان النجم لا يرفع لحدث وانما يعيد الاباحة وبعدهما  
كلام غيرهما (ولان) المتيمم تجعل عليه الطهارة عند وجود الماء بحسب الحدث السابق  
فلو لم يكن الحدث السابق باطلاً لكان وجوب الطهارة بوجود الماء ادلاؤه غيره ووجود  
الماء ليس حدثاً ، لا اجماع (وعليه) فمضى احدث الماء الاستنابة وعاد حكم الحدث الاول  
وحسب التيمم بدلا عن الغسل

وبه (اولا) ان المستفاد من قوله تعالى في ذلك (١) ما يريد الله ليخبر  
عليكم في الدين من حرج ولكن يريد ليطهركم  
وقوله (ص) في السورة (٢) المروى بعدة في جعل في (١) من مسح او طهورا ، وقوله (ع)  
في صحيح (٢) جعل في ان الله عز وجل جعل التراب طهورا كما جعل الماء طهورا ، وبعده  
غيره من الموصوف ان الدم كالوضوء و غسل طهاره على المختار ومطهر على المشهور ، و  
اما الاجماع الذي استدلل به على كونه مسحاً ، فلو سلم كونه تعدياً مع ان للمنع عنه محلاً  
واسعاً لاحتمال استناد المجمعين الى توحيد الاعتدالي المذكور فهو لا يدل عليه لحوار ان  
يكون المراد بما ادعوا عليه لاجماع عدم كون التيمم رافعا للحدث كالوضوء والغسل  
من بلا اثره بالمرّة على وجه لا يفتح الى فعل الطهور ما لم يحصل صب حديد ، و اما  
الوجه العقلي المذكور ويدفع بان انفة من التيمم حتى على القول بكونه رافعا  
بوجود الماء ليس لاحل كون الماء حدثاً بل لاحل ان رافعه اما تكون في صورة  
فقدان الماء فمع سدله بالوحدان فتدل الموضوع و يعدم موضوع مشروعية التيمم  
ولا مانع من الاثر ان يكون طهورا ما دام كونه حرا عن استعمال الماء اذا ساعدنا  
الدليل على ذلك .

١ - سورة المائدة - الآية ٧

٢ - الوسائل - الباب ٢ من أبواب التيمم

٣ - الوسائل - الباب ٢٣ من أبواب التيمم - الحديث ١

في قول الشاهد الذي في محكي شرح الألفية على القول بأنه مسح لأرفع يده  
لا يتعلّق من أحدث الإحالة لئلا يصحّ معها الدخول في الصلاة فمضى أبعد الصلاة  
ولتلك الحالة دفع أحدث بدلة إلى هذه الصلوة بمعنى رول المانع  
وقد ان أحدث و لم يكن من لصعات الحقيقة الواقعية على ما سير عليك .  
الآن من الأحكام الوضعية لأغترابه وعدم حوار الصلاة من آثاره فعدم  
ترتب الأثر عم من عدمه ( اللهم ) إلا أن يكون مراده به لكونه من الأمور  
الاعتدالية لا بغيره ، مع عدم الأثر إذا اغترابه من الحكم بالآثار فترتب عليه  
محال فتدبر

( وثبت ) لو ترك عن ذلك وسما به مسح فمدّله أنه بعد لالة الدليل  
على دفع مبيعة الحياة بالسهم وإراحة لمايات به لأدليل على عودها الحدث الأصغر  
وبه ما وجب الوضوء و لئيم بدلا عنه لا مانية الحياة لاسيما و من مقتضى إطلاق  
ما دل على كونه بمرارة الوضوء ، فعل . دفع لمبيعة مدام العذر يكون باقيا  
( وعليه ) فلا يسعى إلى ما قبل من أن الليم لا يقتضى الأرفع ما يعتد قبل أن  
يحدث حدث

بوجه الذي ما ذكره لمعتق له داني دمه و محصله ، أن الطهارة صفة  
وجودية تحصى بدلتها وان الحدث قداره مع وية حادثه بأسبابها مبيعة من الدخول  
في لصاوة وليس بين ذاتهما تصادف التناهي إنما هو بين اثريهما وهما حوز الدخول  
في الصلاة . و الامتناع منه وعمل الحياة إنما يكون رافعا للقدارة العاصلة بها ، و  
معيداً للطهارة و أما لئيم الذي يدل على فعالية ما تدل عليه الأدلة كونه معيداً للطهارة  
وأن كونه بمرارته في رفع القدرة والأدلة قاصرة عن اثباته ( وعليه ) فمادل على طهورية  
لئيم إنما يقتضى حوار الصلوة ورفع مبيعة الحياة مدام بقاء أثره لعدم اقتضاء طهورية  
الليّم الأمر أحتمل للتأثير مدام بقاء أثره فمضى اقتضى عدت الحياة مبيعة بالفعل ولا أثر ال  
ما يعتد بالاثم الذي هو بذل من العمل

وفي كلامه قدّمه «واقع للنظر (الأول) أن ظاهر كلامه كون الحدث والطهارة من الأمور الواقعة بالدرجة وهو غير تام أدلوا كان منها لكنا من جملة المقولات وما يحتل منها أسس المقولة الكتب الثم بالنفس وكونها منها غير ظاهر أد الأمور القائمة بالنفس على ثلاثة قسم (م) الصور العائمة من الاعتقادات الصحيحة والاعتقادات العسرة (وم) «إحدى صدور الفعل الاحباري (وم) الملكات الماضية والاحلاق الرديلة . وعدم كونها من القسمين الأولين لا يحتاج الى بيان ، واما عدم كونها من القسم الآخر فلا الأمر ، يكون الحدث من الاحلاق الرديلة الموحدة لعدم مع به يحصل للمعصوم من علمهم الملام وربما يقع على وجه العادية المكملة للمفسر كذا يرى (و عليه) في هذه الحكما بكلعين ولاهذين منوعين من الحكم السكلي لانه من ا رهم . ونفس الالتزام يكونها اعتبارين وصحيين شرعيين (وحيث) انه لا يثبت على اعمدهم سوى اباحة الصلاة ونحوها . وعدمها للالتزام ببقاء الحدث مع عدم منه من العبادات اعمولا يصدر من الحكيم (الثاني) ما ذكره في « من عدم الاتحاد بين الطهارة والحدث لا يخلو من منع اذ المستفاد من الآية الشريفة والاسوس هو ان في سبب على وجه لا يمكن رفعها ولا اجتماعها اذ قوله تعالى (١) (٢) ان كنتم حسا « فهو ( كالمصريح في ان الطهارة رافعة للحجبة وكذا غيره من الأدلة (الثالث) ذكره من به متى انفس أدت الحجبة مانعة ، فانه يرد عليه انه بعد دلالة الدليل على ان التيمم واجب لطهارة ورفع مانعية الحجبة فعود ما عينها بالحدث . الأصغر الموحدة لحدث آخر غير حدث الحجبة الذي يرفعه الموضوع يحتاج الى دليل معهود

الوجه الثالث صحيح (٢) رواية عن الباقر (ع) متى أصبت الماء فعليك الفصل ان كنت حسا ولو سوء ان لم تكن حسا ، يدعوى انه بمفهومه يدل

على عدم وجوب الوضوء على أحد . بطلان قول السيد لقائل يوجب الوضوء  
على الحب على تقدير عدم كفايه له ، لعله (وفيه) أن المراد بخاصة الماء وحدان  
الماء الكافي لرفع الحدث السابق ولمحدث بالأكبر الذي يصيب الماء غير الكافي  
لعله خارج عن مورد (مع) به لو سلم شموله له أيضاً فهو محل في قوله (ع) والوضوء  
لم تكن حساً ، الحب الذي تيمم ثم حدث الماء غير الكافي لعله لا يكون حساً  
عند السيد حقيقة أو حكماً بل هو محدث وحدان الماء عند الوضوء فعليه ذلك

المرجع يدل على نفاذه بالحدث من المصوم المتعددة كصحيح (١) زرارة  
قال قلت لأبي حمزة (ع) يصلي الرجل التيمم واحد سلوة الليل والنهار كلها فقال (ع)  
نعم ما لم يحدث أو يصب ماءً ويحويه غيره . وهي يدل على أن مطلق الحدث نفس مطلق  
التيمم (وفيه) بها أيضاً يدل على عدم حوارج الدخول في الصلاة مع التيمم الذي أحدث  
بده . وهذا لا كلام فيه وأنه الكلام في أنه يوجب الوضوء أو التيمم بدل الفعل  
وهذه المصوص قاصرة عن إثباته .

الدرس صحيح (٢) محمد بن مسلم عن أحدهما (ع) في رجل أحب في سفر  
ومعه قد ما يتوضأ به قال (ع) يتيمم ولا يتوضأ بحوض غيره (وفيه) أن معاده للمصوم  
حس من المقام وبها تدل على أن الحب يتيمم ولا يتوضأ وأما إذا أحدث بالاصغر  
بعد التيمم الأول فهل يتيمم أيضاً أم يتوضأ الذي هو محل للكلام وهذه المصوص غير  
معرضة له وإن شئت قلت أن التيمم عن حب عبد السيد واتباعه حقيقة أو حكماً  
(ودعوى) به مطلق الحب على التيمم في بعض المصوص كالمرسل المروي عن العوالي  
عن النبي (ص) أنه قال لبعض أصحابه الذي تيمم من الحباقة توضأ صلى بالصباحك وأنت  
حب (منذقة) بأنه ضعيف السند جداً  
الدرس استصحاب عدم مشروعية الوضوء في حقه الثابت قبل التيمم (وفيه)

١ - الوسائل - الباب ٢٠ - من أبواب التيمم - الحديث ١

٢ - الوسائل - الباب ٢٤ - من أبواب التيمم - الحديث ٢

أنه لا يعتمد عليه مع ثبوت عموم مسببة الحدث الأصغر للوصوء فإن تخصيصه بالحدث بعد الحداية قبل التيمم لا يمنع عن التمسك به بعده .

السابع أنه صحح عدم جعل التيمم رافعا للحدث الأكبر بعد الحدث الأصغر (توضيح) أن الشك في بقاء أثر الدم بعد تحقق الحدث الأصغر مسبب عن الشك في العمل بحدوثه يكون دافعا لعدم رافعيته للأكثر عند حصول الأصغر لم تكن محمولة في أول الأمر فبقيا فشك في جعلها مسببا لعدم العمل به لعدم الرافعية بناء على ما حقه في محله من أن مسحة بعدم جعله بغيره ثبتت به عدم المحصول (ودعوى) أن جعل الرافعية للدم معلوم إنما إلى بعد الحدث الأصغر إلى أن يصيب الماء ، إلى مجموع الحدث ومسحة بعدم جعلها إلى إصابته لماء يدر من مع استحباب عدم جعلها في خصوص ما قبل الحدث ومسح قطب ويرجع إلى الأصل المحكوم وهو استحباب بقاء أثر الدم (مدفوع) بعدم جريان استحباب عدم جعله رافعا لحصول الحدث إذا رافعيته في ذلك الوقت معلومة

(وفيه) أنه وإن كان في مسحة الماء لا يدرى بل رجوح إلى استحباب بقاء أثر التيمم لأنه لا يرجع إليه مع عدم الدليل عليه بقاء أثره واستغنى وجوده (وتحصل) أن شيئا مما استدلل به على المشقة لا يدل عليه الأصل هو العمل الآخر وهو عدم إطلاقه بالحدث الأصغر لما دل على بقاء أثره الماء بغيره إلى أن يجرد الماء ففي صحيح (١) أنه عن الصادق (ع) عن رجل لا يجد الماء أتيتم لكن صلوة فقال (ع) لا هو بمرله الماء وصحيح (٢) رواه (ع) في رجل تيمم قال (ع) يجزئ ذلك إلى أن يجد الماء من مقتضى اختلافهما كونه بمرلة الماء حتى في عدم الانقاص بالحدث الأصغر ، وأنه يجزئ من هذه الحداية ما لم يجد الماء وإن أحدث بالأصغر (ودعوى) أنه لا ينظر لهما إلى انتفاص بالحدث وعدمه (مدفوع) بأنهما إنما يدلان بالإطلاق على بقاء أثره بعد حدث الأصغر ولا معنى لعدم الانتفاص الأدلث ، و

اصعب من ادعوى ان معادهما مجرد الحدوث والامحال للرجوع اليه عند الشك في البقاء  
فانما انما سبقا لسان البقاء لا الحدوث كما لا يخفى  
هذا كله في التيمم الذي هو بدل عن غسل الجنابة ، واما ما هو بدل عن غيره كغسل  
المبعض وبحوه ، فساءاً على ما استظهره من الأدلة من الاحتراء بكل غسل عن الوضوء  
والكلام فيه هو الكلام في ما هو بدل عن غسل الجنابة ، واما ساءاً على ما هو لمشهور  
من عدم الاحتراء فعدم الطلاق اولى ، وانه من اول تحقق التيمم كان يجمع اثره  
مع الحدث لاصغر ، فلو تيمم الحدثن بدلا عن الغسل يباح لها دخول لمساحد وبحوه  
كمبدله سواء توصأت ام لا فهذه الاستراحة بجامع مع الحدث لاصغر ، ولا يؤثر الحدث  
الاصغر في ازالها فتدبر

### لو اجتمعت اسباب متعددة

المسئلة لاسفة لو وحدت اسباب متعددة للغسل بحث لو كان واحداً للماء  
كان عليه افعال متعددة و كان فاقد للماء فهل يكفي شتم واحد عن جميع  
كما يكفي غسل واحد في سورة الوحدان ام يكفي به لو بوى لجمع ولا يكفي  
لو بوى واحدا منها ولو كان السوى ما هو بدل عن غسل الجنابة ، لا يحترى ما لو بوى  
غير الجنابة و ان كان في الغسل لو بوى غير الجنابة كان محرماً ، لا يحترى مطلقاً  
وحوه ، وقوال

اقويب لاول لاسلاق ادلة (١) لدلية فكما ان الغسل الواحد مع جميع لاحداث  
فكذلك التيمم ، وبعدة اخرى مقتضى اطلاق الدلية ترتيب جميع اثر لغسل عليه  
ولذا الترميدان ، لتيمم الذي هو بدل عن غسل المبعض يعنى عن الوضوء ساءاً على اعمه كل  
فصل عنه ، وليس ذلك الا لاجل اطلاق ادلة البدلية .

واستدل الاخير ، باحتمال عدم شمول دلة الدلية لمثل ذلك لاسيما وان التيمم



مسيح لأرافع ، وأصل عدم التداخل (وفيه) ما عرفت من إطلاق أدلة الدلية وكونه رافعا  
 لا مبيحا مع أن كونه مسحا لا يفي ذلك ولذا حكموا بالتداخل في أعمال المستحاضة ،  
 و به يرفع الدعاء بعبثية له عدم التداخل ، كما أن كون التيمم طهارة ضعيفة  
 لا يرفع بعد إطلاق أدلة الدلية وبذلك كله ظهر ضعف لقول الأحرش الذين احتجوا  
 أولها الشيخ «قد» ، واحتجنا ثابتهما لمحقق الثاني فهدر

## إذا اجتمع جنب وميت ومحدث بالأصغر

المسئلة له : شرة إذا اجتمع جنب وميت ومحدث بالأصغر و كان هناك ماء  
 لا يكفي إلا لأحدهم فإن كان مملوكا لأحدهم احتضنه و حرم على غيره تناوله  
 من غير ربه ، بالأخلاف و لا كلام كما أنه لا اشكال في أنه لو كان المالك هو الميت  
 تعين صرفه في نفسه و ليس لورائه لمأخذه به لأنه أدلى بماء غسله من ورائه و  
 بعداره آخره لا يعلو عليهم كى سمحوا به ، و اما أن كان المالك غيره فمن غير  
 واحد التصريح بعدم حواراته ، بتقديم صاحبه على نفسه ، واحتار المحقق  
 الهمداني رحمه حوار ذلك والأهل أظهر لعموم مدلل على وجوب الطهارة المائية المانع  
 عن حوار

و استدلل الثاني (س) عيه ما مكنته تفهم الأدلة اللبقي حرمة تعويث التكليف  
 بالطهارة المائية بالأرافة ونحوها مما يعد في العرف قرارا عن التكليف واما صرفه في  
 المقاصد العقلية التي من أهمها احترام الموتى بالمعسيل فلا دليل على حرمة (نعم)  
 م لم يصرف لسن له التعميم لكونه واحدا للماء وبصحيح (١) عبد الرحمن بن أبي هريرة  
 أنه سأل ابن الحسن موسى بن جعفر (ع) عن ثلاثة نفر كانوا في سفر أحدهم حسو  
 الذي ميت ، فالتفت على غيره وصو و حضرت الصلاة ومعهم من الماء قدر ما يكفي  
 أحدهم من يأخذ الماء وكيف يصعدون قال (ع) يغتسل الحب ويدفن الميت بتيمم و

يتيمم الذي هو على غير أصوة لأن العمل من الحاة فريضة وعسل الميت سنة و  
 اليمم للأحر «أثر» (بدعوى) أن مقتضى ما راعوه من إتيان وجوب الطهارة المائية  
 المقتضى لحرمة الدل على تقدير الكيفية طرح الصحيح د الماء بموجود معهم  
 كان ملكاً لأحد هم لم يجرأه ، دله للعبر ، أن كان ملكاً لهم جميعاً وحسب على كل من  
 لحسب وللمحدث لسو في ملك حصه ، أن كان مدحرج لقضاء حوائجهم  
 من غير أن يقصد به التملك فتشيع أنه بمعنى أن لملك الأبناء مع الغير وعلى  
 جميع التقادير لأوجه على هذا القول لتقديم لحسب على المحدث بالأصغر مطلق  
 (مع) أنه قلنا ، تنقيصاً من المحدث من الماء الذي يكفي لعسل الميت و  
 لحسب عن أن يوصف به ولو يمتثل لدفعه من غير من يشك أنه المحدث معهم في  
 الماء وعدم قدرته من الأصوة من سببه ومن لا يكدر يتحقق موضوعه حتى تجعل  
 الصحيحة عليه

ووهما طر ما لأول قد عرف في مسئلة حرمة راحة الماء من الدليل  
 عليها هو إطلاق ما دل على وجوب الطهارة المائية فليس لدليل محصوراً بالأدلة  
 للثة كى يقتصر على القدر المسموع ولا يشمل الدل في المقدم (وأم الذي) فإنه  
 يرد على ما أفيد ولا أن الظاهر منه كون الماء لموجود ملكاً للجمع ، مدحرجاً  
 لقضاء حوائجهم من غير أن يقصد به التملك وكونه في ماء حائر التصرف للجمع  
 (وعليه) فمقتضى إطلاق ما دل على وجوب الطهارة المائية وجوب حفظ كل من لحسب  
 والمحدث حصته والمسمى في تحصيل لما في في لعرس الأدل ووجوب دفعه إلى الاستعمال  
 في لعرس الذي (ولكن) لأجل عدم قدرته مع على ذلك يتعين سقوط الخطأ  
 المتوجه إلى حدهم فقد حكم له ع سقوط الخطأ المتوجه إلى المحدث  
 بالأصغر وعلى ذلك والصحيح هو في أن كونه أحب من غيره للمسئلة لا ، في مع  
 القاعده ويرد على ما أفيد ثابت أن السؤال إنما يكون عن مورد يكفي جميع الماء  
 للصورة لأهمية خصوص المتوصى (مع) أن الظاهر من السؤال هو السؤال عن حكم ما كان  
 متعارف في ذلك الزمان من عدم اختصاص كل مافر بماء مخصوص بن كمال يجمع كل

جماعة منهم ما يحتاجون إليه من الماء في مكان واحد بل لا يقصد من حارة  
الاحتصاص به والملكية له دون الأصحاب ولا يداق بعضهم بمصائب لينة التي أكثر  
الاحتياج إليه وعدمه كما صرح به في الجوهر (فتحصل) أن الأصغر  
به احتصاص به فيما إذا كان ملكاً لا حدهم و يلحق به ما لو كان للغير و ادن  
لواحد منهم

وإن كان ما حياً أو كان للغير وادن للكل ، أو كان مملوكاً لجميعهم يحتص  
به الحب كما هو المشهور (وشهد له) صحيح عدد من المتقدم وحرر (١) الحسين  
بن الحسن الأرمي قال سئل أا الحب الرص «ع» عن القوم يكتوبون في السفر  
فيموت منهم ميت ومعه حب ومعه ماء قليل قد ما يكفي أحدهم أيهما يبدأ به .  
قال «ع» يغسل الحب ويدفن الميت لأن هذا فريضة وهذا سنة و نحوه حرر الحسن  
الثعلبي

ولا يهـ رصهما حرر (٢) أبي بصير قال سئل الصادق «ع» عن قوم كانوا  
في سفر فمات بعضهم حياً ولس معهم من الماء لا ما يكفي الحب لمصلحة يتوضؤون  
هم هو أفضل أو يمضون الحب فغسلوه لا يتوضؤون فعل يتوضؤون هم وينضم الحب لأن  
مورده أكثر أحسن وضوء جماعة معددين عمل حسد مورده ثلث الضوء من الترابين وضوء  
محدث وغسل حب فلا مزج من العمل الجمع كما لا يخفى  
وقيل كما في الشرايع وإن لم يعرف و أنه كما اعترف به غير واحد يحتص  
به الميت

وشهد له مرسل (٣) محمد بن علي عن بعض أصحابنا عن أسعد بن زرارة «ع» قلت لعالميت  
والحب يتدفن في مكان لا يكون فيه الماء إلا بعد ما يكفي واحد هما أيهما أولى  
أن يجعل الماء له قال «ع» يسمي الحب ويعمل الميت به «و لكنّه» لا ريب له ومعارضته  
بما هو أصح سداً منه و أكثر عدداً لا يعتمد عليه و أم الاستدلال له يكون

عسله حكمة طهارته فهو ولي بالمراعاة ، فعبر سديد لانه لا يعتمد على هذه الوجوه في مقابل النص .

ثم ان طاهر لصوص وحمله من لغوى هو تعين صفة في عمل احده لا ان طاهر كلام المحقق في محكي لمقتدر والمحقق لثاني وعنه هذا الاجماع على عدم الوجوب ولا حله بحمل الصوص على الاستحباب ( ولكن ) مع ذلك الاحتياط لا يترك .

قدتم الجزء الثالث من ( فقه الامام ) بمؤلفه العشر الى رحمة به لكريم محمد صادق العيسى الروحاني العتيق في الليلة لثالثة وعشرين من شهر حب امر حب من السنة احدىسة والسبعين بعد لالف ، الثلاثمائة هجرية على مظهرها افضل النجوة والسلام . والحمد لله ولا و احراً وظهر أوصافه  
وقدتم طبعه الثاني في اليوم الثامن وعشرين من شهر  
محرم الحرام سنة ١٣٩٠ ويتلوه الجراء  
الرابع من اول كذب لصلاه

## فهرس الحرء الثالث من كتاب فقه الصادق

صفحة	عنوان	صفحة	عنوان
٣٧	حكمها حكم الحائض	٣	اداعملت المستحاضة بوطيئتها
٣٨	اداولدت اثين	٥	اداحلت بوطيئتها
٤١	الطفل المنقطع قطعا	٧	حكم وطء المستحاضة
٤٢	الدم المستمر الى شهر او ازيد		شرعية الاعسال لصحة صوم
	ادانقطع دمعها على المشرة	١	المستحاضة
٤٤	او هبها	١٢	المدد الى الصلاة بعد غسل
٤٥	الدم المنفصل عن الولادة		للموسطة المعتادة بعد صلاة
		١٥	العجر
			يجب على المستحاضة احـ
		١٦	حائها
٤٧	في حكم الاموت		التحفظ من خروج الدم بعد
٥٠	فروع	١٨	نظم
٥٤	آداب الاحتضاد	٢٠	حكم انقطاع الدم
٥٧	المستحاضة بعد الموت	٢٧	الدم الخارج قبل الولادة
٦٠	تفسير الميت		الدم الخارج بعد وضعها
٦٢	تسبب	٢٩	المضعة
٦٦	وحوب تفسير كل مسلم	٣٠	ليس لاقدر لدم حد
	اعتبار المماثلة بين الفاسل	٣١	حد اكثر الناس
٧٣	والصـ		

## الفصل الخامس

صفحة	عنوان	صفحة	عنوان
١٢٣	اعسار طهارة الاثواب		دا امحصر المماثل في
١٢٥	التكس في حال الاضطراب	٧٨	الكس
١٢٨	التحيط	٧٩	الخثنى المشكل
١٣٢	اقل ما بحر من الكافور	٨٢	لا تفتن لعمامة في مواد
١٣٤	مستحب الكفن		الروح والروحة يعمل كس
١٣٨	في الجريدتين	٨٤	منهما الاخر
١٤٢	الصلاة على الميت		لا يعتبر كس العمل من وراء
١٤٤	صلاة على غير ليلع	٨٧	الرب
١٤٩	في المصلى	٩٠	يعمل المجرم مصيب
١٥٢	تقدم الذكور على الاث	٩٢	يعمل المولى
١٥٥	الزواج اولي بروجته	٩٣	كيفية لتعسر
١٥٦	الهاشمي اولي من غيره	٩٥	سميت
١٥٧	اذا تعدد الاولياء	٩٧	تجب راله العاقل لعمل
١٥٩	كيفية صلاة الميت	٩٨	معدر الصدر والكوف
١٦٥	يشترط في المصلى للموع	١٠٣	اذا كان الماء بمقدار غسل واحد
	يشترط ان تكون الصلاة	١٠٢	تعذر الماء
١٦٦	بعد الفسل والتكفين	١٠٦	شروط الفسل
١٦٧	الصلاة على العاري	١١٠	اداب العسل
	تكره الصلاة على الجنابة	١١٢	مكروهات العسل
١٦٩	مرتين	١١٤	تكفين لميت
١٧١	الصلاة على الميت بعد الدفن	١١٩	فروع
	الامام يقف عند وسط الرجل	١٢٠	لا يجوز التكفين بالحرير
١٧٣	وسدد المرفة	١٢٢	التكفين بما لا يؤكل لحمه

صفحة	عنوان	صفحة	عنوان
	حكم الشك في المس	١٧٦	يستحب اتيان الصلاة جماعة
٣٢١	الموجب للعمل	١٧٨	في الدفن
	الماب الرابع	١٨١	الشهيد لا يغسل ولا يكفن
٢٢٤	في التيمم	١٨٤	اعتبار الموت في المعركة
٢٢٦	مسوعات التيمم	١٨٩	المقتول برحم او قصاص
٢٢٨	وحود اجس	١٩١	صد الميت كالميت
٢٣٤	مقدار المعص لواجب	١٩٦	حكم غير مصدر
٢٣٦	تنبيهات		يؤخذ الكفن من اصل
٢٣٩	الاستدبه في الطلب	٢٠٠	التركة
٢٣٩	لاكتفاء لطلب قبل الوقت	٢٠١	ادا لم يكن للعب كمن
٢٤١	لو ترك الطلب حتى ضاق الوقت	٢٠٢	كفن الروجة على زوجها
	لو ترك لطلب حتى صدق		شروط كون الكفن على
٢٤٤	لو قد صحت صلاية	٢٠٤	الروح
٢٤٥	لا يجب الغناء في الغرس	٢٠٨	الحرام كالاحلال
	ادا طلب وصلى ثم تيسر وحود	٢٠٩	غسل من الميت
٢٤٧	الماء	٢١٢	فروع
	ادا اعتقد صلى الوقت ثم	٢١٤	يجب الفصل بمن الكافر
٢٤٨	تيسر السعة		لا فرق بين ما تحله الحياة
	لو اعتقد عدم الماء ثم تيسر	٢١٥	وعيره
٢٥٠	وحود		من الشهيد له متول بقصاص
٢٥٢	رقعة الماء	٢١٦	اوحد
٢٥٤	ارقة الماء قبل الوقت	٢١٨	مس القطعة الماء
٢٥٧	الحوف من استعمال الماء	٢١٩	تنبيهات

عنوان	صفحة	عنوان	صفحة
تنبیهات	٢٦٠	شروط ما يتيم به	٣١٨
اذا تعجل لصرر وتوصاً	٢٦٣	اعتبار الاماحة	٣٢١
اذا تيمم باعتقاد الضرر	٢٦٥	فروع	٣٢٢
لو توصاً باعتقاد عدم لصرر	٢٦٧	عدم عدم لصرر	٣٢٧
لو خوف العطش على نفسه وغيره	٢٦٨	كمية التيمم	٣٢٩
الخوف من سبع اولس	٢٧٢	النية	٣٣٣
وحوث شراء لماء	٢٧٤	مسح بوجه	٣٣٦
لمرحمة بالنكيف الاخر	٢٧٧	لمسح باليدين	٣٣٩
تنبیهات	٢٧٨	مسح اليدين	٣٤١
سبق الوقف	٢٨٠	نقطة وحدت المسم	٣٤٥
فروع سبق الوقف	٢٨٤	لمولاه	٣٤٥
لتيمم لاحل الصلح لاصح		لاشده بلا على	٣٤٧
به لعايات لاحر	٢٨٧	طلبه الى مسح والمسوح	٣٤٩
التيمم مع الممكن من لماء	٢٩١	في اعتبار الصرس وعينه	٣٥٠
فصل		فرعان	٣٥٦
في بيان ما يصح لتيممه	٢٩٤	الترتيب	٣٥٧
مسائل	٣٠٢	فروع	٣٥٨
التيمم على لمعدود	٣٠٤	تيمم الى ثب	٣٦٠
ما يصح التيمم به عند فقد الارض	٣٠٦	اقطع البدن	٣٦٢
تنبیهات	٣٠٨	التقيح والداعي	٣٦٣
وقد الطهورين	٣١	جريان قاعدة التحاور في	
حكم وقد الطهورين	٣١٤	التيمم	٣٦٤
تتبع	٣١٨	فصل في احكام التيمم	٣٦٦



صفحة	عنوان	صفحة	عنوان
	جميع عدايات الطهارة المائة	٣٦٩	لو وجد الماء في أثناء الصلوة
٣٩١	غايات للتراوية	٣٧٤	فروع
	النعم بدل المسلم يعنى عن	٣٨٠	لا يعيد الصلاة اذا وجد الماء
٣٩٤	الوضوء	٣٨٢	النعم قبل دخول الوقت
٣٩٦	اذا حدث المتيمم	٣٨٣	لنعم في حال السعة
٤٠٦	لو اجتمعت اسباب متعددة		لا يجب تحديد النعم لكل
	اذا اجتمع جنب وميت و	٣٨٨	صلوة
٤٠٣	محدث بالاصغر	٣٨٩	المرا اذا حذر الوقت

## جدول الخطاء والصواب

ص	ص	الخطاء	الصواب
٢٧	١٢	الامور	امور
١٢٩	٢١	ابلوب	ابواب
١٣٣	٢٣	ما يوان التكفير	من ابواب التكفير
١٦٩	٢١	و كثر	واكثر
٢١٢	٢	جبه فلا يوجب	حده فلا يوجب
٢٢٨	١٦	يتم	يتم
٣٦٣	٧	الخطاء	الخطاء في

و يصدر عن قريب الجزء الرابع من هذه الموسوعة  
الفتحية من اول كتاب الصلاة و يتلوه بقية  
الاحراء في الطبع بحول الله تبارك و تعالی بالنسبة







02-10

FEB 29 1980

COLUMBIA LIBRARIES OFFSITE



CU17882460